جامعةالجزائر-03-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
القسم: الدراسات الدولية

الأمن البيئي و مقتضيات التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفواعل في إطار حماية البيئة)

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم السياسية
تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب: الأستاذة المشرف (ة):
– بركاتي فاتح د. قنفود مرزاق

لجنة المناقشة

أ.د/ حميطوش يوسف	جامعة الجزائر 3	رئيسا
د/ قنفود مرزاق	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د/عدنان زروقي	جامعة الجزائر 3	مشرفا مساعدا
د/مقيدش زكرياء	جامعة الجزائر 3	عضوا
د/بادود سمية	جامعة الجزائر 3	عضوا
د/بوغازي عبد القادر	جامعة مستغانم	عضوا
د/ الطيب بتة	جامعة تسمسيلت	عضوا

السنة الجامعية 2026/2025

تاريخ المناقشة: 2026/07/08

إهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في بلوغي هذه المرحلة العلمية الهامة...

إلى **والدي العزيز**، أطال الله عمره ورزقه الصحة والعافية

إلى **والدتي الغالية**، نبع الحنان الدائم، التي غرست في نفسي حب العلم والصبر على دروبه،

إلى **أخي الكبير**، الذي كان لي العون والسند، وصاحب الفضل الكبير في كل خطوة قطعتها نحو النجاح،

إلى **أخي الصغير**الذي شاركني مسيرة الحياة بحلوها ومرّها،

إلى **أسرتي الصغيرة**، زوجتي التي تحملت معي عناء الدراسة وصعوباتها،

وإلى **أبنائي الأعزاء** :زينب، مروى، وعبد الباسط، الذين كانوا مصدر إلهامي وسعادتي،

وإلى **بنات إخوتي** العزيزات، اللواتي أضأن حياتنا ببراءتهن ومحبتهم الصادقة...

والى صديقي الدكتور **تقي الدين بركاتي** الى من سار معي الدرب خطوة بخطوة

أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء وتقدير،

لكم جميعاً أهدي ثمرة سنواتٍ من الجهد والسعي، راجياً من الله أن أكون عند حسن ظنكم بي دائماً.

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ لعوج**الذي تنازل
عن الإشراف على هذه المذكرة لظروفٍ صحية، راجياً له دوام الصحة والعافية، ومقدّراً له كل
ما قدّمه من دعمٍ وتوجيه.

كما أتوجّه بخالص الامتنان إلى **الأستاذ قنفود**، المشرف الحالي،
على ما قدّمه من توجيهاتٍ سديدة ومتابعةٍ دقيقة ساهمت
في إتمام هذا العمل على أكمل وجه.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر إلى
لجنة المناقشة الموقّرة
على ما بذلوه من جهدٍ واهتمام، وملاحظاتهم القيّمة التي أثرت هذا البحث وأضافت إليه قيمة
علمية كبيرة.

إلى كل من ساندني بكلمة أو نصيحة أو دعاء، أقول: جزاكم الله عني خير الجزاء.

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

ج.ر:الجريدة الرسمية

ع: عدد

ص: الصفحة

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة

ط: الطبعة

د.ط:دون طبعة

د.س.ن: دون سنة نشر

مقدمة

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام بموضوع البيئة منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، ويتجلى ذلك بوضوح في تبلور المنظومات التشريعية المنظمة لقضايا البيئة وتوسع الوعي العام بمخاطر المساس بالتوازن البيئي، كما أن استمرار التدهور البيئي وما رافقه من انعكاسات على الانسان والطبيعة، منذ بدايات عقد السبعينات من القرن العشرين إلى ادراك عام لخطورة الاعتداء الذي يقترفه الانسان في حق الطبيعة، وما ينتج عن ذلك من تلوث شامل للبيئة بجميع مواردها، الأمر الذي يهدد بقاء النوع الانساني، مما أدى إلى التفاف المجتمع الدولي لمجابهة هذه المشكلة أو الحد منها، هذه المشكلة التي باتت في الآونة الأخيرة تتجاوز الحدود السياسية للدول، وبالتالي فموضوع البيئة أصبح من أهم المواضيع المطروحة في وقتنا الحاضر.

وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الانسان والحيوان والنبات، لأننا نشاهد اليوم البيئة تصرخ وتئن من انتهاكات وافرازات الانسان لها، وتناشد حمايتها خاصة ما يصيبها من تلوث أثناء النزاعات المسلحة جراء ما يستخدم فيها من وسائل وأساليب فتاكة وعلى وجه الخصوص أسلحة الدمار الشامل التي تبيد كل ما تصيبه وتلمسه.

وعليه فسلوكيات الأفراد لها تأثير سلبي على الوسط الطبيعي، وهذا راجع إلى نشاطات الانسان المختلفة التي تؤثر سلبا وتخل بالبيئة والنظم البيئية بالوسط لا سيما النشاط الصناعي، وما ينتج عنه من ملوثات وافرازات تؤدي إلى المساس بالعناصر البيئية، وانقراض بعض الأصناف النباتية والحيوانية مما يشكل اختلال في التوازن البيئي، وهذا ما جعل المجتمع الدولي يتجه إلى عقد مؤتمرات وندوات علمية متخصصة لبحث معظم المشاكل المتعلقة بالبيئة، كان أولها مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة في شوك مولم بالسويد عام 1972م، ثم تلاه مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992م والمعروف بمؤتمر قمة الأرض والذي تمخض إبرام اتفاقية التنوع البيولوجي، ليأتي بعد ذلك مؤتمر جوهر سبورغ بجنوب افريقيا عام 2002م، وبذلك فمسألة حماية البيئة كانت مسألة دولية قبل أن تكون مسألة وطنية، وهذا ما يكرس مفهوم عالمية البيئة.

ولهذا أصبح موضوع البيئة وحمايتها من بين أهم المواضيع الأكثر تداولا وانتشارا في العالم اليوم، وجميع الدول تسعى إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي تسعى تحقيق التنمية

الاقتصادية والرفاهية والاجتماعية، بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من إحداث التلوث والضرر بالبيئة.

فالتنمية غير القابلة للاستمرار تعمل على تفاقم المشاكل الموجودة، فمحدودية الموارد الطبيعية وقدرات النظم البيئية تجبرنا على وضع خطط تؤدي إلى تنمية دون تدمير أي تنمية قابلة للاستمرار والتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

إن حماية البيئة والتنمية على المدى القريب أو البعيد أمر ذو أهمية قصوى ليس فقط لأنها مكملان لبعضهما البعض، ولكن لكونهما يعتمدان على بعضهما البعض، ولكن لكونهما يعتمدان على بعضهما البعض بشكل وثيق، ولذلك المشكلة التي تواجه العالم اليوم لا تكمن في أهمية الاعتراف بالعلاقة ما بين البيئة والتنمية، بل ضرورة الحفاظ على التكامل بحكمة ومسؤولية ووضع هذه العلاقة أمام المخططين للمشاريع التنموية لتوفير التكامل والتنسيق بين التخطيط من أجل التنمية والتخطيط البيئي.

ولهذا فإن حماية البيئة جزء جوهري من التنمية وبغير الحماية الكافية تتضرر البيئة وبغير التنمية تغدو الموارد قاصرة على الرخاء باحتياجات الاستثمار وتنهار عملية التنمية، ولهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار محدودية قدرة البيئة ومواردها على استيعاب نفاياتها والنظر إلى المشاكل البيئية على أنها تواجه العالم أجمع.

إذن فمن غير المحتمل أن يكون النمو مستديما إذا كان على حساب البيئة وصحة الانسان ، فالأمر يتطلب أن تكون قضايا البيئة جزءً لا يتجزأ من قضايا التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ما تم تناوله فالجزائر ليس بمعزل عما هو حاصل ويحصل في العالم الخارجي، فهي تؤثر وتتأثر بطريقة أو بأخرى عما هو يحصل، ولهذا فالجزائر من بين أهم الدول المعنية بتنفيذ قرارات صادقت عليها ضمن اتفاقيات وجدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1992م، خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول تعرضا للكوارث الطبيعية والأخطار البيئية، والتي تعود أساسا إلى القاعدة الصناعية الضخمة، وكذا التنوع البيولوجي والتنوع في البنية التركيبية لبيئة ومحيط الجزائر، خاصة المناطق الصحراوية والمناطق السهبية بالإضافة إلى انتشار النفايات السعة واتساع ظاهرة التصحر وطول الساحل والواجهة البحرية، ولهذه الأسباب اتجهت الحكومة

الجزائرية في تطبيق ما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، وهذا من خلال خلق نظام تشريعي وتنظيمي يتلاءم مع الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحماية البيئة.

ومن أجل الاهتمام بحماية بالأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة اتخذت السلطات العمومية كل الاجراءات التشريعية اللازمة لتوفير الموارد الكافية لتحقيق الأمن البيئي، وأصبح قطاع البيئة يستفيد من ميزانية خاصة، وخلق جملة من البرامج الحكومية في إطار الميزانية العامة للدولة من أجل الحفاظ على الأمن البيئي.

إن ضرورة تحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة في الجزائر، لا بد من وجود عدة فواعل تساهم في تحقيق ذلك، سواء كانت الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية المخول لها ذلك عن طريق القانون والتي لديها سلطة اتخاذ القرار والمساهمة في رسم السياسات العامة وخاصة في ما يتعلق بالسياسات البيئية منها، والتي لها الدور الكبير في هذه العملية لما تملكه من آليات وأدوات لتحقيق ذلك.

ولكن هذا لا يمنع وجود فواعل أخرى غير رسمية على اعتبار أن وضع السياسات ليس حكرا على المؤسسات الحكومية فقط، من هنا تظهر ضرورة مشاركة المجتمع المدني وما يملكه من بعض الأساليب أو وجود عدة هيئات ناشطة في مجال حماية البيئة، يمكن أن يكون له دور فعال في هذه العملية وتحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة.

من خلال هذا يظهر لنا ضرورة إشراك جميع الفواعل في تحقيق الأمن البيئيفي ظل شراكة بين هذه الفواعل، من أجل تحقيق أمن بيئي تماشيا مع تحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في أن موضوع الأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة يعتبر من بين أهم المواضيع الرائجة في عالمنا اليوم والتي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين، وتشغل بال السياسيين وصناع القرار، من أجل تحقيق تنمية مستدامة دون المساس والحاق الضرر بالوسط البيئي، ولتحقيق تنمية مستدامة، لا بد من وجود استدامة بيئية أكثر فاعلية، وبالتالي محاولة البحث عن كيفية تحقيق هذا الهدف الذي يتطلب وضع أسس وقواعد في تحديد الحاجيات التي ينبغي تلبيتها والأعمال التي يجب القيام بها من أجل استدامة بيئية وأخرى تنموية.

وحتى نستطيع أن نواجه تحديات الحاضر والمستقبل وبالتالي نغير الوعي البيئي والثقافة البيئية على كافة المستويات في إطار تحقيق الرشادة البيئية وحمايتها.

وتبرز كذلك أهمية هذا الموضوع أساسا محاولة معرفة أهم الفواعل الرسمية والمتمثلة في الهيئات الحكومية والفواعل الغير رسمية والمنطوية تحت لواء المجتمع المدني في طريقتها لحماية البيئة وأهم الوسائل والأدوات المتاحة من أجل تحقيق تنمية مستديمة دون المساس بالبيئة وكيفية تأثيرها في وضع السياسات البيئية وطرق مشاركتها في عملية صنع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالجانب البيئي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة إلى توضيح دور كل من الفواعل الرسمية والغير رسمية في كيفية حمايتها للبيئة ووسائل التأثير المعتمدة في ذلك ومحاولة إجراء عملية مقارنة لمعرفة أهم الاختلافات وجوانب التشابه بينهما ومحاولة التقريب بين الهيئات وتوحيد الجهود في إطار عام من أجل حماية البيئة.

- ✓ **مبررات اختيار الموضوع:**

1- المبررات الذاتية:

لعل من بين أهم الدوافع الشخصية التي أدت إلى اختياري هذا الموضوع هو قرب الموضوع من التخصص ومحاولة إعطاء ولو نظرة أو دراسة يمكن من خلالها إبراز دور كل الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

و تلبية لميولنا الخاص لمجال البيئة، خاصة وهو يواجه تحديات وصعوبات كبيرة تجعل منا كباحثين محاولة معرفة الخلل والنقائص التي يمكن أن نتداركها في عملية وضع السياسات البيئية ومحاولة تكييفها على ما هو حاصل ويتطلب حصوله من أجل وضع أو تحقيق عملية توازن بين السير في طريق تحقيق تنمية مستدامة مع السير كذلك في عملية حماية البيئة من جميع الأضرار الناجمة عن الاستعمال المكثف واللاعقلاني للموارد البيئية والطبيعية.

2- المبررات الموضوعية:

أما عن الأسباب الموضوعية الدافعة لاختيارنا هذا الموضوع تعود لحداثة وحيوية الموضوع، حيث أن هذا الموضوع لم يلق اهتماما إلا في النصف الثاني من القرن العشرين كما أن المشاكل البيئية التي أصبحت أعمق وأكثر تعقيدا نتيجة الانتهاكات من عدة أطراف بما فيهم المواطنين والدول، وكذلك عجز الكثير من الدول الفقيرة في مواجهة هذا التحدي، خاصة أننا لا نملك الخبرة والكفاءة والموارد المالية الكافية فهي مازالت في مرحلة تأسيس هذه المؤسسات وعليها إعادة بناء قدراتها لتكون أكثر جدية وفعالية.

وكذلك محاولة إبراز بعض الأساليب والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة بعيدا عن القوانين والإطار النظري والبحث في الاجراءات والتطبيقات والنشاطات التي تقوم بها أي جهة لها علاقة بهذا الموضوع والاعتماد على الدراسة الميدانية للتحقق من ذلك.

✓ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة من طرف الهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني وإبراز ما يلي:

- تحديد كل من مفهوم الأمن البيئي والتنمية المستدامة.
- إبراز العلاقة الموجودة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- تشخيص أهم المشكلات البيئية في الجزائر وتبيان جهود الدولة في محاربتها.
- الكشف عن العلاقة الموجودة بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية في إطار جهودهما المبذولة في حماية البيئة والتقارب الموجود بينهما.

✓ **الاشكالية:**

إن تحقيق التنمية المستدامة أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها ولهذا تستعمل جميع الدول جميع امكانياتها المادية والبشرية واستغلال جميع ثرواتها الطبيعية والبيئية وعناصرها البيولوجية وفي ظل تحقيق هذا الهدف تغفل الدول عن حماية البيئة وتلحق عدة أضرار بالوسط البيئي وكثرة المشكلات البيئية وبروز ظاهرة التلوث مما يؤدي إلى عدم وجود أمن بيئي في هذه الدول.

والجزائر كغيرها من الدول تعرضت لهذه المشكلة ومحاولة منها للقضاء عليها سخرت جميع الامكانيات من أجل حماية البيئة من خلال إيجاد ترسانة من القوانين والقيام بإجراءات وتدابير جديدة في تسيير النظام البيئي وإشراك جميع الفواعل في هذه العملية سواء كانت المؤسسات الحكومية أو هيئات المجتمع المدني.

ومن خلال ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الشراكة الموجودة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالتزامها بالقوانين و التشريعات و ارتكازها على الأساليب والوسائل المتعددة في مجال حماية البيئة في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية:**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي بالإجابة عليها نكون قد أجبنا على الإشكالية الرئيسة:

- ما المقصود بالأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة؟
- ما هو واقع الاستدامة البيئية في الجزائر وأهم المشاكل التي تواجهها؟
- ما هي أهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الناشطة في مجال حماية البيئة؟
- ما مستقبل الأمن البيئي في الجزائر في ظل وجود شراكة بين المؤسسات في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة ؟

- ✓ ما أثر التزام المؤسسات الناشطة في حماية البيئة بالقوانين والتشريعات في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة ؟
- ✓ ما أثر ارتكازالمؤسسات الناشطة على الأساليب والوسائل المتعددة في مجال حماية البيئة في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة ؟

- ✓ **الفرضيات:**

الفرضية الرئيسية:

تساهم الشراكة الموجودة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالتزامها بالقوانين و التشريعات و ارتكازها على **الأساليب والوسائل المتعددة** في مجال حماية البيئة في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة.

الفرضية الرئيسية مركبة من ثلاثة فراضياتفرعية:

الفرضية الفرعية الأولي:

كلما كانت الشراكة والتفاهم والتعاون أقوى بين جميع المؤسسات الناشطة في حماية البيئة كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثانية:

كلما زاد التزام المؤسسات الناشطة في حماية البيئة بالقوانين والتشريعات كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

كلما زاد اعتماد المؤسسات الناشطة على **الأساليب والوسائل الضرورية** لحماية البيئة كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة.

- ✓ **حدود الدراسة:**
- **الحدود المكانية:**

إن اختيار حالة الجزائر يعود أساسا إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- الجزائر دولة نامية لها تقريبا نفس خصائص الدول النامية الأخرى.
- الجزائر هي الأخرى تعاني من مشاكل بيئية، ولهذا تبنت سياسات من اجل حمايتها في إطار التنمية المستدامة أن تعتبر من العوامل الأساسية للتنمية في الجزائر.

- **الحدود الزمنية:**

لم يتم تحديد فترة زمنية معينة لكن تم التركيز على أهم المراحل التي مرت بها السياسات البيئية في الجزائر، وإعطاء أهم التطورات والمستجدات من خلال معرفة الفاعلين الأساسيين في التأثير على تحقيق الأمن البيئي والحماية البيئية في ظل التنمية المستدامة.

- **حدود الموضوع**

محاولة التركيز في هذا البحث على أهم الفواعل المؤثرة في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة مع التركيز على الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

✓ **منهجية الدراسة:**

تعتبر منهجية البحث العلمي من أهم أسباب نجاحه لذلك تكتسب أهمية كبيرة في البحث ويجب أن يعطيها الباحث قسطا كبيرا من عمله وتفكيره، واختيار المنهجية التي تتلاءم مع طبيعة عمله، ومن جهة أخرى طبيعة التخصص كذلك، ولكون بحثنا يبحث في موضوع تحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة والتركيز على أهم الفواعل المخول لها تحقيق ذلك، أو التأثير فيها، كان لا بدَّ من اختيار المناهج المناسبة لموضوع البحث والتي كان من أهمها:

1- المنهج التاريخي:

استخدمنا هذا المنهج الذي من خلاله يمكن سرد بعض الأحداث التاريخية، وسير تطور بعض المصطلحات والمفاهيم من خلال تتبع الأحداث وتحليلها.

2- المنهج الوصفي:

استعملنا هذا المنهج من أجل التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الموضوع وتبيان الواقع البيئي في الجزائر من خلال التقارير والمستندات التي حصلنا عليها من مختلف الجهات المعنية، وهذا ما يفيد بالتنبؤ والتصور لسياسات بيئية مستقبلية في ظل وجود شراكة وتقارب بين جميع الفواعل والمشاركين في عملية رسم السياسات.

3- المنهج المقارن:

للمنهج المقارن فائدة وأهمية بالغتين في تقديم المعرفة العلمية وخاصة في ميدان العلوم السياسية وذلك من خلال:

- البحث المقارن خصوصا التحليل الحضاري المقارن يسهم في توسيع دائرة الاتفاق حول مفاهيم معينة وما تتضمنه من معاني.
- التحليل المقارن من شأنه أن يحفز الباحث للاهتمام بمتغيرات جديدة واستلهام فروض جديدة ويعزز تطوير البحث في الاتجاه الصحيح.
- المقارنة تسهم في توفير درجة من الأهمية بالتحقق من النتائج في ثقافات مختلفة، وإن كان هذا يتطلب إلى جانب آخر مهارة وخبرة الباحث.

ونظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بالفواعل المخول لها حماية البيئة واختلاف، أو وجود عدة فواعل، كان لا بدَّ من الاعتماد على المنهج المقارن للقيام بالمقارنة فيما بين الفواعل بين الأساليب

والآليات وطبيعة النشاطات ودرجة تأثير كل واحد على حدا ومن ثم تبيين أوجه الاختلاف والتشابه ومحاولة تقريب الأفكار والاستفادة من عملية المقارنة.

- ✓ **أدبيات الدراسة:**

1- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة بسكرة، 2007، وقد عمل الباحث من خلالها على ابراز الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بيَّن أهمية العمل المشترك في سن القوانين وفي العمل الميداني لضمان التنمية المستدامة.

2- صافية زيد المال، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013، واعتمدت هذه الدراسة على انه لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة، إلا عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية تعتمد على أسس بيئية لتحقيق التوازن الأيكولوجي واستعادة قدرة الأنظمة البيئية على الانتاج الطبيعي للموارد وهو ما أدى إلى ظهور التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة سنة 1987 وأصبح متداولا في كل الميادين.

3- محمد عبد الباقي، مساهمة الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، حيث تطرقت إلى مدى مساهمة الحماية البيئية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، بهدف دراسة واقع التنمية المستدامة، إضافة إلى واقع الجباية البيئية باعتبار الجباية تسعى للحد من التلوث البيئي ومن المخاطر البيئية الأخرى في ظل تحقيق التنمية المستدامة.

4- غنية أبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، وتهدف هذه الدراسة إلى ابراز خطورة المشاكل البيئية وضرورة معالجتها، خاصة بعدما أصبحت ذات بعد عالمي، ورصد الدور الحقيقي والفعلي لمنظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية كشكل غير رسمي يمثل المواطنين ويعكس نجاعة السياسات.

التعليق على أدبيات الدراسة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الأمن البيئي والتنمية المستدامة من زوايا متعددة، حيث ركزت دراسة حسونة عبد الغني على الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية

المستدامة، من خلال تحليل المنظومة التشريعية وإبراز أهمية القوانين في تحقيق الأهداف البيئية، بينما اهتمت دراسة صافية زيد المال بالبعد الدولي لحماية البيئة، من خلال تحليل قواعد القانون الدولي والسياسات الدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. أما دراسة محمد عبد الباقي فقد انصبت على مساهمة الحماية البيئية والجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، في حين خصصت دراسة غنية أبرير اهتمامها لدور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، مع التركيز على الفاعل غير الرسمي دون غيره.

ورغم أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج علمية أسهمت في إثراء موضوع البيئة والتنمية المستدامة، إلا أنها تناولت عناصر الموضوع بصورة جزئية، إذ انصب اهتمامها إما على الجانب القانوني، أو البعد الدولي، أو الجباية البيئية، أو دور المجتمع المدني منفردًا، دون دراسة العلاقة التكاملية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن البيئي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تتناول الأمن البيئي باعتباره المتغير الرئيس، وتبحث في الدور التكاملي للفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيقه في ظل متطلبات التنمية المستدامة، من خلال الجمع بين التحليل النظري والدراسة الميدانية المعتمدة على استبيان وُجِّه إلى أعضاء جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة، بما يسمح بقياس أثر الشراكة بين الفاعلين، ومدى الالتزام بالتشريعات، واعتماد الوسائل والآليات البيئية في الحد من تدهور الأمن البيئي. ومن ثم، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على وصف أدوار الفواعل، وإنما تسعى إلى تقييم مدى تكاملها وفاعليتها في الواقع الجزائري، وهو ما يمثل إضافة علمية تميزها عن الدراسات السابقة.

- ✓ **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة الاشكالية المطروحة كان لا بد من اتباع الخطة التالية:

الفصل الأول: والذي كان عبارة عن إطار نظري أو مفاهيمي للدراسة من خلال معالجة المفهومين المحوريين في الموضوع، الأمن البيئي والتنمية المستدامة، ومحاولة وصف ومعرفة واقع الاستدامة البيئية في الجزائر وذكر أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها.

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل نحاول تناول أهم المؤسسات الرسمية والمتمثلة في الهيئات الحكومية وابراز الدور الذي تلعبه في هذا المجال، مع ذكر أهم هذه المؤسسات وذكر السيرورة التاريخية لها، وتبيان أهم الأدوات والآليات التي يمكن من خلالها القيام بدورها، وكذا التطرق للمؤسسات الغير رسمية ومحاولة معرفة أهمها في إطار حماية البيئة، وإعطاء تعريف لهيئات المجتمع

المدني، والدور الذي تلعبه هذه المنظمات والوسائل المتاحة لها للقيام بذلك ومعرفة أهم المنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل الجانب الميداني من الدراسة، من خلال تطبيق أداة الاستبيان على أعضاء جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة، بهدف الوقوف على واقع دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة. ويشمل الفصل عرض المنهجية المعتمدة، ووصف مجتمع الدراسة وعينتها، وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ثم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج والتوصيات، واستشراف آفاق تعزيز الأمن البيئي من خلال تفعيل الشراكة بين مختلف الفواعل المعنية بحماية البيئة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

منذ قيام الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا في القرن التاسع عشر، وتنافس الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في مجاراتها، بدات تلوح في الأفق المشكلات البيئية، وقد تفاقمت هذه الأخطار في حقبة الثورة الصناعية الثانية، وذلك راجع للمنافسة الشرسة خاصة بين الدول المتقدمة منها في المجال الاقتصادي وتطوير الصناعات الكبرى، ما نتج عنه وقوع حروب ضارية ومدمرو وانتشار ثقافة الاستهلاك والاستهلاك المفرط للغاز والنفط ما نتج عنه مشاكل كثيرة مثل التلوث، الاحتباس الحراري.

أمام هذه المعطيات، أضحت المتغيرات البيئية العالمية، ضمن قضايا دولية مهمة أخرى، كالديمقراطية، والتنمية ومكافحة الإرهاب، تتصدر قائمة اهتمام الباحثين ورجال السياسة والرأي العام الدولي على حد سواء.

ولم تعد الأخطار البيئية مشكلة وطنية تقف عند حدود الدولة فحسب بل أصبحت مسالة إقليمية وعالمية تشكل تهديد مباشر لبقاء الإنسان في أنحاء العالم قاطبة، وتتطلب من المجتمع الدولي توفير حقوق الإنسان البيئية ومقومات التنمية المستدامة كافة، خصوصا الهواء النقي والمياه العذبة النقية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وانطلاقا من هذا الواقع البيئي المتدهور يحظى موضوع البيئة باهتمام متزايد في الدراسات الأكاديمية ولا سيما في مجال العلاقات الدولية نظرا لحداثته وتوسع الاهتمامات العالمية به، لما له من تداعيات على السلم والأمن الدوليين، فالأمن البيئي يتصدر قائمة التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين والتي يسخر من اجلها التقنيات والتكنولوجيات الحديثة كلها سعيا وراء إيجاد حلول مجدية لها.

ومن خلال الفصل الأول سنحاول التطرق الى اهم المفاهيم المتعلقة لمعالجة الموضوع وإعطاء ولو نظرة على اهم التعاريف المقدمة لها ومحاولة تبسيط المفاهيم وذلك من اجل فهم الموضوع جيدا من الناحية النظرية حت يتم تسهيل عملية تحليل الموضوع والوصول للهدف المطلوب.

المبحث الأول: ماهية البيئة

من النادر ان تجد موضوع يصبح مسالة رئيسية في الشعور العام مثل ما حدث لعلم البيئة في نهاية الستينيات من القرن الماضي، ففي وقت قصير اصبح موضوع البيئة من اهم المواضيع الراهنة والاكثر تناولا من طرف الباحثين.

والبيئة هي الحيز او المحيط الذي يعيش فيه الانسان يحميه ويحافظ على حياته، كلما تعرضت للإتلاف والاستغلال والتخريب ادى ذلك الى تدهور الحياة الطبيعية المحيطة بالإنسان ويجد صعوبة في العيش والتأقلم مع هذه الاوضاع ولذلك يجب علينا ان نراعي نظم حياتنا وسبل معاشنا حتى لا نعرضها للاستنزاف ونحافظ على وجودنا فيها ولذلك علينا ان نعرف ونفرق بين البيئة والانظام البيئي.

ولمعالجة اي موضوع لا بد من تحديد المفاهيم لان هذا يعتبر من الامور الضرورية لأي باحث لكي يحدد الاطار الذي يعمل منه او القاعدة التي ترتكز عليها، كل يعرف البيئة بالشكل الذي يراه مناسب، وحسب ثقافته وميوله، ولم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها وتباينت مفاهيمها حسب تخصص كل باحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث يعرفها كل منهم على ضوء تخصصه ورؤيته.

من خلال ما تم ذكره يتبين ان البيئة هي المأوى الذي لا يمكن تغييره او الرحيل عنه لذلك علينا ان نبحث عن تعريف له يعطي معنى دقيق يشمل كل الجوانب سواء اللغوية او الاصطلاحية ويتعداه الى التعاريف القانونية.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

تُعدّ البيئة الإطار العام الذي يحيط بالإنسان والكائنات الحية كافة، ويشكّل الأساس الذي تقوم عليه الحياة في مختلف جوانبها الطبيعية والاجتماعية. ولأهمية هذا المفهوم وما يترتب عليه من آثار قانونية وتنظيمية، ارتأى الفقه والقانون تحديد معناه وضبط عناصره بشكل دقيق. وعليه، سنتناول في هذا المطلب: مفهوم البيئة بوجه عام (أولا)، ثم مفهوم البيئة في القانون (ثانيا)، لنخلص في الأخير إلى إبراز عناصر البيئة الأساسية (ثالثا).

أولا: تعريف البيئة

إن دراسة موضوع البيئة يتطلب تحديد مفهومها وذلك من خلال إعطاء تعريف لها وتحديد عناصرها، وذلك لاعتبار البيئة قضية من قضايا الساعة يعيشها كل مواطن سواء عربي أو أجنبي، وحتى نصل إلى تعريف شامل للبيئة لابد من النظر لذلك من عدة زوايا اللغوية العلمية الشرعية.

إعطاء تعريف واضح وشامل للبيئة لابد من أن يكون التعريف دقيق وواضح من جميع الجوانب لغويا واصطلاحا.

1- التعريف اللغوي للبيئة

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل "بدأ" المشتقة من فعل باء، ويقال باء يبوء ومباءة وله في اللغة معان منها[1]:

أ- **الرجوع والاعتراف:** يقال باء بحقه بمعنى رجه أو أقره ويقال باء بحقه أي اعترف به.

ب- الثقل: يقال باء بذنبه أي ثقل به.

ج-الالتزام: ومنه ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء أحدهما" أي التزمه بهذا الوصف (الكفر).

د- تعني المنزل والمكان: وهي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وتعرف بعض المعاجم بأنها منزل القول أو الحالة أو الهيئة أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، والبيئة ما تحيط بالفرد ويقال بيئته الطبيعية وبيئته الاجتماعية ويقال وبئة الأرض أي تلفت.

كما يمتد لفظ البيئة لمعنى آخر وهو ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيهما كالبيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية والبيئة السياسية.

وتشمل البيئة الطبيعية كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر وتضاريس ومناخ ونبات وحيوان وهذا المعنى يصادفنا كذلك بين دفتي المصحف وعليه فالبيئة في اللغة العربية والمعنى الأقرب

[1]- ع نورالدين، معجم نور الوسيط عربي عربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 265.

لدراستنا "الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله أو من منع الإنسان" ونشتق أن البيئة المقصودة في التشريع الأساسي عن البيئة الطبيعية والبيولوجية والبيئة الإنسانية[1].

والبيئة في اللغة الإنجليزيةEnvironment تستخدم هذه الكلمة للدلالة على الظروف المحيطة أو المؤثرة في النمو وتنمية حياة الكائن الحي كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان.

كذلك يستخدم هذا اللفظ للدلالة على الوسط والمحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر في مشاعره وأخلاقه وأفكاره.

أما في اللغة الفرنسية يستخدم مصطلح Environment للدلالة على مجموعة الظروف الخارجية والطبيعية للوسط أو المكان والمكان سواء الهواء أو الماء أو الأرض وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان.

2- البيئة في الاصطلاح العلمي

نجد أن علماء البيئة وعلماء الفيزياء والكيمياء والطبيعة والعلوم الطبيعية جمعا يضعون مصطلحا علميا محددا بأبعاد البيئة باعتبارها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية تؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها أو الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه الكائن الحي، وتعد الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر، وتتكون من الماء والهواء والتربة والكائنات الحية الأخرى[2].

أو الإطار المكاني الذي يعيش فيه الإنسان في إطار من علاقات تفاعلية وتبادلية مرتكزة على البعد الحضاري أو يعرف بالمحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان مما يشمل من ماء وهواء وتراب وكائنات حية، ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته، أو التفاعلات العضوية وغير العضوية والتفاعلات الكيميائية أو الفيزيائية بين الكائن الحي والوسط المحيط به لتصل في النهاية إلى العوامل التي تحكم التأثير بين الكائن الحي والوسط المحيط به.

[1]- سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ص 17- 18.
[2]- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، ب.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م، ص 44.

وأول من استعمل المعنى الاصطلاحي للبيئة هو العالم الألماني أرنيستهايكل في سنة 1866م، إذ توصل إلى ذلك المعنى باستخدام مصطلح Ecologue وهو عبارة عن دمج كلمتين يونانيتين الأولى Oikos والتي تعني المسكن، والثانية هي logue ومعناها العلم، وعرفه بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه.

ومع ذلك هناك من يرى بأن استخدام كلمة البيئة اصطلاحا كان من قبل العلماء المسلمين، إذ يعود استخدامها إلى القرن الثالث هجري، والذي يعود السبق في هذا المجال إلى العلامة عبد ربه مشيرا بها إلى الوسط الطبيعي أو الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية كما إنه ووفقا لمفهومه للبيئة يعد المصطلح الشامل الذ يراد منه الدلالة إلى المناخ الذي يحيط بالإنسان، سواءا كان اجتماعيا أو سياسيا أو أخلاقيا أو فكريا.

ثانيا:مفهوم البيئة في القانون

إن القانون ينظر للبيئة باعتبارها قيمة من قيم المجتمع التي يسعى القانون لحمايتها، ومع ذلك فإن البحث في المفهوم القانوني للبيئة يستدعي بيان مفهومها في التشريعات وفي الفقه القانوني:

1- البيئة في التشريعات

إن التعريف القانوني لمصطلح البيئة لم يأت متطابقا ومتماثلا في التشريعات الغالبا ما يذهب المشرع إلى إعطاء عدة تعريفات لذات المصطلح لاختلاف الحقل القانوني الذي يشرع من أجله القانون، سوآءا كان مدنيا أم جزائيا أم إداريا.

ومع ذلك يمكن تلمس اتجاهين بصدد تعريف البيئة في التشريعات، الاتجاه الأول يرى المشرع فيه صعوبة في وضع تعريف محدد لكلمة البيئة، وبالتالي لم يتضمن التشريع البيئي تعريفا وتحديدا للبيئة، ومن هذا الاتجاه التشريع الفرنسي الذي اكتفى بطرح أمثلة لبعض من عناصر البيئة معتبرا إياها تراثا مشتركا للأمة[1].

[1]- محمد أحمد منشاوي، الحماية الجنائية للبيئة البحرية، دار النهضة العربية: بيروت، 2005م، ص 20.

حيث تنص المدونة البيئية الفرنسية في مادتها 1/110 بصدد تعريف البيئة بأنها "الفضاء، الموارد والوسط الطبيعي، المنازل والمشاهد الطبيعية نقاء الهواء، أنواع الحيوانات والنباتات، التنوع والتوازن البيولوجي، تلك التي تشكل جزءا من تراث الأمة المشترك.

وعرفها المشرع الكندي وفقا لما جاء في قانون حماية البيئة الكندي رقم (33) لسنة 1999 في الفقرة الثالثة منه، بأن البيئة هي "عناصر للأرض وتحتوي الهواء، التربة، الماء، جميع طبقات الغلاف الجوي، جميع المواد العضوية وغير العضوية والكائنات الحية، تفاعل الأنظمة الطبيعية التي تحتوي عناصر كما جاء في الفقرات".

أما الاتجاه الثاني فقد أورد المشرع البيئي تعريفا لكلمة البيئة، إلا أن هناك منحنين في تحديد عناصرها منحنى موسع وآخر ضيق، فالمنحنى الواسع يعترف بالبيئة الطبيعية والبيئة المثيرة عند تحديده لمعنى البيئة، ومن هذا الاتجاه القانون المصري الصادر بشأن البيئة رقم (4) لسنة 1994 المعدل، إذ جاء في فقرته الأول من مادته الأولى بأن البيئة هي "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت".

في حين يرى الدكتور **رفعت شوان** بأن المشرع المصري في هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن اتجاه المشرع الفرنسي وذلك بسبب "أن التوضيح المصري لمعنى البيئة لا يمكن أن نعده من قبيل التعريف الجامع المانع لها بل مجرد ترديد لعناصر البيئة على سبيل المثال وليس الحصر والدليل على ذلك عبارة المحيط الحيوي التي استعملها المشرع المصري والتي تعني تحديدا في العلوم البيئية للغلاف الجوي... فالمحيط الحيوي في مجال العلوم البيئية هو مجرد عنصر من عناصر البيئة"[1].

وكذلك من الاتجاه الموسع القانون الإنجليزي، القانون اليوناني، القانون الجزائري، وقانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2009 في المادة (2) المتعلقة بتحديد معاني المصطلحات، إذ جاء فيها خامسا البيئة: المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[1]- إسماعيل نجم الدين زنكه، مرجع سابق، ص 34. 36.

إلا أن قانون حماية البيئة في إقليم كوردستان– العراق رقم (8) لسنة 2008 كان أكثر وضوحا في هذا الاتجاه، إذ نص في مادته الأولى فقرة ثامنا بأن البيئة هي: "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات والمكونات الإحيائية وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يحتويه من مواد صلبة وسائلة أو غازية والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان".

ومما سبق يتضح أن التحديد التشريعي للبيئة في التشريعات البيئية المختلفة التي معظمه لوصف البيئة وبيان عنصريها الطبيعي والصناعي، دون أن تفرد التشريعات تعريفا جامعا مانعا لها، بل كل ما ذكرته من عناصر البيئة فهو على سبيل المثال لا الحصر ويرجع ذلك إلى أن مصطلح البيئة هو مصطلح واسع المفهوم لدرجة التي لا يمكن معهما إدراجه في تعريف جامع مانع له.

2- البيئة لدى الفقه القانوني

لم يتفق الفقه القانوني بصدد إيراد تحديد لمفهوم البيئة، وذلك يرجع أساسا إلى صعوبة وضع مفهوم قانوني للبيئة بسبب غلبة الصنعة القانونية التي تدفع رجل القانون إلى التحديد والدقة في اختيار الألفاظ، أملا في الرسول إلى تعريف يكون شاملا لما يندرج تحته، ومانعا من دخول غيره وبهذا فإن فكرة البيئة بلا مضمون قانوني حقيقي راودت مجموعة كبيرة من الفقهاء، بصورة اعتاد القانونيون على التعامل مع البيئة كغيرهم دون أن يورد وتعريفا محددا لها[1].

إلى حد ذهب بعض من الفقهاء إلى القول في اصطلاح البيئة بأنه لا يوجد أحد يعرفه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ليس من السهولة بمكان إعطاء تعريف محدد له. وإنه يعد لفظ البيئة من الألفاظ الشائعة الاستعمال الذي يتعذر وضع تعريف محدد له.

ولكن هذا المنهج السائد والذي وضعه بالمنهج التقليدي، هناك من اعترف عليه بوجه أو بوجه آخر، فقد ساير البعض توجه الأستاذ Lamarque في قوله: "إن كلمة البيئة أحدثت ضجة غير أنه ينبغي العمل على حمايتها من التضخم وتحديد أبعادها".

[1]- فارس محمد عمران، البيئة التشريعية لحماية البيئة في مصر وتطور دور الأمم المتحدة في حمايتها، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 21.

والأستاذ euulعند ما تساءل "ما الذي يمكن اعتباره من مكونات البيئة؟ عند أي حد من التحليل ينبغي التوقف؟".

وفي هذا ذهبت الدكتورة عبد الحليم كامل إلى أن "التحديد الذي يقدمه العلماء المهتمين بالبيئة وأنصارها إنما يعبر عن رغبة هؤلاء في حماية كل ما يحيط بالإنسان في الوسط الذي يعيش فيه، بحث كان اتساع الفكرة مصدرا لبلبلة الباحث القانوني الذي يرغب في تحديد واضح للبيئة[1].

ومن ثم اعتمد الفقه القانوني في تعريفه للبيئة على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة بصدد تحديد البيئة وبيان مكوناتها، إذ ذهب بعض الفقهاء إلى تعريف البيئة باعتبارها الوسط والمكان الذي يعيش فيه الكائن الحياة غيره من مخلوقات الله وهي تشكل في لفظها مجموعة من الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته[2].

كما عرفها آخرون بأنها "الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية"[3]، وهو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقته مع اقترانه، أو القصد منه ذلك المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها أو أوجدتها الطبيعة لإشباع حاجاته، أو الوعاء الذي يحتضن الكائنات الحية بما فيها الإنسان.

كما هناك من الفقه من يسلم بصعوبة تعريف البيئة إلا أنه يحاول تحديد مضمونها وذلك بالقول أن مصطلح البيئة[4] واسع المفهوم لدرجة لا يمكن معها أن ندرجه في تعريف جامع مانع له، كل ما يمكن أن يقال في هذا الشأن هو أن للبيئة عناصر طبيعية واصطناعية، ورد ذكرها في التشريعات البيئية المختلفة على سبيل المثال وليس الحصر.

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، نحو قانون موحد للبيئة، دار النهضة العربية، 1993، ص 15.
[2]- خالد خليل الطاهر، قانون حماية البيئة في الأردن، 1999، ص 08.
[3]- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، مطابع جامعة الملك سعود، 1997، ص 64.
[4]- عبد الهادي العشري، البيئة والأمن الإقليمي في دول الخليج، دراسة عن دور القانون الدولي عن حماية الخليج إبان النزعات المسلحة، دار النهضة العربية، 2005، ص 20.

وعرفها الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة بأن: "البيئة هي مجموع العوامل الطبيعية والحيوية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي لا تتجاور في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر".

وهناك من عرفها باعتبارها "الوسط الذي يحيا فيه الإنسان، والتي تنظم سلوكه ونشاطه فيه مجموعة من القواعد القانونية المجردة ذات الصبغة الفنية على نحو يحفظ فيه حياته، ويحمى صحته مما يفسر عليه ذلك الوسط والآثار المترتبة على مثل هذا النشاط".

إلا أن **د. داود الباز** يفرد تعريفا وتحديدا للبيئة باعتبارها تجسيد للدولة بمعناها الجغرافي والذي تعد الدولة وفقا لمنظوره خلقا وإنشاء مستمر يتطلب من الناس جهدا متواصلا وإبداعا دائما لبقائه، ويبرر وجهة نظره هذه بإيراد تعريف الدولة باعتبارها تجمع بشري يستقر على إقليم محدد، وتقوم فيه سلطة عامة.

بعد تناولنا المحاولات الفقهية التي صبت في تحديد المعنى القانوني للبيئة، نرى أن وضع تعريف قانوني للبيئة لابد وأن يتضمن في ثناياه أمورا كثيرة ومهمة، حيث من الضروري أن يشمل الوسط المادي وكل ما يحيط بالإنسان من عناصر البيئة المختلفة طبيعية ووضعية، وكذلك والأهم من ذلك أن يتضمن المزاوجة بين المعنى القانوني والمعنى الفني للبيئة، كما أن من المهم أن يتضمن التعريف الإشارة إلى الهدف القانوني في التدخل في هذا المجال الفني والعلمي، والذي يتمثل في حماية وتحسين البيئة وصولا إلى حماية الإنسان وسائر الكائنات[1].

وبعد كل ذلك فإننا نتفق مع من عرف البيئة بأنها "الوسط الذي يحيا فيه الإنسان، والذي تنظم سلوكه ونشاطه في مجموعة من القواعد القانونية المجردة ذات الصبغة الفنية على نحو يحفظ عليه حياته، ويحمي صحته مما يفسد عليه ذلك الوسط والآثار المترتبة على مثل هذا النشاط".

ثالثا: عناصر البيئة

هناك من يقيم البيئة بمفهومها العام، على بيئة مادية أو جغرافية أو فيزيائية وبيئة اجتماعية، الأول تشمل السطح والمناخ ومظاهر العمران القديم والحديث، بما في ذلك الحرارة والبرودة والرطوبة، والبراكين والزلازل والأمطار، أما الثانية فهي تشمل مجتمعات الأفراد كالأسرة،

[1]- ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، 2008، ص 28.

والنادي والمدرسة والجامعة والحي، كذلك العادات والتقاليد والمثل والمعايير والأعراف والقوانين والنظم والقواعد واللغة والدين وأشكال السلوكيات الشائعة في المجتمع[1].

وفقا لتوصيات مؤتمر ستوكهولم البيئة تنقسم إلى ثلاث عناصر:

البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم وثيقة الصلة هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة والمحيط الحيوي، بما تحتويه هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ونباتات وحيوانات، والتي تمثل بمجموعها الموارد التي أتاحها الله للإنسان كي يحصل على مستلزمات ومقومات حياته.

البيئة البيولوجية: وتحتوي الإنسان الفرد وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وبهذا المعنى فالبيئة البيولوجية هي جزء من البيئة الطبيعية.

البيئة الاجتماعية: وهي إطار من العلاقات التي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره سوآءا بين أفراد الجماعة نفسها أو بين أفراد لجماعات ذات البيئات المختلفة، وفي هذا الإطار والعلاقات والروابط أنشأ الإنسان بيئة حضارية لكي تساعده، وهذه البيئة الحضارية ذات جانبين: الأول جانب مادي يحتوي على كل ما وضعته أيدي الإنسان من مسكن وملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية والثاني يشمل عقائد الإنسان نفسه من قيم وآداب وعلوم نظرية أو مكتسبة[2].

سوف نتناول في هذا العنصر إلى عناصر البيئة الطبيعية وما تشمل عليها من ثلاثة فروع مستقلة، كما يأتي:

- **التربة:** يقصد من التربة ذلك الغطاء الرقيق الذي يكسو الأرض، وهي أهم مورد طبيعي للإنسان، أو هي الطبقة الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية وتتكون من مزيج معقد من المواد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء، وهي مورد طبيعي من موارد البيئة التي تتجدد وتعد أحد المتطلبات الأساسية للحياة كل كوكب الأرض وهي أكثر حيوية من الماء والهواء لكونها أساس العضوية التي تجعل الحياة ممكنة.

[1]- عبد الرحمن محمد العيسوي، شرح قانون البيئة من المنظور النفسي والتربوي، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2006، ص 17.
[2]- إسماعيل نجم الدين زنكته، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص 42. 43.

وعلى الرغم من أن اليابسة هي حوالي ربع مساحة الأرض، لكن الصالح منها للزراعة لا يزيد عن 11%، وذلك لاستبعاد المناطق المكسوة دائما بالثلوج، ومناطق شديدة الجفاف ومناطق مغرقة الماء ومناطق لا ينبت فيها النبات ولا يكسوها من التربة إلا قشرة قليلة الغور، ومناطق أفسدتها كثرة الثلوج ومناطق أفسدتها كثرة الأملاح ومناطق شديدة البرودة[1].

ويلاحظ من ذلك أن التربة الصالحة والقابلة للزراعة لا تحتل إلا نسبة قليلة من مجموع اليابسة، ومع ذلك فهذه النسبة الضئيلة معرضة للتأثيرات الطبيعية التي من شأنها أن تضر بالتربة من خلال تعريضها لعوامل التعرية، والتعرية هذه تكاد تسبق جهود الإنسان في إدخال أراضي جديدة إلى حوزة الزراعة.

كما أن المشاريع الصناعية والسكانية والمنشآت الهندسية تتوسع بشكل مستمر وتمتد مساحتها على حساب المساحات الزراعية وكقاعدة على حساب الأراضي عالية الجودة والإنتاجية، ولأهمية وحيوية هذا العنصر البيئي فقد أولى المشرعون في العالم اهتماما وافرا لحمايته وعدم تعريضه للأضرار التي تلحق بالحياة البشرية أضرارا ومخاطر جمة.

- **الماء:** يحتل الماء مكانة واسعة ومهمة في حياة الإنسان وسائر الكائنات وهو يغطي أكثر من 70% من سطح الكرة الأرضية، منها 97,41% مياه البحار والمحيطات، والباقي 2,59% مياه عذبة، وجعل الله من الماء أساسا لوجود كل ما هو حي، فهو ركن لا غنى عنه في حياة الإنسان الحاضرة لاستمرارها.

وأثبتت أن كل متر مكعب من المياه يحتوي على الملايين من الكائنات المائية الحية والتي تسمى بالهائمات النباتية، وهي مسؤولة عن امتصاص ثاني أكسيد الكربون واستخدام الطاقة الشمسية في عملية التمثيل الضوئي، إذ يتم إنتاج مواد غذائية نباتية واستخراج الأوكسجين اللازم لحياة الكائنات الحية والتي تبلغ 70% من الأكسجين اللازم للحياة، ويدخل الماء في كل نشاط إنساني تقريبا، إذ أنه أكثر المواد استعمالا في الصناعة، وإنتاج الطاقة بحاجة إلى الماء، كما أن إنتاج مختلف السلع تكون بالماء، والماء مكان للصيد والملاحة للاستجمام، وتلقى فيه النفايات، والزراعة لا يمكن أن تكون من دون الماء، وكذلك للاستخدامات الحياتية لإنسان نفسه بصورة مباشرة[2].

[1]- عادل أحمد الجرار، البيئة والموارد الطبيعية، مركز غنيم، عمان، 1992، ص 39.
[2]- مرجع سابق الذكر، ص 48.49، إسماعيل نجم الدين.

ومن ثم فالماء عنصر ذو أهمية بالغة بالنسبة للكائنات الحية وبالأخص الإنسان، ولا يمكن تصور بقاء واستمرار الحياة على كوكب الأرض من دون وجود الماء، ولكن هذا العنصر وإن كان يعد موردا متجددا، فلا يمكن استخدامه والتعامل معه دون حدود وقيود، فالماء أصبحت موارده قليلة وشحيحة أحيانا، وتعرضت إلى شتى أنواع الفساد والتلوثات في أحيان كثيرة أخرى.

ولهذا فقد أولت التشريعات اهتماما كبيرا لهذا العنصر ومكوناته من أجل المحافظة عليه وحمايته من التلوث والملوثات والحد من الممارسات والأفعال الخاطئة التي يقوم بها الإنسان وتؤثر سلبا على الماء من حيث إهداره وإفساده.

- **الهواء:** يعتبر الهواء من أهم عناصر البيئة، فهو روح الحياة وسرها ولهذا جعله الله تعالى مباحا في الكون على سعته، فالماء يشترى والغذاء يشترى لكن الهواء لا يباع ولا يشترى فالإنسان لا يستطيع أن يستغن عنه للحظات وكذلك الكائنات الأخرى، فالهواء كما عرفه المشرع المصري هو "الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة وفي أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجي وهواء الأماكن المغلقة وشبه المغلقة"، ويبدو هذا التعريف التشريعي للهواء باعتباره أحد عناصر البيئة.

ويمثل الهواء الغلاف الجوي المحيط بالأرض، ويسمى علميا بالغلاف الغازي لكونه يتكون من غازات تعد أساسيات لحياة الكائنات الحية، أبرزها غازات النيتروجين والأكسجين وأرجون خامل وثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى نادرة كالهليوم والهيدروجين والميثان والزينون والكبريتون[1].

كما يحتوي الغلاف الجوي على بعض من الغازات السامة مثل (النشادر والميثان وأول أكسيد الكربون وأكسيد النيترون)، ويحتوي كذلك على حبوب اللقاح النباتية التي توجد أحيانا على ارتفاع ما يبلغ تقريبا ستة أميال من سطح الأرض، وذرات الفحم الدقيقة التي توجد عالقة في الهواء حول المناطق الصناعية بالأخص، وتوجد بعض أنواع البكتيريا التي تسبح في الهواء، وذرات الملح التي تأتي بسبب أسطح البحار والمحيطات وكذلك تراب النجوم التي تأتي من الفضاء الخارجي، وللغلاف الجوي وظائف متعددة، ولكن هذا الغلاف الجوي لم يبق على مكوناته الأصلية التي سبقت الإشارة إليها، بل تعرض إلى موجه كثيفة من الملوثات التي اختل بها توازنه، ومن ثم

[1]- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، تلوث الهواء، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1991، ص 65- 74.

أنبأ هذا التغيير في خواص البيئة الهوائية التي تعرض الإنسان وسائر الكائنات الحية لأضرار وأخطار تهدد بقاءهم وسلامة صحتهم.

المطلب الثاني: مفهوم النظام البيئي

إذا كان مفهوم البيئة يشكل الإطار العام للحياة، فإنّ النظام البيئي يُعتبر الوحدة الأساسية التي تُنظِّم التفاعل بين مكوناتها الطبيعية والإنسانية. فدراسة النظام البيئي تقتضي الوقوف على تعريفه الدقيق (أولا)، ثم إبراز علاقته ببعض المفاهيم القريبة منه لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف (ثانيا)، قبل التطرق إلى أبرز المشاكل البيئية التي تواجهه في الوقت الراهن (ثالثا).

أولا: تعريف النظام البيئي

إن فكرة النظام هي وجود مجموعة من العناصر تكون مترابطة فيما بينها بأسلوب معين حيث آثار وهو أحد مؤيدي فكرة النظام إلى أن الاعتماد المتبادل للعناصر في نظام ما هو أقوى للاستنتاجات من الخبرة التي يملكها.

ولا يمكن وجود نظام بيئي دون مقومات أساسية وهي لابد أن تكون بالضرورة عناصر حية وغير حية، حيث يرى تانسي أن هناك تداخل بين الكائنات الحية بعضها مع بعض ومع المقومات الفيزيائية والكيميائية للبيئة وهذه العلاقة المتداخلة تنتج سلسلة من العمليات المتداخلة والمترابطة تسيطر عليها وتوجهها علاقات سببية محددة تؤدي إلى نشوء نظام وظيفي تكون فيه الأجزاء والمقومات الحية وغير الحية عبارة من عوامل متفاعلة توجد في حالة توازن يترتب عليها احتفاظ النظام البيئي بوجوده من خلال التفاعل المتبادل بين تلك الأجزاء.

إن طبيعة النظام البيئي هو التوازن بين العوامل والقوى المتفاعلة فعندما يتغير أحد عناصر العوامل هناك استجابة لمواجهة ذلك التغير فإذا ما كان الإرباك في نظام بيئي ذو تأثير نسبي وحديث ومؤقت فإن النظام البيئي يعود إلى طبيعته الأصلية بعد زوال المؤثر أي علاقة طردية بين المؤثر على استقرار النظام البيئي واتزان ذلك النظام[1].

[1]- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة، دار الميسرة: عمان، 2007، ص 95- 96.

فيعتبر النظام البيئي نظام كبير الحجم كثير التعقيد متنوع المكونات محكم العلاقات تجري عناصره في اتساق وسلاسل محبوكة الحلقات وكل حلقة مرتبطة بأخرى والتفاعل فيما بينهم بارع والحصيلة وحدة متكاملة يحرص الجزء فيها على الكل ولا عجب فهو من صنع الخالق عز وجل.

لذا فقد اختلفت التعريفات المهتمة بمفهوم النظام ومنها:

- هو مجموعة من العناصر التي تتكامل وتتفاعل بشكل منتظم لتشكل وحدة كاملة.
- أيضا يعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها وهو يكسب مدخلاته من البيئة ويجرب عليها عملية تحويل ومن ثم تعاد المخرجات إلى البيئة الخارجية وهذا يعكس الحاجة إلى الاعتماد على المدخلات والمخرجات البيئية.

فالنظام البيئي ببساطة هو مجموعة من الأنساق المتفاعلة فالكون نظام والأرض نظام والإنسان نظام والنهر نظام والذرة نظام كذلك إدارة المنظمات نظام فلو فصلنا أنظمة المجموعة الواحدة لأكتشفنا أنظمة فرعية أصغر كالأقسام الخدمية والإنتاجية والإدارية مثلا.

يتضح مما ورد أعلاه أن النظام البيئي يحتوي على مجموعة من الخصائص هي:

1- احتواءه على عناصر حية وغير حية متداخلة في النظام الواحد.

2- يحكم هذا النظام تناغم متقن.

3- يتبادل النظام البيئي مدخلاته ومخرجاته مع البيئة المحيطة به.

4- أي اختلال أو إرباك سلبي في توازن هذا النظام يعوده إلى الضعف ثم الاضمحلال.

5- مجموعةالأنساق تشكل نظام كبير الحجم يمتد من أصغر وحدة التي هي نظام الذرة وصولا إلى نظام الكون العظيم.

ثانيا: علاقة مفهوم البيئة ببعض المفاهيم

1- التوازن البيئي: Corystesbalance

هو قدرة البيئة الطبيعية على إحالة الحياة على سطح الأرض دون مشكلات أو مخاطر تمس الحياة البشرية، والتوازن البيئي على سطح الكرة الأرضية ما هو إلا جزء من التوازن الدقيق في نظام الكون وللحفاظ على التوازن البيئي يجب المحافظة على الغابات والمراعي الطبيعية وخصوبة الأتربة ومكافحة التلوث بكافة أنواعه.

2- التعليم البيئي

التعليم البيئي هو نظام تعليمي يهدف إلى تطوير القدرات والمهارات البيئية للأفراد المهتمين بالبيئة وقضاياها، والذي من خلاله يحصل على المعرفة العلمية البيئية والتوجيهات الصحيحة واكتساب المهارات اللازمة للعمل بشكل فردي أو جماعي في حل المشكلات البيئية القائمة، والعمل أيضا قدر الإمكان للحيلولة دون حدوث مشكلات بيئية جديدة[1].

3- التوعية البيئية:

هي كل البرامج والنشاطات التي توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين، أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغيير نظرتهم ومشاركتهم في إيجاد الحلول المناسبة، وتتحقق التوعية البيئية من خلال: التربية البيئية- الأسرة- المدرسة والمناهج الدراسية-الجامعة- وسائل الإعلام- المنظمات البيئية- المؤتمرات واللقاءات الدولية.

4- التنمية البيئية

لقد أحدثت ثورة الإنسان التكنولوجية نقلة عامة على المستويات المادية للمجتمع الحديث وفي مقابل ذلك أدت إلى الإسراف في استنزاف الموارد الطبيعية والإنسان من خلال تطوره مع البيئة أخذ يتطور تعامله هذا إلا أن انشغاله بأن يأخذ من البيئة قدر المستطاع جعله ينسى كيف يحافظ عليها بدأ من اقتلاع الأشجار وانتهاء بحادثة تشرنوبيل بالاتحاد السوفياتي وبات الإنسان يبحث كيف يمكن أن يتخلص من الدمار الذي يسببه للبيئة، وبدأ واضحا له أن مصانعه تلوث الهواء وأن سياراته مصدر التلوث والإزعاج بحيث أن المحرك الذي يعمل على الوقود السائل يشاركنا نفس التنفس عمليا لأن احتراق مئة لتر من بنزين محرك سيارة يحتاج إلى يوم كامل إلى

[1]- عادل مشمعان ربيع، توعية البيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2009، ص 17.

450 كلغ لأكسجين، بينما يحتاج الإنسان في يوم كامل إلى 280 كلغ لتنفسه، وأن سلاحه يدمر ولا يبني حتى ما تنتجه الأرض من زرع في بعض الأحيان يحوله إلى موارد مخدرة ويدمنها ويؤذي بها نفسه.

لقد أصبح الإنسان يستهلك من البيئة أكثر مما يجب حتى أنه في أحيان أخرى كثيرة عندما ينتج سلعة تساعد الناس في حياتهم اليومية سرعان ما يكتشف أنها تسبب أضرارا كبيرة، مثل إنتاج أكواب وأطباق ورقية فلو استعملها الإنسان فإن العائد منها سوف يغطي سطح الأرض في وقت قصير [1].

إذن أدت ممارسات الإنسان الخاطئة إلى افتقار الحياة على سطح الأرض، مما أحدث خللا في الموازين الدقيقة للطبيعة، وزاد من حركة التصحر نتيجة إهمال زراعة السهوب ولقطع الغابات، والبناء على الأراضي الزراعية ولاستخدام الكيمياويات نتيجة التكنولوجيا المتطورة التي صنعها الإنسان لتمثل تهديدا دائما للحياة ذاتها.

ثالثا: المشاكل البيئية

تعتبر البيئة مستودع الموارد، والخزائن الشامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، تتجلى في الأنظمة المائية والهوائية والتربة والمراعي والغابات، والكائنات الحية والأنظمة الإيكولوجية الداعمة للحياة في هذا الموكب، وتمثل المحيط الطبيعي الأساسي، ويتبع ذلك بالضرورة المحيط البيئي الناتج من أنشطة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وتاليا فإنها مجموعة العوامل والظروف الجوية والأرضية التي تؤثر بصورة مباشرة في الفرد وسلوكه، كما أنها بجميع أشكالها خارجة عن إرادة الإنسان، تتمثل بالمياه والهواء والأرض، أو هي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع، سواء كان ذلك من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعة.

لقد عرفت مؤتمر ستوكهولم البيئة "بأنها المخزون الديناميكي للمصادر الطبيعية والاجتماعية في أي وقت من أجل تلبية احتياجات الإنسان، وأنها بعناصرها الطبيعية الثلاثة (الماء، الهواء، التربة)" تعتبر عناصر الحياة الرئيسية للكائنات الحية في هذا الكون، وهي قد

[1]- نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص 16- 18.

تعرضت لأخطار عديدة من قبل الإنسان، بدأت بالتزايد بعد الثورة الصناعية والزراعية، وتسابق الدول على تحقيق أكبر وأوسع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي على حساب البيئة[1].

لقد شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا في البيئة الطبيعية، ما يزال مستمرا بشكل يومي متواصل، ففي كل يوم جديد من الأيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، وتزداد كمية النفايات السامة والضارة والمؤذية وعشوائية التخلص منها، وكذلك تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار، وارتفاع درجات حرارة الجو، واتساع معدلات تجريف الغابات والتصحر واستنزاف الموارد الطبيعية، وازدياد الازدحام والتلوث بالضجيج.

كذلك، فإن تعاظم تلك الأخطار وانعكاسها السلبي على مستقبل حياة الإنسان رفعا مستوى النتائج السلبية إلى قضايا بيئية تناولتها مؤخرا السياسة البيئية بشكل عام وركزت بشكل خاص في المشكلات الناجمة عن تلوث الهواء، وتلوث المياه، وإدارة المخلعات، وإدارة النظام البيئي، وحماية التنوع الحيوي، وحماية الموارد الطبيعية والحياة البرية والأنواع المهددة بالانقراض، وهي تمثل بعض التوصيف للمشاكل البيئية التي تعانيها الدول، وخصوصا البلدان النامية بعناوينها واتجاهات وتحمل في مضامينها الأزمات العامة للمشكلات البيئية ومنها:

أ- التلوث

يعرف التلوث على أنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى تأثير ضار على الماء أو الهواء أو الأرض ويضر بصحة الإنسان والكائنات الأخرى.

1- هو كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات الكائنات الحية أو غير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها.

2- هو إدخال مواد أو طاقة في البيئة من شأنها أن تسبب مخاطر صحية للإنسان والإضرار بالمصادر الحياتية والأنظمة البيئية وإتلاف مصادر الرفاه والتداخل في الأساليب المشروعة للإستفادة من الموارد البيئية.

[1]- علي أحمد خليفة، السياسات البيئية، منشورات زين الحقوقية: لبنان، 2016، ص 19.

وقد يصيب التلوث الهواء أو التربة والبحار، كما يمكن أن يصيب المحيط العمراني الذي نعيش فيه، كما أن الضوضاء، بأشكالها المختلفة التي يعاني منها: خاصة سكان المدن، تعد تلوث بيئيا أيضا.

ويعرف العالم اليوم مستويات تلوث هائلة، ومن مظاهر التلوث البيئي العالمي نجد:

- على سبيل المثال 50% من أنهار العالم ملوثة بملوثات صناعية أو كيميائية يضاف إلى ذلك التلوث الناتج عن الحروب والنزاعات المسلحة خاصة الإشاعات النووية التي تصيب البيئة والناتجة عن الأسلحة المتطورة واستخدامها المفرط
- انتشار الغازات الحابسة للحرارة.
- تعرض مساحات شاسعة من الغابات للقطع وازدياد زحف الرمان.
- فقدان الأراضي للخصوبة.
- وقوع العديد من الكوارث الطبيعية (أعاصير، فيضانات...إلخ)، وكلها مظاهر التلوث البيئي والتي أدت بالنهاية إلى ثقب الأوزون الذي يمثل الدرع الواقي للحياة.

ويمكن إجمال العوامل المسببة في التلوث كما يلي:

1- التطور الاقتصادي الهائل الذي عرفه العالم في العقود الأخيرة والحركة الصناعية.

2- استخدام الموارد الطبيعية بشكل مفرد.

3- الحروب واستخدام التكنولوجي والأسلحة الفتاكة.

4- غياب الوعي البيئي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها خاصة في المناطق الفقيرة.

5- الفقر وتدني مستويات التنمية، لاسيما في دول الجنوب حيث تعرف مستويات تلوث هائلة.

وتجدر الإشارة إلى حادثة تشرنوبيل النووي عام 1986، والتي كان لها تأثير كبير في تنامي الوعي الدولي بأهمية المجال الدولي البيئي، فهذا الحادث الخطير الذي تجاوزت تداعياته الاتحاد السوفييتي- سابقا- إلى باقي دول أوروبا، أكد أن تلوث البيئة أصبح مشكلة عالمية تتجاوز الحدود القطرية للدولة الواحدة، ومن ثم يمكن القول أن العلاقات الدولية أصبح لها بعد إيكولوجي إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية[1].

[1]- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي، مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة للنشر، عمان، 2009، ص 19.

ب- استنزاف المجال الغابي:

للغابات أهمية كبرى من الناحية البيئية، حيث تؤثر على المناخ (أكثر اعتدالا وأكثر رطوبة)، وتعتبر الغابات مراكز للتنوع الحيوي وموطنا لكثير من الحيوانات، خاصة النادرة منها، ولقد أوضحت أبحاث العلماء أن 1كم من الغابات الاستوائية يطلق حوالي 3650 طن من الغاز الأكسجين في السنة الواحدة، ويعتبر سوء التخطيط في استغلال الغابات وما ينتج عنه من تدمير عاملا أساسيا في تدهور البيئة وجفافها، إضافة إلى تقلص كمية الأوكسجين في الغلاف الجوي وزيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، وما ينتج عنها من ظواهر كالفيضانات والجفاف وتغير المناخ.

ج- الاحتباس الحراري: Global warming

ظاهرة الاحتباس الحراري من أكثر المشاكل البيئية إثارة للجدل، وتعرف بأنها الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض، وسبب هذا الارتفاع هو زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والمتمثلة في بخار الماء، ثاني أكسيد الكربون، أكسيد النيترون، الكلور فلور كربون، غاز الميثاق والأوزون.

وهي غازات طبيعية تؤدي دورا مهما في تدفئة سطح حتى يمكن الحياة عليه حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء التي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس في معدلها الطبيعي.

ولكن مع تقدم الصناعة منذ الثورة الصناعية، ازدادت نسب هذه الغازات في الحد بشكل كبير، حيث تنتج الغازات من العمليات الصناعية والإنتاجية المختلفة، فغاز ثاني أكسيد الكربون يتحرر من عمليات حرق الوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية وكذلك من السيارات ومصادر أخرى، وغاز الميثاق ينبعث من النفايات البلدية والمراعي والماشية والتي تكثر في البلدان الأوروبية وغير الأوروبية أما غازات الكلور فلور كربون فتحرر إلى الجو من السيارات وأجهزة التبريد القديمة.

وفي الوقت الذي تتراكم فيه هذه الغابات في جو الأرض وبالذات غاز ثنائي أكسيد الكربون، فإن المصادر التي تمتص هذا الغاز كالغابات الاستوائية يتم قطعها وإزالتها باستمرار،

مما يؤدي إلى تراكم هذا الغاز في جو الأرض ومن ثم ارتفاع درجة حرارة الأرض وما ينتج عنها من ظواهر وتغيرات سلبية.

ويرى بعض الخبراء والمختصين في الشؤون التغيرات المناخية أنه إذا لم يتم تخفيض الغازات المسببة لاحتباس الحراري بنسبة 25% ، 40% في أفق سنة 2020 ومن 45 إلى 60 في أفق سنة 2030 فإن حرارة الأرض سوف ترتفع بدرجتين وسيتسبب هذا الارتفاع في الأخطار التالية[1]:

1- ارتفاع منسوب مياه البحار نتيجة ذوبان جليد القطبين الشمالي والجنوبي مما يهدد عدة دول بالانقراض كجزر المالديف وهولندا كما أن العديد من موانئ العالم مهددة بالغرق.

2- بروز فترات جفاف حارة وفيضانات كبيرة مما يؤدي إلى تهديد البنية التحتية والمحاصيل الزراعية.

3- ظهور قلاقل اجتماعية نتيجة للمجاعة والفقر.

4- ظهور أمراض خطيرة كسرطان الجلد.

5- انقراض منظومات (أنظمة) بيئية حيوانية ونباتية.

6- ظهور صراعات إقليمية حول المياه.

د- تغير المناخ العالمي: climate change

يشهد المناخ العالمي تغيرا كبيرا عما كان عليه في العقود الماضية وذلك بفعل النشاط البشري واستخدام المحروقات، ويرى علماء البيئة أنه من المتوقع أن يعرف العالم منتصف هذا القرن فترات جفاف طويلة وارتفاع لمنسوب مياه البحر، والذي ارتفع من 15 إلى 20 سم خلال القرن الماضي مقارنة بما كان عليه سابقا، وهذا بعد ارتفاع مستوى الغازات الدافئة على غلاف الأرض، هذا فضلا عن ذوبان ثلوج المناطق المتجمدة وما يخلفه من أخطار إضافية.

كما أشارت دراسات جديدة إلى احتمال ارتفاع متوسط حرارة الأرض بمعدل ودرجات أواخر القرن الجاري وأكثر المناطق عرضة لهذا الخطر هي المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية كما يواجه سكان بعض سواحل جزر إندونيسيا فيضانات البحر والتي تغرق مناطقهم، إضافة إلى أن دول شمال أوروبا وروسيا وكندا وألاسكا ستشهد أحوالا مناخية أكثر رطوبة مما هي عليه اليوم،

[1]- فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، مرجع سابق، ص 24-25.

وتوقع تقرير لخبراء البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية والذي صدر في نوفمبر 2010 في دراسة حول تغير المناخ العالمي أن العالم سوف يشهد جفافا عالميا واسع النطاق في العقود القادمة وهنا ما سينجم عنه عواقب وخيمة مع سكان العالم[1].

هـ- تقلص التنوع الحيوي: biodiversité

يعرف التنوع الحيوي على أنه "عامل لاختلاف والتباين بين الكائنات الحية والنظم البيئية التي هي جزء منها"، والتنوع الحيوي أو الصنف هو "مجموعة من الأفراد المتشابهة وراثيا والتي يمكن أن يقع بينها التزاوج".

والتنوع الحيوي في أبسط معانيه هو الاختلافات العددية والنوعية بين الأحياء في مساحة مكانية ما سواء كانت من اليابس أو من الماء، ويضم التنوع الحيوي جميع أنواع الكائنات الحية نباتية أو حيوانية.

إلى جانب الكائنات الدقيقة وتمثل هذه الكائنات الحية جزءا من الثروات والموارد الطبيعية على الأرض، فالتنوع الحيوي باختصار هو تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض سواء كانت على اليابسة أو في باطن الأرض أو في المياه، ويمكن التنوع الحيوي للعالم من الحصول على إمدادات متصلة من الأغذية ومن المواد الخام التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية.

أسباب تقلص التنوع الحيوي

بعد فقدان التنوع الحيوي من أكثر الأزمات العالمية الملحة، ومع أن الانقراض يعتبر عملية طبيعية إلا أن معدلاته اليوم هي في ازدياد يفوق المعدلات الطبيعية، حيث أن 11% من مجموع الطيور و25% من مجموع الثديات ومن 20- 30% من مجموع النباتات مهددة بالانقراض كما فقدت المحاصيل الزراعية أكثر من نصف أنواعها ويمكن إجمال أسباب هذه الظاهرة في:

[1]- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة للنشر، عمان، 2009، ص 20.

1- انتشار أساليب الزراعة الخاطئة.

2- اتساع النشاطات العمرانية والحضرية (البناء والطرق والنشاطات الصناعية والنفطية).

3- تدمير الموطن الطبيعي لبعض الأنواع، كإزالة الغابات وتجفيف بعض المناطق الرطبة والتي تستخدمها الأسماك والطيور.

4- استخدام المبيدات الحشرية[1].

5- الرعي بطرق عشوائية مما يؤدي إلى تدهور المراعي الطبيعية.

مصادر تهديد التنوع البشري

1- التغيرات الشديدة سواء بالانتقال من البرودة الشديدة إلى الحرارة الشديدة أو العكس، مما يؤدي إلى موت وفناء العديد من الأنواع والتي لا تقوى على تحمل تلك التغيرات إضافة إلى البراكين والزلازل.

2- الأنشطة البشرية الملوثة للبيئة كتدمير الغابات والاستغلال المفرط للموارد والتلوث بمختلف أنواعه مما يؤدي إلى ظهور ظروف بيئية مختلفة عما كانت عليه وقت وجود هذه الأنواع.

و- تآكل طبقة الأوزون: ozone hole

طبقة الأوزون هي جزء من الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية وسميت كذلك لأنها تحتوي على غاز الأوزون، وهي تتواجد في الغلاف الإستراتوسفيري (على ارتفاع 10 كيلو متر من مستوى سطح البحر) وتعمل كواق للحياة من التعرض المتزايد للأشعة فوق البنفسجية، ويتكون غاز الأوزون من ثلاث ذرات من الأكسجين مرتبطة مع بعضها البعض، يرمز إليها بالرمز الكيميائي (O_2)ويتألف الأوزون من تفاعل المواد الكيميائية إلى جانب الطاقة المنبعثة من ضوء الشمس متمثلة في الأشعة فوق البنفسجية.

ولقد حدد بعض العلماء سنة 1974 أن غازات الكلور فلور كربون (c.f.c) كانت متسببة في استهلاك طبقة الأوزون، وهذه الغازات تستخدم في العزل الحراري ولأغراض التبريد وغيرها من الاستعمالات وتتميز هذه الغازات بأنها غير فعالة كيميائيا وذات ثبات كيميائي عال، لذا فهي تتحلل في الظروف الاعتيادية بالضرب من سطح الأرض، فترتفع إلى أعلى الجو وعند

[1]- نعيم محمد علي الأنصاري، مرجع سابق الذكر، ص 20، 23.

وصولها إلى طبقة الأوزون في الستراتوسفير، تتفاعل مع جزيئات الغاز ، مما يؤدي إلى كسرها، وبالتالي تدريجيا تستهلك كمية غاز الأوزون التي تشكل الدرع الواقي للأرض ونتيجة لذلك فقد تم تحريم استخدام غازات (c.f.c) في جميع الاستعمالات.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات في هذا المجال العديد من التأثيرات الصحية الخطيرة لتآكل طبقة الأوزون وزيادة نسبة الأشعة فوق البنفسجية الواصلة إلى الأرض، حيث أن التعرض المتزايد لهذه الأشعة من شأنه يضعف فعالية جهاز الصناعة عند الإنسان مما يجعل الأشخاص أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية الناتجة عن الفيروسات والبكتيريات والأمراض الطفيلية الأخرى كمرض السل والجرب، كما تؤدي الأشعة البنفسجية من نوع (ب) إلى تكوين الأورام الجلدية والسرطانات الخطيرة إضافة إلى مرض الحياة البيضاء (أي كدمة عدسة العين) وإصابة العين بمرض الماء الأزرق لعدم قدرتها على مقاومة هذه الأشعة وقد يؤدي التعرض لمستويات عالية من الأشعة فوق البنفسجية نتيجة تآكل طبقة الأوزون إلى زيادة الأشخاص المصابين بالعمى بنحو 100000 شخص سنويا.

كما يؤدي تقلص طبقة الأوزون أيضا إلى زيادة درجة الحرارة سطح الأرض، مما يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري وأكثر المناطق تضررا هي المنطقة المدارية نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وقوة أشعة الشمس كما تشير دراسات أخرى إلى نصف النباتات بتخفيض إنتاجها ويصغر حجم أوراقها، مما يؤثر في إنتاج المحاصيل الزراعية.

المطلب الثالث: السياسات البيئية

إنّ مواجهة التحديات البيئية المعاصرة لم يعد يقتصر على مجرد الاعتراف بالمشاكل أو دراسة عناصر البيئة، بل أصبح يفرض وضع سياسات واضحة تهدف إلى الوقاية والحماية وإعادة التوازن البيئي. ومن ثَمّ، فإنّ تناول السياسات البيئية يقتضي الوقوف بدايةً عند تعريفها (أولا)، ثم بيان الأسباب التي أدت إلى تطور النظرة إليها عبر الزمن (ثانيا)، ليتبع ذلك توضيح أهم الضرورات والأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها (ثالثا)، وأخيرًا استعراض الأدوات والآليات المعتمدة في تنفيذها على أرض الواقع (رابعا).

أولا: تعريف السياسة البيئية

يقصد بسياسة حماية البيئة مجموعة من الأهداف والإجراءات التي تتناول تنظيم العلاقة التبادلية في مجتمع وعناصر بيئته الطبيعية، وتشمل في نطاقها كال ما يتعلق بالمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها، وما يتطلبه ذلك من تغيرات هيكلية في المجتمع.

وتتضمن سياسة حماية البيئة تحديد الأهداف ووضع المعايير المختلفة لنوعية البيئة، واقتراح الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف ومعايير تقسيم مدى الفعالية في تحقيق أهدافها، والكفاءة في تحقيق الأهداف بأقل تكلفة والقدرة على التطبيق وفقا للإمكانيات المتاحة، مع الاستخدام الأمثل للموارد وسياستها من خلاله سياسة التخطيط البيئي كنظام متكامل لتفادي الفشل في تنفيذ سياسة حماية الموارد والذي ينعكس سلبا على النظام البيئي.

قد تكون سياسة حماية البيئة إصلاحية أو علاجية، فتدعو إلى مكافحة أو ضبط التلوث أو علاج آثار التلوث بعد وقوعه، وقد تكون جذرية وقائية بأن يتم التدخل في العملية الإنتاجية، وتعديلها لمنع انبعاث الملوثات، وذلك يتطلب استخدام تكنولوجيا توفر من استخدام الطاقة والموارد، وتقلل المعادن والنفايات التي يمكن معالجتها وإعادة تصنيعها، بهذا يمكننا أن نقول بأن سياسة حماية البيئة تنشأ وتتطور في نسق معين من القيم الاقتصادية والاجتماعية[1].

لذا لا يمكن أن تطبق سياسة ما بحذافيرها في مجتمع من المجتمعات بل تتغير وتختلف من دولة لأخرى، وهذا يرجع إلى عدة أسباب (سياسية، فكرية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها من الأسباب).

[1]- أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 45. 46.

ثانيا: أسباب تطور النظرة للسياسات البيئية

إن الاهتمام بالبيئة وقضاياها في الغرب، عبر السياسات البيئية هو حديث نسبيا وقد ظهر اصطلاح علم البيئة (ecology) عام 1866 على يد العالم الألماني أرنست هايكل الذي استخدمه للبحث في مجموع علاقات الحيوان بيئة العضوية وغير العضوية.

ومنذ أوائل القرن العشرين عرف علم البيئة بكونه فرعا من فروع البيولوجيا (biologie) يبحث في علاقة الكائنات الحية ببعضها ثم أخذ يتحول في ستينات القرن العشرين إلى اصطلاح سياسي استخدمته أحزاب وحركات الخضر المتصاعدة وتشير تلك الإيديولوجيات الجديدة واجندتها قدرا كبيرا من الجدل[1].

ومع ذلك يظل المذهب البيئي بالاساس ردة فعل على الآثار السلبية للتقدم الصناعي، خصوصا في القرن التاسع عشر، حيث ولد امتداد لحياة الصناعية نحو المدن حنينا إلى الوجود الريفي النموذجي، كما بدأ في أعمال روائيين أمثال: توماس هاردي ووليام موريس وبيتركروبوتيكين، وغالبا ما اشتدت ردود الأفعال المماثلة في أكثر الدول التي شهدت تقدما صناعيا سريعا، وانتج تلوثا بيئيا، ساهم في قيام حركة العودة إلى الطبيعة بين الشباب الأوروبي، ليشتد بعدها الاهتمام بالبيئة بسبب تمديد النمو الاقتصادي لبقاء العنصر البشري، والكوكب نفسه الذي يقله وجاء التعبير عن تلك المخاوف في تقارير منظمات دولية.

ومع ثمانينيات القرن العشرين وصاعدا، احتلت المسائل البيئية الصدارة في الأجندة السياسية للأحزاب الخضراء، الموجودة حاليا في معظم الدول الصناعية، وقد لفتت السياسة البيئية الانتباه لموضوعات: التلوث، صيانة الأنهار، الغابات، الأمطار الحمضية، والأهم من ذلك، فقد قدم علماء البيئة مجموعة راديكالية جديدة من المفاهيم والقيم لفهم وتفسير العالم منها: النظرة إلى الحرب، الدفاع عن حقوق المرأة.

كما ويبتعد المذهب البيئي عن الاعتقادات السياسية التقليدية حيث أنه يبدأ بتناول ما تجاهلته تلك الاعتقادات، كالعلاقات التي تربط الإنسان بـ: شبكة الحياة، ويمثل علماء البيئة نمطا جديدا من السياسة، تبدأ من تصور للطبيعة، بأنها شبكة من علاقات هشة، تربط بين الفصائل الحية، بما فيها الجنس البشري، والبيئة والطبيعة، ولم يعد الجنس البشري يحتل وضعا مركزيا، بل

[1]- تقرير أرض واحدة فقط، الأمم المتحدة عام 1972، وتقرير حدود النمو نادي روما 1972.

أصبح جزءا لا يتجزأ من الطبيعة، ومن ثم وجب على الأفراد التحلي بالتواضع والاعتدال والرقة، والتخلي عن الحلم المضلل الذي يجعل من العلم والتكنولوجيا حلا أسطوريا لجميع المشكلات.

كما ألم أيضا الاهتمام بالسياسات البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية، حين وقع الرئيس ريتشارد نيكسون بتاريخ 1 كانون الثاني 1970 القانون الوطني للسياسة البيئية كذلك وقع القانون الهواء النقي عام 1970، الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من قادة العالم في مجال الحفاظ على البيئة، وأسهمت تلك الجهود التي بذلتها في إثارة الدول من جميع أنحاء العالم، للاتجاه نحو إنشاء سياسات بيئية[1]، وقد تم من خلال هذه الفترة إصدار تشريعات لتنظيم عملية التخلص من المواد الملوثة التي تذهب في الهواء، وضبط منسوب المياه والتخلص من النفايات الصلبة.

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد تبنى ممثلو الحكومة الوطنية، برنامج العمل البيئي الأول من نوعه في كانون الثاني 1973، من خلال الاجتماع الأول بمحل وزراء البيئة ومنذ ذلك الحين، ثم تطوير شبكة كبيرة من التشريعات بشكل متزايد، امتدت الآن لتشمل مجالات حماية البيئة كافة، بما في ذلك التحكم في تلوث الهواء والحفاظ على المياه وسياسة معالجة النفايات، فضلا عن حماية البيئة والتحكم في المواد الكيماوية والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها من المخاطر الصناعية، ومنه أصبحت السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي مجالا مركزيا من السياسات الأوروبية.

كذلك أصبحت المنظمات بشكل عام أكثر وعيا للمخاطر البيئية التي تواجهها ومتطلبات الأداء، ليتوافق مع معيار iso 14001، بحيث تقوم تلك المنظمات بتطوير السياسات البيئية التي تلائمها، ويحدد هذا البيان الأداء البيئي للمنظمة فضلا عن أهدافها البيئية، بحيث عكفت الإدارة العليا بالمنظمة على كتابته، وتوثيق الالتزام نحو التحسين المستمر، والامتثال للثروة القانونية وغيرها، كأهداف السياسة البيئية التي وضعتها حكومات تلك الدول.

[1]- رانيا زهران، هبة، عزت، البيئة من مركزية الإنسان والطبيعة إلى الاستخلاف، دراسة مأخوذة من الأنترنيت.

ثالثا: ضرورات وأهداف السياسات البيئية.

1- ضرورات السياسة البيئية

شهدت قضايا البيئة تطورا أفرضته الحاجة والوقائع، جعلت منها إحدى أبرز القضايا التي تواجه العالم المعاصر، التي مهدت لها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتكولات الساعية لحشد الجهود الدولية في معالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمت في مجال البيئة بين عام 1923- 1993 حوالي 152 اتفاقية، وإن دل على شيء، فإنه يدل على تنوع الأزمات والمشاكل البيئية، التي تؤثر في البيئة وتهدد الإنسان، وترسم الاتجاهات التي مشت الدول في أثرها لحماية البيئة، والحفاظ عليها نظيفة وملائمة لحماية حياة الإنسان[1].

لكن المصادقة على الاتفاقيات أو الانضمام إليها لا يكفيان وحدهما، ولذا يجب الإلزام اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية، التي تضمنتها بنود تلك الاتفاقيات ونفاذها، والامتثال لها على المستوى الوطني، كما أن التشريعات الداخلية لا يمكن أن تؤدي غايتها المرجوة ما لم تقترن بجهود على صعيد العلاقات الدولية.

كذلك فرضت العديد من السياقات والأحداث والتطورات واقعا جديدا دفع السياسات البيئية إلى واجهة الأولويات كضرورة وحاجة لا سيما منها:

- ✓ تطور القانون البيئي.
- ✓ تطور النظرة الدولية بعد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 إلى البيئة والتنمية.
- ✓ الانتقال التدريجي من طور المحافظة على الموارد إلى طور البناء الكامل للمنظومة البيئية.
- ✓ اتجاه التشريعات إلى استصحاب التكامل بين عناصر ومكونات البيئة وإدارتها تشريعياعاما.
- ✓ اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحصر الاتجاهات المعاصرة في مجال التشريع البيئي في الدول النامية، وذلك من خلال:
  - تضمين المسائل البيئية في الدساتير والخطط الكبرى للدولة.

[1]- علي أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 32- 35.

- ترسيخ معايير الجودة ومستوياتها في القوانين والتشريعات العامة.
- ترسيخ المبادئ البيئية والاقتصادية في كل القوانين، من باب الجزاء الرادع والحافز المتجع.
- تضمين المعايير الدولية في القوانين والأجهزة الوطنية.
- تضمين صبغة تقويم الأثر البيئي كمعيار لضبط إقامة المشاريع ذات الأثر البيئي السالب.
- إدخال مبدأ التنسيق كأساس للإدارة البيئية المؤسسية.
- تحقيق الاتساق التشريعي من خلال صيغ القوانين الإطارية(1).

2- أهداف السياسة البيئية

هناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية، فتحقيق التنمية المستدامة يهتم بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته وبما أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان ويستمد منها كل وسائل استمرارية الحياة وليست التنمية إلا أسلوبا لاستغلال هذه الموارد لتحقيق الرفاهية والمنفعة.

فالأهداف التنموية البيئية تكمل بعضها البعض نظرا للاقتران الوطيد بينها للاعتبارات التالية:

- لا يمكن تحقيق تنمية مصاحبة لتدمير منظم البيئة.
- لا يمكن تحقيق معدلات تنموية مقبولة في الخطط التنموية بمفهومها الشامل إنتاجيا واجتماعيا دون أن يكون هناك اطمئنان إلى تحقيق الحد الأدنى لحماية البيئة.
- تحقيق التنمية باستخدام الإنسان للموارد الطبيعية بالوسائل التكنولوجية، ونجاح التنمية مرتبطة بالحفاظ على هذه الثروات والموارد وحسن استغلالها عبر حماية البيئة.
- يعتبر المفكرون أن مخاطر القضاء على الغابات هو ضرب للثروة الخشبية وتهديد لاحتياجات الإنسان لهذه الثروة، فحماية البيئة حماية لأهم موارد وعوامل التنمية.
- إن الهدف الرئيسي من العمل التنموي هو الرقي بالإنسان وضمان حقه الأساسي في محيط سليم وبيئة متوازنة.
- البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة إذ لا يجوز إحداث تنمية شاملة دون الحفاظ على البيئة.

[1]- ميلود ذبيح، نحو عقيدة بيئية جزائرية جديدة لتحقيق استقامة بيئية، المحلية الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، 2012، ص 84.

- وهكذا لا يمكن الحديث عن صياغة سياسة بيئية لا تضمن استدامة بيئية[1].

رابعا: أدوات السياسة البيئية

في البداية تجدر الإشارة إلى أن السياسة البيئية الناجحة لابد أن تتصف بما يلي:

أن تكون واقعية: التعامل يكون على أساس ما ينتجه الواقع وليس الخيال.

- أنتكون السياسات البيئية الناتجة تعكس الأهداف الدولية والوطنية.
- التكامل والترابط بين المحيطات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة في كل من المجالات الإنتاجية (الصناعة- الزراعة- السياحة- الإسكان).
- أن تكون مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدماتية أو في نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة.
- وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسة البيئية.
- لابد من اعتماد السياسة البيئية على أدوات مرنة واقعية وقابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.
- التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها[2].
- وجود الإطار التشريعي الذي يدعم السياسة البيئية ويوضح آليات تنفيذها ويضمن استمرارها.

ويقصد بأدوات السياسة البيئية تلك المقاييس المؤسسة والتي تمثل دورها في تشجيع الملوثين على التلويث بدرجة أقل، ويعتبر اختيار أداة السياسة البيئية قرارا حاسما لأنه يمثل اختيار أداة التحكم في التلوث، عادة ما يتم تقسيم أدوات السياسة البيئية إلى:

1- الأدوات التنظيمية

وتعرف على أنها مقاييس مؤسسية تهدف لتقييد سلوك الملوثين حيث يترتب على مخالفتهم لهذه المقاييس (اللوائح) عقوبات إدارية وقضائية[3]، و هي الإطار القانوني واللائحي لحماية البيئة والذي يصدر عن سلطة مختصة كحماية البيئة والتي ينبغي أن تتوفر لديها المعلومات اللازمة من مصادر أو مسببات التلوث لتتمكن من فرض المعايير واللوائح وأسلوب الرقابة الملائم لها وتصنف الأدوات التنظيمية إلى:

---

[1]- منال صخري، السياسات البيئية في الجزائر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 33. 34.
[2]- عبد الله حرشي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، 1994، 2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص 55.
[3]- المرجع السابق، ص 59. 60.

أ- **التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم:** وتستخدمه الدول بغرض التسوية المباشرة لمشاكل البيئة من خلال سياسات حماية البيئة تستهدف الجودة البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية.

ب- **المعايير:** وفقا لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه هناك أربعة أشكال للمعايير:

- **معيار الإصدار:** حيث يتعين على المؤسسة الالتزام بكمية/ مقدار معين من التلوث المصدر للوسط البيئي المحيط بها.
- **معيار الطريقة:** تحدد الطرق التي ينبغي للمؤسسة استعمالها من خلال التزامها بجملة من الشروط المتعلقة بكيفية تخفيض ما يصدر عنها من مواد ملوثة، سواء على مستوى طرق الإنتاج أو تجهيزات تنقية التلوث.
- **معيار المنتج:** يحدد الخصائص التي ينبغي توافرها في منتج ما مثل فرض خصائص فنية ينبغي توافرها في السيارات مثلا.
- **معيار النوعية أو النتيجة:** بحيث يتم تحديد الخصائص التي ينبغي أن تكون عليها الأوساط البيئية (ماء، هواء، تربة) تاركا للمنشآت حرية اختيار الطريقة التي تضمن احترام هذه الخصائص دون تدخل من الدولة.

عادة ما يتم انتقاد هذا النوع من الأدوات لأن هذه الإجراءات القانونية تصدر بقرار سياسي لا تأخذ بالحسبان تحقيق النجاعة الاقتصادية كما أنها لا تحفز المؤسسات على المنافسة، إلى جانب أن فرض معيار المنتج مثلا على الملوثين بنفس القدر دون الأخذ بعين الاعتبار كل جهة وما تسببه من تلوث يعتبر غير عادل[1].

2- الأدوات التعليمية والتثقيفية

وهو الدور المنوط لتنظيمات المجتمع المدني المختلفة والنوادي الشبابية، المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المتعددة من تلفزيون وإذاعة، إلى جانب برامج الأنترنيت والملتقيات والندوات والتي تهدف إلى توعية الجمهور بأهمية الحفاظ على البيئة وكيفية تحقيق ذلك وأهم مسببات التدهور البيئية وسبل التخلص منها.

[1] علي أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 32- 35.

وتعتبر من أهم أدوات السياسة البيئية فهي تؤثر في ميزانية الدولة لاسيما في الدول التي تقوم على آليات السوق الحر أين يكون الهدف من هذه الأدوات الاقتصادية ليس حماية البيئة بالدرجة الأولى بقدر ما هو تعظيم للمنافع الاقتصادية، من أهم الأدوات الاقتصادية نجد:

أ- الجباية البيئية

الجباية بصفة عامة هي مجمل الإقطاعات الجبرية المحصلة لصالح الخزينة العامة للدولة من ضرائب ورسوم وأتاوى تفرض من أجل تغطية النفقات العامة للدولة.

أما الجباية البيئية أو الخضراء فيقصد بها مختلف الضرائب والرسوم والأتاوى التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة[1]

صور الجباية البيئية

- الضرائب البيئية:

الضريبة بوجه عام هي اقتطاع نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

أما الضريبة البيئية فهي عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الممول جبرا بهدف حماية البيئة وعرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بأنها "نفقات إجبارية بدون مقابل يتم تحصيلها لحساب الخزينة العمومية ويكون فرضها بسبب ارتباط وعائها بالبيئة"[2].

ب- فعالية الرسوم البيئية

يعرف الرسم على أنه اقتطاع نقدي جبري يدفعه المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة ويدفع كلما طلب الخدمة مثل الرسم على الوقود، ويعرف الرسم البيئي بأنه حت نقدي مقتطع من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة.

---

[1]- فارس مسرور، أهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 348.

[2]- عمر ومحمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة: دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، 2011، ص 395.

وتلعب الرسوم البيئية دورا هاما في محاربة التلوث والحفاظ على البيئة حيث تدفع المستهلكين والمنتجين إلى تحسين سلوكياتهم في استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعالا من أجل الحفاظ على البيئة ويتطلب تطبيق الرسوم الضريبة البيئية ما يلي[1]:

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.
- ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث.
- ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.
- وجود عدالة متخصصة في المسائل البيئية.

وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بوجود عناصر فاعلة مثل منظمات المجتمع المدني التي تحس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي، إلى جانب وجود سياسات تربوية ترسخ حماية البيئة لدى الأجيال وضرورة وجود استراتيجية إعلامية مقتنعة بضرورة المساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي.

ج- أهداف الجباية البيئية

- المساهمة في إزالة التلوث من خلال ما تفرضه من إجراءات وعقوبات سواء كانت في شكل مخالفات مالية أو عقوبات جنائية.
- تصحيح نقائص السوق إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ضمان بيئة صحية لكل شخص في أي بقعة في العالم وهو ما تنص عليه الاتفاقيات والشرائع والقوانين المختلفة.
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.
- الحد من التلوث فالضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
- تحفيز وتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا.

[1]- يانسي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، 2004، ص 132.

إن أساس فرض الضريبة هو مبدأ عالمي وهو مبدأ الملوث القائم بالدفع وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة عام 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) وينص أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة.

- **الإعانات:** يرتبط هذا النوع من الأدوات بالآثار الخارجية، ويهدف هذا النوع من الضرائب إلى الحد من عملية التلوث عكس الضرائب التي تفرض على التلوث بحيث أن مصدر التلوث/ الملوث يحصل على دعم وحدوي على كل وحدة حد من التلوث[1].

- **الاعتمادات:** وتشمل منح القروض للمشاريع الصديقة للبيئة:

أ- **التحفيز بدل الحضر:** وتهدف هذه الأداة إلى ترقية استهلاك المنتجات والخدمات التي لا تمس بالبيئة كالاعتماد المالي الخاص بالمحروقات المستعملة في التدفئة والطبخ باستثناء مادتي الخشب والفحم واعتمادات مالية خاصة بالأسمدة تهدف إلى تقليص الزراعات المعممة التي تهدد الأنظمة البيئية.

ب- إنشاء المصارف الخضراء: يتم اللجوء لها كأداة لتمويل التنمية المستدامة ويعتبر المصرف الألماني من أفضل النماذج الخاصة بتمويل المشاريع البيئية.

ج- حفز استثمارات المحافظة على البيئة: يمكن تحفيز الاستثمارات الخاصة بالمحافظة على البيئة بطرق عدة منها الحوافز الضريبة حيث تقوم الحكومة بتخصيص مبالغ معينة، لبعض الممولين نتيجة قيامهم ببعض الأنشطة الاقتصادية التي أدت إلى الحفاظ على البيئة أو حمايتها أو تخفيض إنتاج منتجات ضارة بالبيئة، أو إيجاد منتجات صديقة للبيئة بديلا عنها، أو عن طريق قروض ميسرة وهي عبارة عن قروض تتميز بأنها ذات سعر فائدة منخفضة وتوجه أساسا لشراء كافة المعدات والأجهزة التي تحافظ على البيئة[2].

4- الأدوات والاتفاقيات الإدارية

وهي أداة ووسيلة من وسائل حماية البيئة بطرق اتفاقية وإرادية بين الأطراف المعينة وهذه الاستراتيجية تأخذ صورا عديدة منها المفاوضات والاتفاقيات على المستوى المحلي والتعاون على المستوى الدولي، نجد الاتحاد الأوروبي أو صانع السياسة يعتمدون بشكل كبير على الأدوات

[1]- منال صخري، مرجع سابق الذكر، ص 52- 54.
[2]- دورتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية: دمشق، 2003، ص 127.

التعاونية كوسيلة لتحقيق الأهداف البيئية لاسيما فيما يخص سياسة الطاقة الأوروبية أين أصبح الاعتماد على الأدوات التعاونية بشكل ما نسبته 52% من مجمل الأدوات المستخدمة.

حتى تحقق الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية الهدف من استخدامها بفعالية لابد من:

- استغلال الموارد الجبائية المتأتية من الجباية البيئية في البحث العلمي الهادف إلى إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة مع البيئة، اعتماد التدرج في فرض الضرائب والرسوم البيئية.
- التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية عوض التمادي في العقوبات.
- أن جميع أدوات السياسة البيئية تستند على مبادئ أساسية وهي الملوث الدافع، الوقاية، الرعاية، المسؤولية، التكامل، وما إلى ذلك بالإضافة إلى أن أدوات السياسة البيئية يتم التحكم على مدى فعاليتها من خلال ما تحققه من توازن بين سلبياتها وايجابياتها ومدى قبولها اجتماعيا.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

يحظى موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه، اهمية بالغة على المستوى العالمي وقد لوحظ في الفترة الاخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة الى التنمية المستدامة للوصول الى مستقبل مستدام، وذلك بعد ان كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئة المحتملة، فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وما الى ذلك من المشكلات البيئية لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، اذ ان الاشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية ادى الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، وقد جاءت التنمية المستدامة لتحتوي جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المفهوم، ولمدى اهمية هذه المواضيع للخروج من الازمات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

وصولا الى هذا المفهوم لم يأت صدفة انما كان عبر المرور بعدة مراحل ابرزها الندوات واللقاءات العلمية المنعقدة لمعالجة مثل هذه المواضيع بدءا من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، مرورا بقمة الارض في ريو دي جانيرو عام 1992، وصولا الى قمة جوهانسبورغ لسنة 2002، اضافة الى المؤتمرات القارية والمحلية.

في هذا المبحث سنحاول معالجة مفهوم التنمية المستدامة من الناحية النظرية ومحاولة ايجاد تعريف شامل بين عدة التعاريف المختلفة والتطرق الى ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة والرهانات المستقبلية لها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينيات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون أن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي

والتنموي والنظام البيئي والطبيعي لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ جديدة وأخذ يتأثر باهتمام علمي وفكرة محددة وفي هذا المبحث نحاول التطرق إلى أهم التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة وعلاقته ببعض المفاهيم[1].

ولتوضيح هذا المفهوم، من الضروري التطرق إلى التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة (أولا)، ثم إبراز المقومات والأسس التي يقوم عليها هذا النهج التنموي (ثانيا)، قبل الانتقال إلى تحليل الأبعاد المتعددة التي تعكس شموليته وتكامله (ثالثا).

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

أ- التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية واختلفت تبعا لأوضاع المفكرين وجنسياتهم، وربما حتى انتماءاتهم، وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بخلاف النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه فقط، ولو كان مصدرا لزيادة قطاعا واحدا من قطاعات الاقتصاد.

يعرفها المفكران "مير" و"بالدوين" يقولان:

إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها التدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة.

ويقصد بعملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا، وتفاصيل هذه العملية يختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد.

[1]- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية، مكتبة حسين العفوية، ب.س.ن، ص 17- 18.

ويعرفها "فيور تادو":

تتوخى نظرية التنمية الاقتصادية، وفي تطلع شامل لشرح هذين النقطتين:

- أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها.
- انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج.

وفي الواقع إن التنمية الاقتصادية ليست سوى العملية الاجتماعية، الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كمّا وكيفا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية.

ويعرفها "إسماعيل عبد الله":

يعرف التنمية بأنها: تعني التغير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات وزيادة ما بينهما من ترابط، وتقاس التنمية عادة بأهمية القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية) في الناتج القومي الإجمالي[1].

كما يعتبر الإنسان ورأس المال العنصران الأساسيان اللذان ترتكز عليهما التنمية الاقتصادية وهما يمثلان عوامل الإنتاج بصفة عامة، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين العنصرين يضمن التناسق بينهما حتى يتسنى ضمان حدوث العملية التنموية، كما ركز على ضرورة تكوين العنصر البشري وإعداده وإعداد يوفر له القدرة والإيمان والإقبال على العمل التنموي مما يتمخض على ذلك توفير الرأس المال، حيث أنه من الخطأ اعتبار منطق التنمية من رأس المال فقط، أو من خلال وضع برامج اقتصادية تنتظر التنفيذ.

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية

أقرت هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على "أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع".

ويعد هذا التعريف المميز لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك في تحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بعمليات اللازمة في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.

[1]- مير وبالدوين، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطبع والنشر: القاهرة، ص 5- 6.

ب- تعريف التنمية المستدامة

لقد كانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى رابع مجموعات: اقتصادية وبيئية، اجتماعية وتكنولوجية.

اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف[1].

بيئيا: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسبة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القائم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة، وعلى الرغم من التداخل فيما بين التعريفات السابقة نجد أنها قالب واحد يجمع بين التنمية المستدامة من ناحية وبين متطلباتها وعناصرها من ناحية أخرى، لذلك فقد جاءت هذه التعريفات قادرة أن توضح جوهر التنمية المستدامة.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتعريفه، فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة حيث لاقت قبولا كبيرا من سائر المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى

[1]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 94.

الشعبي، لذا نجد أن معظم الكتابات قد أيدت تعريف لجنة البيئة والتنمية pnue التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة بريتلاند يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة:

"على أنها تنمية تسمح بتلبية حاجيات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[1].

ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل والقدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة، وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية، أي جميع الموارد هي أساس كل نشاط صناعي كان أو زراعي أو غيرها من المبادلات.

ثانيا: مقومات وأسس التنمية المستدامة

وهي ثلاث مقومات، نذكر كما يلي:

1- **الإنسان:** وهو المسؤول وحامل الأمانة، حيث توضع المذكرة 21 أنه ينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية، وهي: محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية الحياة أفضل.

كما ينبغي على الدول أن تحدد أهداف وبرامج سكانية واضعة في الاعتبار التكوين الهرمي للسكان فإذا ازدادت فيه نسبة صغار السن زاد المستقبل مطالبا وضغوطا على الموارد، كما تبين المذكرة 21 إلى أن العالم يحتاج إلى دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية نتيجة للتغيير المناخي.

2- **الطبيعة:** ونقصد بها المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة

- **الموارد المتجددة:** مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجددة ما إذا استمرت صحة النظام البيئي وتوازنه.

[1]- ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992، ص 21.

➢ **الموارد غير المتجددة:** وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت في عصور سابقة، وإن يؤخذ منها لا يعوض، مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وغالبيته المياه الجوفية.

ويعتبر ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها أي تجاوز فترة النظم البيئية على العطاء وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة والمستدامة وحاليا في عهد الثورة العلمية بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها.

3- **التكنولوجيا:** لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات أخرى غيرها فقد سارت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال ما سبق ذكره من المفاهيم للتنمية المستدامة يتضح أن لهذه الأخيرة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ويمكن للإشارة هنا إلى خمسة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي:

1- الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل في:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** إن سكان الدول الصناعية يستهلكون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.
- **إيقاف تمديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية هي إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وحدات تغيير

جذري في أسلوب الحياة ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية للدول النامية[1].

- **مسؤولية الدول المتقدمة من التلوث وعن معالجتها:** تقع على الدول الصناعية مسؤولية في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من المواد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها مواد مائية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تصطلح الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد لتعزيز التنمية المستدامة في الدول، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية[2].

- **تقليص تبعية الدول النامية:** كلما انخفض استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتبطأ نمو صادرات هذه المنتجات من الدول النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها ومما يساعد على تعريض هذه الخسائر هو خلق نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الثابتة وتأمين الاكتفاء الذاتي.

- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** تعني التنمية المستدامة في الدول الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بالنسبة من 20% من سكان العالم المعدمين حيث يحقق التحقيق من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان، أما الذين لا تلبي لهم حاجياتهم الأساسية والذين ربما كان بقاءهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه فيصعب أن يتصور أنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم اللامستدامة كما أنهم يخضعون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة الزيادة القوة العاملة لأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

- **المساواة في توزيع الموارد:** لتخفيض من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة، يجب جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة.

---

[1]- ضاري ناصر العجيمي، المرجع السابق، ص 421.

[2]- أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد152، أوت 1990، ص 09.

- **تقليص الإنفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع الدول تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية[1].

2- الأبعاد الاجتماعية: لعل أهمها نذكر:

- **تثبيت النمو السكاني:** هو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمد للسكان فترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا فقط، بل ذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية على قدرة الحكومات على توفير الخدمات وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض حول إعالة الحياة البشرية المعروفة بدقة.
- **أهمية توزيع السكان:** فالاتجاهات الحيوية نحو توسيع المناطق الحضرية لاسيما تطور المدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطوراتها على السكان وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** لأن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل:تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة أما فيما وراء الاحتياجات الأساسية فهي تعني تحسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري، يتدرب المربيين العاملين في الرعاية الصحية لاستمرار التنمية[2].
- **أهمية دور المرأة:** ولدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من الدول النامية يقوم بالزراعات المعيشية والرعي وجميع الحطب ونقل الماء وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة أي أن المرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد البيئية في المنزل ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ خاصة في الدول المتخلفة.
- **الأسلوب الديمقراطية في الحكم:** تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها وذلك لسبب عملي هو أن

[1] حسين السعدي، علم البيئة، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2008، ص 323.

[2] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 175.

جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

3-الأبعاد البيئية: ونذكر منها:

- **إتلاف التربة:** واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد نلاحظ أن التربة وفقدان إنتاجيتها يتسببان في خسارة دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.
- **حماية الموارد الطبيعية:** التي تعتبر ضرورية لإنتاج المواد الغذائية والوقود مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد والارتفاع.
- **صيانة المياه:** إن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة وتعمل النفايات الصناعية والزراعية والحصرية على تلويث المياه السطحية والجوفية، كما تهدد البحيرات والمصبات[1].
- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** إن التواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة انخفاضها وتقلصها يتسبب ذلك في انحصار الملاجئ المتاحة لأنواع البيولوجية باستثناء قلة التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة.
- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** فالتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة باجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية (بارتفاع مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، فشأنها في ذلك إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة).

4- الأبعاد التكنولوجية: نذكر منها:

- **استعمال التكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:** للتقليل من تلويث ما يحيط بها من الهواء ومياه أرض خاصة في الدول المتقدمة حيث يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في الدول النامية فإن النفايات المتدفقة لا تخضع للرقابة إلى حد كبير نتيجة للتكنولوجيات تفتقر إلى كفاءة أو لإهمال أو افتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.
- **المحروقات والاحتباس الحراري:** يستدعي استخدام المحروقات اهتماما خاصا لأنه مثال واضح في العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها واحتراقها وطرح

[1]- علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 206-2007، ص ص55-56.

نفياتها داخل البيئة فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية والأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة فاتفاقية kyoto جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.
- **البعد المؤسسي:** يتمثل هذا البعد في الإدارات والمؤسسات العامة وهي تعتبر الذراع التنفيذية للدولة والتي بواسطتها وعبر ترسم وتطبق سياستها التنموية ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة وترقي المطرد للمجتمعات ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير إطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة تتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها[1].

المطلب الثاني: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة

من أجل فهم التنمية المستدامة بشكل عملي، لا يكفي التوقف عند تعريفها أو أسسها، بل يجب اعتماد أدوات تسمح بقياس مدى تحققها ومتابعة نتائجها. وتُعد مؤشرات التنمية المستدامة وسيلة أساسية لتقييم السياسات والبرامج المختلفة (أولا). كما أن لهذه التنمية خصائص مميزة تجعلها مختلفة عن التنمية التقليدية، خاصة من حيث شموليتها وارتباطها بحقوق الأجيال القادمة (ثانيا). وإلى جانب ذلك، تم تحديد أهداف واضحة للتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي، تسعى إلى معالجة قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية في آن واحد (ثالثا).

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقسيم مدى تقدم الدول والمؤسسات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصور فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي وعشرين التي حددتها الأمم المتحدة وهي[2]:

---

[1]- صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار " دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1989، ص 719.

[2]ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 41.

***المؤشرات الاجتماعية**

وتعني توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق:

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما: (نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه).
- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتواطئة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة (العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية).
- التعليم، الذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبيل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم.

ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول (نسبة الأمية، ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، ونسبة اتفاق الدول على التعليم والبحث العلمي).

- السكن والسكان، حيث يؤثر العنصر السكاني السريع ، وهجرة السكان الريف والمدن في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول.

وتم اعتماد مؤشرين: (معدل النمو السكاني، ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية).

- الأفة الاجتماعية وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية وإسلام الاجتماعي ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[1].

1- المؤشرات الاقتصادية

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول ومنها:

[1]- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر ، 2008، ص 39 وما بعدها.

- **البنية الاقتصادية:** حيث يهتم أداء الدول الاقتصادي من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية[1].

- **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** حيث تحولت معظم الدول إلى أنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج الغير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من الجانب الدول الصناعية الكبرى، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بمؤشرات: (مدن كثافة استخدام الموارد في الإنتاج ومعدل استهلاك الفرد الطاقة، وكميات النفايات وتدويرها ومدى توافر المواصلات).

2- المؤشرات البيئية

تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ومنها:

أ- التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون ومواجهته من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات كيوتو ومتريال[2].

ب- استخدام الأراضي من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق التنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعوي.

ت- المسطحات البحرية، وحمايتها بالحد من تلوث البحار ووقف طرائق الصيد البحري الجائر أو التنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر والياسة.

ث- مصادر المياه العذبة، حيث يعاني 35% من سكان العالم من الشح خطير وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الحادي والعشرون ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع

[1]- نوري رشيد نوري الشافعي، البيئة وتلوث الأنهار الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 33-34.

[2]- صلاح الدين عامر، مقدمات القانون الدولي للبيئة ، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983، عدد خاص، ص 681.

الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

4-المؤشرات المؤسسية

الإطار المؤسسي: ويشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لكل الدول إضافة إلى التوقيع على التوقيعات العالمية في مجال التنمية المستدامة.

- قدرات مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

وهذا يعني أن قضايا البيئة يجب أن لا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة، وإنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحرص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها.

والتنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة الحاسبة للحرارة الضارة بالأوزون.

أي أن التنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية وثانيا لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، وثالثا تطور الموارد البشرية، ورابعا تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

والتنمية المستدامة في ضوء ما تم التطرق إليه يمكن القول "هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا"[(1)].

[1]- بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، 2016، ص 101- 103.

وكما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريودي جانيرو 1992: "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل".

كما تعرف بأنها "التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن".

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة، وكلاهما من حقوق الإنسان الأساسية وأهم هذه الأسس:

- الإنسان هو المسؤول الأول وحامل الأمانة من خالقه.
- الطبيعة وما تحتويه من موارد سخرها الله لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام المتواصل لها.
- التكنولوجيا وما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها.
- ملكية الإنسان للموارد ليست مطلقة، فيجب عليه أن يحفظ التوازن البيئي ولا يسرف في استهلاك تلك الموارد إلا قدر الحاجة.
- المحدودية الزمنية في ضبط سلوك الإنسان في تعامله مع موارد البيئة وثرواتها لأن تلك الثروات والموارد ليست ملكا للجيل الحالي بل هي ملك للأجيال القادمة.

للتنمية المستدامة جملة من الخصائص:

- ✓ طويلة المدى، إذ يعد البعد الزمني فيها الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
- ✓ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- ✓ تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- ✓ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- ✓ يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء.
- ✓ تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.

✓ تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

✓ تحقيق التوازن البيئي: يرتكز هذا على ضرورة الحفاظ على المحيط البيئي والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة[1].

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الأهداف تسعى كلا من التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيقها ومن بين هذه الأهداف هي:

- حماية وتعزيز ما تملكه من مصادر عبر التغيير المنظم للآليات.
- إيجاد توازن مختلف بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم للجيل الحالي والأجيال القادمة وهو يعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى وذلك عدم استنزاف الموارد الطبيعية والأساسية.
- القيام بتهيئة المجتمع الحضاري وذلك من خلال تأكيد هويته وتنمية لشخصية القومية مع مواصلة عطائه الحضاري في ظل انتمائه الإنساني.
- توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والوطن.
- تعميق أساس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
- تصفية البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات.
- تكوين قاعدة وإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية دائما يتحقق بموجبها تزايد مستمر متوسط إنتاجية الفرد ونوعية قدرات المجتمع[2].
- فالتنمية الشاملة تعني إلى جانب معالجة الفقر توفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات القومية، وبالتالي فهي عملية مجتمعية موجهة واعية لأنها تسعى في حد ذاته إلى ضمان توفير الاحتياجات الأساسية مع ضمان توفر الأمن والاستقرار الفردي والجماعي والقومي.

---

[1]- حسن الشريف، برامج الطاقة النووية في البلدان العربية " دروس من كارثة اليابان "، مقال منشور في مجلة البيئة و التنمية، بيروت، العدد 158 ماي 2011، ص17.

[2]- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة البليدة، عدد 26، جوان، 2010، ص 136.

أما فيما يخص أهداف التنمية المستدامة فتمثل إلى جانب القضاء على الفقر تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على ضمان إمداد كافي مع رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والريفية.

كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة كما تسعى الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمنتجات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، لكن ليس على حساب البيئة الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة.

- تحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع بحيث أن تكون هذه السياسة ملزمة مع أخذ بعين الاعتبار العقوبات الرادعة للخارجين عليه.
- التعليم والإعلام البيئي وذلك من خلال السلوك البيئي السليم الذي يأتي عن طريق الإعلام بأهمية البيئة والأضرار المترتبة عند الإساءة أليها.
- زيادة الدخل الوطني وذلك من خلال زيادة في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، وبالرغم من هذا فإن زيادة الدخل يتوقف على إمكانية الدولة والتي تعتمد على توفر رؤوس الأموال والكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع عن طريق توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي[1].
- كما تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات إلى الطبقة الفقيرة وتسعى الاستدامة إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقات والموارد المعدنية كما تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

[1]- عبد الله رمضان الكندري، التلوث الهوائي والأبعاد البيئية والاقتصادية ، مجلة العربي الكويتية، العدد 4، أوت 1992، ص 91 وما بعدها.

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى ذات الصلة بحماية البيئة وتبني سياسات تساعد على حمايتها من الأخطار نذكر منها:

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئية وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤولياته اتجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات شتى في المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة في ميدان حماية البيئة.
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أم مصادر مياه معرضة للنضوب أم للتلوث، أم نموا عمرانيا[1].

المطلب الثالث: الاهتمام بالتنمية المستدامة

أصبح الاهتمام بالتنمية المستدامة ضرورة عالمية بسبب تزايد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ولتوضيح هذا الاهتمام، من المفيد التطرق إلى النظريات التي حاولت تفسير التنمية المستدامة ووضع أسسها العلمية (أولا)، ثم استعراض أهم القمم العالمية التي جعلت منها أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي (ثانيا). كما ينبغي بيان الأهداف التي حددت من أجل حماية البيئة وضمان توازنها في إطار التنمية المستدامة (ثالثا)، إضافة إلى التحديات والرهانات الكبرى التي تواجه تطبيق هذه التنمية على أرض الواقع (رابعا).

[1] عصام حمدي الصفدي ونعيم الظاهر ، صحة البيئة وسلامتها، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2008، ص ص .35-34

أولا: نظريات التنمية المستدامة

نظرا لما تعانيه التنمية من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت تركز على الشروط والعناصر المهمة في عملية التنمية فنجد علماء الاقتصاد ميزوا بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية التي هي في الحقيقة الأمر تتضمن أفكار الاستدامة البيئية.

أما عند علماء البيئة والموارد والأحياء فيرون أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما والقيام بحماية الموارد المائية كما ركز علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها ثقافة المجتمع وهناك تعريف آخر فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو الكافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

ومن خلال ما سبق وتم ذكره أدى إلى ظهور وبروز عدة نظريات تبرزا وجه التداخل بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وحتى السياسية ومن بين هذه النظريات التي ساهمت ولو بقليل في إحداث وإبراز التغيير داخل دائرة التنمية[1].

1- النظريات المتشائمة

قدم توماس مالتس سنة 1798 مقالتها الشهيرة حول مبادئه في السكان حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي جاء بها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل.

هذا على عكس الطرح الذي جاء به توماس واضحا بالقدر الكافي واشتملت العديد من البنود النموذج عند الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج.

[1]- يحي سعيدي، صورية تشني، نظرية التنمية المستدامة، مجلة التواصل، مقالة عدد 03، جامعة المسيلة، 14 أكتوبر 2005، ص 01.

2- النظرية المتفائلة

قدم هذا الطرح جون ستيوارت مل الذي رأى أنه في حين أن الموارد المحدودة أو النابضة يمكن أن تمثل قيد أعلى زيادة الإنتاج في المستقبل، وقد استند ستيوارت مل في مبادئه على التنمية المستقبلة في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي كما كان يعتقد ستيوارت مل إلى خفض معدلات نمو السكان.

الحركة الأمريكية المحافظة: 1980- 1920، لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي فرنكلين روزفلت ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1820- 1920، حيث ترى هذه الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية النابضة قيم معدلات أقل كلما كان أفضل كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية النابضة وأن التحكم والإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه، والغاية من هذا هو الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في إقليم معين[1].

3- نظرية الحالة الثابتة المستقرة

خلال فترة الستينات ظهر مصطلح الحد المطلق من جديد بزعامة الديموغرافيين والطاقويين حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة، إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار في حد ذاته وليس بخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970.

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤولياتها في الأزمة البيئية ضئيلة.

[1]- مثنى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص 36.

4- نظرية الموارد النابضة

قام الاقتصادي هارولدهوتلينغ بنشر دراسة حول اقتصاديات الموارد النابضة في عام 1931 وفي هذه الدراسة قام تلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية النابضة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.

ومن بين أهم أفكار هذه النظرية هو تعظيم الثروة إنتاج الموارد بطريقة تعظيم قيمته الحالية وفي الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة، يمنع إنتاج برميل من البترول اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل، الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل ويجب على ملاك الموارد النابضة أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالإنتاج، وعلى هذا الأساس قام بتوظيف الموارد النابضة والتي تعين في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها[1].

5- النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

من أجل إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من جانب علماء الاقتصاد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالمفاهيم التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة وعليه فالنمو الاقتصادي يعني زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمرور الوقت أما التنمية الاقتصادية فهي تعتبر أوسع مفهوم النمو الاقتصادي من خلال عدة نقاط من أبرزها:

- تحسين نوعية حياة السكان وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.
- تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات.
- تحسين الحقوق المدنية والحريات.

[1] حسن شاكر عزيز الكوفي، ظاهرة الإحترار الكوني وعلاقتها بنشاطات الإنسان والكوارث الطبيعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، ص 402.

إضافة إلى هذا التعريف فإنه لا يتضمن الأفكار التي ترتبط بالاستدامة البيئية وقد لفتت اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين، الأفكار تتعلق بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها[1].

6-النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والقيمة

قدم علماء الاجتماع مجموعة من النظريات جاءت انطلاقا من الطبيعة البشرية من أجل التحفيز لتحقيق معدلات التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية والثقافية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع المختلفة مع سياسة تحليل المشاريع والنمو الديموغرافي مع الاهتمام بالفقر وانعدام المساومة في ملكية الأراضي الحروب والكوارث الطبيعية، أما فيما يخص السياسات الاقتصادية غياب الحرية في مختلف المستويات ويجب أخذ هذه العوامل المستفعلة في المجتمع، وعلى حد سواء ومن أمثلة هذه النظريات التي تناولت العدالة في توزيع الثروة.

7- النظريات الداعية للأولوية البيئية:

يشير بعض العلماء على أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما وهم في هذا الصدد يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي ويشير إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما ويمكن للنمو والتطور الاقتصادي أن يساعد على منع التدهور البيئي لذا فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة التبريد، ولكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة ويسعون إلى المزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية، ومن بين هذه النظريات النظرية المتشائمة، النظرية المتفائلة، نظرية الحدود للنمو، نظرية الحالة الثنائية المستقرة.

ثانيا: التنمية المستدامة في القمم العالمية

اتضحت أهمية تناول هذا العنصر من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة، والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر

[1]- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات و حلول، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2009، ص 79.

ستوكهولم حول التنمية البشرية المنعقد عام 1972 الناس هم الثروة الحقيقية للأمم لذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان، كما أنه المحرك الأول لها[1].

مرور بتقرير لجنة سنة 1987 brandtland الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به "تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية"، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة، هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر "ريودي جانيرو" حول التنمية والبيئة، المعروف بقمة الأرض سنة 1992 أن البشر هم محل التنمية المستدامة، ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينهما[2].

كما تم تأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعة العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في عام 1997 للاعتراض جدول أعمال القرن 21 على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها، وألزم بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام 2002 صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.

كما قام رؤساء وحكومات 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000، بالتوقيع على الإعلان الألفية وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والمتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل المعني بالبيئة والتنمية المستدامة.

1- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماع رؤساء الدول والحكومات، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 06 إلى 08 سبتمبر 2000، في السنة جديدة تؤكد على:

[1]- فتحي إسماعيل حوقة وسامية محمد بيومي وشريف محمد القاضي، تلوث البيئة إلى أين ؟، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 118-119.
[2]- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية، مكتبة حسين العصرية، ص 58- 59.

أ- التنمية والقضاء على الفقر

- عدم تدخير أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان الرجال والنساء والأطفال من ظروف الفقر المتقع والمهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص، ونحن ملزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفقر.
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمو ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمو (مؤتمر عقد في شهر ماي 2001).
- التركيز على معالجة قضية الديون للبلدان النامية، المنخفضة والمتوسطة الدخل بصورة شاملة وفعالة، باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي.
- تخفيض معدل الوفيات خاصة الأمهات والأطفال.
- تحقيق شحن كبير في 100 مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لمبادرة مدن خالية من الأحياء الفقيرة وذلك بحلول عام 2020.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولتحفيز التنمية المستدامة فعلا.
- وضع استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج[1].
- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة للجميع، وفقا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجال الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000.

ب- حماية بيئتنا المشتركة

- يجب بذل أقصى الجهود من أجل تحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء تحرير أبنائنا وأحفادنا من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.
- التأكيد مجددا على دعم مبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.
- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر.

[1]- راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تكثيف التعاون من أجل تخفيف عدد وآثار الكوارث الطبيعية المختلفة والكوارث التي تسبب فيها الإنسان بصورة خاصة.

2- ملتقى دولة غانا

كما عقد في دولة غانا بقارة إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 نوفمبر 2001 المحفل الدولي المعنى "بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة" وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال من خلال سرد مجموعة منها من طرف ممثلي أهم الدول المجتمعة تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات مهمة وذلك لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وإدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة الهدف منها تعزيز الحوار بشأن الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.

3- الإعلان العربي المشترك حول التنمية المستدامة

اجتمع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة بمقر جامعة الدول[1] العربية بالقاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001 لأعداد الخطاب العربي على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي عقد في "جوهانبرغ" بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 والذي تضمن قائمة واسعة من القضايا تشمل اهتمامات المنطقة العربية عامة يمكن تلخيصها:

- استئصال الفقر وجعله واحدة من أولويات التنمية المستدامة وما هي الطريقة الأفضل في المنطقة لمساعدة الفقراء، وكيف يمكن التقليل من الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء.
- كيفية تخفيض عبء الديون أو إقناع الدول المقرضة بتخفيضها، لأنها أعاقت مجهودات التنمية الاقتصادية للدول العربية، نظرا لتحويل الموارد المادية الأساسية لخدمة الدين الخارجي بدلا من الإسهام بعملية التطوير وتحقيق التنمية المستدامة.
- كيفية الاستفادة من التدريب الجيد والتعليم السليم بالوفاء لاحتياجات التنمية المستدامة.
- تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل سريع من خلال السياسات الضرورية لتشجيع إقامة اقتصاديات وطنية قائمة على التصدير وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تهدف إلى خلق حركة صديقة للبيئة من أجل تشجيع تحقيق تنمية مستدامة.

[1]- مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 81، أكتوبر، 2001.

- معالجة التدهور البيئي ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات إقليمية عربية حول الماء والغذاء وإدارة النفايات والأثر البيئي، الناتج عن تحرير التجارة العالمية.
- البحث العلمي والتطور التكنولوجي، من خلال إمكانية تطوير البحث العلمي والتحصيل التكنولوجي خاصة في مجال القضايا الإقليمية، التي باتت أكثر من ملحة كمسألة تحلية مياه البحر.
- السلام والاستقرار والأمن، إن تحقيق المزيد من العدل الاجتماعي وزيادة مشاركة الأنشطة السياسية والقومية من شأنها أن تعزز الجهود لتحقيق السلام والاستقرار، ومن ثم تفعيل التنمية المستدامة.

4- الإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة

اجتمع الوزراء المسؤولين عن شؤون المياه والبيئة والتنمية لـ46 دولة من جميع أنحاء العالم، من أجل مناقشة الإجراءات اللازمة اتخاذها من أجل تعزيز الأمن المائي، وإدارة الموارد المائية إدارة مستدامة، وذلك في مدينة "بون" بألمانيا في 2001/12/04 وذلك يظهر التزاما متجددا للتنمية المستدامة، ودعوة صريحة لتفعيلها قبل انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ في دولة جنوب إفريقيا:

إن استخدام موارد المياه العذبة في العالم استخداما عادلا ومستداما، وحماية هذه الموارد يشكلان تحديا رئيسيا على اعتبار أن المياه تمثل السلعة النادرة، ويواجه الحكومات في سبيل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما وعدلا ورخاء، ويتمثل التحدي الرئيسي من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة في مكافحة الفقر حيث تؤدي المياه دورا حيويا فيما يخص صحة الإنسان وأسباب رزقه والنمو الاقتصادي فضلا عن تدعيم النظم الإيكولوجية وغيرها، مع ضرورة وقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية عن طريق وضع استراتيجيات لإدارة المياه على كافة الأصعدة سواء الإقليمية الوطنية والمحلية[1].

[1]- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 65- 66.

5- القمة العالمية "للتنمية المستدامة"

التقى قادة العالم ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا خلال قمة الأرض حول التنمية المستدامة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 حيث حضر القمة التي استمرت 09 أيام ما يزيد عن 20 ألف هاته القمة تأتي في الذكرى العاشرة لقمة الأرض 1972 بريودي جانيرو وبالبرازيل، التي وضعت لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية.

تهدف القمة إلى ضمان التزام قادة العالم لتحقيق تنمية مستدامة، بمعنى تنمية اقتصادية تصبو إلى تحقيق منافع ملموسة للفقراء والتقليل من الأضرار البيئية على حد سواء[1].

وكانت النقطة الرئيسية هي طرق مكافحة الفقر، ومعالجة أهم أسباب الدمار البيئي ومن ثم تأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2015، وأكدوا أيضا أن أولويات التنمية المستدامة هي التركيز على المسائل الحيوية كالمياه والنظافة والهواء، الزراعة، التنوع البيولوجي، كما حددت عناصر التنمية المستدامة إلى ثلاث أبعاد هي استدامة اقتصادية، استدامة سياسية اجتماعية واستدامة بيئية، ورسمت الأهداف الأساسية التي تسعى من أجل تحقيقها إلى سبعة مجالات متعددة تتمثل في:

المياه- الغذاء- الصحة- المأوى والخدمات- الطاقة- التعليم- الدخل.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى جميع الأصعدة ومختلف الجهات والتخصصات ولكن دائما يبقى الهدف الرئيسي لها هو تحقيق تنمية مستدامة دون المسار أولي على حساب البيئة ولعل من بين أهدافها ما يلي:

- **تنمية تزيد من فرص العمل الخضراء**

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية المستدامة، "إنما هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل

[1]- الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، إرشادات لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة" ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002، ص 08- 09.

تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم"[1]، والتنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفائه هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة والمسقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف ولكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، إذ يكون من الغريب أن تنشغل انشغالا بالغا الأجيال المقبلة التي لم تولد بعد، بينما تتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم، ومع ذلك فحقيقة الأمر هي أنه أيا من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يتحقق من أولوية.

فإن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجبة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الاجتماعي العام، وتنادي بالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجيات البشرية الأساسية من تعليم أو صحة ومعرفة وتطوير القدرات وحماية حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات والقضاء على الأنواع التمييز بين البشر[2].

- **تنمية موالية للطبيعة**

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، وتهديده المستمر لنظم البيئة وقد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية، كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد في تردي العلاقة بين الإنسان وبيئته، فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة 1950- 1973 حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الاستراتيجية 5% سنويا، وفي الصناعة التحويلية 7% سنويا، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا، فكانت هذه الفترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني وتمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية ونوعية الملوثات الناتجة عنها.

[1]- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.
[2]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 107.

ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية والبلدان المتقدمة بالنسبة للأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية والتقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة لأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم وأن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم وكان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي وأن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة[1].

وعلى نطاق المستجدات والمتغيرات وخلال السنوات العشر الأخيرة شاهدنا تحولا أساسيا في النظر إلى العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي وبأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما.

فقد كان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، أكد هذان المؤتمران أن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي وإعلان ريو حول البيئة والتنمية التي تحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات حقوق الدول في هذا المجال، حيث تضمنت ما يلي:

1. حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
2. مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، وبمناطق تتجاوز حدود ولايتها.
3. تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ واسترداد صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
4. تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.
5. تسن الدول التشريعات ذات الفعالية بشأن البيئة، وينبغي أن تعكر المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية، السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه.

[1]- مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 2004، ص 14- 15.

6. تصنع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية[1].

7. ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي نشاط ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.

8. من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالمنهج الوقائي حسب قدراتها.

9. تقوم الدول بأخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.

10. يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

رابعا: رهانات التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة سلوك يهدف إلى التغيير، كما أنها مبدأ للتدخل يرمي إلى ترقية مشروع جماعي لتحقيق التجانس على المدى الطويل بين المتطلبات البيئية والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية، كما أن مفهوم التنمية المستدامة يتمحور حول مقاربة استراتيجية شاملة متعددة التخصصات، وحول أفكار مشتركة متعلقة بآليات الإنتاج الاقتصادية بأنظمة إنتاج المجال الاجتماعي وبإنتاج المصادر البيئية على المدى الطويل أي البحث عن التكامل بين مختلف المجالات، فمن خلال العمل على تحليل عملية التنمية إلى أهداف وأبعاد تظهر فيها الانشغالات البيئية كخط أحمر.

حيث يرى الباحث (harribey 1997) إن خاصية مثلت التنمية المستدامة مخيبة للتوقعات، لأنه يوجد احتمال كبير لعدم القدرة على الجمع بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتوازن البيئي، وتكمن إمكانية تجاوز هذه الوضعية في البحث في قدرتنا على اكتشاف مناطق التكامل بين المجالات أو الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

كما يرى الباحث أن الأهداف تبقى جزئية، لأنها لا تبحث إلا على النهوض بأحد زوايا هذا المثلث وهذا لا يقود بالضرورة إلى الاستدامة، وبالتالي فإن التحدي النظري والتطبيقي الحقيقي الذي يطرحه مفهوم التنمية المستدامة يكمن في تحقيق التكامل والدمج بين هذه الأهداف، وبين

[1]- طاشمة بومدين، مرجع سابق، ص 110.

مجالات المعرفة المتعلقة بها، وأيضا بين طموحات كل الفاعلين المعنيين على مستوى كل المقاييس أو المستويات الإقليمية[1].

حيث يهدف مبدأ تحقيق التكامل أساسا إلى تعريف متغيرات التجانس والفاعلين القادرين على تنظيم الأهداف من أجل ترقية تدخلات وسياسات متعددة الفوائد والأرباح.

1- الاقتصاد في استعمال الموارد

التنمية المجدية هي عملية تحقيق التجانس بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، من أجل الوصول إلى فعالية متعددة لرأس المال الطبيعي على المدى الطويل، حيث أن متغير التجانس في هذه الحالة هو الاقتصاد في استعمال هذه الموارد التي يراها الاقتصاديون كمجموعة أنشطة قادرة على توفير حاجيات وخدمات للإنسان ومن أجل تحقيق هذا المتغير يجب:

- أن يكون استعمال الموارد المتجددة أقل من معدل تجددها.
- أن يكون استعمال الموارد غير المتجددة أقل من معدل استبدالها بالموارد المتجددة.

كما أن الطرق التي تحقق التنمية المجدية متعددة نذكر منها: التحكم بطريقة أحسن في حقوق الملكية وحقوق الاستعمال للموارد كالماء وسن الضريبة البيئية على كل الأنشطة الاقتصادية والعمل على وضع قوانين هدفها الحد من تأثير الأنشطة البشرية على البيئة والموارد الطبيعية.

2- تنظيم الوقت والعدالة الاجتماعية

إن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من المجتمع، حيث أن إنتاج الثروات وكيفية توزيعها ليست إلا وجهين لحقيقة واحدة هي: التنظيم الاجتماعي حيث أن الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها معا على عكس الاعتقاد السائد بأنهما هدفين غير متجانسين، حيث أن العدالة هي الإنصاف ويكون المجتمع منصف إذا أسس على النزاعة في عملية التوزيع العشوائي للحالات الاجتماعية والثروات الطبيعية في المجتمع، ففي المجتمع العادل الأقل خطأ لا يعتبر معزز لا بل يبقى جزء من الكل، وبالتالي فإن تحليل النظم والأدوات بهدف ضمان الانتقال إلى مجتمع يسمح

[1]- فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحفري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 58- 59.

بالحفاظ وزيادة الدخل وبتوزيعه العادل هو أحد أهم محاور البحث عن بدائل نماذج التنمية غير المنصفة[1].

ومنه كيف يمكن محاربة وبطريقة فعالة عدم الإنصاف الاجتماعي؟ دون الوقوع في فخ المساواة المبهمة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التحكم بطريقة أحسن في تحديات تداعيات الفقر انطلاقا من التحكم في ضعف الدخل، إلى تحليل القدرات القاعدية المرتقبة كالحريات العامة.

ومن هذا المنظور فالتنمية الممكنة والمنصفة تهدف إلى تجاوز كل أشكال التنمية الاقتصادية التي تؤثر سلبا على شروط الحياة وتضعف الروابط الاجتماعية، وتهدف إلى التخلي عن المبدأ غير المجدي مبدأ التنمية من أجل التنمية، واعتماد مبدأ إعادة ترسيخ الاقتصاد في الاعتبارات الاجتماعية من أجل توفير الحقوق العامة كالعمل والسكن، أما متغير التجانس في هذه الحالة هو تنظيم أوقات العمل حيث يرى harriby أن الأفضلية الموجودة من الفوائد الإنتاجية ليس الدفع في الإنتاج، وإنما التقليص من أوقات العمل، وبالتالي إتاحة فرص عمل أكثر للراغبين في العمل وفي نفس الوقت ارتفاع نسبة الإنتاج.

ومنه فإن استراتيجية تنمية فعالة ومنصفة يجب أن تعمل على ترقية الإبداع والابتكار من أجل الزيادة في الفوائد الإنتاجية في ظل احترام البيئة، وذلك لا يتحقق إلا من خلال إقامة القوانين وإتباع برامج حماية ومساعدة اجتماعية للعمال من طرف الدولة كوضع أجر قاعدي مضمو

3- العدالة البيئية وتنظيم المجال

يتعلق مفهوم العدالة البيئية بتحديد الاختلالات في توزيع الواجبات والحقوق البيئية على الأقاليم ويرتبط بأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة، إطار نوعية حياة المجموعات الاجتماعية والأفراد المعنيين بمختلف مستويات التحليل الجغرافي، فالنوعية السكنية في مختلف المناطق الحضارية تمثل من الناحية الرمزية والمادية الترجمة المجالية للرابط الاجتماعي حيث أن العدالة البيئية هي مفهوم يدعو إلى اكتشاف مختلف مواضيع البحث، كتعرف السكان للأخطار التكنولوجية والطبيعية، وأماكن تواجد المواد السامة والخطرة.

[1]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق الذكر، ص 60.

وهنا يبرز تنظيم المجال كمتغير التجانس الأساسي بين الأهداف البيئية والاجتماعية حيث أن أشكال التنظيم المجالي للأنشطة البشرية والاجتماعية هيكلة وتمركز الشبكات التي تربط بينها، وأشكال تهيئة المجالات العمومية يمكن أن تمثل إسقاطات اجتماعية وبيئية جد مختلفة والتحدي الرئيسي لسياسة عادلة مطبقة على المجال الحضري هو تحقيق التكامل المجالي بين الوظائف الحضرية الأكثر تعرف للتهميش والتدهور البيئي[1].

المطلب الرابع: الاقترابات النظرية المفسرة للأمن البيئي ومتطلبات التنمية المستدامة

أصبح موضوع الأمن البيئي يحتل مكانة متقدمة ضمن اهتمامات الدراسات السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العمومية، بالنظر إلى التحولات العميقة التي عرفتها طبيعة التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات. فلم تعد المخاطر المرتبطة بالبيئة مجرد قضايا تقنية أو قطاعية تقتصر على حماية الموارد الطبيعية، وإنما تحولت إلى قضايا استراتيجية ترتبط بالأمن والاستقرار والتنمية. وقد ساهمت التحولات المناخية المتسارعة، وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التلوث، وتفاقم أزمات الغذاء والمياه، في إعادة النظر في التصورات التقليدية للأمن، والانتقال نحو مقاربات أكثر شمولًا تربط بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، ظهرت مجموعة من الاقترابات النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين البيئة والسياسة والتنمية، وتقديم أدوات تحليلية لفهم كيفية تعامل الدول والمؤسسات والفواعل المختلفة مع التحديات البيئية. وتكتسي هذه الاقترابات أهمية خاصة في دراسة السياسات العمومية البيئية، لأنها تسمح بتحليل طبيعة الاستجابات الرسمية وغير الرسمية، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن البيئي ضمن إطار التنمية المستدامة.

وتعتمد هذه الدراسة على أربعة اقترابات أساسية تتمثل في: اقتراب الأمن البيئي، واقتراب الحوكمة البيئية، والاقتراب المؤسسي الجديد، واقتراب إدارة المخاطر، باعتبارها مداخل تحليلية متكاملة تساعد على فهم مختلف أبعاد الظاهرة المدروسة.

أولًا: اقتراب الأمن البيئي وتحول مفهوم الأمن في ظل التحديات البيئية المعاصرة

[1]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق الذكر، ص 60.

يمثل اقتراب الأمن البيئي أحد أهم التحولات النظرية التي عرفتها الدراسات الأمنية خلال العقود الأخيرة، حيث أدى تصاعد المشكلات البيئية العالمية إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيع نطاقه ليشمل تهديدات جديدة تتجاوز المجال العسكري التقليدي. فقد ارتبط مفهوم الأمن لفترة طويلة بحماية الدولة من الأخطار الخارجية والحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها، غير أن التحولات التي عرفها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن مصادر التهديد لم تعد تقتصر على النزاعات المسلحة، بل أصبحت تشمل تحديات غير عسكرية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وفي هذا الإطار، ظهر مفهوم الأمن البيئي باعتباره محاولة لإدماج البعد البيئي ضمن الدراسات الأمنية، انطلاقًا من فكرة مفادها أن تدهور البيئة يمكن أن يشكل مصدرًا مباشرًا لتهديد أمن الإنسان والمجتمعات والدول. فندرة الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، وتراجع التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث بمختلف أشكاله، أصبحت عوامل تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[1] .

ويرتكز هذا الاقتراب على فكرة أساسية مفادها أن البيئة ليست مجرد مجال مستقل عن قضايا الأمن، وإنما أصبحت عنصرًا محددًا للاستقرار والتنمية. فالأمن البيئي ينظر إلى العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي باعتبارها علاقة استراتيجية، حيث إن اختلال التوازنات البيئية يمكن أن يؤدي إلى ظهور أزمات متعددة الأبعاد تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

1- التحول من الأمن التقليدي إلى الأمن الموسع

ساهمت التحولات العالمية في الانتقال من التصور التقليدي للأمن إلى تصور موسع يأخذ بعين الاعتبار مصادر جديدة للتهديد. فقد أصبح الأمن لا يرتبط فقط بحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية، بل أصبح يشمل حماية الإنسان من المخاطر التي تهدد حياته ورفاهيته وقدرته على الوصول إلى الموارد الأساسية.

ومن هذا المنظور، يرتبط الأمن البيئي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الأمن الإنساني، لأن الإنسان أصبح محورًا أساسيًا في تحليل المخاطر البيئية. فالأزمات البيئية تؤثر بصورة مباشرة على الأمن الغذائي من

[1] تسعديت بوسبعين، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة استشرافية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فيشعبة علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص07.

خلال تهديد الإنتاج الزراعي، وعلى الأمن المائي بسبب ندرة الموارد المائية، وعلى الأمن الصحي نتيجة انتشار الأمراض المرتبطة بالتلوث والتغيرات المناخية.

وعليه، فإن تحقيق الأمن البيئي لا يعني فقط حماية النظم الطبيعية، وإنما يتطلب ضمان شروط الحياة الآمنة والكريمة للأفراد، وهو ما يجعله أحد المكونات الأساسية للتنمية المستدامة التي تقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة

تقوم العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة على أساس التكامل، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية في ظل استمرار استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور الأنظمة البيئية. فالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستغلال المفرط للموارد قد يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في زيادة التلوث، وتفاقم الاختلالات المناخية، وتهديد قدرة الأجيال القادمة على الاستفادة من الموارد.

ومن هنا، جاء مفهوم التنمية المستدامة ليؤكد ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة، من خلال اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك أكثر عقلانية، وتشجيع الاقتصاد الأخضر، وتحقيق الانتقال نحو مصادر طاقة نظيفة، وضمان العدالة في توزيع الموارد البيئية.

ويتيح اقتراب الأمن البيئي تحليل مدى نجاح السياسات العمومية في تحقيق هذا التوازن، من خلال دراسة كيفية تعامل الدولة مع قضايا مثل حماية الموارد الطبيعية، مكافحة التغير المناخي، تعزيز الأمن المائي والغذائي، وتطوير السياسات الطاقوية المستدامة.[1]

3-الأمن البيئي كمجال لتحليل السياسات العمومية

يسمح اقتراب الأمن البيئي بفهم السياسات العمومية باعتبارها أدوات تستخدمها الدولة لمواجهة المخاطر البيئية وتحقيق الاستقرار البيئي. فالدولة أصبحت مطالبة بوضع استراتيجيات طويلة المدى تقوم على الوقاية والتكيف وتقليل المخاطر بدل الاقتصار على معالجة النتائج بعد حدوث الأزمات.

[1]- عبد القادر ناصري، الطاقة المتجددة وأثرها على البيئة، مجلة البيئة والتنمية، 2021، ص. 45.

وتشمل هذه السياسات مجموعة من المجالات، من بينها التشريع البيئي، حماية الموارد الطبيعية، إدارة المياه، مكافحة التصحر، تطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع الاقتصاد الأخضر. كما تتطلب إشراك مختلف الفاعلين، لأن طبيعة التحديات البيئية تتجاوز قدرة الدولة وحدها.

غير أن هذا الاقتراب يواجه بعض الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بصعوبة تحديد مفهوم التهديد البيئي، وتعدد مستويات التحليل بين الفرد والدولة والمجتمع الدولي، إضافة إلى احتمال استخدام الخطاب الأمني لتبرير تدخلات سياسية في إدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يبقى اقتراب الأمن البيئي من المداخل الأساسية لفهم التحولات الجديدة في طبيعة المخاطر التي تواجه المجتمعات المعاصرة.[1] .

ثانيًا: اقتراب الحوكمة البيئية وإعادة تشكيل أدوار الفواعل في تحقيق التنمية المستدامة

يمثل اقتراب الحوكمة البيئية أحد أهم المداخل الحديثة لتحليل إدارة القضايا البيئية، حيث يعكس التحول من نموذج الإدارة الحكومية التقليدية القائمة على مركزية الدولة إلى نموذج أكثر تعقيدًا يقوم على التفاعل والتنسيق بين مجموعة واسعة من الفواعل. وقد جاء ظهور هذا الاقتراب نتيجة إدراك متزايد بأن الدولة، رغم أهمية دورها، لم تعد قادرة بمفردها على مواجهة القضايا البيئية المتشابكة، نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود وتعدد مستوياتها.

فالبيئة أصبحت مجالًا تتقاطع فيه أدوار المؤسسات الحكومية، والهيئات التشريعية، والجماعات المحلية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين. ومن ثم، فإن تحقيق الأمن البيئي أصبح مرتبطًا بمدى قدرة هذه الفواعل على بناء علاقات تعاون وتنسيق تسمح بصياغة وتنفيذ سياسات بيئية فعالة..[2]

1-من الحكومة البيئية إلى الحوكمة البيئية

يقوم مفهوم الحوكمة البيئية على تجاوز التصور التقليدي الذي يجعل الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الشأن البيئي، والانتقال إلى تصور يقوم على تعدد مراكز القرار وتوزيع المسؤوليات بين مختلف

[1]- السعيد بريك، و مريم بوثلجة. (2017)، الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة (03)، ص 55.

[2]- كريمة بوقزولة، الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة المفكر والدراسات القانونية والسياسية، 2020، ص. 67.

الأطراف. فالحكومة تشير إلى السلطة الرسمية وآليات التحكم المباشر، بينما تشير الحوكمة إلى شبكة العلاقات التي تربط مختلف الفاعلين المشاركين في صنع القرار وتنفيذه.

ويعني ذلك أن إدارة القضايا البيئية لم تعد تعتمد فقط على القوانين والقرارات الحكومية، وإنما أصبحت تتطلب بناء آليات تشاركية تقوم على الحوار والتنسيق وتقاسم المسؤولية. فمشكلات مثل تغير المناخ، والتلوث، وتدهور الموارد الطبيعية تحتاج إلى تعاون بين المؤسسات الوطنية والفاعلين المحليين والدوليين.

2-تعدد الفواعل في صناعة وتنفيذ السياسات البيئية

يؤكد اقتراب الحوكمة البيئية أن إدارة القضايا البيئية لم تعد مسؤولية حصرية للدولة، وإنما أصبحت عملية جماعية تتداخل فيها أدوار العديد من الفواعل التي تختلف من حيث طبيعتها واختصاصاتها ومستويات تدخلها. فالدولة تظل الفاعل المركزي باعتبارها الجهة التي تمتلك سلطة التشريع والتنظيم ووضع السياسات العمومية، إلا أن فعالية هذه السياسات أصبحت مرتبطة بمدى قدرتها على إشراك فواعل أخرى تمتلك موارد معرفية ومالية وتنظيمية تساعد في مواجهة التحديات البيئية.

وتتمثل الفواعل الرسمية أساسًا في المؤسسات الحكومية المكلفة بالبيئة، والهيئات التشريعية، والإدارات المحلية، والأجهزة الرقابية. وتضطلع هذه المؤسسات بوضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد قواعد حماية البيئة، وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير البيئي. كما تلعب المؤسسات التشريعية دورًا مهمًا من خلال سن القوانين البيئية، ومراقبة تنفيذ السياسات، وتقييم أداء الحكومة في مجال حماية البيئة[1] .

أما الفواعل غير الرسمية، فتشمل منظمات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والجماعات المحلية، حيث أصبحت هذه الأطراف تساهم بدرجات متفاوتة في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية. فالمجتمع المدني يساهم في نشر الوعي البيئي والضغط من أجل تحسين الأداء الحكومي، في حين يساهم القطاع الخاص في تطوير حلول تقنية واقتصادية من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة.

[1]- مصطفى رجبا علي شعبان، رأس المال الفكري والطاقة النظيفة، دار الفكر، 2019، ص. 102.

وعليه، فإن تحليل الأمن البيئي من منظور الحوكمة يسمح بتجاوز النظرة التي تختزل السياسات البيئية في القرارات الحكومية فقط، نحو فهم أوسع يقوم على دراسة شبكات التفاعل بين مختلف الفاعلين، ومدى قدرتهم على بناء استجابات جماعية للتحديات البيئية.

3-الحوكمة البيئية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقوي

يرتبط اقتراب الحوكمة البيئية ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية التي فرضتها تحديات الاستدامة، خاصة من خلال ظهور مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد الآليات التي تسمح بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. فالأنماط الاقتصادية التقليدية القائمة على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية واستهلاك مصادر الطاقة الأحفورية ساهمت في تفاقم العديد من المشكلات البيئية، مما دفع الدول إلى البحث عن نماذج إنتاج جديدة أكثر استدامة[1] .

ويقوم الاقتصاد الأخضر على تشجيع الاستثمارات التي تقلل من الآثار البيئية السلبية، وتدعم الاستخدام الرشيد للموارد، وتحفز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة. كما يشكل الانتقال الطاقوي أحد أهم مجالات تطبيق الحوكمة البيئية، من خلال التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية التقليدية.

وفي هذا الإطار، لا يقتصر نجاح الانتقال الطاقوي على توفر الإمكانيات التقنية فقط، بل يرتبط كذلك بوجود مؤسسات فعالة، وتشريعات مناسبة، وتنسيق بين مختلف الفاعلين. فالحوكمة البيئية توفر الإطار التنظيمي الذي يسمح بإدارة هذا التحول بطريقة تحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد.

4-تقييم فعالية الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي

رغم الأهمية التي يكتسيها نموذج الحوكمة البيئية، فإن فعاليته تبقى مرتبطة بمجموعة من الشروط، أهمها وجود مؤسسات قوية، ووضوح توزيع الاختصاصات بين الفاعلين، وتوفر آليات للمساءلة والشفافية، إضافة إلى قدرة الدولة على التنسيق بين مختلف المصالح والقطاعات.

[1]- كريمة بوقزولة العولمة و التنمية المستدامة مجلة المفكر و الدراسات القانونية و السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، العدد 10، خميس مليانة، جوان 2020، ص 342

فقد يؤدي تعدد الفاعلين أحيانًا إلى صعوبة التنسيق وتضارب المصالح، خاصة عندما تختلف الأولويات بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات البيئية. كما أن ضعف المشاركة المجتمعية أو محدودية الإمكانيات المالية والتقنية قد تقلل من قدرة الحوكمة البيئية على تحقيق أهدافها.

ومن هنا، فإن دراسة الحوكمة البيئية في إطار الأمن البيئي لا تقتصر على تحليل وجود المؤسسات والفاعلين، وإنما تتطلب تقييم طبيعة العلاقات بينهم، ومدى قدرتهم على إنتاج سياسات عمومية فعالة وقابلة للتنفيذ. وهو ما يجعل هذا الاقتراب مناسبًا لدراسة الفروق بين الاستجابات الرسمية وغير الرسمية في مجال التنمية المستدامة.

ثالثًا: الاقتراب المؤسسي الجديد وتحليل دور المؤسسات في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية

يعد الاقتراب المؤسسي الجديد من أبرز المداخل النظرية المستخدمة في تحليل السياسات العمومية، حيث أعاد الاعتبار لدور المؤسسات باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تفسير سلوك الفاعلين ونتائج السياسات. وقد ظهر هذا الاقتراب كرد فعل على محدودية المقاربات التي ركزت على السلوك الفردي أو الاختيارات العقلانية فقط، مؤكدًا أن الفاعلين لا يتحركون في فراغ، وإنما ضمن بيئة مؤسساتية تحدد القواعد والفرص والقيود التي تؤثر في قراراتهم.

وفي مجال الأمن البيئي، يكتسي هذا الاقتراب أهمية خاصة، لأن نجاح السياسات البيئية لا يرتبط فقط بوجود تحديات بيئية واضحة، وإنما بقدرة المؤسسات على الاستجابة لها من خلال قوانين فعالة، وهياكل تنظيمية مناسبة، وآليات تنفيذ ورقابة ناجعة.

1-الأسس النظرية للاقترب المؤسسي الجديد

ينطلق الاقتراب المؤسسي الجديد من فكرة أساسية مفادها أن المؤسسات تشكل إطارًا من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالمؤسسات لا تعني فقط الهيئات الرسمية مثل الوزارات والبرلمانات والإدارات، وإنما تشمل كذلك القواعد القانونية، والمعايير الاجتماعية، وأنماط السلوك المستقرة التي تؤثر في عملية صنع القرار.[1]

[1]- طارق راشي، قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد الشريف مساعدية، المجلد 11، العدد 03، سوق أهراس، نوفمبر 2020، ص205-207.

وبذلك، فإن المؤسسات تؤدي وظيفة تنظيمية من خلال تحديد صلاحيات الفاعلين، وتوزيع الموارد، وتقليل حالة عدم اليقين، مما يجعلها عاملًا حاسمًا في تفسير نجاح أو فشل السياسات العمومية.

وفي المجال البيئي، يسمح هذا الاقتراب بتحليل كيفية تأثير طبيعة المؤسسات على قدرة الدولة في مواجهة التحديات البيئية، فوجود قوانين بيئية متقدمة لا يكون كافيًا إذا كانت المؤسسات المكلفة بالتنفيذ تعاني من ضعف التنسيق أو محدودية الموارد أو غياب الرقابة..[1]

2-دور المؤسسات التشريعية والتنظيمية في تحقيق الأمن البيئي

تحتل المؤسسات التشريعية موقعًا مهمًا ضمن تحليل الأمن البيئي، باعتبارها الجهة التي تضع الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين الإنسان والبيئة. فالتشريعات البيئية تمثل الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لضبط استغلال الموارد الطبيعية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية، وحماية النظم البيئية.

غير أن فعالية هذه التشريعات لا تتوقف على صياغتها فقط، وإنما ترتبط بمدى قدرة المؤسسات على ضمان تطبيقها ومراقبة احترامها. فالفجوة بين النصوص القانونية والممارسة العملية تعد من أبرز الإشكالات التي تواجه السياسات البيئية في العديد من الدول.

كما يسمح الاقتراب المؤسسي الجديد بدراسة العلاقة بين مختلف المؤسسات الحكومية، ومدى وجود تنسيق بينها في إدارة القضايا البيئية، خاصة أن هذه القضايا تتطلب تدخل قطاعات متعددة مثل الطاقة، الفلاحة، الصناعة، الموارد المائية والتخطيط العمراني.

ومن هذا المنطلق، تعد الحوكمة البيئية إطارًا مناسبًا لدراسة العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وهو ما ينسجم مع موضوع الدراسة التي تسعى إلى مقارنة أنماط الاستجابة المختلفة وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة..[2]

3-المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها في الأداء البيئي

يتميز الاقتراب المؤسسي الجديد بكونه لا يحصر مفهوم المؤسسة في الهياكل الرسمية فقط، بل يوسع نطاق التحليل ليشمل المؤسسات غير الرسمية التي تتمثل في القواعد الاجتماعية، والقيم المشتركة،

[1]- عبد القادر ناصري، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انهائها 2015 ، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر العدد 12 ، بسكرة، 2015 ،ص269. 2 3

[2]- عياش ،بلعاطل سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص71.

وأنماط السلوك التي تؤثر في طريقة تعامل الأفراد والجماعات مع القضايا البيئية. فالسلوك البيئي للمجتمع لا يتحدد فقط من خلال القوانين والقرارات الحكومية، وإنما يتأثر كذلك بمستوى الوعي البيئي، والثقافة المجتمعية، وطبيعة العلاقة التي تربط المجتمع بالموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، فإن تحقيق الأمن البيئي يتطلب تكاملًا بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لأن الدولة مهما امتلكت من أدوات قانونية وتنظيمية لا تستطيع بمفردها ضمان حماية البيئة دون وجود قبول اجتماعي ومشاركة مجتمعية. فاحترام القوانين المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية، وترشيد استهلاك المياه والطاقة، والحد من التلوث، كلها ممارسات ترتبط بمدى رسوخ القيم البيئية داخل المجتمع.

كما يبرز هذا الاقتراب أهمية دور منظمات المجتمع المدني والهيئات العلمية ومراكز البحث في دعم السياسات البيئية، من خلال تقديم الخبرة العلمية، والمساهمة في مراقبة الأداء الحكومي، ونشر الثقافة البيئية. وبالتالي، فإن المؤسسات غير الرسمية لا تمثل بديلًا عن الدولة، وإنما تشكل عنصرًا مكملًا يساعد على رفع فعالية السياسات العمومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4-جودة المؤسسات وفعالية السياسات العمومية البيئية

يركز الاقتراب المؤسسي الجديد على أن اختلاف نتائج السياسات بين الدول لا يرتبط فقط باختلاف طبيعة المشكلات التي تواجهها، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة باختلاف جودة المؤسسات وقدرتها على إدارة الموارد واتخاذ القرارات وتنفيذها. فوجود مؤسسات قوية وفعالة يسمح بإنتاج سياسات بيئية أكثر انسجامًا واستمرارية، بينما يؤدي ضعف المؤسسات إلى محدودية القدرة على مواجهة المخاطر البيئية.

وتتحدد جودة المؤسسات البيئية من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها وضوح الاختصاصات، فعالية آليات الرقابة، استقلالية الهيئات التنظيمية، مستوى التنسيق بين القطاعات، والقدرة على تطبيق القوانين. كما ترتبط كذلك بمدى قدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات الجديدة، خاصة تلك المرتبطة بالتغير المناخي والانتقال الطاقوي.

ومن هذا المنطلق، فإن تحليل السياسات البيئية وفق الاقتراب المؤسسي الجديد يسمح بفهم العلاقة بين البناء المؤسساتي ونتائج السياسات، حيث إن نجاح برامج حماية البيئة، وتشجيع الاقتصاد الأخضر،

وتحقيق العدالة البيئية، لا يتوقف فقط على توفر الموارد المالية والتقنية، وإنما يعتمد بدرجة أساسية على كفاءة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة.[1]

5-أهمية الاقتراب المؤسسي الجديد في دراسة الأمن البيئي

تكمن أهمية هذا الاقتراب في كونه يقدم تفسيرًا عميقًا لطبيعة التفاوت في الاستجابات البيئية، إذ لا يكتفي بدراسة مضمون السياسات، وإنما يهتم بدراسة البيئة المؤسساتية التي تنتج هذه السياسات. فوجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أو قوانين لحماية البيئة لا يعني بالضرورة تحقيق نتائج فعلية، ما لم تتوفر مؤسسات قادرة على ترجمة هذه الخيارات إلى إجراءات عملية.

وعليه، يساعد الاقتراب المؤسسي الجديد في تحليل دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية في بناء منظومة الأمن البيئي، كما يسمح بدراسة مدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.[2]

رابعًا: اقتراب إدارة المخاطر البيئية كمدخل استباقي لتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة

أدى تزايد تعقيد التحديات البيئية واتساع نطاق آثارها إلى ظهور حاجة ملحة نحو تطوير مقاربات جديدة لا تركز فقط على معالجة الأزمات بعد وقوعها، وإنما تهتم بالتنبؤ بالمخاطر والعمل على الحد منها قبل تحولها إلى تهديدات واسعة. وفي هذا السياق، برز اقتراب إدارة المخاطر البيئية باعتباره مدخلًا تحليليًا وعمليًا يركز على كيفية إدراك المخاطر البيئية وتقييمها ووضع استراتيجيات للتعامل معها.

ويكتسي هذا الاقتراب أهمية خاصة في مجال الأمن البيئي، لأن العديد من التحديات البيئية تتميز بطابعها المعقد وغير المتوقع، مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وندرة المياه، والأزمات الغذائية، وهي مخاطر لا يمكن التعامل معها بالأساليب التقليدية القائمة على التدخل بعد حدوث الضرر.

[1]- وافية قردانيز، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، 2021-2022، ص321.

[2] - كمال كاظم جوار، سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر 2017، ص149.

1-مفهوم المخاطر البيئية وخصائصها

تشير المخاطر البيئية إلى احتمالية حدوث أضرار أو اختلالات ناتجة عن عوامل طبيعية أو بشرية تؤثر في النظم البيئية أو صحة الإنسان أو استقرار المجتمعات. وتتميز هذه المخاطر بعدة خصائص تجعل إدارتها أكثر تعقيدًا، من بينها عدم اليقين، وتعدد الأسباب، وتجاوزها للحدود الجغرافية والسياسية.

فالتغير المناخي، على سبيل المثال، لا يمثل خطرًا محليًا محدودًا، وإنما ظاهرة عالمية تؤثر في مختلف الدول بدرجات متفاوتة. كما أن ندرة الموارد المائية لا ترتبط فقط بالعوامل الطبيعية، بل تتأثر كذلك بالسياسات الاقتصادية وأنماط الاستهلاك والنمو الديمغرافي.

ومن هنا، فإن إدارة المخاطر البيئية تتطلب تجاوز المقاربات التقليدية التي تعتمد على رد الفعل، والانتقال إلى مقاربة استباقية تقوم على الوقاية والتخطيط والتكيف.[1]

2-الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر

يمثل الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر تحولًا مهمًا في طريقة تعامل الدولة مع القضايا البيئية. ففي حين تركز إدارة الأزمات على معالجة النتائج بعد وقوع الضرر، تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد مصادر التهديد مسبقًا، وتقييم احتمالات وقوعها، ووضع سياسات تقلل من آثارها.

ويعني ذلك اعتماد مجموعة من الأدوات، مثل أنظمة الإنذار المبكر، والتخطيط الاستراتيجي، ودراسات تقييم الأثر البيئي، ووضع سيناريوهات مستقبلية لمواجهة التحديات المحتملة. كما يتطلب تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والهيئات العلمية والمجتمع المدني.

وفي مجال التنمية المستدامة، تسمح إدارة المخاطر بتحقيق توازن بين استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، من خلال اعتماد سياسات تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد وتجنب الاستنزاف غير القابل للعكس.

[1] - هاشم مرزوك علي وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المحلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2016، ص17.

3-إدارة المخاطر والأمن الغذائي والمائي

يظهر دور هذا الاقتراب بشكل واضح في التعامل مع قضايا الأمن الغذائي والمائي، باعتبارهما من أبرز أبعاد الأمن البيئي. فالتغيرات المناخية، وتراجع الموارد المائية، وتدهور الأراضي الزراعية، أصبحت عوامل تهدد قدرة الدول على ضمان احتياجات سكانها.

ومن منظور إدارة المخاطر، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب وضع استراتيجيات تقوم على تنويع مصادر المياه، تحسين كفاءة استخدامها، تطوير الزراعة المستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والمائي تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، لأن هذه القضايا لا يمكن معالجتها من خلال سياسة قطاعية منفصلة، وإنما تحتاج إلى رؤية متكاملة تدمج بين البيئة والتنمية والاقتصاد.

4-دور إدارة المخاطر في تقييم السياسات العمومية البيئية

يسمح اقتراب إدارة المخاطر بتقييم مدى قدرة السياسات العمومية على الاستجابة للتحديات البيئية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من العناصر، أهمها درجة الاستباقية، توفر المعلومات العلمية، فعالية آليات التنسيق، وقدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات.

فالدولة التي تعتمد سياسات بيئية قائمة على الوقاية والتخطيط طويل المدى تكون أكثر قدرة على تحقيق الأمن البيئي مقارنة بالدول التي تعتمد تدخلات ظرفية مرتبطة بظهور الأزمات فقط.

وبالتالي، فإن هذا الاقتراب يوفر إطارًا مهمًا لتحليل كيفية تعامل الدولة مع القضايا البيئية الكبرى، مثل تغير المناخ، إدارة الموارد الطبيعية، الانتقال الطاقوي، وتحقيق العدالة البيئية.[1]

[1] - فاطمة عباس فهيم، أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية في العراق، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة بكالوريوس في اقتصاد، اقتصاد القادسية، سنة 2018، ص7.

المبحث الثالث: ماهية الأمن البيئي

تعتبر قضية الحفاظ على البيئة من أهم القضايا التي تشغل بالمجتمع الدولي في وقتنا المعاصر، فإدراك الإنسانية كما يمثله التلوث البيئي وغيره من المخاطر التي تمس البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو تمسها في الحالي أو مع مرور الزمن من خطر على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أولى، وعلى الوجود البشري على وجه هذه الأرض من جهة ثانية، جعل من قضية حماية البيئة والحفاظ عليها بعدا استراتيجيا للمنتظم الدولي وللدول والحكومات لكونها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

إن حماية البيئة لا يمكن أن تعد فقط سياسة من السياسات القطاعية للحكومات يقتصر مضمونها على سن القوانين والنظم بل على العكس من ذلك، يجب أن تتحول إلى رؤية استراتيجية تتضافر فيها وتتكامل مجهودات الفرد والجماعة والدول وذلك من خلال وضع استراتيجية شاملة تسعى إلى تحقيق تصالح حضاري بين أجيال اليوم وبيئتهم وجعلها محددا حاسما في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وإذا كان النقاش حول قضايا البيئة في المجتمع الدولي، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، متسما بالمحدودية، فإنه اليوم وبعد تصاعد المخاطر البيئية وتكاثر النداءات حول حياة الإنسان فوق هذه البسيطة وظهور مؤشرات عن اختلال التوازن الطبيعي فيها، أصبح أكثر إلحاحا في طرح الأسئلة ومحاولة إيجاد الإجابات الموضوعية لها، هذه المعطيات تحفزنا على بناء فرضية حول العلاقة الموجودة بين مسألة الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

والأمن البيئي مفهوم يقتضي حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها، لكن في كثير من الأحيان يكون الإنسان هو نفسه المتسبب في دمار هذه البيئة، التي أصبحت تعاني من ضغطه المستمر في ظل التطور التكنولوجي والصناعي الذي هيمن على حياة البشرية التي أخضعت البيئة بشكل عام إلى مختلف التجارب العلمية ذات الآثار الجانبية الضارة، وجعلت العالم يدرك خطورة ما أقدم عليه من مساس بنظام متزن ومترابط الجوانب ذو مكونات، وأنواع معقدة، تستدعي الخوف والحذر من المستقبل وطلب الأمن للبيئة في حد ذاتها ضمانا لأمان الإنسان، وبقاء استمرارية البشرية فوق كوكب الأرض وبالتالي فإنه من أجل حماية الإنسان لابد من حماية أمن البيئة التي يعيش فيها.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم الأمن البيئي والتعاريف المختلفة المقدمة له وعلاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة وأهم متطلباته والتحديات التي تقع على عاتقه من أجل حماية البيئة[1].

المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعد الأمن من المفاهيم الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، لارتباطه الوثيق بالاستقرار والتنمية. غير أنّ تحديد معناه لم يكن ثابتًا عبر الزمن، بل عرف تطورًا تبعًا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك سنتناول تعريف الأمن (أولا)، ثم نتطرق إلى تطور هذا المفهوم عبر المراحل المختلفة (ثانيا).

أولا: تعريف الأمن

يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الإيمان وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت المصادر التي لها علاقة بالتهديدات داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني أمن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في أولوياته التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته[(2)].

ومصطلح الأمن مفهوم متداول وشائع الاستعمال ولكنه كثير الغموض يتفرع إلى فروع متعددة تهم جوانب متعددة من حياة البشر منها الفكرية والنفسية والاقتصادية والبيئية، فهو من خلال هذه المفاهيم مرتبط بالإنسان حيث به تستقر حياته، بل إن الأمن محور استقرار الأمم والشعوب وبه تتحقق وحدة المنهج والفكر والأهداف المشتركة خاصة وأن الأمن الفكري في

[1] عبد القادر الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون والإدارة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 89-90.

[2]- طاعري الصديق، كسرى المسعود، أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08- 09 ديسمبر 2014، ص 81، جامعة الجزائر 3.

المجتمع الإسلامي يستمد من تعاليم العقيدة السمحاء التي تسعى إلى تحقيق التنمية في المجتمع بكافة أشكالها.

لكن مع تطور الأحداث والأجيال تغير مفهوم الأمن من المعنى الضيق الذي يقصد به الأمن الشرطي والأمن الجنائي إلى مفهوم أوسع يشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والبيئية وغيرها بالإضافة إلى توسع مجالاته إلى المسؤولية الأمنية ويختلف مفهوم الأمن في الفكر الإسلامي عن مفهوم الأمن في الفكر الغربي نتيجة الاختلاف في الثقافات حيث يتسم هذا الأخير بالتشابك والغموض ويبدو المفهوم الإسلامي أكثر وضوحا ودلالة يختص الأمن بالمفهوم الغربي بحماية الأمة والمحافظة عليها من الاعتداءات الخارجية، في حين يتبلور مفهوم الأمن لدى الإنسان في المجتمع الإسلامي في مرحلة مبكرة من حياته وارتباطه بالمجتمع عبر عدد من المراحل التي تحقق له الأمن بكافة أشكاله، أما في مجال العلاقات الدولية فترتكز أهم تعاريف مفهوم الأمن على مصطلح الفوضى الدولية وبقاء الوحدة الترابية، والقوة العسكرية، وهو الحالة التي تشعر فيها الشعوب بغياب التهديدات بامتلاك وسائل الردع التي يمكن من خلالها مواجهة وضعية اللاأمن ويعتبر أنصار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أن السياسة الدولية علاقات متبادلة بين الدول تعتمد بالدرجة الأولى على المصالح الخاصة التي غالبا ما تكون متعارضة ومتضاربة مما يؤدي إلى اندلاع الحروب، كما أن الحل الأمثل لمثل هذه المآزق الأمنية لا يوجد في القانون الدولي ولا حتى المنظمات الدولية بمقدورها وضع حد لهذه الحروب بينما يكون الحل في اعتقادهم في توازن القوى، وهذا ما يشجع كل الدول على تطوير القدرات العسكرية لأن الأمن بهذا المفهوم هو أمن الدولة الذي يحقق بقائها في الساحة الدولية[1].

ولهذا أصبح الأمن يمثل إحدى ركائز سلم الحاجات لدى الإنسان وذلك لما يتضمنه الأمن من جوانب متعددة سوآءا الأمن السياسي أو الأمن الاجتماعي، الأمن الصناعي والأمن الغذائي وصولا إلى الأمن البيئي الذي يعد تلك التصرفات الإيجابية التي يقوم بها الإنسان سواء فردا أو جماعة، التي لا تؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية على البيئة.

[1]- الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص 11- 12.

ثانيا: طور مفهوم الأمن

مع العولمة والتطور الحاصل في العالم بأكمله أصبح مفهوم الأمن غير مقيد بإطار الحدود الإقليمية للدولة فقد تعدى ذلك ليشمل الإطار الجغرافي العالمي، حيث تعددت العوامل الداخلية والخارجية التي أصبح لها تأثير كبير على الأوضاع الأمنية المتعلقة بمصادر التهديد ونوعية الأسباب المتاحة للتعامل مع هذا التهديد، وربما الأزمة المالية والاقتصادية قد وحدت مصادر التهديدات الأمنية، حيث ظهر جليا العامل الاقتصادي كأحد أبرز هذه التهديدات للأمن على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تهديدات أخرى تتمثل خاصة في انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما يمكن لبعض الأوضاع الداخلية والإقليمية أن تكون مصدر تهديد للأمن، وتكون في الكثير من الأحيان نتيجة الأوضاع الطارئة على دول الجوار، فتؤثر علاقة إحدى دول الجوار مع القوى الدولية الكبرى قد يولد آثار أمنية على الدول المجاورة.

لم يعد مفهوم الأمن مقصورا على الجانب العسكري فحسب وهذا يتجلى بظهور الأصوات المنادية بإعادة تفسير الأمن الدولي ليشمل قضايا جديدة كأمن البيئة، والأمن المجتمعي والاقتصادي وترسيخ هذا الفكر لينتقل بعيدا عن الدولة القومية إلى أمن الأفراد، وهذا عائد إلى عدة عوامل في مقدمتها ظاهرة العولمة التي تحدت كثيرا من سلطات الدولة القومية بالإضافة إلى كون الدولة لم تكن دائما الحامي الأساسي للأفراد، بقدر ما كانت مصدر لتهديد أمنهم، كما أن ازدياد ظاهرة التحديات الأمنية التي أخذت الطابع العالمي المتمثلة في الإرهاب، والتسلح النووي، العنف والحروب ساعدت على تطوير المفاهيم الأمنية[1].

وبالتالي فقد تطور مفهوم الأمن إلى الإحساس العام بالأمن أو ما يسمى بالأمن الشامل الذي يراد التعبير به عن حالة الأمن الذي يمس جميع الجوانب المتعلقة بالحياة للفرد كما للجماعة فالإنسان من دون الإحساس بحالة الأمن الشامل لا يمكنه مزاولة وممارسة وظائفه فالحاجة إلى الأمن هي إحدى مكونات الوجود الإنساني، وتأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد إشباع الحاجات البيولوجية الفطرية التي تساعد على بقاء الإنسان، وعدم إشباعها يؤدي إلى تدهور حياته.

ويتسع مفهوم الأمن الشامل حيث يندرج تحته أنواع من المفاهيم الأمنية ذات الصلة المباشرة بالحياة أهمها الأمن الديني، الأمن السياسي الذي يعني الاستقرار السياسي للدولة، الأمن

[1]-الأزهر داود، المرجع السابق، ص 13.

الاجتماعي ومنه القضاء على الآفات الاجتماعية، الأمن الاقتصادي وذلك بتحقيق مستوى دخل الفرد أما الأمن الغذائي فهو تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمن البيئي أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان.

ومع نهاية الحرب الباردة اتسع المجال لبروز منظومة جديدة للأمن بعد ظهور مجموعة مفاهمية مغايرة للمألوف، التدخل الدولي الإنساني، الأمن البيئي حيث بدأ التفكير العالمي يستهدف تحولات في مفهوم الأمن والقضايا الاستراتيجية بصفة عامة من وجهة نظر التحديات المحتملة التي تواجه الأمن حيث تغيرت النظرة إلى احتمال تدخل العدو الخارجي على ما كانت عليه في السابق وأصبح احتمال نشوب الحروب التقليدية بين الدول من الأمور المستجدة جدا، ولكن بالمقابل برزت في السنوات العشر الأخيرة ظواهر عدوانية أخرى تمثلت خاصة في الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية داخل الدولة الواحدة[1]، ولهذا السبب تحول الاهتمام الذي كان يركز على الأمن الوطني المتعلق بحماية الدولة وأمنها إلى التركيز على الأمن الإنساني المتعلق بأمن الأفراد المواطنين داخل الدولة، الأمر الذي جعل مفهوم الأمن الإنساني يبرز في نفس مستوى أمن الدولة دون أن ينقص ذلك من أهمية وضرورة أمن الدولة ويعود الفضل في إحياء مفهوم الأمن البشري أو الأمن الإنساني في التفكير العالمي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير التنمية البشرية 1994 الذي أشار صراحة إلى أولوية أمن الفرد المكون الأساسي للجماعة والدولة منه سعيا وراء الأمن مقابل تنازله عن بعض حرياته في إطار الجماعة والدولة، فالمشبع للقضايا والسياسات الأمنية يلاحظ أن الدولة نفسها في كثير من الأحيان تكون مصدر تهديد وخوف للفرد من خلال بعض الممارسات والتجاوزات باستخدام القمع ضد المواطنين، أو بأعمالهم وعدم تلبية حاجاتهم هذا ما أكدت عليه تقارير المنظمات الدولية المتعلقة بالحفاظ على الأمن الإنساني بكل جوانبه.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

مع تزايد حدة التدهور البيئي وظهور مشكلات عالمية مثل التغير المناخي، التصحر، ونقص الموارد الطبيعية، بدأ يبرز اتجاه جديد يربط بين البيئة والأمن، وهو ما عُرف بمفهوم الأمن البيئي. وقد أصبح هذا المفهوم يحظى باهتمام متزايد في الدراسات والسياسات الدولية، باعتباره

[1]- خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، مجلة مفاهيم العدد 2006/01/13، ص 13.

جزءًا لا يتجزأ من الأمن الشامل. وعليه، سنتناول في هذا المطلب ظهور الأمن البيئي كفكرة جديدة (أولا)، ثم تقديم تعريفه وأبعاده الأساسية (ثانيا)، لنختم ببيان أثر العوامل البيئية على الأمن الدولي وعلاقتها بالنزاعات والتعاون بين الدول (ثالثا).

أولا: ظهور الأمن البيئي

الأمن البيئي هو مصطلح حديث نسبيا ويذهب البعض إلى ربط ظهوره بالتداعيات والحوادث البيئية التي كانت ساحة الخليج مسرحا لها خلال الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب تحرير الكويت عام 1991، فمن خلال دراسة الآثار البيئية الناجمة عن الحرب برز مصدر جديد من مصادر انعدام الأمن وهو الاعتداء على البيئة وتهديد الأمن البيئي الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الثروات الطبيعية وصحة الإنسان.

وهناك من يذهب إلى إرجاع ظهور هذا المصطلح إلى سنة 1977 من خلال استخدامه في التقارير العسكرية والأمنية والدراسات السياسية والاستراتيجية لتلافي الآثار البيئية المدمرة للحروب والكوارث الطبيعية، وهو بذلك يكون قد سبق في ظهوره مفهوم الأمن الإنساني والذي ظهر في منتصف التسعينات من القرن 20، والذي يعتبر أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد إلى جانب أمن الدولة[1].

ومهما يكن الاختلاف بشأن التاريخ الدقيق لنشأة هذا المفهوم، إلا أن المتفق عليه أنه من المصطلحات الحديثة وأنه يتضمن رابطة معنوية غير ملموسة بينهما يعبر عنها التلوث أو الحروب كمسبب للدمار البيئي وتخوف من أن المتغيرات في البيئة يمكن أن تؤدي إلى منازعات وحروب داخل إقليم الدولة أو بين الدول.

ويمكن اعتبار ظهوره إلى نهاية الحرب الباردة ونهاية المعسكر الشرقي وقد ولد مع المفاهيم الجديدة الديمقراطية ويدور محتوى مصطلح الأمن البيئي حول البيئة والروابط المعنوية الأخرى الغير ملموسة والتي يعبر عنها بالعنف، أو التلوث أو الحروب التي تسبب دمارا شاملا للبيئة[(2)].

[1] انمار صلاح عبد الرحمان الحديثي، الالتزام الدولي لحماية المناخ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2016، ص .35

[2]- نادية ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص 32- 33.

ثانيا: تعريف الأمن البيئي

الأمن البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأمن العام ويشير هذا المصطلح إلى ثلاث مجموعات من المخاوف:

الأولى: مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة بالتركيز على جودة البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة.

الثانية: مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية (الندرة والتدهور) على الأمن الوطني والإقليمي والتي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان مما يؤدي إلى الصراع وعدم استقرار الأمن الإنساني.

الثالثة: فهي ناتجة عن انعدام الأمن للأفراد والجماعات بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض وهي بذلك ليست مسائل أمنية تقليدية.

وتجتمع تلك المخاوف على أن الأمن البيئي صمام الأمان في التفاعل بين أي من النظم الاجتماعية مع النظم الإيكولوجية، بطرق مستديمة تكفل حصول كافة الأفراد على السلع البيئية بطريقة معقولة وعادلة، أي ضبط الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية.

وباعتبار أن مفهوم الأمن البيئي مفهوم جديد ظهر في فترة التسعينات ولم تتبين بعض المنظمات الدولية والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مفهوما محددا له ولم يمنع ذلك من أن تتضمن بعض التقارير بعض الإشارات المختصرة إلى أن المشاكل البيئية التي تواجه الدول هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي وأن هناك صعوبة في الحفاظ على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي[1].

إذا فالأمن البيئي: هو الأمان العام الذي يشعر به الإنسان ومرتبط بعدة عوامل: توافر الشروط المعيشية المناسبة في بيئة سليمة تسمح بحياة كريمة وصحية له

[1]- فتيحة ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص 33- 34.

توفر الوقاية اللازمة من مخاطر البيئة التي قد نجم عن الطبيعة، وبفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في أضرار رئيسية القانونية لكل من يتسبب في أضرار بيئية، إتاحة المعلومات التي تؤثر على بيئة الإنسان والبيئة المحيطة به والاطمئنان على استدامة عناصر النظام البيئي حفاظا على حقوق الأجيال القادمة وإتاحة فرص تنمية مواتية لها فيما يخص الحجم الأمثل للتلوث.

لا يقتصر تعريف الأمن البيئي على هذا التعريف فحسب بل أعطيته عدة تعاريف أخرى نذكر منها:

أ- **التعريف الأول:** يتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة من عمليات طبيعية أو من عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة أعمال أو حوادث أو سوء إدارة، وهو تعريف يهمل موضوع الأجيال القادمة ومستقبل البشرية، ويوضح أن أي متغير يؤثر في السلامة العامة سوف يكون عنصرا بيئيا، لأنه يهتم بأمن البيئة من ناحية الناس، وليس بأمن البيئة للبيئة نفسها.

ب- **التعريف الثاني:** دفع في ظهوره قصور التعريف الأول، وهو التعريف الذي اعتبر أن الأمن البيئي هو إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي، وقد أتى كتعريف يغطي جانبا مهما من الأمن البيئي الذي يعرفه البعض بتدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم إلى فضلات ثم إلى موارد طبيعية.

ت- **التعريف الثالث:** ينظر هذا التعريف إلى الأمن البيئي بأنه المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع، وتلبية احتياجاته، من دون التأثير في المخزون الطبيعي[1].

كذلك فإن المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة لم تتبين بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، باستثناء عام 1994 حيث عبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إشارة مختصرة، إلى أن المشاكل البيئية التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي، وأكد أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.

ومن ثم فإن مفهوم الأمن البيئي يفرض ذاته من أهم مفاهيم الأمن المختلفة فهو لا يقل أهمية من عناصر الأمن الأخرى، بل نرى أن أهمية مفهوم الأمن البيئي تسمو على غيرها من

[1]- علي أحمد خليفة، مرجع سابق الذكر، ص 18- 19.

مفاهيم الأمن الأخرى ذلك أن أي تهديد للأمن البيئي لا يؤثر على فرد أو مجموعة أفراد وإنما تأثيره قد يطال الإنسان أينما وجد.

ولذلك فإن أكثر ما يهدد الأمن البيئي في الوقت الحاضر هو ما قد ينتج عن استخدامات وأنشطة المفاعلات النووية لا سيما المفاعلات الحدودية، وبناء عليه لابد من أن تستخدم الدولة المهددة في أمنها البيئي كافة الوسائل القانونية التي تدفع ذلك التهديد على القاطنين على أرضها وذلك من خلال إعداد التشريعات الوطنية الفعالة واللجوء لأحكام ومبادئ القانون الدولي.

ثالثا: أثر البيئة في الأمن الدولي

لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني، تحولت فجأة إلى أزمات شائكة، تتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة وأن كثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت بخصوص البيئة تبين أهمية البيئة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[1].

فعلى الصعيد الدولي هناك العديد من الاتفاقيات والبروتكولات المتعددة الأطراف وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، إلا أنها لم تتحول بمجملها إلى قوانين وطنية فاعلة، غير أن هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب أثرت بشكل سلبي في الأمن والاستقرار الدوليين، فالجنوب يتمم الشمال بأنه المسؤول عن التدهور البيئي العالمي، ويطاله بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة، واستنزاف الموارد الطبيعية، وبالمقابل يطالب الشمال الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد الضغط على موارد الحياة.

وبالتالي فإن الخلاف بين الشمال والجنوب في مشاكل البيئة ارتكزت على: استنزاف الموارد، النمو السكاني، الفقر والحروب، حيث أضحت هذه القضايا نقاط تؤثر بين الشمال والجنوب وأضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

1- استنزاف الموارد: إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يرتكز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى، والاستنزاف نتيجة الفقر.

[1]- علي أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 21.

أ- **المستوى الأول:** هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال، حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الدول النامية، التي تصدر لهذه الدول المواد الأولية والطاقة حيث أن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على أكبر قدر من المواد الأولية وعناصر الطاقة، لضمان تفوقها المستقبلي وقد سعت لتحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي اتجهت إلى دول الجنوب، للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول الإم للانتقال إلى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق، خصوصا في نقل الصناعات المتقدمة الملوثة للبيئة، مقابل تمركز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال[1].

ب- **المستوى الثاني:** هو استنزاف الموارد نتيجة الفقر، لأن تحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدخول داخل الدولة الفقيرة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة ويدفع بالفقراء إلى الأضرار البيئية من خلال جهودهم من أجل كسب الرزق، أو حتى مجرد البقاء على قيد الحياة.

إن الإحساس المتولد لدى دول الجنوب أينما كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهجا براغماتيا هدفه الأول تحقيق مصالحه، بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه في وضع دول الجنوب وأثره في البيئة، هو الذي خلق عدم الاستقرار نتيجة تقاطع المصالح بين الشمال والجنوب، ما انعكس بأثر سلبي في السلم والأمن الدوليين، خصوصا وأن أمن الدول أضحى يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي، عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لا من الدول للخطر، من خلال تفويض أنظمة الدعم الطبيعية، التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، وبذلك فإن عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي للخطر ومنه الأمن الدولي.

2- النمو السكاني

يتمثل مشكل النمو السكاني بالضغط الذي تولده على البيئة، لقد أشارت الإحصاءات الدولية إلى أن عدد سكان العالم في بداية الثورة الصناعية وصل إلى مليار نسمة، وقد تخطى العدد 2مليار نسمة لعام 1930، أما في بداية القرن الحالي، فتشير هذه الإحصائيات إلى أن العدد تخطى 6 مليارات نسمة، ومن المتوقع في منتصف هذا القرن أن يصبح عدد السكان بين 7

[1]- عدنان مفتاح الكيش، التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، 2013، ص 227.

إلى 10 مليارات نسمة، هذا التغيير الديمغرافي في جعل أكثر من نصف السكان يعيشون في المدن حيث تتوافر إجمالا الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية للدول الصناعية والدول في طور النمو، ويقدر أن تتزايد الهجرة الداخلية إلى المدن كل سنة التي تستوعب أكثر فأكثر المصانع والمراكز التجارية والتكنولوجيا المتطورة ففي غضون ثلاثين سنة، سيعيش أكثر من 65% من السكان في المدن، وبالتالي يؤدي هذا التزايد الكبير للزحف السكاني من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى تداعيات الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، إلى اضطرابات داخلية في غالبية البلدان الفقيرة على الكرة الأرضية، فالنمو السكاني الكبير في مدن تلك الدول يسمم في إيجاد خلل في التوازن الداخلي، ما يسبب توترات قوية حول كيفية توزيع الثروات والسيطرة عليها[1].

كذلك ينتج من ازدحام المدن بالسكان حالات نزاعية ناجمة عن التفكك الاجتماعي والاثني والاقتصادي والبيئي، أو من كوارث طبيعية وكوارث إنسانية مرتبطة بسوء التغذية والأوبئة، فالأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان معرضة للأمراض، وللنقص في مياه الشرب والعناية الصحية والمساكن اللائقة والبيئة النظيفة، هذا الواقع المأساوي الناجم عن العامل الديمغرافي بشكل أحد الأسباب الرئيسية للأزمات والحروب الداخلية والإقليمية في الدول الفقيرة.

أما نقطة الخلاف الأساسية التي تثيرها مسألة النمو السكاني بين الشمال والجنوب هي في أن الشمال يتهم الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط، الذي ولد ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية، في حين أن الجنوب يرى أن السبب الأساسي لهذا الضغط البيئي هو في غنى الشمال الذي يستأثر بثلثي واردات العالم، مقابل ثلث لعالم الجنوب، فالجنوب الفقير سيدفعه الفقر إلى المطالبة بوجود معايير توزيع أكثر عدالة، لأن المساعدة التي يقدمها الشمال إلى الجنوب لن تكفي لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

3- الحروب على الموارد

تواجه البيئة خطر أشد فتكا، يؤثر تأثير مباشر في جوانب معينة من قضايا السلام والأمن الدوليين، يتمثل باحتمال نشوب حروب نووية، أو نزاع عسكري، ويمثل الإجهاد البيئي سببا ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري، فغالبا ما تصارعت الأمم لفرض السيطرة

[1]- إلياس أبو جودة، الأمن البيئي في إطار الأمن العالمي، دار المنشورات في الجامعة اللبنانية، لبنان، 2015، ص 332- 333.

على المواد الأولية وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من الموارد البيئية الأساسية، وهي مرجحة لتفاقم الحروب مع ازدياد شح الموارد واشتداد التنافس عليها.

لقد تنوعت استراتيجيات الحروب باختلاف سياسات الدول، فمنها من اعتمد على تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب، الذي يفرز نوعين من التدمير، يعتبر إصلاحهما أشد صعوبة، نتيجة الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية، وبالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين، ومنها من عمل على السيطرة على موارد الطاقة، وتوفير خطوطها وإمداداتها ووسائل حمايتها، لحفظ قوتها وتفوقها، واستخدامها وفق مصالحها، وقد كانت مسألة الموارد وخطوط نقلها موضوعا أساسيا في السياسات الخارجية والأمنية في الدول الكبرى، وهي شهدت تركيزا شديدا في اهتمامات هذه الدول، على امتداد زمن طويل، لاسيما مع اندلاع الحرب الباردة ثم برزت أكثر فأكثر مع التطورات السياسية والعسكرية في أوروبا وآسيا[1].

وفي صميم هذا التحول في السياسة، ثمة إيمان بأن المعالم المحددة للقوة والنفوذ قد تغيرت منذ زوال الحرب الباردة، ففي حين كان يعتقد في الماضي أن القوة القومية تكمن في الترسانة الجبارة من الأسلحة والحفاظ على تحالفات واسعة.

فإنها في الوقت الحالي ترتبط بالديناميكية الاقتصادية ورعاية الابتكار التكنولوجي، كما أن ممارسة الزعامة في العصر الحالي أصبحت تفترض امتلاك الدولة اقتصادا وطنيا قويا، يوفر لها تفوقها على الدول الأخرى، ويساعدها على تطوير منتجاتها التقنية الراقية وتصديرها.

إن عموم الموارد قد انتقلت بشكل حاسم إلى مركز الأحداث في شؤون الأمن العالمي، وكلما توغلنا في القرن الحادي والعشرين فإن هذه القضايا مقدر لها أن تمثل دورا هاما على نحو متزايد في تشكيل السياسة العسكرية للدول الكبرى ذات النفوذ العالمي ويبقى النفط أكثر الموارد تسببا للصراع حتى الآن في العالم، ويسجل حوالي 19 بؤرة صراع نفطي، ممتدة في الخليج وبحر قزوين وشرق آسيا وأميركا اللاتينية تلهب حدة الصراع العالمي على النفط.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه نستطيع القول بأن حروب الموارد هذه ستصبح في السنوات المقبلة السمة الأبرز للبيئة الأمنية العالمية، ومرد ذلك إلى أسباب أساسية أبرزها، تلك التي تتعلق بالأولوية الممنوحة من قبل القادة السياسيين للاعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد دوما على السلع الأساسية، وحالات النقص المحدقة ببعض المواد الرئيسية وعدم الاستقرار

[1]- دراسة لمعهد الأمن القومي الأميركي نشرت عام 1999، يعتمد الأمن القومي على المشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي.

الاجتماعي والسياسي في مناطق تضم مخزونات كبيرة من السلع الحيوية، كما أن بعض هذه المشاكل المرتبطة لهذه الأسباب سوف تتفاقم بفعل الآثار الجانبية المزعجة للعولمة، تاليا فإن هذه الموارد الطبيعية، التي هي أساس الحضارة الإنسانية والحاجة الأساسية إلى العيش اليومي، أصبحت في خطر وأن مستقبل الحياة والاستقرار أصبح متوقفا على إقامة نظام تعاون عالمي يحل المشكلات ويجنب الصراع[1].

4- تدني المستوى المعيشي والتنمية البشرية المستدامة للدول

يعد الاكتفاء الذاتي الغذائي وتوفير نظام الضمان الصحي والبيئي والتعليمي والشؤون الاجتماعية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، من الركائز الأساسية لتحديد مستوى الحياة في البلدان بمعنى أخران التنمية البشرية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تم التطرق إليها في المبحثين السابقين، تحدد مستوى رفاه الإنسان الاجتماعي، ويسمم غيابها في زعزعة الاستقرار، عموما أن إنتاج الغذاء في العالم لم يتبع نمط عدد السكان المتزايد، لذلك يفوق عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية المليار نسمة، إن النقص في المواد الغذائية ينعكس سلبا على نمو حاجات البشر، ما ينتج منه المزيد من التحديات والنزاعات فالمشكلة الكبيرة تكمن في نظام توزيع الغذاء على المحتاجين، والتوزيع غير العادل للموارد الغذائية والأخطار البيئية سوف يزدادان في القرن الحالي ويؤديان إلى زعزعة الاستقرار في البلدان الفقيرة.

كذلك تتفاقم في هذه الدول المخاطر الصحية والمشكلات الاجتماعية والبيئية وازدياد الأمية والتخلف، بسبب ضعف الإمكانات المتوافرة من أجل تأمين حاجات شعوبها الأساسية، يضاف إلى ذلك عدم التزام الدول الغنية تقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى تلك البلدان لذا لا يقتصر تأثير التحديات البيئية والأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أمن الأشخاص فحسب، بل يطال على نحو رئيسي استقرار الدول، وتعد هذه المخاطر العالمية الجديدة أيضا عوامل مهددة للأمن العالمي، لذلك تقتضي الضرورة إجراء تعديل جذري في طرق معالجة للحد من تلك التهديدات، إن التغير الحقيقي يقوم على عدم حصر الإجراءات المتخذة من المخاطر الأمنية التي تهدد استقرار الدولة وأمنها فقط، بل الانتقال إلى الأمن المركز على إدارة المشكلات الاجتماعية والبيئية في حياة الأشخاص اليومية، إن توليد العنف ليس نتيجة عوامل سياسية فقط، إنما من الممكن أن يكون ناجما أيضا عن عوامل مناخية أو بيئية تخرج جزئيا عن

[1]- مايكر كلير، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات الدولية، صدر عام 2001 عن دار Metropolitan books، صدرت ترجمته للعربية عن دار الكتاب العربي في بيروت، 2002.

مسؤولية الأعمال الإنسانية أو النظام الاقتصادي العالمي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار، أن النزاعات يمكن أن تكون أيضا نتيجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[1].

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره في 21 آذار 2005 حول برنامجه الإصلاحي للمنظمة الدولية إلى أن "لا تنمية بدون أمن" ولا أمن بدون تنمية وما من دولة تستطيع أن تقف بمفردها تماما في تحديات عالم اليوم، وخير مثال على ذلك ما شهده العالم العربي من ثورات شعبية، وخصوصا في مصر، تونس، ليبيا واليمن، تطالب بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية والملكية التي لا تعالج المشكلات الاجتماعية والبيئية لشعوبها، فالمجتمع العالمي يتقاسم المسؤولية عن أمن البلدان وتنميتها، إن كل هذه المعطيات تشير إلى تدني المستوى المعيشي في الدول الأكثر فقرا، ما يؤدي إلى تنامي الحركات الأصولية والمتطرفة التي تشكل عاملا رئيسيا في تهديد الاستقرار الداخلي لهذه البلدان.

5- تضرر النظام الإيكولوجي والتدهور البيئي

أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا في 22 آيار 2007 في اليوم العالمي للتنوع البيولوجي، تحت شعار "الزراعة والتنوع البيولوجي" إلى أهمية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض، كما حذر من الفقدان الهائل للموارد البيولوجية وانقراض العديد من الأنواع والإنسان التي لا تعوض، بوتيرة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، فطوال الخمسين عاما الماضية بدل البشر النظم البيئية على نحو أسرع وأكبر من أي وقت مضى، ومما يزيد الوضع سوءا زيادة عدد سكان العالم المتوقعة والتي قد تصل إلى 50 في المئة بحلول 2050 ما قد يؤدي إلى انتشار مزيد من الجوع وسوء التغذية والفقر والمرض والصراعات على أنواعها.

كما أكد بعض جزاء البيئة على أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي لما له من منافع طبيعية وبالتالي يجب حماية الغابات لأنها تمتص ثاني أكسيد الكربون، ومنع تلوث البحار والمحيطات من أجل الحفاظ على الثروة السمكية، كما ينبغي عدم تلوث المياه والتربة معا تجنبا لتضرر الكائنات الحية والمحاصيل الزراعية، وأشار أيضا إلى تدهور النظام الإيكولوجي بنسبة 3/1 في السنوات الثلاثين الأخيرة، بينما الأضرار التي لحقت بالأنظمة البيئية والناجمة عن الأنشطة البشرية ارتفعت بنسبة 50% وقد أدت أعمال الإنسان والكوارث الطبيعية إلى تدمير عدد كبير من الأصناف الحية والضرورية لسد حاجات البشر الأساسية، فالنقص في التنوع البيولوجي

[1] -Mohamed Ayoub, the third world in the system of states, Aaiteschizophreniaor rowing, international studios quartile, 1989, p 71.

يشكل تهديد اللاأمن الغذائي والأمن الصحي، جراء تضاؤل الموارد الزراعية والنباتية التي تستخدم في صناعة الأدوية، ونقص التنوع الإحيائي البحري والساحلي والتنوع الإحيائي الزراعي، وبالنتيجة أن الضرر في الأنظمة الإيكولوجية يولد توترات ومشكلات في البلدان الفقيرة نظرا إلى ضعف قدراتها وإمكاناتها لمواجهة هذه التحديات البيئية، ولابد من الإشارة إلى أن نسبة 90% من النزاعات الحالية تطال 30% من الدول الفقيرة ذات النظام البيئي الأكثر تضررا وتدهورا[1].

كما أن تصريف المواد الخطيرة والسامة ونقلها إلى بعض الدول، هو من الأعمال غير المشروعة ويشكل مصدرا رئيسيا للنزاعات الإقليمية، وقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول 2003 حول تجنب النزاعات العسكرية، أنه على المجتمع الدولي التنبه بشدة للتهديدات الناتجة عن تدهور النظام الإيكولوجي الذي يعد من الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات، إن تضرر الأنظمة البيئية يؤدي إلى تزايد التوترات بين الدول في العالم ككل، وفي إطار مواجهة التحديات البيئية وتأثيرها في الأمن والسلم الدوليين، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) سياسة وقائية تقوم على تأمين الحماية والإدارة السليمة للنظام الإيكولوجي، مع إعادة تقسيم الأنشطة الإنسانية وتأثيرها في الكرة الأرضية، تشكل هذه السياسة التي ترتكز على التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني الوسيلة الأمثل لتحقيق السلام والأمن في المستقبل.

المطلب الثالث: الأمن البيئي، تحديات ومتطلبات

أولا: تحديات الأمن البيئي

يمكن حماية البيئة في حالة التطبيق السليم لسياسات الأمن البيئي، كما يمكن الإضرار بها عند التقصير في هذه السياسات أو في حالة عدم تنفيذها تنفيذا عقلانيا ومطابق لما هو متفق عليه وموجود في النصوص التشريعية اللازمة لحماية البيئة، وتتوزع التحديات البيئية إلى صنفين: تحديات وطنية وتحديات دولية نذكر الدولية لما تتسم بصفة العموم[2].

[1] -programme des Nations Unies pour l environnement (pneu), rapport pour un avenir sur, New York, Nations unies, 2005, p 15- 16.

[2]- حسين السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، عمان: اليازوري العلمية، 2009، ص 54.

التحديات البيئية على المستوى الدولي

إن التحديات التي يتعرض لها أمن الإنسان نتيجة التحولات البيئية، تحديات لم يسبق لها نظير فهي تتميز بكونها عالمية المجال ونظامية المنشأ، المتمثلة في:

1- تآكل طبقة الأوزون: ولهذه الطبقة وظيفة حماية الكائنات الحية من الإشعاعات الفوقية فوق البنفسجية وهي تتآكل بسبب شرب غاز فلوريد الكربون الذي يستعمل في الثلاجات والمكيفات، أن انخفاض 1% من طبقة الأوزون يقابلها زيادة 2% من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض كما أن الأبحاث العلمية أوضحت أن 90% من المواد المتسببة في تآكل طبقة الأوزون تستهلك من 20% من سكان الأرض غالبيتهم من الدول المتقدمة.

2- ارتفاع درجة حرارة الأرض: يتوقع علميا في أفق منتصف القرن 21 ارتفاع درجة حرارة العالم بمقدار 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية، وهو ما يتسبب في ذوبان الثلوج، ارتفاع مستوى البحار والمحيطات ما بين نصف المتر إلى المترين، وبالتالي تآكل الشواطئ وتدمير المدن الساحلية وتشريد عدد كبير من الناس وخلق الملايين من اللاجئين ... عبر العالم.

3- تدمير الغابات الاستوائية: إن تدمير الغابات شكل من أشكال التصحر، كما أن مساحتها عبر العالم انخفض في القرن 20 بمعدل 3.5% وفيما يتعلق بالغابات الاستوائية وبعدما كانت تغطي مجموعة 16 مليون كلم مربع، فإنما اليوم تقلصت مساحتها إلى ما دون النصف.

4- النفايات السامة: تعرف النفايات السامة بأنها مواد أو أشياء ..... التخلص منها وتكون على شكل أبخرة وغازات، أو تأخذ أشكالا صلبة وسائلة وتظهر خطورة هذه النفايات بقدر ما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية، بسبب عدم معالجتها وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، وأن أبرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة يتجلى في ثقب الأوزون وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات.

5- تقلص التنوع الحيوي: يعرف التنوع الحيوي على أنه كامل الاختلاف والتباين بين الكائنات الحية والنظم البيئية التي هي جزء منها، والتنوع الحيوي أو الصنف هو مجموعة من الأفراد المتشابهة وراثيا والتي يمكن أن يقع بينها التزاوج[1].

والتنوع الحيوي في أبسط معانيه هو الاختلافات العددية والنوعية بين الأحياء في مساحة مكانية ما سواء كانت من اليابس أو من الماء، ويضم التنوع الحيوي جميع أنواع الكائنات الحية

[1]- فتيحة ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين، ص 29.

جزءا من الثروات والموارد الطبيعية على الأرض، فالتنوع الحيوي باختصار هو تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض سوآءا كانت على اليابسة أو في باطن الأرض أو في المياه، ويمكن التنوع الحيوي للعالم من الحصول على إمدادات متصلة من الأغذية ومن المواد الخام التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية.

6- التلوث: يعرف التلوث على أنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى تأثير ضار على الماء أو الهواء أو الأرض ويضر بصحة الإنسان والكائنات الأخرى.

أو هو كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات الكائنات الحية أو غير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها، أو إدخال مواد أو طاقة في البيئة من شأنها أن تسبب مخاطر صحية للإنسان والإضرار بالمصادر الحياتية والأنظمة البيئية وإتلاف مصادر الرفاه والتداخل في الأساليب المشروعة للاستفادة من الموارد البيئية[1].

وقد يصيب التلوث الهواء أو التربة والبحار أما فيما يخص تلوث الهواء هو كل ما من شأنه أن يلوث التركيبة الكيميائية الطبيعية للهواء من مسبباته: إزالة الغابات والتي تعتبر المصدر الرئيسي للأوكسجين، الغازات المنبعثة من المصانع، ما ينجم عنه زيادة الأمطار الحمضية، ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض التنفسية.

أما تلوث الأرض وهو حدوث شيء للأرض أو التربة يؤدي للإضلال بالتوازن الطبيعي لنموها، أو هو تراكم المواد الكيماوية وأملاح المواد المنبعثة إلى التربة والتي لها آثار على نمو النبات والحيوان من أسبابه: مياه الصرف الصحي، النفايات، إزالة الغابات، المواد الكيماوية ما يترتب عنه ظاهرة التصحر، انخفاض المحاصيل، موت أو انقراض الحياة البرية.

ويوجد نوع آخر من التلوث هو التلوث المائي وهناك مصدران لتلوث المياه:

- **مصادر ثابتة:** كالمصانع ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي.
- **مصادر غير ثابتة:** وهو التلوث الذي يصعب تحديده من مسبباته الأسمدة، النفايات والمواد الكيماوية، وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام المكثف للمبيدات يعتبر المصدر الأكثر احتمالا في تلويث المياه.

[1]- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة للنشر، عمان، 2009، ص 19.

أما التلوث الإلكتروني وهو تلوث مرئي صامت ليس له رائحة أو مذاق وهو الملوث الكامل وينجم عن المجالات التي تنتج حول الأجهزة الإلكترونية ابتداء من الجرس الكهربائي، المذياع، التلفزيون، وانتهاء بالأقمار الصناعية، والهاتف النقال من آثاره يؤثر على الخلايا العصبية يؤدي إلى الصداع المزمن بل إن التغيرات المناخية التي شهدها كوكبنا من حرارة شديدة في فصل الصيف وبرودة في الشتاء تعود .... آلاف الأقمار الصناعية بالكوكب الأزرق[1].

ثانيا:متطلبات الأمن البيئي

للحفاظ على البيئة وأمنها لابد من توفر متطلبات كثيرة تسهم بطريقة أو بأخرى في الحفاظ عليها يكون الإنسان محورها سوآءا على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة.

1- الإنسان والأمن البيئي

للإنسان دور حيوي في خدمة المسألة البيئية، لأن النظام البيئي وما يتوافر عليه من مكونات أمانة في عنقه، كما أن البيئة تعد الوسط المناسب لحياته وممارسة أنشطته لذا وسبب تفاقم المشاكل البيئية لابد من تبيان وظيفة الفرد في حماية المجال البيئي وذلك من خلال:

- عدم الإسراف في استعمال السيارات وفي استخدام الماء.
- المشاركة في زيادة المناطق الخضر في المدن والقرى.
- دور الأسر في تحسين الأطفال، رجال ونساء الغد، بمفهوم البيئة وإشكالياتها الراهنة والمستقبلية، كتربيتهم على الاهتمام بنظافة الملبس والمسكن والمدرسة والحي، والمدينة، والتحسيس بأهمية الزيادة في المناطق الخضراء.
- التوعية البيئية آلية بيداغوجية للحفاظ على البيئة مثل بلورة الركائز العلمية والمنهجية لمفهوم التربية لدى الأفراد باختلاف أعمارهم ومواقعهم، من أجل تحسيسهم بضرورة وإلحاحيه الحفاظ على البيئة من المخاطر المحدقة بها.
- استخدام جميع المؤسسات الدينية والإعلامية والثقافية قصد تنمية الحس الديني والوطني ومعرفة أن حماية البيئة هي واجب ديني قبل أن تكون واجبا وطنيا وإنسانيا[2].

---

[1]- منال نصرى، مرجع سابق، ص 31- 32.

[2]- عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، جامعة الملك سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، 2001، ص 10- 13.

2- الحكومات والأمن البيئي

عندما أدركت حكومات دول العالم بالوضعية المزرية التي تعيشها البيئة وظهور العديد من الإشكالات الصحية والاجتماعية، عملت على وضع سياسات حكومية بيئية، حيث تضاعفت القطاعات الوزارية المكلفة بالبيئة، وتعددت النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية، وبناء على ذلك عملت القطاعات الحكومية جاهدة على إيجاد حلول عملية للحفاظ على البيئة وذلك من خلال:

- تدخل الوزارات المعنية بوضع أنظمة خاصة للتخطيط الصناعي والإداري والصحي.
- التنسيق بين الوزارات التعليم والبيئة والتنمية المحلية، لوضع اللبنات العلمية الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق مدلول الأمن البيئي على المستوى الوطني.
- تبني وزارة الاتصال والإعلام سياسة إعلامية بيئية مفادها توعية المواطن بالخطر أو المخاطر للبيئة (في السهل، الجبل والبحر...إلخ) والحلول الوقائية الكفيلة بحمايتها.
- ضرورة تفعيل الجماعات الترابية للمقتضيات القانونية والتنظيمية للحفاظ على البيئة وحمايتها وذلك بالتشديد على دور الأفراد والمؤسسات الصحية والصناعية المحلية بضرورة الإذعان للأنظمة البيئية، مع تطبيق العقوبات في حق المخالفين، ومنح الجوائز لفائدة العاملين على خدمة البيئة على المستويين المحلي والوطني.

وهناك أيضا جملة من الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الحكومات من أجل أمنها البيئي منها:

- **الحفر:** ويكون مطلقا أو نسبيا إزاء التصرفات المضرة/ المهددة للبيئة.
- **الأمر والإلزام:** غالبا ما يستخدم في سبيل إصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة من أجل إزالة الأضرار وإرجاع الحال إلى ما كان عليه.
- **الترخيص:** وهو إذن صادر من الجهة الإدارية المختصة بعد دراسة الملف وتوافر الشروط القانونية وإتمام دراسة التأثير على البيئة قد يصدر من الجهة المحلية أو من جهة مركزية بعد الأخذ برأي الأولى.
- **الإبلاغ:** يسمح القانون للأفراد القيام ببعض الأعمال الأقل تلويثا وأضرارا بالبيئة دون شرط الترخيص لكن مع شرط الإبلاغ على أي شك أو عمل سوآءا قبل أو بعد مرور مدة من المشروع.

- **الترغيب والمزايا:** ويكون من خلال إعطاء الأولوية في منح مشاريع أو امتيازات مادية أو معنوية أو تقليل أو تخفيف الضرائب لكل من يقوم بمشاريع تحافظ على البيئة ومن أمثلة ذلك إعادة استرجاع النفايات كوضع مصفاة للتقليل من التلوث[1].

3- المنتظم الدولي والأمن البيئي

حينما أصبحت آثار التدهور البيئي عابرة للسيادات الوطنية، تضاعفت الإشكالات البيئية على المستوى الدولي، أصبح من الضروري، خاصة في إطار عدم وجود سلطة فوق وطنية تتكلف بوضع حلول ناجعة لقضايا البيئة، التوفيق بين التصورات والطموحات المختلفة للأمم لفائدة البيئة والإنسان على حد سواء، وعليه سعت دول العالم لوضع سياسات تهتم بـ:

- **1902**:اتفاقية حماية الطيور والأراضي الصالحة للزراعة والضرورية للفلاحة.
- **1909**: اتفاقية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول حماية الماء والهواء من التلوث.
- **1930**: الاهتمام بقضايا ومشاكل البيئة.
- **1940**: عقد عدة اتفاقيات حول البيئة.
- **1950**: العمل على تقنين دولي في المجال العسكري (اتفاقية موسكو) والدعوة لحماية الفضاء والأرض والماء.
- عرفت سنة **1968** بسبب تكاثر الإنذارات من لدن الرأي العام تحركا جادا حول قضايا البيئة من لدن:

أ- **المجلس الأوروبي:** الذي انبثق منه الإعلان حول النضال ضد التلوث والعهد الأوروبي للماء.

ب- **منظمة الأمم المتحدة:** في هذا الصدد وضعت الجمعية العامة توصية رقم 2398 يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر 1968 حول المجال الإنساني كتمهيد لأعمال مؤتمر إستكهولم لعام 1972 الذي يعد تاريخ ميلاد القانون الدولي للبيئة.

لقد تم الاهتمام بإشكالات البيئة من لدن:

- مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 الذي أصدر:

[1]- منال صخري، مرجع سابق، ص 135.

- الإعلان حول البيئة والإنسانية.
- مخطط العمل من أجل البيئة.
- الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982 الذي نص على أن الإنسانية جزء من الكون.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1983 بهدف اقتراح استراتيجيات للبيئة بغاية الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.
- قمة الأرض ريودي جانيرو لسنة 1992 التي جاءت كنتيجة لتوافق دولي بغية تحريك الدبلوماسية الخضراء حيث أصفرت القمة عن:
  - إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية.
  - اتفاقية التغيرات المناخية.
  - اتفاقية التنوع البيولوجي.
  - مفكرة القرن 21.
  - إنشاء لجنة التنمية المستدامة لمتابعة قرارات مؤتمر "ريو"[1].

❖ **التنسيق الدولي من أجل:** إيجاد حلول ناجعة للتقليص من التغيرات البيئية وبالتالي حماية بيئة كوكبنا وذلك عبر:

- انعقاد مؤتمر عالمي بشأن المناخ بتاريخ 1979.
- أحداث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في سنة 1988.
- افتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1992.
- البدء في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1994.
- إنشاء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم العمل بموجب الاتفاقية سنة 1996.
- البدء في اتخاذ تدابير اعتماد بروتوكول كيوتو رسميا في الأول من ديسمبر 1997 في مؤتمر الأطراف الثالث.
- صياغة اتفاق كوبنهاغن في مؤتمر الأطراف، النسخة الرقم 15، 2009، حيث قطعت البلدان تعهدات باتخاذ إجراءات لخفض الانبعاثات.

[1]- عادل الشيح الحسين، الإنسان والبيئة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2017، ص 109.

وبشكل عام إذا كانت هذه الاتفاقيات لم تحقق المراد منها بنسبة مقبولة فإنها على الأقل دشنت خطة طريق ينبغي تنفيذها لإيجاد حلول أمنية واستراتيجية لقضايا البيئة.

إن العالم اليوم في أمس الحاجة إلى هيئة دولية فعالة لا تسعى فقط إلى صيانة الأمن والسلم العالميين، وإنما إلى ضمان حق الإنسان في الهواء النقي من أجل الاستنشاق وماء صالح للشرب، وحقه أيضا في الحماية من مخاطر الغازات السامة والإشعاعات النووية، وهي حقوق لا يمكن التمتع بها بدون قرارات جريئة، واستبدال المنافسة والتسابق بالتضامن والتعاون[1].

ثالثا: مداخل من أجل تحقيق الأمن البيئي

هناك مداخل عديدة قد تسمم بطريقة أو بأخرى في تحقيق الأمن البيئي، من أجل تطويق بيئتنا العالمية من التدهور والتلاشي، ينبغي وضع خطط ناجعة لحمايتها وإصلاح أضرارها نذكر من أهمها:

1- التفعيل الصارم للاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

أ- بالرغم من المصادقة من طرف العديد من الدول، خاصة الجنوبية منها على المعاهدات الدولية لحماية البيئة، فإن تنفيذها الفعلي لمقتضياتها وأحكامها يظل متسما بالنقص وعدم الفعالية وذلك نتيجة:

- ❖ عدم اعتماد نصوص قانونية تطبيقية داخلية تعمل على تحديد آليات تطبيق هذه الاتفاقيات من طرف الفاعلين والمختصين في مجال حماية البيئة.
- ❖ انعدام أو قلة الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية.

ب- غياب الطابع الزجري لمختلف بنود هذه الاتفاقيات، خاصة تلك المتصلة بتدابير حماية البيئة البحرية.

ج- محدودية الاهتمام بمبدأي التنصيص على المسؤولية الدولية وكيفية إصلاح الأضرار في أهم المعاهدات الدولية البيئية.

[1] هاشم مرزوك علي وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المحلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2016، ص17.

إذا من أجل التفعيل الصارم لهاته الاتفاقيات الدولية بهدف صيانة البيئة الدولية وحمايتها، يلزم البحث عن التدابير الناجعة لإعطاء قواعد القانون الدولي البيئي قوة لنفاذ الذاتي وصفة الإلزامية[1].

2- التحول التدريجي من اقتصاد التنمية إلى اقتصاد التنمية المستدامة

من أجل تحقيق هذا الهدف والمطلب لابد من توفر ما يلي:

- تعبئة صانعي القرار على المستويين الوطني والدولي لوضع التدابير الاستعجالية لحماية البيئة مراقبة تلوث الهواء، بناء محطاته، معالجة المياه، تنظيف الأماكن المخصصة للنفايات السامة.
- الفعالية في فك الارتباط بين الإنسان واستعمالاته العشوائية للطاقة من خلال التحكم العلمي في الطاقة وتشجيع استخدام مصادر طاقة جديدة (الطاقة الشمسية، الرياحية...).
- الاهتمام بصناعات تقليص وتدوير النفايات (نفايات منزلية، صناعية، صحية).
- وضع خارطة طريق لتحقيق الأمن البيئي وذلك بـ:

- حماية الأنظمة البيولوجية الرئيسية (الأراضي الزراعية، الغابات) لحماية الكائن الحي.
- الملائمة بين التزايد الديمغرافي والأنساق الإيكولوجية والنمو الاقتصادي.
- وضع الأسس العلمية الكفيلة بضمان علاقة جدلية مستقرة بين الإنسان والبيئة والتنمية الاقتصادية.

- التشجيع على استخدام آليات قانونية وسلوكية وتحفيزية، لإعادة توجيه السلوك الاقتصادي من اقتصاد التنمية إلى اقتصاد التنمية المستدامة، من ناحية وبناء منظومة اقتصادية إيكولوجية وطنية ودولية صديقة للبيئة من ناحية ثانية.
- فرض الضرائب الخضراء (على المستويين الدولي والوطني) على المسؤولين عن تدمير البيئة أو إلحاق الأضرار بمكوناتها.
- التحفيز على مساهمة كل الوحدات السكانية (الأسر، المجتمع...) في الحفاظ على البيئة وترميم الأضرار التي لحقت بها[2].

[1]- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2009، ص 108.
[2]- عادل الشيح الحسين، مرجع سابق، ص 113- 114.

3- الأدوات الاقتصادية

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** والذي بمقتضاه ينبغي لكل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء، الهواء وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** أي استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية، بمقتضاه يتم إدراج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** ويكون باستعمال التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.
- **مبدأ الحيطة:** والذي بمقتضاه يكون عدم توفر التقنيات نظرا لمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.
- **مبدأ الملوث الدافع:** حيث يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية.
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة[1].

ويمكن اتخاذ إجراءات أخرى نذكر منها:

- إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

[1] فاطمة عباس فهيم، أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية في العراق، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة بكالوريوس في اقتصاد، اقتصاد القادسية، سنة 2018، ص7.

- وضع خطط بيئية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.
- أن تكون السياسات البيئية ملزمة للجميع بقانون مع وجود عقوبات فاعلة رادعة للخارجين عليه تشرف عليه الدولة.
- إن العقوبات لا تكفي وحدها فلابد من معالجة الإنسان لأنه موطن التغيير وهو أصل ومصدر الإفساد لتلوث بيئته وعليه إصلاحها فلابد من إشراك الجماهير من خلال نشر التوعية البيئية[1].

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة أو أمن عالمي دون استحضار البعد البيئي أثناء وضع أي سياسة أو استراتيجية أمنية كانت، أو تنموية سوآءا على المستوى المحلي/ الإقليمي أو على المستوى الدولي.

فالبيئة هي من أولوية الأولويات التي ينبغي حمايتها والحفاظ عليها، وذلك للحيلولة دون انتقال عالمنا من مرحلة السلم والاستقرار إلى مرحلة اللاسلم أو اللااستقرار.

بناء على ذلك فقد شكلت البيئة ولا تزال تشكل إحداهم الموضوعات الرئيسية في دراسة الأمن الدولي حيث أضحت السبب المباشر في ولادة حقول معرفية جديدة (القانون الدولي البيئي، القانون الإداري البيئي، الأمن البيئي... إلخ) تسعى لتشخيص الأزمة البيئية ووضع حلول ناجعة لها.

والأمر نفسه ينطبق على التنمية المستدامة فلا يمكن أن تتحقق من دون الحفاظ على البيئة والاهتمام بقضاياها ومعالجة إشكالاتها المعاصرة المستعصية وهو هدف يمكن بلوغه من خلال:

- اعتماد اتفاقيات دولية ملزمة بغاية حث الدول الكبرى على احترام البيئة.
- وضع نظام روحي عالمي (بمشاركة مختلف الديانات السماوية) غايته التوعية بضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها.

[1]- منال صخري، مرجع سابق الذكر، ص 150- 155.

- اعتماد مقاربة دولية شمولية تسعى للموازنة والتوفيق بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.
- الأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية وفعالية، أثناء تلبية الحاجات الملحة للبشرية، التهديدات والمخاطر البيئية.
- وضع سياسة ترابية عالمية وعادلة على شكل مخطط مارشال الأوروبي لبناء عالم جديد يرتكز على مبدأ التوزيع العادل للثروات والتقنية والخدمات، في أفق تحقيق تنمية دولية مستدامة ومندمجة.
- إصلاح وتقوية منظمة الأمم المتحدة ومدها بجميع الوسائل لقيامها بوظيفتها الأساسية المتمثلة بحفظ السلم والأمن العالميين.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بتحقيق الأمن البيئي

أصبحت التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة أحد أبرز المفاهيم التي أعادت تشكيل الفكر التنموي المعاصر، بعد أن أثبتت التجارب التنموية التقليدية محدوديتها في تحقيق النمو الاقتصادي دون إحداث آثار سلبية على البيئة والموارد الطبيعية. فقد أدى التوسع الصناعي، والزيادة السكانية، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، إلى ظهور تحديات بيئية معقدة، تمثلت في تغير المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، والتصحر، وتلوث الهواء والمياه، الأمر الذي جعل من حماية البيئة شرطًا أساسيًا لاستمرار التنمية وليس مجرد هدف ثانوي لها.

وانطلاقًا من هذا التحول، لم تعد التنمية المستدامة تقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وإنما أصبحت ترتكز على إيجاد توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية. كما توسع هذا المفهوم ليشمل قضايا حديثة، من بينها الاقتصاد الأخضر، والانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والعدالة البيئية، باعتبارها جميعًا عناصر مترابطة تؤثر بصورة مباشرة في مستوى الأمن البيئي للدول.[1]

وفي هذا السياق، لم يعد الأمن البيئي مفهومًا مستقلاً عن التنمية المستدامة، بل أصبح أحد أهم مؤشرات نجاحها، لأن البيئة السليمة تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاستقرار

[1] حسام محمد ابو طيان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 22.

الاجتماعي والأمن الإنساني. لذلك، فإن أي خلل يصيب أحد أبعاد التنمية المستدامة ينعكس مباشرة على مستوى الأمن البيئي، ويؤدي إلى ظهور مخاطر بيئية قد تتطور إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو ما دفع المنظمات الدولية والحكومات إلى تبني مقاربات جديدة تقوم على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتحقيق الحوكمة البيئية، وتعزيز الشراكة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية[1] .

وتكتسي دراسة أبعاد التنمية المستدامة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى ما تواجهه من تحديات بيئية متعددة، كالتصحر، وندرة الموارد المائية، والتلوث الصناعي، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على المحروقات. ومن هذا المنطلق، فإن فهم العلاقة بين هذه الأبعاد وتحقيق الأمن البيئي يعد مدخلًا ضروريًا لتحليل فعالية السياسات العمومية البيئية، ومدى قدرة مختلف الفواعل على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك، سيتم في هذا المطلب تناول أهم أبعاد التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن البيئي، مع التركيز على البعد البيئي، والبعد الاقتصادي في إطار الاقتصاد الأخضر، والانتقال الطاقوي، واستغلال الموارد الطبيعية، باعتبارها مرتكزات أساسية لبناء منظومة تنموية قادرة على تحقيق الأمن البيئي بصورة مستدامة.

أولاً: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعد البعد البيئي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يمثل الإطار الذي يضمن استمرار الموارد الطبيعية وقدرة النظم البيئية على أداء وظائفها الحيوية في خدمة الإنسان والتنمية. وقد برز هذا البعد نتيجة تزايد الإدراك بأن الموارد الطبيعية ليست غير محدودة، وأن استنزافها أو تلويثها يهدد استمرارية التنمية ذاتها، وهو ما أدى إلى انتقال الفكر التنموي من التركيز على النمو الاقتصادي المجرد إلى اعتماد مقاربة تنموية تراعي الاعتبارات البيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

ويقوم البعد البيئي على مبدأ الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن المحافظة عليها وتجديدها وعدم استنزافها بصورة تؤثر في حقوق الأجيال المقبلة. ويشمل ذلك حماية المياه والهواء والتربة والغابات والتنوع البيولوجي، إضافة إلى الحد من التلوث بجميع أشكاله، والتقليل من انبعاثات الغازات

[1] فلوريان كرامر، التكيف مع التغيرات المناخية في أفريقيا: سياسات واستراتيجيات، دار النشر الجامعي، الطبعة الثانية، باريس، 2019، ص. 211.

الدفيئة، والتكيف مع آثار التغيرات المناخية. ومن ثم، فإن البيئة لم تعد مجرد وعاء تمارس فيه الأنشطة الاقتصادية، وإنما أصبحت عنصرًا إنتاجيًا واستراتيجيًا لا يمكن تحقيق التنمية في غيابه.

وقد عززت المؤتمرات الدولية هذا التوجه، بدءًا من مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، مرورًا بتقرير برونتلاند سنة 1987، ثم مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، وصولًا إلى مؤتمر ريو+20 سنة 2012، حيث أكدت جميعها أن حماية البيئة تمثل شرطًا لتحقيق التنمية المستدامة، وأن التنمية الاقتصادية التي تتجاهل الاعتبارات البيئية تؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية واجتماعية أكبر من المكاسب المحققة على المدى القصير.

ويتجسد البعد البيئي عمليًا في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على التوازن الإيكولوجي، من خلال ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، واعتماد الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتشجيع الطاقات المتجددة، وتطبيق معايير الاقتصاد الدائري، وتعزيز الرقابة البيئية، وتطوير التشريعات الخاصة بحماية البيئة. كما يشمل هذا البعد إدماج الاعتبارات البيئية في مختلف السياسات القطاعية، بحيث تصبح حماية البيئة مسؤولية مشتركة بين جميع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي الجزائر، أولت الدولة اهتمامًا متزايدًا للبعد البيئي، من خلال إدماجه ضمن السياسات العمومية، وسن العديد من التشريعات التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وفي مقدمتها القانون رقم **10-03** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي وضع المبادئ العامة للسياسة البيئية الوطنية، وأكد ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. كما تم إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المختصة، واعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي، والتسيير المندمج للنفايات، والانتقال الطاقوي.[1]

غير أن فعالية هذا البعد لا تتوقف على وجود النصوص القانونية فحسب، وإنما ترتبط بمدى تطبيقها على أرض الواقع، وبقدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على التنسيق فيما بينها لتحقيق أهداف السياسة البيئية. فالكثير من الدول النامية، ومن بينها الجزائر، تمتلك منظومة قانونية متقدمة نسبيًا، إلا أن تحديات التنفيذ، وضعف الرقابة، ونقص الإمكانيات المالية والبشرية، تحد من تحقيق النتائج المرجوة في مجال حماية البيئة.

[1] عبد القادر عياض، السياسات البيئية في أفريقيا: بين التحديات والاستراتيجيات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص. 156.

ومن زاوية الأمن البيئي، يمثل البعد البيئي الوسيلة الأساسية للوقاية من المخاطر البيئية التي قد تتحول إلى تهديدات أمنية، مثل ندرة المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، والتلوث الصناعي، والكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي. لذلك، فإن تعزيز هذا البعد لا يقتصر على حماية الموارد الطبيعية، بل يمتد إلى حماية الأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية.

كما أن نجاح البعد البيئي يتطلب تبني مبدأ **الحوكمة البيئية** الذي يقوم على المشاركة الفعلية لجميع الفاعلين في اتخاذ القرار البيئي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين المجتمع المدني من الإسهام في الرقابة البيئية ونشر الوعي البيئي. وهو ما ينسجم مع موضوع هذه الأطروحة، التي تنطلق من فرضية مفادها أن تحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يكون مسؤولية الدولة وحدها، وإنما هو نتاج شراكة متكاملة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار التنمية المستدامة.

وبذلك يتضح أن البعد البيئي لا يمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة فحسب، بل يعد الأساس الذي ترتكز عليه بقية الأبعاد، لأنه يوفر البيئة السليمة اللازمة للنشاط الاقتصادي، ويحمي صحة الإنسان، ويضمن استدامة الموارد الطبيعية، ويعزز الأمن البيئي باعتباره أحد المقومات الرئيسة للأمن الشامل للدولة[1] .

ثانيًا: البعد الاقتصادي والاقتصاد الأخضر

يُعد البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إلا أن مفهومه تجاوز في العقود الأخيرة النظرة التقليدية التي كانت تقيس نجاح التنمية بمعدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فقط، ليصبح مرتبطًا بمدى قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو مع المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي. فالتنمية الاقتصادية التي تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية دون مراعاة حدودها البيئية قد تحقق مكاسب آنية، لكنها تؤدي على المدى البعيد إلى استنزاف رأس المال الطبيعي، وارتفاع تكاليف معالجة التلوث، وتراجع جودة الحياة، مما يجعلها تنمية غير قابلة للاستمرار.

ومن هذا المنطلق، ظهر مفهوم **الاقتصاد الأخضر** باعتباره أحد أهم الآليات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البيئي. وقد عرّفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بصورة ملموسة من المخاطر البيئية ومن

[1] سماح بوعزيز، "السياسات المناخية في أفريقيا: مقاربات التكيف والتخفيف"، مجلة الدراسات البيئية والتنموية، العدد 7، جامعة الجزائر، 2019، ص. 44.

مظاهر الندرة الإيكولوجية. ويقوم هذا النموذج الاقتصادي على مبدأ الفصل بين النمو الاقتصادي واستهلاك الموارد الطبيعية، بحيث يتحقق النمو من خلال الابتكار والتكنولوجيا النظيفة والاستثمار في القطاعات الصديقة للبيئة، بدل الاعتماد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية والطاقات الأحفورية. ويستند الاقتصاد الأخضر إلى مجموعة من المبادئ، من أهمها الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين، ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتطوير الصناعات النظيفة، وإدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية، مع ضمان العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. ومن ثم، فإن الاقتصاد الأخضر لا يمثل بديلاً عن التنمية الاقتصادية، بل يمثل تطويرًا لها بما يجعلها أكثر انسجامًا مع متطلبات الأمن البيئي والتنمية المستدامة[1] .

وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث دعت العديد من المنظمات الدولية إلى اعتماد الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق التعافي الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. كما عززت أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015 هذا التوجه، من خلال الدعوة إلى أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة، وتشجيع الابتكار الصناعي، وتعزيز العمل المناخي، والحفاظ على النظم البيئية البرية والبحرية.

وترتبط العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والأمن البيئي بعلاقة تكاملية، إذ يسهم الاقتصاد الأخضر في الحد من مصادر التلوث، وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وهو ما يؤدي إلى تقليص المخاطر البيئية التي تهدد الأمن البيئي للدول. فكلما اتجهت السياسات الاقتصادية نحو الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات، والزراعة المستدامة، انخفضت معدلات التلوث، وتحسن مستوى الأمن البيئي، وارتفعت قدرة الدولة على مواجهة المخاطر البيئية المستقبلية.

وفي المقابل، يؤدي استمرار الأنماط الاقتصادية التقليدية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى تفاقم مظاهر التدهور البيئي، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، واستنزاف الموارد المائية، وتراجع التنوع البيولوجي، وهو ما ينعكس سلبًا على الأمن البيئي، ويزيد من احتمالات نشوء أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية.

[1] فاطمة الزهراء بن يحيى، دور الشراكات الدولية في دعم استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021، ص. 133.

وفي الجزائر، يشكل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر أحد أهم التحديات التنموية، بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، وما يترتب عن ذلك من هشاشة اقتصادية وتقلبات مرتبطة بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية. لذلك، اتجهت الدولة خلال السنوات الأخيرة إلى إدراج مبادئ الاقتصاد الأخضر ضمن عدد من الاستراتيجيات الوطنية، من خلال تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، ودعم مشاريع الاقتصاد الدائري، وتطوير منظومة تسيير النفايات، وتشجيع الاستثمار البيئي.

غير أن تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر ما يزال يواجه عدة تحديات، من بينها محدودية التمويل، وضعف نقل التكنولوجيا، وقلة الاستثمارات الخاصة في المجالات البيئية، إضافة إلى استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل عملية التحول تتطلب إصلاحات هيكلية، وتشريعات أكثر مرونة، وحوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على تبني الممارسات البيئية المستدامة.

كما يتطلب نجاح الاقتصاد الأخضر تعزيز الشراكة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، إذ لا يمكن للدولة وحدها تحقيق هذا التحول دون مساهمة القطاع الخاص، ومؤسسات البحث العلمي، ومنظمات المجتمع المدني، التي تلعب دورًا مهمًا في نشر الثقافة البيئية، وتشجيع المبادرات المحلية، ومراقبة مدى احترام المؤسسات للمعايير البيئية. ومن ثم، فإن الاقتصاد الأخضر يمثل أحد أهم مجالات التكامل بين هذه الفواعل، وهو ما ينسجم مع موضوع هذه الدراسة التي تبحث في أثر التعاون المؤسسي على تعزيز الأمن البيئي.

ومن منظور العلوم السياسية، لا يمثل الاقتصاد الأخضر مجرد سياسة اقتصادية، وإنما يعد خيارًا استراتيجيًا يعكس توجهات الدولة في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة. ولذلك، أصبح نجاح السياسات الاقتصادية يقاس بمدى مساهمتها في تحقيق الأمن البيئي، وليس فقط بقدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ويخلص مما سبق إلى أن الاقتصاد الأخضر يشكل أحد أهم المداخل الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يربط بين الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، ويؤسس لنموذج تنموي قادر على تعزيز الأمن البيئي وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

[1] عبد القادر بوزيد، الحوكمة البيئية وأبعاد التنمية المستدامة في أفريقيا، دار الهدى، الجزائر، ط.2، 2019، ص. 211.

ثالثًا: الانتقال الطاقوي

يُعد الانتقال الطاقوي أحد أبرز التحولات الاستراتيجية التي يشهدها العالم في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البيئي، ويقصد به الانتقال التدريجي من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، مثل النفط والغاز والفحم، إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والهيدروجين الأخضر. ولم يعد هذا التحول مجرد خيار اقتصادي أو تقني، بل أصبح ضرورة بيئية وأمنية فرضتها التحديات العالمية المرتبطة بتغير المناخ، وتزايد انبعاثات الغازات الدفيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

وقد اكتسب الانتقال الطاقوي أهمية متزايدة بعد اتفاق باريس للمناخ سنة 2015، الذي ألزم الدول باتخاذ إجراءات عملية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وخفض الانبعاثات الكربونية، والاعتماد على مصادر طاقة أقل تلويثًا للبيئة. كما أصبح هذا الانتقال أحد المحاور الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي.

ولا تقتصر أهمية الانتقال الطاقوي على الجانب البيئي فحسب، بل تمتد إلى تحقيق الأمن الطاقوي، وتقليل التبعية لمصادر الطاقة التقليدية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة في الصناعات الخضراء. ولذلك، أصبح يُنظر إليه باعتباره أحد المكونات الرئيسة للأمن البيئي، بالنظر إلى دوره في الحد من التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة الدول على مواجهة المخاطر البيئية المرتبطة بالطاقة.

يُعد الانتقال الطاقوي أحد أهم التحولات الاستراتيجية التي يشهدها العالم المعاصر في إطار تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البيئي، ويقصد به التحول التدريجي من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، كالنفط والغاز والفحم، إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والهيدروجين الأخضر، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية مع التقليل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة.

ويعود الاهتمام العالمي بالانتقال الطاقوي إلى تزايد المخاوف من الآثار البيئية الناجمة عن الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، الذي يمثل المصدر الرئيس لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وما يترتب عنها من تغيرات مناخية وارتفاع درجات الحرارة وازدياد الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف والفيضانات والحرائق. وقد أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في

تقاريرها المتعاقبة أن الحد من هذه المخاطر يتطلب إعادة هيكلة أنظمة إنتاج واستهلاك الطاقة على المستوى العالمي، بما ينسجم مع أهداف اتفاق باريس للمناخ وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030[1] .

ولا يقتصر مفهوم الانتقال الطاقوي على استبدال مصدر للطاقة بآخر، بل يشمل إعادة بناء المنظومة الطاقوية برمتها، من خلال رفع كفاءة استخدام الطاقة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتطوير شبكات النقل والتوزيع الذكية، وتحسين أنماط الاستهلاك، وتبني سياسات تشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة، فضلاً عن تطوير الصناعات المرتبطة بالاقتصاد منخفض الكربون. ومن ثم، فإن الانتقال الطاقوي يمثل عملية تحول اقتصادي ومؤسساتي واجتماعي تتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومن منظور الأمن البيئي، يكتسب الانتقال الطاقوي أهمية بالغة لأنه يسهم في الحد من مصادر التلوث، وتقليل الضغوط الواقعة على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة الهواء، والحد من الانبعاثات الكربونية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على صحة الإنسان وعلى استدامة النظم البيئية. كما يؤدي تنويع مصادر الطاقة إلى تعزيز الأمن الطاقوي للدولة، وتقليل تبعيتها للأسواق الدولية، وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية المرتبطة بإمدادات الطاقة.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الانتقال الطاقوي يمثل أحد أكبر التحديات التنموية، بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الوطني بصورة كبيرة على قطاع المحروقات، سواء في تمويل الميزانية العامة أو في توفير العملة الصعبة. ومع ذلك، تمتلك الجزائر مؤهلات طبيعية كبيرة تجعلها من أكثر الدول قدرة على الاستثمار في الطاقات المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، بفضل المساحات الصحراوية الشاسعة وارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي على مدار السنة. ولهذا، شرعت الدولة في إعداد برامج وطنية لتطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتنويع المزيج الطاقوي الوطني، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

غير أن تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر لا يزال يواجه جملة من التحديات، تتمثل في ارتفاع تكاليف الاستثمار، وضعف نقل التكنولوجيا، ومحدودية التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة، إضافة إلى استمرار الدعم الواسع لأسعار الطاقة التقليدية، الأمر الذي يقلل من جاذبية الاستثمار في الطاقات النظيفة. كما أن نجاح هذا الانتقال يتطلب إصلاحات مؤسساتية وتشريعية، وتطوير البحث

[1] محمد، أحمد. التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا: الزراعة الذكية والطاقة النظيفة. مجلة الدراسات البيئية، المجلد 12، العدد 3، جامعة القاهرة، 2021، ص. 144.

العلمي، وإشراك الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص والجمعيات البيئية في بلورة سياسات طاقوية أكثر استدامة.

ويتضح مما سبق أن الانتقال الطاقوي لم يعد خيارًا بيئيًا فحسب، وإنما أصبح ضرورة استراتيجية لتعزيز الأمن البيئي، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يجعل منه أحد المحاور الأساسية التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسات العمومية للدول، خاصة تلك التي تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطاقوية التقليدية.[1]

رابعًا: استغلال الموارد الطبيعية

تمثل الموارد الطبيعية الأساس الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشمل الموارد المائية، والأراضي الزراعية، والغابات، والثروات المعدنية، والموارد الطاقوية، والتنوع البيولوجي، وجميعها تشكل رأس المال الطبيعي الذي تعتمد عليه الدول في تحقيق التنمية. غير أن تزايد الطلب العالمي على هذه الموارد، بفعل النمو السكاني والتوسع الصناعي، أدى إلى ارتفاع معدلات استغلالها بصورة تجاوزت في كثير من الأحيان قدرتها الطبيعية على التجدد، الأمر الذي أوجد تحديات بيئية وأمنية غير مسبوقة[2] .

وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على مبدأ الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، بما يحقق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحاضر والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة. ويقتضي ذلك اعتماد سياسات تقوم على التخطيط طويل المدى، والحد من الاستغلال العشوائي، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وإعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة، مع مراعاة القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم تجاوز حدودها الإيكولوجية.

ويرتبط سوء استغلال الموارد الطبيعية ارتباطًا وثيقًا بظهور العديد من التهديدات البيئية، مثل التصحر، وتدهور الأراضي الزراعية، واستنزاف المياه الجوفية، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث الصناعي، وهي جميعها تؤثر بصورة مباشرة في الأمن البيئي، بل قد تمتد آثارها إلى الأمن الغذائي، والأمن المائي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا، أصبحت إدارة الموارد الطبيعية أحد أهم مؤشرات نجاح السياسات العمومية في مجال التنمية المستدامة.

---

[1] عبد القادر، حسن. إدارة التغيرات المناخية في أفريقيا: تحديات وحلول. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019، ص. 87.

[2] موسى، الحسين. "أدوار المجتمعات المحلية في مواجهة التغيرات المناخية: مقاربة تنموية". المجلة الأفريقية للتنمية المستدامة، العدد 12، 2019، ص. 77.

وفي الأدبيات الحديثة، انتقل مفهوم إدارة الموارد الطبيعية من مجرد استغلال اقتصادي إلى مفهوم **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**، الذي يقوم على مبادئ الحوكمة البيئية، والمشاركة المجتمعية، والشفافية، والعدالة في توزيع المنافع والأعباء البيئية، إضافة إلى الاعتماد على المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد. وقد ساهم هذا التحول في تعزيز دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الموارد، بل أصبحت الجمعيات البيئية، والقطاع الخاص، ومراكز البحث، والمجتمعات المحلية، شركاء أساسيين في تحقيق الاستدامة.

وفي الجزائر، تواجه إدارة الموارد الطبيعية تحديات متعددة، من أبرزها ندرة المياه، والتصحر، وحرائق الغابات، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، إضافة إلى الضغوط المتزايدة على الموارد الطاقوية والمعدنية. وقد دفعت هذه التحديات الدولة إلى تبني مجموعة من البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى حماية الموارد الطبيعية، مثل المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، والبرامج الوطنية لمكافحة التصحر، ومشاريع السد الأخضر، فضلاً عن سن تشريعات تنظم استغلال الموارد وتحافظ عليها.[1]

ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسات يظل مرهونًا بمدى فعالية المؤسسات المكلفة بتنفيذها، وبدرجة التنسيق بينها، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني في الرقابة البيئية، ونشر الوعي بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية. فالإدارة المستدامة للموارد لا تتحقق بمجرد إصدار القوانين، وإنما تتطلب منظومة متكاملة تجمع بين التشريع، والتنفيذ، والرقابة، والمشاركة المجتمعية، والابتكار العلمي.

ومن زاوية الأمن البيئي، تمثل الموارد الطبيعية عنصرًا استراتيجيًا للأمن الوطني، لأن تدهورها أو استنزافها يؤدي إلى تفاقم النزاعات حول المياه والأراضي والطاقة، ويؤثر في الأمن الغذائي والصحي والاقتصادي. ولهذا، أصبحت الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية جزءًا لا يتجزأ من سياسات الأمن البيئي، وأحد المؤشرات الرئيسة على قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: الأبعاد الحديثة للتنمية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن البيئي

شهد مفهوم التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا، فلم يعد يقتصر على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وإنما امتد ليشمل مجموعة من القضايا المترابطة التي أصبحت تشكل مؤشرات أساسية لقياس مستوى التنمية ونجاعة السياسات العمومية. ومن أبرز هذه القضايا الأمن الإنساني، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والعدالة البيئية، التي تمثل مجتمعة أبعادًا حديثة

[1] عبد القادر، محمد. البيئة والتنمية في أفريقيا: تحديات التغير المناخي. دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2018، ص. 145.

للتنمية المستدامة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأمن البيئي باعتباره أحد مرتكزات الأمن الشامل للدولة.

ويعد **الأمن الإنساني** من أهم المفاهيم التي برزت مع تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، والذي نقل الاهتمام من حماية الدولة إلى حماية الإنسان باعتباره محور التنمية. ويقوم الأمن الإنساني على ضمان حياة كريمة للأفراد، من خلال توفير الأمن الصحي، والغذائي، والاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والسياسي، بما يمكنهم من مواجهة المخاطر المختلفة. وفي هذا السياق، يشكل الأمن البيئي أحد المكونات الرئيسة للأمن الإنساني، لأن تدهور البيئة ينعكس بصورة مباشرة على صحة الإنسان، وسبل عيشه، واستقراره الاجتماعي، ويزيد من احتمالات الهجرة والنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

أما **الأمن الغذائي**، فيقصد به قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والآمن والمستدام لجميع أفراد المجتمع في مختلف الظروف، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو عبر الاستيراد الآمن. ويعد هذا البعد من أكثر الأبعاد ارتباطًا بالتنمية المستدامة، لأن تحقيقه يعتمد بصورة كبيرة على سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي الزراعية والمياه والتنوع البيولوجي. كما أن التغيرات المناخية والتصحر وتلوث التربة واستنزاف الموارد المائية أصبحت من أبرز العوامل التي تهدد الأمن الغذائي، وهو ما يجعل السياسات الزراعية والبيئية عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن البيئي.

ومن جانبه، يمثل **الأمن المائي** أحد أهم التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين، نتيجة تزايد الطلب على المياه، وتراجع الموارد المائية، والتغيرات المناخية، والتلوث. ولم تعد المياه مجرد مورد طبيعي، بل أصبحت عنصرًا استراتيجيًا يرتبط بالأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، فإن الإدارة المستدامة للموارد المائية، وترشيد استخدامها، وتطوير البنية التحتية الخاصة بها، تعد من أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كما تمثل إحدى الركائز الأساسية للأمن البيئي، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من الإجهاد المائي، ومن بينها الجزائر.[1]

وفي السياق ذاته، برز مفهوم **العدالة البيئية** باعتباره أحد المبادئ الحديثة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ويقصد به ضمان التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية بين مختلف فئات المجتمع، ومنع التمييز في التعرض للمخاطر البيئية أو في الاستفادة من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية. كما تهدف العدالة البيئية إلى تمكين جميع الأفراد من المشاركة في صنع القرار البيئي، وضمان حقهم في

[1] البنك الأفريقي للتنمية، تقرير الاستراتيجية المناخية 2021–2030، أبيدجان: البنك الأفريقي للتنمية، 2021، ص. 45.

الحصول على المعلومات البيئية واللجوء إلى القضاء عند المساس بحقوقهم البيئية. ومن ثم، فإن العدالة البيئية تعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتدعم مشاركة المجتمع المدني، وتسهم في الحد من النزاعات البيئية، بما ينعكس إيجابًا على الأمن البيئي.

ويتضح من خلال هذه الأبعاد أن التنمية المستدامة أصبحت منظومة متكاملة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية التقليدية، لتشمل حماية الإنسان، وضمان أمنه الغذائي والمائي، وتحقيق العدالة في إدارة الموارد الطبيعية. كما أن هذه الأبعاد لا تعمل بصورة منفصلة، وإنما تتفاعل فيما بينها في إطار علاقة تكاملية، بحيث يؤدي أي اختلال في أحدها إلى التأثير في بقية الأبعاد، وهو ما ينعكس في النهاية على مستوى الأمن البيئي.

وعلى مستوى الجزائر، تبرز أهمية هذه الأبعاد في ظل التحديات المرتبطة بندرة المياه، والتصحر، والتغيرات المناخية، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، وهو ما يستدعي تبني سياسات عمومية تقوم على التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة البيئية، وتعزيز الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة.

وبناءً عليه، فإن تحقيق الأمن البيئي لم يعد يقتصر على مكافحة التلوث أو حماية الموارد الطبيعية، بل أصبح رهينًا بقدرة الدولة على بناء سياسات تنموية شاملة تدمج الأمن الإنساني، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والعدالة البيئية ضمن منظومة واحدة، تتكامل فيها أدوار الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

[1] محمد، أحمد. التنمية المستدامة وتغير المناخ في أفريقيا: الشراكات والأبعاد المجتمعية. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2019، ص. 112.

الفصل الثاني
الواقع البيئي والفواعل المسؤولة عن حماية البيئة في الجزائر

الفصل الثاني

الواقع البيئي والفواعل المسؤولة عن حماية البيئة في الجزائر

يشكل الوضع البيئي في الجزائر قضية وطنية هامة نظراً لتأثيره المباشر على صحة الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية. فقد شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة تغيرات بيئية ملحوظة نتيجة النشاطات الاقتصادية المكثفة، والتوسع العمراني، والتلوث الصناعي والزراعي، ما جعل حماية البيئة ضرورة ملحة. يتناول المبحث الأول دراسة الوضع البيئي في الجزائر، من خلال تحليل التحديات والمشكلات البيئية الناجمة عن التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية (المبحث الأول).

تلعب الفواعل الرسمية دوراً محورياً في تنظيم السياسات البيئية ووضع التشريعات والإشراف على تنفيذها، بينما تسهم الفواعل غير الرسمية مثل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز الوعي البيئي وتشجيع السلوكيات المستدامة. ويُعرض في المبحث الثاني أهم الفواعل الرسمية في حماية البيئة ودورها في وضع السياسات وتنفيذ التشريعات (المبحث الثاني)، أما المبحث الثالث فيبرز مساهمة الفواعل غير الرسمية في نشر الثقافة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة (المبحث الثالث).

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر

تُعد الجزائر من الدول التي تتميز بتنوع طبيعي وبيئي واسع، إلا أنها تواجه في الوقت نفسه مجموعة من التحديات المرتبطة بالتدهور البيئي نتيجة الضغوط السكانية والاقتصادية. ودراسة الوضع البيئي في الجزائر تقتضي التوقف عند أهم المعطيات المتعلقة بالأراضي والأنشطة البيئية (المطلب الأول)، ثم إبراز المشكلات البيئية التي تعاني منها البلاد في مختلف المجالات (المطلب الثاني). كما يُستحسن التعرف على الآليات والسياسات التي وضعتها الدولة من أجل حماية البيئة (المطلب الثالث)، وأخيرًا بيان الجهود المبذولة لتحقيق حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (المطلب الرابع).

المطلب الأول: لمحة عن الأراضي والأنشطة البيئية

تعتبر الجزائر أكبر بلد افريقي مساحة فهي تتربع على مساحة شاسعة جدا الأمر الذي يعتبر سلاح ذو حدين، فيمكن اعتبار هذه المساحة الهائلة هي فائدة وداعمة للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما توفره من مواد أولية، و جهة ثانية تمثل تحديا كبيرا في كيفية استغلالها و استثمارها و الاستفادة منها و قبل ذلك كله كيفية التحكم و السيطرة عليها بطرقة عقلانية و رشيدة، تتحقق فيها الكفاية و العدالة دون الحاق الإيذاء و الضرر بها، بغية تحقيق التنمية المنشودة اليها كانت و حيثما وجدت في هذه المساحة الشاسعة التي أن تم استغلالها بطريقة فعالة و ناجحة لأنتجت لنا خيرات في جميع المجالات، كانت تغنين عن الاستيراد بل العكس من ذلك فيمكن أن تتجه الجزائر الى مجال التصدير كذلك.

فالجزائر تعتبر من البلدان القلائل على المستوى الدولي التي تتزاوج في الصحراء وبالبحر وتحتضن فيها الجبال السهول، ولتناول ذلك نحاول في هذا المطلب أن نمسح جزء من جغرافية الجزائر، من خلال تقديم لمحة عن الأراضي كمتاحات والأنظمة البيئة والهياكل المكونة، ومحاولة القاء نظرة عن قدرة واستعداد الإقليم والمناخ وانتشار السكان في الجزائر.

أولا:لمحة عن الأراضي والأنظمة البيئية في الجزائر

التوزيع العام للأراضي في الجزائر:

1- المساحة الفلاحية الاجمالية في الجزائر:

تقدر المساحة الفلاحية الاجمالية للبلاد بحوالي 40.7 مليون هكتار، أي ما يعادل 37 % من مساحة التراب الوطني وتشمل المساحات التالية:

- المناطق الرعوية وهي المناطق التي لم تشغل للفلاحة منذ مدة 5 سنوات على الأقل ومخصصة لحظيرة الماشية والرعي وتقدر مساحتها ب 31.6 مليون هكتار أي حوالي 77.6 % من المساحة الفلاحية الاجمالية.
- الأراضي المنتجة من الأراضي الفلاحية وتشمل المزارع ومختلف المرافق والملحقات لها وتحتل 882460 هكتار أي ما يعادل 2.2 % من المساحة الفلاحية الاجمالية.
- المساحة الفلاحية المشغولة والمستغلة وهي الأراضي المستغلة للمنتجات الزراعية منذ 5 سنوات على الأقل، ومساحتها حوالي 8 مليون هكتار، ز هو ما يعادل 20.2 % من المساحة الفلاحية الاجمالية وتتوزع كما يلي[1]:

- منتوجات نباتية 3.8 مليون هكتار أي 46.3 % من المساحة الفلاحية المستغلة
- أراضي في حالة راحة مساحتها 3.7 مليون هكتار أي 45.4 % من المساحة الفلاحية المستغلة أشجار مثمرة مساحتها 576990 هكتار أي حوالي 7.01 % من المساحة الفلاحية المستغلة.
- انتاج العنب في مساحة قدرها 81550 هكتار أي حوالي 1 % من المساحة الفلاحية المستغلة
- البساتين الطبيعية ومساحتها 23640 هكتار أي حوالي 0.3 % من المساحة الفلاحية المستغلة.

2- أراضي منتجة للحلفاء:

تتربع على مساحة اجمالية قدرها حوالي 2.7 مليون هكتار، وتمثلها نسبة 11 % من اجمالي مساحة التراب الوطني، وتمتد في كل المناطق الشبه صحراوية والمناطق السهلية.

3- أراضي غابية:

[1]- الوكالة الوطنية للغابات (ANF)، تقرير عن تحليل حوادث الغابات (1994-2004) وزارة الفلاحة، الجزائر

تحتل مساحتها 4.3 مليون هكتار أي نسبته 1.8%من اجمالي مساحة التراب الوطني، وتعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المساحة الاجمالية للجزائر

4- أراضي اجمالية غير منتجة خارج الفلاحة:

وهي تشمل الكثبان الرملية، الأودية، المناطق الصحراوية، المناطق الصخرية، الطرقات، السكك الحديدية، المطارات وغيرها، ومساحتها حوالي 190 مليون هكتار أي 80 % من مساحة التراب الوطني، وتعتبر مساحة كبيرة على اعتبار أنها غير منتجة.

- **الأنظمة الجبلية**

يمكن تقييم الجبال الجزائرية الى ثلاث مجموعات[1]

- الأطلس التلي في الشمال
- الأطلس الصحراوي في الجنوب
- الهقار والطاسيلي في عمق الجنوب

ان الأطلس التلي والصحراوي يغطيان مساحة قدرها 12.130.000 هكتار فالأطلس التلي لوحده يغطي ما يقارب 7.765.000 هكتار، كل سلسلة جبلية تمتاز عن الأخرى بخصوصيتها الشخصية من حيث الطابع الايكولوجي، الاقتصادي والاجتماعي.

الجبال تلعب دورا هاما في مختلف المحاور:

- التركيب البيولوجي، ونوع المناخ، ووفرة الموارد المائية.
- الموارد المنجمية، سواء كانت موارد منجمية من فترة التاريخ أو حتى ما قبل التاريخ.

حاليا الجبال تعتبر مجموعة غير مندمجة بطريقة حسنة في الاقتصاد الوطني، بعض المناطق الجبلية في خلل مزمن ومعرضة للتلف من حيث مواردها البيولوجية.

ان الجبال يقطنها 25 % من سكان الجزائر، وتحوز على 11 % من المساحة الفلاحية المستغلة من كامل القطر الجزائري (تعتبر نسبة مهمة)، فاذا اخذنا نسبة المساحة الفلاحية المستغلة التي من المنتظر ان تنزل من 0.3 الى 0.2 هكتار للفرد الواحد، فان تحيين القدرات الفلاحية لهذه المنطقة الجبلية لا مفر منه، فالتحديات التي تنتظرنا تطرح بجدية وتتمثل في: الضمان الغذائي، التنمية الحضرية وإنعاش المناطق الريفية، فقد حان الوقت لإعادة النظر في مهمة الجبال و أهميتها،

[1]- قادري محمد الطاهر، المرجع السابق ص 145-146

فبعدما كانت تعتبر مناطق خاصة للمحافظة على الموارد، يجب ان تصبح مناطق منتجة في مختلف الميادين.

- **الأنظمة الغابية:**

الغابات الجزائرية لها علاقة مباشرة مع مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يميز خاصة شمال البلاد، كما تتوزع الغابات على مساحة كبيرة من الصحراء في احصائيات 1976 فان مساحة الغابات قدرها 2.975.000 هكتار وتحتوي على مختلف أنواع الموارد الغابية.

مع العلم أن الغطاء الغابي يختلف من جهة الى أخرى، فالمناطق الأكثر تشجيرا هي الغرب الجزائري تتمثل في الولايات: تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس، أما منطقة الوسط فتشمل ولايات، المدية، الجلفة، المسيلة، التي تعتبر الولايات الأكثر تشجيرا في المنطقة وأخيرا في الجهة الشرقية نجد كل من الولايات، سكيكدة، الطارف، باتنة[1]

ان المحافظة على الغابات تسمح باستغلال ثروات لأغراض عدة، كالحطب ومشتقاته، والفلين، والنباتات والأعشاب الطبية وغيرها، كما تلعب الغابات دورا هاما في المحافظة على الأراضي وتقليص انجراف التربة وحماية الإقليم والموارد الأولية، ونظرا لأهمية الغابات أنشأت عدة مناطق محمية تتوزع عبر كامل التراب الوطن.

- **الأنظمة السهبية:**

هذا الهيكل يتربع على مساحة قدرها 20 مليون هكتار وتنقسم الى:

- المزروعات سهبية 1.5 مليون هكتار
- الغابات تشمل 1.4 مليون هكتار
- أراضي شاغرة، كثبان رملية،سبخ، حوالي 2.5 مليون هكتار
- حوالي 15 مليون هكتار من المراعي والتي تتكون من:

- 4 مليونمنالحلفاء
-3 مليون هكتار من النسيج
-الباقي من مختلف الأنصفة الأخرى

[1]- الوكالة الوطنية للغابات (ANF)، تقرير عن تحليل حوادث الغابات (1994-2004) وزارة الفلاحة، الجزائر

بما ان هذه المنطقة رعوية في المقام الأول، فان عدد المواشي الذي هو في ارتفاع مستمر يهدد هذه الثروة فالعدد الذي كان 3 مليون رأس في 1963 أصبح 20 مليون 1999.

كما ان الاستغلال الكبير للحلفاء مثالا وبطريقة عشوائية، قد يؤدي الى انقراضها مما يزداد في انجراف التربة لهذه المنطقة المعروفة بخصوصيتها البيولوجية الضعيفة وقلة مكوناتها[1]

- **الأنظمة الصحراوية:**

فباستثناء الواحات التي تمتاز بوفرة المياه، والأراضي الصالحة للفلاحة (إقليم الزيبان كثيرة في الشمال منها العاصمة) فان معظم باقي جهات الصحراء قد تنعدم فيها الزراعة لخصوصية طبيعة المنطقة، لكن بفضل المجهودات المبذولة لاستصلاح الأراضي واختيار الرش المحوري كوسيلة للسقي والبيوت البلاستيكية وادخال نوعيات جديدة من المحاصيل الزراعية، فقد وصلت بعض المناطق الى احراز نتائج جد حسنة ومشجعة (ادرار في الطماطم، واد السوف في البطاطا، حاسي بن عبد الله بورقلة في القمح، اقليم جانت في الخضروات وغيرها).

ثانيا: لمحة على الاقليم والمناخ في الجزائر

1- **مناخ جاف وشبه جاف:**

رغم واجهة الساحلية الطويلة التي تقر بأكثر من 1200 كم، الا أن الجزائر تعاني من نقص الأمطار، حيث يسودها بأخص مناخ جاف وشبه جاف، حيث أن خريطة الأمطار توضح ضيق المنطقة الشمالية، التي تستفيد من كمية معتبرة من الأمطار حيث تصل الكمية السنوية ال 400 مم ويمكن القول ان 95 % من التراب الوطني معرضة لظروف مناخية سيئة، مما يجعل كمية الموارد المائية المتجددة ناقصة.

أ- تضاريس الجزائر: تنقسم الى ثلاث مجموعات، التلية، الهضاب العليا، الصحراوية

- **المجموعة التلية:**

تمثل 4 %من المساحة الاجمالية للبلاد، وتشتمل هذه المجموعة على مساحة ساحلية والتي هي عبارة عن شريط يتراوح بين 80 الى 190 كم عرضا و1200 كم طولا، كما تشتمل كذلك على

[1]- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، ص80-81

السهول وسلسة جبلية، السواحل الجزائرية، تمتد على شكل خط منعرج يبلغ طوله 1200 كلم هي في مجموعها سواحل صخرية قليلة التعاريج

السهول: يوجد في الجزائر مجموعتان من السهول، السهول الساحلية، تمتاز هذه السهول بخصوبة تربتها وتنوع محاصيلها ن اضافة الى قوة نسبة الأمطار فيها ومن أهمها، سهول كل من عنابة، متيجة، وهران، سكيكدة، وكذلك مجموعة السهول الداخلية، تقع هذه المجموعة في الداخل بعيدة عن البحر وتمتاز بالضيق والطول وقلة الأمطار ومن أهمها سهول كل من تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر [1]

ان المنطقة الساحلية معرضة للاكتظاظ السكاني مما يؤدي الى زيادة استغلال مساحتها وذلك ما يجعل منها تفقد قدراتها الانتاجية، وهي تشتمل كذلك على سلسة تمتد على طول الساحل الجزائري من أقصى الشرق الى الغرب وهي سلسة جبال الأطلس التلي، هي عبارة سلسة محاذية للساحل جبالها أكثر تماسكا واتصالا وتمتاز بغطاء نباتي الكثيف ومناخها المتوسطي.

- **الهضاب العليا:**

تحتل الهضاب العليا 9 % من مساحة الاجمالية للبلاد، وهي عبارة عن شريط محصور بين سلسة الأطلس التلي شمالا، وسلسلة جبال الأطلس الصحراوي جنوبا، تمثل الهضاب العليا حوالي 3 % من مساحة الأراضي الفلاحية النافعة حيث تقدر بحوالي خمسة ملايين هكتار.

وتتميز هذه المجموعة بمناخها الجاف غربا وشبه جاف شرقا، كما تتراوح كمية الأمطار فيها من 400 شمالا الى 200 مم جنوبا، ويسودها مناخ قاري يمتاز بصيف حار وشتاء بارد كما أ، الرياح الجنوبية تزيد في جفاف هذه المنطقة، ولهذا فإننا نجد تمركز السهوب في جهتها الغربية على الخصوص.

- **المجموعة الصحراوية:**

تمثل 87% من المساحة الاجمالية للبلاد، تمتاز هذه المنطقة بشدة تغير الحرارة بين الصباح والليل، وهي منطقة جرداء، حيث نجد كمية الأمطار فيها لا تزيد عن 100 مم سنويا، كما أن الركن الجنوبي الغربي قاحل، لا تتعدى كمية الأمطار فيه 5 مم سنويا كمنطقة "تانزروفت"

[1]- تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، سنة 2003، ص35

اذن المجموعة الصحراوية تمتاز بموارد الطبيعية محدودة بالمقصود لا توجد بها موارد مثل ما هو موجود في المناطق الأخرى كالغطاء النباتي مثلا، وان وجدت فهي غير موزعة بالتساوي ومعرضة الأخطار وذلك راجع الى العوامل المناخية القائمة، التي تؤثر بشكل مباشر على تواجد السكان وبقائهم من اجل العيش هناك[1] .

ونظرا لمساحة الجزائر الشاسعة ومميزاتها الطبيعية المتنوعة إلا أن كل من التل والهضاب العليا والصحراء، تتوفر على امكانيات وموارد طبيعية غير متساوية ومعرضة لأخطار مختلفة وهذا حسب خصوصيات كل منطقة، وهذا ما من شأنه أن يؤثر على الخريطة الجغرافية لتوزيع الموارد الطبيعية المحدودة نسبيا والموزعة بطرقة غير متساوية والمهددة بشكل كبير.

ثالثا: لمحة عن تهيئة الاقليم والانتشار السكان في الجزائر

1- انشار السكان وتوزيع النشاطات:

يتمركز السكان في المنطقة الساحلية للبلاد، ومن الممكن جدا أن تستمر هذه الظاهرة في المستقبل إذا لم تؤخذ الاجراءات والتدابير الاحتياطية العاجلة في هذا الشأن، اذ نلاحظ أن حوالي 2/3 من سكان البلاد محصورة في المنطقة التلية، التي لا تمثل سوى نسبة 4 % (ربع) من مساحة البلاد، اما الهضاب العليا التي تمثل 9 % من مساحة البلاد، يقطن بها 4 % (ربع) من سكان البلاد، أما بنسبة لعدد سكان الصحراء فيمثل أقل من نسبة 10 % رغم شاسعة مساحتها المقدرة لأكثر من 87 %من المساحة الاجمالية للبلاد

كما نجد أن الكثافة السكانية للمنطقة الساحلية منعشة و مرتفعة جدا، و من المرتقب أن تصل الى 687 نسمة في كم^2 عام 2020، و خريطة الكثافة السكانية توضح النسبة العالية التي وصلت 4000 نسمة في كم^2 الواحد لولاية الجزائر العاصمة وحدها، و ما يلفت الانتباه هو انتشار العمران في هذه المنطقة الساحلية، التي تحتوي على عدد كبير من المدن الجزائرية، بحيث من بين 579 مدينة موجودة عبر القطر الوطني، نجد 361 منها (اي ما يمثل نسبة 60 %) متمركزة في المنطقة التلية، و اكثر من هذا فان 100 مدينة منها تقع في اقليم ثلاث مدن كبرى هي (الجزائر، وهران، عنابة)[2]

[1]- تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، سنة 2003، ص35
[2]- محمد طاهر قادري ، مرجع سابق ص 160-163.

التوزيع السكاني للجزائر محصور بشكل كبير في حزام وشريط ساحلي واحد وفقط وهذا مما يؤدي الى استنزاف الموارد المتاحة في المنطقة الساحلية (التلية) وتعاظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في المنطقة على الخصوص، مما يستوجب التدخل السريع قصد اعادة النضر في التوزيع السكاني في الجزائر بشكل أكثر عقلانية، تأخذ في الحسبان عوامل التمدد السكاني عبر كامل التراب الوطني بشكل يكفل ترشيد الموارد قصد تخفيف وطأة المشاكل المتراكمة.

2- **تمركز النشاطات والهياكل الاقتصادية:**

معظم النشاطات و الهياكل الاقتصادية موجودة في منطقة الساحل، فعدم تساوي انتشار السكان ناتج من الظروف المناخية التي تسود كل منطقة من المناطق الثلاثة المذكورة اضافة الى التوزيع غير العادل للأنشطة ووسائل الانتاج، تمركز السكان في منطقة الساحل عكس المناطق الريفية في الجزائر التي تشهد هجرة جماعية و زحف للشمال، هذا الأمر الذي يؤدي الى اختلال التوازن، و هجرة الفلاحية للأراضي الفلاحية يساهم في تعقيد مشكلة الأمن الغذائي و تزايد الاكتظاظات في المناطق الساحلية، خاصة اذا ما نظرنا للأفق المستقبلة للدولة الجزائرية التي تسعى الى البحث عن بديل لقطاع المحروقات و هذا لا يتم إلا بالتركيز على القطاع الفلاحي الذي تملك فيه الجزائر مميزات لم يتم استغلالها إكافه الجزائر من بين الدول التي يحقق أمنها الغذائي.

الساحل توجد به اراضي خصبة، ومناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل، والمساحات الكبرى المسقية وهذا ما ساعد على زحف السكان من الجنوب للشمال، كما أن معظم المركبات والمؤسسات الاقتصادية موجودة في هذه المجموعة، فهناك حوالي 2/3 من الوحدات الاقتصادية موجودة في هذه المنطقة، زيادة على ذلك فان معظم المركبات الاقتصادية الكبرى تتواجد في مناطق الساحل الشمالي كوهران، ارزيو، الجزائر العاصمة، سكيكدة وعنابة[1].

وتوجد نقطة اساسية تتعلق فيها بالموارد المائية، حيث أن المناطق الساحلية تتميز بكميات الأمطار الهائلة التي تتساقط فيها سنويا، مما اهلها لان تحتوي على حصيلة معتبرة من السدود ان لم تكن مجملها، كما ان كثافة الهياكل القاعدية كالطرقات العامة والسكك الحديدية، والمطارات والموانئ ومختلف شبكات الاتصال ادى الى جلب الاستثمار الى هذه المنطقة على حساب المناطق الأخرى من البلاد التي قد لا تتوفر على نفس الشروط اللازمة.

[1] نجوى يوسف جمال، التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد، مجلة العلوم التربوية، العدد الرابع، جزء الأول 2018، ص11.

المطلب الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر

تتميز الجزائر و كغيرها من الدول المتخلفة أو دول العالم الثلث بوضع بيئي متدهور الى ابعد الحدود و في جميع مجالات الحياة، هذا راجع الىالنظام السلبي و الاقتصادي الهش الموروث من الاستعمار، امراض متفشية، ارض مزروعة بالألغام، تبعية تامة و في جميع المجالات، فقد كان من الضروري مراعاة أو اعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي في عملية وضع السياسات العامة للدولة و هذا من اجل النهوض بالبعد الاجتماعي و لو على حساب البعد البيئي، و هذا كان بالفعل على ارض الواقع، رغم النصوص و التشريعات المبكرة التي حاولت حماية البيئة، و لم تجد تطبيق في الواقع المعاش.

البلدان النامية كامن اعتقادها والى وقت ليس ببعيد ان مسألة التلوث من انعكاسات ومظاهر التقدم والغنى ولم تدرك الا منذ مدة قصيرة بان التلوث البيئي أصبح يهدد البشرية كلها وأن البلدان النامية اضافة الى ذلك تعاني من مشاكل بيئية عديدة منها التصحر تراجع المساحات الغابية، نمو المدن الغير المنتظم.

وتتجل أهم مظاهر التدهور البيئي والمشاكل البيئية في التلوث وانكماش الغطاء النباتي والغابي وتدهور الأوضاع الزراعية، وتفشي بعض الأمراض البيئية وبخصوص الوضع البيئي في الجزائر يتفق المختصون على تعدد مناهجهم بيولوجيا، كمياء، جغرافيا، قانون، اقتصاد، وعلم السياسة في تقييم الحالة البيئية على أن الوضع البيئي وصل الخط الأحمر، وانه من جميع الجوانب الحياة، من هواء وتربة وغابات ومياه جوفية أو سطحية ومن خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر[1].

أولا: تدهور الأراضي

تعتبر الأرض من أهم مصادر الدخل القومي للدول و ذلك اذا تم استغلالها استغلال جيد و توفر مناخ و بيئة مناسبة تساهم في الحفاظ على التربة و زيادة قدرتها على اما اذا كان هناك تدهور للأراضي فيمكن ارجاع الأمر الى انجراف و الذي يحدث نتيجة اختلال التوازن بين المناخ و الغطاء النباتي و الانساني و يؤدي الى التقليص التدريجي لهذا الغطاء النباتي في المناطق السهبي و في

[1] شريف محمد علي، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، ط1 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، جمهورية مصر 2014، ص438.

النهاية الاختفاء الكلي للأراضي التي تجدد تربتها (الانجراف الناتج عن الرياح) أو نتيجة الانجراف المائي و الذي يحدث بصفة رئيسية في الأراضي الانحدارية و يشكل الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في المرتفعات الجبلية، نتيجة اتلاف الغطاء الغابي و الادغال التي كانت تحمي الأرضي الحساسة.

ولعل من بين أهم أراضي المتوفرة نجد المناطق الغربية بالجزائر هي الأكثر تضررا بنسبة 47 % من مجموع الأراضي المنجرفة ثم تليها مناطق الوسط بنسبة 27 % فالمناطق الشرقية بسبة 26% ويمس الانجراف بصفة رئيسية مرتفعات نيسالا، بني شقران، الظهرة، الزاكار،الونشريس، هذا وقد فقدت منذ الاستقلال حوالي 25000 هكتار من المساحات الزراعية[1] :

تعرف الجزائر زيادة المشاكل المرتبطة بهامشية وعدم تساوي توزيع الموارد المائية لأن تعبئة المياه السطحية (سيلان مياه الأمطار، جريان مجاري الماء التي يمكن تخزين جزء منها في السدود والمماسك المائية) تتطلب انجاز سدود باهظة التكاليف وتهيئات أخرى يقتضبها الجريان المنتظم للوديان

وتتوفر الجزائر فيما يتعلق بالموارد القابلة للتعبئة على سقف سنوي يقدر ب 11.5 مليار م^3 موزعة كما يلي:

تعبئة المياه السطحية (السدود) 4.7 مليار م^3 اشغال الحقول الجوفية.

الجزائر الشمالية 1.8 مليار م^3

الجزائر الجنوبية 5 مليار م^3

المجموع 11.5 مليار م^3

هذه الوضعية التي تضع الجزائر تحت الندرة في وفرة الماء المحدد دوليا ب 1000 م^3 سنويا لكل السكان.

شريط ساحلي في تدهور: باعتباره اقليما ومنظومة بيئية فانه يتعرض للضرر والتلف الناجم عن منطق تخطيط لا يحرص على البيئة في مشاريع التنمية، أين تتعرض المنظومة البحرية للتحسير وسرقة الرمال دون رقابة فعلية وردعية.

[1]- وزارة البيئة وتهيئة الاقليم، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2001 ص 26

وتعتبر نصف شواطئ الجزائر العاصمة في طليعة الولايات أكثر تلوث البيئة الشواطئ حيث أن 62 % منها غير صالحة للسياحة نتيجة أعمال الوحدات الصناعية المجاورة للساحل وأين تصب مياهها المستعملة وما تحمله هذه الأخيرة من مركبات كيماوية مباشرة في الشواطئ مما أثر على صحة المواطنين والثروة السمكية [1].

يمكن صناعة تعتمد على استهلاك المكثف للطاقة، حيث تمتلك الجزائر ثروة نفطية، غاز طبيعي هام مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على المستهلك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وهو الوضع الذي تفاقم على غياب أجهزة التحكم في انبعاث الغازات.

ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات الذي تكفل به الجماعات المحلية مما نجم عنه غياب نظافة المحيط الأمر الذي أفرز تلوث البيئة.

ضعف برامج اعادة التطهير واستغلال مياه الصرف حيث تعاني هذه الأخيرة من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال.

سوء استغلال لموارد الطاقة الذي يمكن وراء زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من منتجات البترولية ليصل الى 12 مليون طن، كذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة والمتمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

ثانيا: التصحر وتقلص مساحة الأراضي الزراعية

ان التصحر يعد أحد المشاكل البيئة الخطرة التي تواجه العالم حاليا، حيث تقدر مساحة الأرضي التي تخرج سنويا من نطاق الزراعة نتيجة عملية التصحر حولي 50000 كم ^{2}.

تبلغ نسبة الأراضي المعرضة للتصحر 40 % من مساحة يابسة وهي موطن أكثر من مليار انسان، وأغلب سكان المناطق المعرضة للتصحر على افريقيا أسيا وأميركية اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويؤثر التصحر على افريقيا بشكل خاص حيث تمدد الصحاري على طول منطقة الصحراء الكبرى،

[1]- منال سخرين مرجع سابق ص154

وفي هذا الشأن أكدت مختلف تقارير الهيئات الحكومية الدولية لخبراء المناخ أن الاحتباس الحراري زاد من حدة التصحر بإتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة[1] .

ان التصحر يهدد الأمن الغذائي في الجزائر، حيث خسرت الجزائر أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والرعوية منذ العام 2008 بفعل التصحر وعزوف السكان عن استصلاح الأراضي، وقد جعل الحكومة تدق ناقوس الخطر من خلال اجراءات عاجلة، أبرزها رفع الغلاف المالي المخصص لقطاع الزراعة من 200 مليار دينار جزائري (2.3 مليار دولار) الى 300 مليار دينار جزائري (3.5 مليار دولار) في المخطط الخماسي الجزء 2015-2019 مع تركيز على المساحات المروية وتشييد السدود والتضحية، وتدعيم وسائل الزراعة الحديثة.

ثالثا: النفايات وتأثيرها على صحة المواطن

اصبحت النفايات الصناعية من أهم مميزات النشاط الصناعي وبإمكانها أن تكون مميزة في ميادين أخرى كالزراعة والمستشفيات والمخابر، وفي كل النشاطات الاقتصادية بصفة عامة، وضحت هذه النفايات تمثل خطرا كبيرا يهدد سلامة البيئة ونظافتها ويعود ذلك بسبب ما تحتويه من كميات مختلفة من المواد السامة.

و تصنف النفايات الصناعية الى ثلاث فئات و هي النفايات العضوية(كالمحروقات، المملحات الكيماوية)، النفايات المعدنية السائلة(كالحمض)، النفايات المعدنية الصلبة(رمل المسكبة، أملاح النفاية) بالإضافة الى نفايات أخرى كالنفايات المعدنية المتضمنة على محاليل معدنية، نفايات الطلاء حبر، نفايات معدنية صلبة ناتجة عن المعالجة الميكانيكية الحرارية، نفايات المبيدات، الزيوت المستعملة، نفايات الطهي، الترميد و النفايات المتضمنة خطر نقل العدوى الناجمة عن النشاطات العلاجية، و كل نوع من أنواع النفايات يساهم في تأثير على أحد عناصر البيئة و يعرقل تنميتها المستديمة، بالإضافة الى خطرها على صحة الانسان[2].

ومشكلة النفايات حقيقة تعيشها البلاد بالرغم من النصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها في هذا الإطار، بوضع الوزارة لقانون يتعلق بسير النفايات ومراقبتها وازالتها، الدي تم اصداره سنة 2001، ومن بين اهداف هذا القانون وترسيخ مبدأ من يلوث يدفع، كما تمثل عملية تسيير النفايات

[1]- محمودالابرش، السياسة البيئية في الجزائر اطروحة دكتوراه قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2017 ص 113
[2]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 134

الصلبة من بين أهم العوائق في مجتمعنا أو مجتمعاتنا الحضرية والصناعية وهذا التنوع من النفايات سببه التلوث النتاج عن المنشآت المصنفة والذي يدوره ينعكس على صحة الانسان وادامة موارد الطبيعية التي هو بحاجة اليها.

حتى أن مكاتب النظافة التابعة للبلديات تشهد عوائق وصعوبات كبيرة دون ايجاد الظروف الملائمة لتنمية معالجة النفايات التي لم تعد ملائمة لمتطلبات الحياة التي ترقى الى مستوى أمال المواطنين ولعل واقع المزابل والمفرغات التي بحاجة الى اعادة تأهيل دليل على عجز البلديات عن التسيير المباشر للنفايات.

ولكن هذا لا يمنع أن المواطن نصيب في الوضع الذي ألت اليه البيئة اليوم وهذا ما يؤكد أن حالة البيئة في إطار التنمية المستدامة ليست مسرة اطلاقا بحيث أن مساحة الزراعة فقدت منذ 1962 أكثر من 5000 هكتار وموارد مائية ناقصة ومعرضة للتلوث، والغطاء الغابي تناقص ب 2 مليون هكتار، وأما بالنسبة للنفايات الخاصة تنتج الجزائر أكثر من 300000 طن من النفايات (20 مليون طن من النفايات الصناعية).

نجد أن الدولة سنت تشريعات وقوانين تتعلق بالتسيير البيئة التي تلزم المتعامل تسيير النفايات في المصنع أو المحجر للتقليل من انعكاساتها السلبية على المواطنين ذلك أن كل عملية صناعية كانت أم فلاحية لديها تأثير مباشرومتفاوت الخطورة على البيئة وانعكاساتها على الصحة العمومية وبالتالي ستتكلف الدولة كلفة ضاعفه[1] .

ولهذا تعتبر عملية جمع ومعالجة النفايات من الاهتمام ذات الأولوية من حيث فعالية، رق جمعها ومعالجتها وما يترتب عن ذلك من أثار على المحيط والصحة العمومية ويؤدي سوء تسيير النفايات الى التأثير على سلامة البيئة ونظافتها.

رابعا: التنوع البيولوجي

تطور مفهوم التنوع البيولوجي ليضمن صيانة و حماية ما يسمى بالموارد البيولوجية من كل عوامل التخريب و الاندثار، و على هذا الأساس تم انشاء المحميات الطبيعية و احيانا تمت تسمية حظيرة وطنية و هي عبارة عن منطقة طبيعة تتميز بمظهرها الغابي في غالب الأحيان، و يتنوع

[1]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 135

مكوناتها البيولوجية من نباتات و حيوانات بحاجة للعناية نظرا لندرتها و لخصائص بيولوجية أخرى، تغطي هذه المساحة 53 مليون هكتار، كما يمتاز الشريط الساحلي و كذا المياه البحرية للجزائر بوجود العديد من الأنواع النباتية و الحيوانية، و كذا التشكيلات الصخرية حديثة التكوين و المتفاوتة الم المستوى بالشواطئ و هو ما يميز الثروة الساحلية للجزائر، و رغم أهمية هذه المحميات و المناطق للحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية، و على السلالات الأهلية التي تشكل ثروة خاصة للجزائر مثل(الأغنام، الخيول، و الأسماك) الا أنه تم تسجيل فقدان حوالي 1215000 هكتار من الغطاء النباتي في الفترة الممتدة بين 1955- 1997 على المستوى الوطني[1].

ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت تدهور التنوع البيولوجي في الجزائر نذكر ما يلي:

- جميع العوامل التي تساهم في تدهور الغابات والغطاء النباتي ونوعية الموارد من المياه والأراضي بالضرورة تؤدي الى اتلاف التنوع البيولوجي.
- التطور غير كافي في مجال المعلومات والتعليم والبحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- غياب برامج التحين والمشاركة الموجهة الى أكبر عدد ممكن من الشركاء (المزارعين، الغابيين، الصيادين، المربيين، القائمين بالتهيئة.... الخ) سواء القطاع العام أو الخاص

و لعل أهم ما يمكن استنتاجه مما سبق و تم ذكره فان الاستخدام المستديم للتنوع البيولوجي الحيوي، ضروري للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المدى الطويل، و انخفاض التنوع البيولوجي و يرجع اساسا الى عملية التنمية، لذلك فمن الضروري اعطاء عملية المحافظة على التنوع البيولوجي الاولوية لأنماط مائية تأخذ بعين الاعتبار استدامة النظم الايكولوجية على المدى الطويل، و هنا تكمن اشكالية التنمية المستديمة و التي تبحث عن التوفيق بين احتياجات الحاضر و احتياجات اجيال المستقبل، و ضرورة التنمية الاقتصادية مع تنمية البيئة و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية على المدى الطويل[2].

خامسا: التحديات البشرية

- **النمو الديمغرافي:**

[1]- سمير بن عياش، السياسة العامة للبيئة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011 ص 31-32

[2]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 132-133

تعد الجزائر من أكثر الدول اسهاما في الزيادة السكانية في العالم العربي حيث احتلت المرتبة الرابعة بعد كل من مصر، المملكة العربية السعودية والسودان، وتشير المراجعة السنوية الى ارتفاع عدد السكان في العام 2020 وصول عدد السكان الى 42 مليون نسمة.

تتركز النسبة الأكثر للسكان في المدن حيث يتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن سلسلة توقعات البيئة العالمية أن تستمر الأوضاع بالنسبة لدول شرق أسيا وشمال افريقيا في التدهور حيث يتوقع ان يزداد التلوث الصناعي بأكثر من 50 % كما سيزداد تلوث الهواء [1] من وسائل النقل بأكثر من 60 % ما لم تتخذ اجراءات استبدال تقنية المحركات البالية وسوف تزداد أزمة المياه بحدة، انما المرجع أن يتجاوز الطلب امدادات المياه العذبة المتجددة المتاحة.

- **ظاهرة الفقر:**

ولعل من بين أهم الآثار الناجمة عن سوء السياسات التنموية التي كانت سائدة في مرحلة التسعينيات والعشريات الأخيرة هو ظاهرة الفقر والتي يدورها نتيجة هذه الظاهرة على النزوح الريفي والبنايات الفوضوية مما ادى الى انهيار الموارد المتجدد وغير المتجددة (التربة، الماء، الغابات، المراعي، السهوب، الهضاب العليا.) فالذين يعشون في اوضاع غير مستقرة لم يكن لهم الخيار الا استغلال هذه الموارد حتى و ان كانت غير متجددة مما أفرز أوضاعا خطيرة و اعباء اجتماعية و مالية متزايدة للدولة نتيجة تعرض سكان المناطق و الأحياء الفوضوية للتلوث مباشرة خاصة في فترة التسعينات و حالة الأمن و التي ادت الى ازدياد نزوح المواطنين نحو المدن مما ولد ضغطا و ادى الى مشكلات بيئية و اجتماعية كبيرة بازدياد الفقراء في المناطق الريفية مما سبب استغلال واسع للموارد المحدودة خاصة في فترة الجفاف التي عرفتها الجزائر و تضرر الوسط الريفي الذي يعتمد على الفلاحة من أجل المعيشة طوال السنة

المتعارف عليه أن عمل الدولة في مجال مكافحة الفقر البشري في البلدان النامية أكثر ثقلا من المداخيل الخاصة، الا أن الجزائر وبفضل الريع البترولي بلغت التحويلات الاجتماعية 12 %من الناتج الاجمالي الداخلي أي ما يتجاوزه 740 مليار دج غير أن انعدام فعالية نمط تسيير الخدمات

[1]- حواص صباح، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2015 ص 65

العمومية تقلصت تداعياته على ارض الواقع، لو أن هذه الأموال سيرت بطرق شفافة ونزيهة لما كان هناك فقر ولما حصل ضغط على الموارد الطبيعية الى حد الاستنزاف[1] .

لكن في الوقت الحالي فان الاختلال بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي هو الذي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات ذات الصلة بما يلي:

- تفاقم البطالة امام نقص الاستثمارات المحدثة لمنصب الشغل
- ندرة الغذاء إذا لم يساير النتاج الفلاحي تزايد السكان
- الاضطرابات الاجتماعية (مجتمع يغلب عليه الطابع الشباني في حاجة الى تحقيق طموحاتهم)

وبلغ معدل نسبة النمو في السنة للناتج الداخلي الخال 3.66 % بين سنة 1994 –2004 وهي نسبة تفوق النمو الديمغرافي

لقد ساهم النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة في تراجع الفقر الغذائي 44 % لكن هذا لا يعني عدم وجود فقر بل يوجد 08 % من الفقراء في الجزائر عند عتبة الفقر العام، هذا لا يستقر على الجزائريين فقط و انما القارة الافريقية بأكملها تواجه تحدي بيئوي تنموي حاد و هذا ما دعي اليه السيد وزير البيئة و الطاقات المتجددة في ندوة المبادرة البيئية نيباد، على ضرورة اعداد سياسة افريقية للبيئة في ضل الثقافية و الموضوعية في اطار الحكم الراشد و تنفيذ مشاريع تدخل في اطار التنمية المستديمة لإخراج القارة الافريقية بأكملها من دائرة الجوع و الفقر و التخلف عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد البيئية في اطار التنمية المستديمة و ايجاد سبل للتكيف مع النمو الديمغرافي و ضرورة الأمن الغذائي، لكن هذا لا يكون على حساب البيئة و مواردها الطبيعية [2]

سادسا: الشريط الساحلي

يشكل الساحل جزءا فريدا ومميزا من الاقليم الوطني لما يزخر من امكانيات معتبرة تساعد على التنمية الاقتصادية والسياحية والبيئية منها.

[1]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 138

[2]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 138-139

تمتد الواجهة البحرية الجزائرية على طول 1200 كلم، و تمتاز بالتنوع للوسط الجغرافي و الطبيعية و كذا تنوع الموارد، و تتكون هذه الواجهة من هضبات كبيرة ، و من سهول ساحلية (المتيجة و شمال الساحل) و من تضاريس مختلفة الارتفاع، حيث تندرج فجوات عميقة تشكل جوفات واسعة، تمركزت فيها المدن الرئيسية و المواقع المينائية للبلاد، و يوجد بالساحل عدد كبير من الشواطئ، ولا تمثل هذه المنطقة الا عمق خمسين كيلومتر (50) على الأكثر، بمساحة 45000 كم^2 ، الا انما تساوي ما يعادل 43 % من العدد الاجمالي للسكان بكثافة 300 نسمة في كلم مربع الواحد، و خلال الصيف يزداد عدد المقيمين المؤقتين بها، كذلك تتركز معظم الأنشطة الصناعية في هذه المنطقة، حيث تشكل تجمعات (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، سكيكدة و بجاية) لوحدها 74 % من النتيج الصناعي، اما الأراضي القابلة للزراعة فهي تحتل مساحة تقدر ب 163200 هكتار من المنطقة الشاطئية، اما بالنسبة للأنشطة السياحية، فتخصص السياحة الاستحمامية للاستهلاك الداخلي بنسبة كبيرة، و اضافة للضغط السكاني الناتج عن التجمعات المرتبطة بالنشاطات المختلفة (الصناعة، الفلاحة، السياحة، الصيد) و الهياكل القاعدية (الطرق، الموانئ، المطارات)[1]

إلا أن الساحل تمارس عليه اكراهات عديدة أبرزها الضغط الديمغرافي، الصناعة والتعمير العشوائي وتعرض مختلف السواحل الى التلوث وسرقة الرمال، مما جعله مجالا للتدهور واستنزاف موارده الطبيعية، لذا كرس المشرع الجزائري حماية قانونية للساحل من خلال سن تشريع خاص به والمتمثل في اصدار القانون 02/02 الذي اسس بجملة من وسائل القانونية، الادارية والمؤسساتية، والمالية، بهدف حماية وتنمية استدامة المنطقة الساحلية [2]

ودمجها في نطاق السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، الا ان انعدام التنسيق المتكامل بين مختلف الفاعلين في السياسة الوطنية لتهيئة وحماية الساحل ونقص التطبيق الصارم للتدابير الحمائية على الوجه المطلوب أضعف من فعالية هذه الحماية على أرض الواقع.

المطلب الثالث: آليات سياسية حماية البيئة في الجزائر

منذ الاستقلال لم تعرف الدولة الجزائرية تنظيم مركزي رمي متخصص في حماية البيئة إلا سنة **2001** وهذا تزامنا مع تزايد الوعي البيئي الوطني الذي لم يكن منفعلا عن الاهتمام الدولي

[1]- سمير بن عياش، السياسة العامة للبيئة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011 ص 32

[2]- حسينة غواس، الحماية المستدامة للساحل في كل القانون الجزائري، مجلة العلوم الانسانية ،2016 ص2

بالقضايا البيئية وقد تعزز ذلك بصدور القانون **03-10**، المتعلقبحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تتوالى بعد حزمة من القرارات والتشريعات الخضراء (البيئة) سواء ما تعلق منها باستحداث هياكل تنظيمية أو أدوات حمائية (كالجباية البيئية).

وتتراوح أدوات سياسة حماية البيئة في الجزائر بين الأدوات الاقتصادية التي خضع لها المشرع الجزائري النصيب الأوفر من التشريعات الى جانب المخططات والبرامج البيئية إلا أن مسألة حماية البيئة لا ترتبط فقط بسن ترسانة من القوانين وهو الأمر الذي يفسر تزايد وتيرة التدهور البيئي وانما بتفعيل هذه التشريعات على أرض الواقع لاسيما ما تعلق بالجباية/ الرسوم البيئية.

حماية البيئة في ظل الدستور 1963:

ان مسألة حماية البيئة في الجزائر كانت قضية حساسة ومهمة مباشرة بعد الاستقلال ولهذا يجب أن تعنى بالعناية التامة ليس فقط لكونها قضية العصر ولكن لأن الجزائر كانت قبل ذلك خاضعة للاستعمار، الذي دمر كل أنواع الحياة والبيئية على وجه الخصوص ولهذا كان لابد على الجزائر أن تسعى للتخلص من الاثار الناتجة عن ذلك وبالفعل قد بادرة السلطات العمومية آنذاك اتخاذ الاجراءات والتدابير الوقائية، بالتزامن مع اعتماد اسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد.

ونظرا للنمو الاقتصادي ونتيجة لتطور المجتمع الجزائري بشكل عام، ازدادت اهتمامات وانشغالات الجزائر بمسألة البيئة والطبيعة، فكرست لها نصوص شرعية واحكاما تنظيمية كبيرة ومختلفة. نابعة نسقها الذي يشمل القيم الاقتصادية والاجتماعية، لذا لا يمكن تطبيق سياسة ما بحذافيرها في مجتمع من المجتمعات بل تتغير وتختلف من دولة الى اخرى وهذا يعود لخصوصية كل دولة ثقافيا وقيميا .... الخ.

وبما أن الوسائل القانونية من أنجع الطرق في مجال تحقيق الحماية والمحافظة على البيئة، باعتبار أن القوانين تكون عادة مصحوبة بقوة تنفيذ تعطيها الطابع الالزامي والمتمثلة في العقوبات الجزائية توقعها السلطات المختصة في حالة مخالفة لقواعد والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، ومن جهة اخرى فان توفير بناء هياكل مؤسساتية قوية وبالقدر الكافي يضمن تطبيق ومتابعة هذه القوانين والتنظيم وهذا ما لم يتحقق في هذا الدستور[1].

[1]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 80

حماية البيئة في ظل الميثاق الوطني:

اشار الميثاق الوطني لسنة 1976 ال مكافحة التلوث و حماية البيئة، و طرح مشكلة حماية البيئة و مكافحة الأضرار التي تنجم عن ظهور مراكز عمرانية و أنشطة صناعية، فأدرج الميثاق الوطني سياسة حماية البيئة في اطار خطة الدولة، و نص على التدابير المهمة التي سوف تتخذ و تنظم كل ما يلزم لصيانة المخطط و الوقاية من كل ظاهرة مضرة بالصحة و حياة الانسان و هي سياسة تتعين عليها أن تشكل انشغال كل المواطنين، ولا يجب أن تفهم على أنها مسؤولية دولة واحدة، كما تطرق الميثاق الوطني الى مواصلة و تكثيف أعمال التشجير التي شرع فيها بغية احياء غابات البلاد بطريقة تمكن تغيير الوسط الطبيعي و خلق مناخات صغيرة و ملائمة للفلاحة و ما يوضع كذلك اهتمام البيئة فعليا هو انعقاد ندوة وطنية حول البيئة بقمة الأمم على مدى يومي 15-16 ماي 1985 و كان عدد المشاركين 400 فرد تقريبا من جميع قطاعات النشاط الوطني بحيث وصلوا الى صياغة وثيقة هامة في هذا العدد تحت عنوان "دراسة أولية للبيئة، البيئة في الجزائر، معاينة و توصيات" و لو طبقت توصيات و قرارات هذه اللجنة و ترجمتها على أرض الواقع لكنا أفضل بلد رائد في مجال ادارة البيئة لكن الأمل بقي قائما الى يومنا هذا فبعدما أغفل دستور 1963 مسألة حماية البيئة لأسباب معلومة جاءت أول اشارة لها في ميثاق الثورة الزراعية التي تهدف الى مكافحة هذا التدهور في البيئة[1]

اما ما ورد في دستور 1976 الذي جعل حماية البيئة احدى اختصاصات المجلس الشعبي الوطني في مجال التشريع، حيث تأكد الفقرات 22-23-24 من المادة 151 بأن للمجلس تحديد الخطوط العريضة لسياسة تهيئة الاقليم والبيئة ونوعية الحياة وحماية الثروتين الحيوانية والنباتية، والمحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والنظام العام للغابات.

اولا: قانون 03/83 الصادر 1983/02/05 المتعلق بحماية البيئة

اشار قانون حماية البيئة الصادر سنة 1983 الى سياسة الواجب اتباعها في مجال حماية البيئة، ونص المشرع الجزائري في هذا القانون على عدة أهداف ومبادئ يرتكز عليها قانون حماية البيئة.

[1]- مليكة بوضياف، ادارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006 ص 81

وقد جاء قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة لوضع وتنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة تتكرس من خلالها الحماية للموارد الطبيعية بما يتضمن استخلافها، واتخاذ التدابير الوقائية لتفادي حدوث التلوث بقصد تحسين المعيشية ونوعيتها.

و عليه فان قانون 83-03 يقرر الحماية للموارد الطبيعية ليحقق لها امكانية التجديد و الاستخلاف و هذا ما يعطيها قيمة استعمالية عالية، و يرتكز مبدأ حماية الموارد الطبيعية على أساس تحقيق المصلحة للأفراد في المجتمع، فاستنزاف الموارد و اتلافها أو الاضرار بها بأي شكل يعتبر مساس بمصالح الأفراد التي يصغ عليها القانون بصيانتها و المحافظة عليها، و بجانب الحماية للموارد الطبيعية يقرر القانون مبدأ الوقاية عن طريق النص على جملة من الأساليب أو التدابير التي تمنع حدوث التلوث، و تدفع أسبابه قبل وقوعه، و هذا يؤكد عزم المشرع على تحقيق حماية أكيدة للموارد الطبيعية[1]

أما في ما يخص المبادئ العامة الثلاث التي ارتكز عليها المشرع الجزائري في قانون 83-03 المتعلق بالبيئة، فهي تتمثل في الأسس التي ينطلق منها المشرع في رؤيته لمعالجة التلوث.

1- حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلب أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المحافظة على الإطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، أو عبارة أخرى مراعاة التوازن الضروري بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على محيط معيشة السكان.

3- تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتحديد شروط ادماج المشاريع في البيئة لوضع شروط وضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي رسمتها.

هذه اذن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة، وهي فكرة بشموليتها وعمقها تجعل من القانون أداة مرجعية تشريعات حماية البيئة الفرعية الأخرى.

و عند دراستها لهذا القانون يتسنى لنا أن المشرع الجزائري قد تطرق الى كشكل البيئة و المحافظة عليها في عدة أبواب، و تكلم عن عناصرها و المجالات التي تنطوي عليها حماية البيئة، ففي الباب الثاني من هذا القانون عالج المشرع الجزائري الطبيعة و ما فيها، فأشار الى حماية الحيوانات و النباتات و أسر على الإبقاء على التوازن البيولوجية و المحافظة على الموارد الطبيعية

[1]- احمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 56

من جميع أسباب التدهور التي تهددها، كما ركز أيضا على حماية الأراضي من التصحر و الانجراف، و الأراضي الزراعية و الفصائل الحيوانية بجميع أصنافها و النباتات بجميع أنواعها، و كذا المعالم التاريخية و غيرها، كما ذكر المشرع الجزائري المحميات الطبيعية و الحظائر الوطنية و وجوب صيانتها و المحافظة عليها من طرف الهيئات المكلفة.

ثانيا: قانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها

يهدف هذا القانون الى تحديد كيفيات تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها حيث تنص المادة 02 على أن تسيير النفايات ومراقبتها وازالتها يتركز على المبادئ الأتية:

-الوقاية التقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر،

-تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها،

-تثمين النفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول، باستعمال تلك النفايات، على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة،

-المعالجة البيئية العقلانية للنفايات،

-إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

كما نصت المادة 12 على انشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة والذي يتضمن وفق المادة 13 ما يلي:

-جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني،

-الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا وكذا تلك المخزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها[1]

-المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات،

-تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة،

[1]- ربيعة بوسكار ن مشكلة البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2016 ص 203

-الاحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لإنجاز منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

ثالثا: قانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة

تحدد أحكام هذا القانون حسب المادة 01 التوجهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من طبيعتها ضمان تنمية منسجمة ومستدامة على الأساس:

- الاختبارات الاستراتيجية التي تقتضي تنمية هذا النوع،
- السياسة التي تساعد على تحقيق هذه الاختبارات،
- تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة.

ونصت المادة 02 من هذا القانون على أن الدولة هي التي تبادر بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتسيير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها، وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية كما يساهم المواطنون في اعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وأهداف هذه السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وفقا للمادة 04:

- تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي[1] ؛
- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل؛
- تساوي الحظوظ في الترقية والإزهار بين جميع المواطنين؛
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب؛
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها؛

[1]- ربيعة بوسكار ن مشكلة البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2016 ص 203

- إعادة توازن البيئة الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها؛
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية؛
- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

أما المادة 07 فتنص على أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وهي:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبالد الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها؛
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر؛
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم التي تحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجيهات والترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة الساحل؛
- مخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح وتثمن، بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية، في مجال ما يأتي، على الخصوص:

-تنظيم الخدمات العمومية؛

-مساحات التنمية المشتركة بين البلديات؛

-البيئة؛

-السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية[1]؛

-المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

رابعا: قانون 10/03 المتعلق لحماية البيئة

[1] عمرو حمدي، اهداف التنمية المستدامة، نشرة الكشفية من أجل التنمية المستدامة، الإقليم الكشفي العربي، العدد 102، مصر، 2019-2020، ص05.

أصدر المشرع الجزائري القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي جاء كثمرة لمشاركة الجزائر في محافل دولية وكذا معاهدتها على العديد من الاتفاقيات في هذا الموضوع بعد تأثر المشرع الجزائري بالقضايا البيئية الدولية واشكالاتها المطروحة والمقاربات الحديثة لمعالجتها، و قبل صدوره اعتمد على 50 تأشيرة لذلك منها 17 اتفاقية دولية و هو ما يؤكد محاولة المشرع الجزائري تجسيد رؤية الأبعاد الدولية المعادة عليها خلال سنة لهذا القانون نظير استمرار الاهتمام الدولي بحماية البيئة و بداية ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

و الذي يمكن القول بشأنه أنه جاء امتدادا لما تم اقراره في اعلان جوهانسبورغ في 2002، اذا يعتبر هذا القانون نقطة تحول إيجابية في اطار التكفل بحماية البيئة من خلال ما تضمنه من مبادئ و أهداف تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب و متطلبات التنمية المستدامة و مبادئها، حيث تنص المادة 113 من القانون رقم 03-10 على الغاء قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة و تبقى النصوص المتخذة لتطبيق القانون سارية المفعول الى غاية نشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في هذا القانون و ذلك لأجل لا يتجاوز 24 شهرا، لكن هذا التنظيم لم يصدر الى بعد انتظار حيث تتمثل الأهداف الأساسية لهذا القانون كتالي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكونتها.
- اصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- تدعيم الاعلام و التحسيس على مشاركة الجمهور، ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة[1].
- تقوم الأهداف التي جاء بها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الأنفة الذكر على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي نذكرها كما يلي:

[1]- لمين هماش، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 ص 121

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط منع الحاق الضرر بالتنوع البيولوجي، حيث تختلف الأحكام الجزائية للعقوبات بحماية التنوع البيولوجي حسب درجة الضرر التي يلحق به.
- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه تجنب الحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب أن تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** يقوم هذا المبدأ على استبدال كل عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطر عليها ويختار هذا النشاط الأخير ولو كانت تكلفة مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.
- **مبدأ الادماج:** يعتمد هذا المبدأ على دمج الترتيبات المتعلقة بالحماية والتنمية المستدامة عند اعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند الضرر:** ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعات معالج الغير قبل التصرف.
- **مبدأ الحيطة:** الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة.
- **مبدأ الملوث الدافع:** والمغزى من المبدأ أن يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب الحاق الضرر بالبيئة[1].
- **مبدأ الاعلام والمشاركة:** يمكن من خلال هذا المبدأ لكل شخص الحاق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الاجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر البيئة.

كما حدد هذا القانون أدوات تسيير البيئة التي تتمثل فيما يلي:

- هيئة الاعلام البيئي
- تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة.
- نظام التقييم الآثار البيئية مشاريع التنمية
- تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة

[1] خالد السيد حسن التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر ، 2021، ص 29-30.

من خلال عرضا للأهداف و المبادئ لهذا القانون نستنتج أنه يسعى الى التوفيق بين كل أبعاد التنمية المستدامة و ادراج البعد البيئي ضمن مسارات السياسة التنموية لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة، كما ان هذا القانون ركز على ادماج فواعل جديدة الحماية البيئة مثل الجمعيات و الاعلام الجواري، و التأكيد على دورها الاعلامي و حتى الاستشاري في ظل مقاربة تشاركية من خلال نقل المعلومات الى السلطات المحلية و المديريات المعنية بحماية البيئة، كما تتمثل سلبيات هذا القانون الاحالة فيه للنصوص التنظيمية اللاحقة مما عطل تنفيذ أحكامه.

المطلب الرابع: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبح حتمية لا منفر منها، من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا واقتصاديا، وباعتبار موضوع التنمية المستدامة يشير الى مجموعة واسعة من القضايا ويستلزم نهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسة كما يحتاج المحللون الى معلومات لتحديد الاجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم التنمية المستدامة فهذه المعلومات تشمل على النقاط التالية:

الوضع الراهن – الاتجاهات ونقاط الضغط، اثر التدخلات ونتيج هذه المؤشرات المتخذة القرارات، أن يعرفوها إذا كانوا في الطريق الصحيح أم لا كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة

وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) بأهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة وذلك لتوفير اسس راسخة لاتخاذ القرار على كافة المستويات وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئة والانمائية

ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو اقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والمؤسسية، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر[1].

[1] ساجد أحميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص140.

أولا/المؤشرات الاقتصادية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار أن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي في البداية، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة من الامكانات البشرية الاقتصادية وتتمثل عموما فيما يلي:

1- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات القوية الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الانتاج الكلي و حجمه، مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يعتبر عنصرا مهما لتبيان نوعية الحياة و مستوى الكفاءة الفردية، و توضح الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري، من الناتج المحلي الاجمالي إلا أنه شهد ارتفاع من 5063 دولار في العام الى 6090 دولار خلال 2001 ، و كثف البنك الدولي عن ارتفاع نصيب الدخل القومي الجزائري الى 5290 دولار خلال عام 2013 بعد أن كان 4970 دولار عام 2012 وكان النصيب من الدخل القومي خلال عام 2012 4970 دولار مقابل 4460 دولار عام 2011

وان كانت الجزائر شهدت مؤخرا ارتفاع في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي تبعه ارتفاع محسوس في نصيب الفرد منه إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن المقاييس العالمية طبقا لأرقام صندوق النقد الدولي[1] .

2- **نسبة اجمالية الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي:** يوضح هذا المؤشر الانفاق على الاضافات الى الاصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من ناتج المحلي الاجمالي و يقيس المؤشر نسبة الاستثمار الى الانتاج، وقد حققت الجزائر تحسنا كبيرا على صعيد تهيئة البيئة المواتية للاستثمار و المشاريع و التنمية بهدف تعزيز التنمية في عام 2011 قرر مجلس الوزراء عددا من الاجراءات لتحيين حزمة الحوافز للمستثمرين للنهوض بالقطاع بعد أن كان القطاع ضعيف و يساهم بشكل كبير في اعاقة النشاط و التطور الاقتصادي، وعليه فان على الجزائر اعطاء اهمية بالغة لهذا المؤشر الأمر الذي يكسبها مكانة رائدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

3- **رصيد الحساب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي:** يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، و يربط هذا المؤشر بقاعدة الموارد، مما يوضح قدرة الدول على نقل الموارد بلغ الفائض الاجمالي لميزات المدفوعات 12.3 مليار دولار سنة 2012 و بلغ قائم احتياطات الصرف 190.66 مليار دولار في نهاية 2012 ، أي نسبة تفوق بكثير

[1]- حازم صبح حميد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991، مكان دار الحامد للنشر والتوزيع 2002، ص 250

المستوى المسجل لدى أغلبية البلدان الناشئة في اسيا، وقد انخفضت الديون الخارجية الاجمالية للجزائر من 33.2 مليار دولار سنة 1996 الى 3.4 مليار دولار سنة 2013، مسجلة بذلك انخفاض اجمالي قدره 68% من 2000 الى 2013، و هي نسبة معقولة عموما اذا اخذنا في الحسبان الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة الأمنية اضافة الى انخفاض اسعار المحروقات في السنوات الأخيرة خاصة أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

ثانيا/المؤشرات الاجتماعية:

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية لا تلق الاهتمام والعناية كتلك التي تحفل بها المؤشرات الاقتصادية والبيئية، إلا أن التنمية المستدامة تسعى في حقيقة الأمر الى تحيين المستوى الاجتماعي العام، من خلال حث الدول على ضرورة الاعتناء بالجانب البشري في محاولة لاجتثاث الفقر ورفع الغبن على الأفراد والمؤشرات الاجتماعية تتمثل على مجموعة من المؤشرات والأدوات القياسية نورد أهمها فيما يلي:

1- مؤشر الفقر البشري: وهو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر الى حالات البلدان النامية على الخصوص وهي:

-حياة طويلة وصحية وتقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين

-توافر الوسائل الاقتصادية ويقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب.

-نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بدرجة معتدلة أو شديدة.

وعلى الرغم من الامكانيات المادية والبشرية التي تستهلكها الجزائر الا أن عدد كبير من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر، وذلك نتيجة ضعف البرامج التنموية من جانب وغياب المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، اضافة الى الأوضاع الأمنية التي خلفت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي بدورها أثرت على المستوى المعيش للجزائريين[1].

2- البطالة : يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين، لقد تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت الى أكثر من 30%، و تشير الأرقام الحالية حول

[1] حسين الطلافحة عمر ملاعب، من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030:التقييم والمستجدات، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 138 ، الكويت، 2017، ص17.

معدلات العمالة و نسبة البطالة في الجزائر الا أنه من الصعب تحقيق نتائج ايجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الجزائر تشهد وضع مالي مريح بلغ حاليا احتياطي الصرف 90 مليار دولار، الى أن سياسات التنمية المعتمدة لم تتمكن من التحكم في ظاهرة البطالة.

3- نوعية الحياة: ويستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه الصالحة للاستعمال وموافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية التنمية المستدامة.

صنفت الجزائر من طرف البنك العالمي من بين الدول ذات القدرات الضعيفة في التسخير والتسيير الموارد المائية والأكثر تضرر من شح الموارد المائية وإذا استمر الوضع على ما هو عليه ستسجل الجزائر عجزا بين 15 و20 مليار متر مكعب بشكل عام و25 مليار متر مكعب في السنة بالنسبة للمياه الصالحة لشرب في افاق 2025 وذلك نتيجة:

-قلة التساقط خلال الثلاثين سنة الماضية وتوحل السدود.

-التوزيع غير العقلاني للسكان في ظل الكثافة الديموغرافية حيث 60% منهم يسكنون في المدن.

أما عن الصحة في الجزائر فحسب تقرير منظمة الصحة العالمية تحتل الجزائر المرتبة 45 في مجال المستوى الصحي و المرتبة 81 في مجال النظام الصحي، و المرتبة 84 في مجال معدل الحياة من بين 192 دولة عضو في المنظمة، كذلك بالنسبة لمعيار الاستجابة لحاجات السكان تحتل المرتبة 91، و المرتبة 75 بالنسبة لعدالة تمويل النظام الصحي و عن مستوى الانفاق الصحي احتلت الجزائر المرتبة 114،و هذه المراتب المتدنية عالميا تعود لضعف الأداء خاصة الظروف غير الجيدة الاستقبال و اقامة المرضى، ندرة الأدوية وارتفاع في معدل الانتظار ، قلة النظافة و التأخر في معالجة المرضى[1].

4- **التعليم:** ويستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون، والمعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس والتعليم، وفي هذا المجال اعتمدت الجزائر سياسات واجراءات عدة لنهوض بقطاع التعليم نظرا لأهميته ورفع النسب المشجعة فقد انتقل مؤشر مستوى التعليم من 0.463 سنة 1998 الى 0.740 سنة 2008، إلا أن المشكل التي تعاني منها

[1] سماح سيد أحمد تقييم تقدم إفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030 ، مجلة الدراسات الاقتصادية مرسي، المعمقة، جامعة القاهرة، العدد 02 ، المجلد 05، مصر، 2020، ص19.

تتعلق بالكيفية والنوعية وليس بالكمية والعدد، لأن التنمية المستدامة تتطلب تأهيل كوادر مستقبلية تواكب متطلبات العصر

5- **معدل النمو السكاني:** يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة، ويعبر عنه كنسبة مئوية، بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2014، 38.7 مليون نسمة و 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015 وبذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2.16% الى 2.07% و يعود سبب انخفاض النمو الانخفاض المعتبر كحجم الولادات الحية مع تراجع طفيف للوفيات ورغم أن مشكل الكثافة السكانية يعتبر متواضعا مقارنة مع المساحة الهائلة للجزائر الا أنه يقف عقبة في وجه الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، اضافة الى، مشكل التوزيع ، مشكل التوزيع غير المنتظم للسكان اذ يقطن اليوم في مساحة 4% من مساحة الوطن،/ حوالي 6.5% منهم 37% على الشريط الساحلي (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة) هذه المدن سوف يقطن بها حوالي 12000000 نسمة في سنة 2020 أي ما يعادل عدد سكان الجزائر سنة 1966.

ثالثا/المؤشر البيئة

ان تطور نظام الاقتصاد وتشعب موضوعاته أدى الى الضغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة أدت الى حدوث أزمات خطيرة تؤدي الى التدهور البيئي لبعض المكونات البيئية من نبات وحيوان وغيرها من الكائنات، فمختلف الدراسات والنتائج تؤكد المظاهر السلبية والعديدة للتنمية الاقتصادية حيث تكثيف النشاطات فيها اليوم وعلى مستوى العالم يتطلب مبالغ مالية جد ضخمة يترتب عليه انفاق حوالي 13 مليار دولار سنويا، و في خلال خمسين سنة يمكن ان يتضاعف هذا المبلغ الى 5 أو 10 مرات، و خلال قرن تضاعف الإنتاج الصناعي الى حوالي 50 مرة، ومن خلال هذا فإننا نخاص الى نتيجة تدل على الارتباط الجد وثيق بين النمو الاقتصادي والمشكل البيئي وهذا في ظل النشاط الاقتصادي للدول المتطورة ناهيك عن الأثار الجانبية للتلوث جراء التخلف الحاصل في الدول النامية[1].

1- **متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:** تعد الجزائر من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية، حيث قدرت المياه المتاحة عام 2011 بحوالي 2.9 مليار متر مكعب وكانت الكمية من المياه المستخدمة تقارب 3.8 مليار متر مكعب أي بنسبة 29 % من المياه المتاحة، كما بلغت

[1] وئام السيد عثمان، رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية المستدامة 2050 ، مجلة دراسات، جامعة بور سعيد، العدد 03، المجلد 12، مصر، يونيو 2021، ص141.

نسبة المياه المستخدمة في الزراعة حوالي 2.6 مليار متر مكعب أي بنسبة استخدام 68 % وكان المعدل السنوي لنصيب الفرد الجزائري من المياه المتاحة العذبة لا يتجاوز 418 متر مكعب منها 123 متر مكعب نصيب الفرد المستخدم من المياه مقابل 1040 م^3 عام 1970، و هو معدل بعيد كل البعد عن المعدل العالمي المقدر ب 7700 متر مكعب للفرد الواحد.

2- **متوسط نصيب الفرد من اجمالي الأراضي المزروعة:** يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من اجمالي الأرض المزروعة في الجزائر، يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة الى الانخفاض ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني، وعندئذ ستجد الجزائر صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان مالم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطور، حيث يقدر أن تصل المساحة المستغلة لكل فرد بحوالي 0.15 هكتار حدود عام 2020 [1]

3- **الأراضي المصابة بالتصحر:**

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلاد، وتشير أخر الاحصائيات المتاحة الى نسبة التصحر التي بلغت أكثر من 68.1 % من المساحة الاجمالية للجزائر، كما أنه تبعا لدراسات الأمم المتحدة فان 40 % من المساحة الصالحة للزراعة في افريقيا مهددة بالتصحر.

حيث تقدر أخر الاحصائيات أن التصحر الذي يمس المناطق شبه الصحراوية والسهبية يزحف بنسبة تقدر من 100 الى 400 ملم في السنة.

وهذا يعكس المساحة الزراعية النافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار وذلك سنة 1998، والتي ستصل الى أقل من 0.15 هكتار للفرد الواحد في حدود عام 2020، مما يمثل بحق عقبة كبيرة وتحديا ثقيلا يستوجب تفعيل كل ما من شأنه أن يوقف ويحدد من هذه الظاهرة الخطيرة.

4- **التغيرات الحاصلة في مساحات الغابات:**

يشير هذا المؤشر الى التغيير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للبلاد، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة 1990-2000

فحسب احصائيات سنة 1976، فان المساحة الاجمالية للغابات كانت تقدر بأكثر من 2.975000 هكتار، وتحتوي على أنواع الموارد الغابية، وبلغت نسبة مساحة الأرض المغطاة

[1]- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق الذكر، ص 197-199

بالغابات سنة 1990 حوالي 0.08% و0.09% سنة 2000، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشراتها بسبة 20% من المساحة الاجمالية لكل بلد.

كما بلغت نسبة المساحة المحمية الى مجموع مساحة البلد عام 2003 حوالي 0.05 فقط، ويتميز توزيع الغابات في الجزائر بالتفاوت على كامل الإقليم (تتواجد على الخصوص في المنطقة التلية)

أ- **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 سنة:**

يعد هذا المؤشر أهم مقياس يعبر عن درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويحسب هذا المؤشر بقسمة عدد الخطوط الأساسية على مجموع السكان مضروب بالعدد مائة (مؤشر عدد خطوط الهواتف الرئيسية لطل 100 ساكن = (عدد الخطوط الهاتفية ÷ مجوع السكان) × 100)

تعد حظيرة الهاتف المثبت بحوالي 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات و التجار والمعالج والمؤسسات، أما نسبة استفادة المواطنين فتبقى جد ضعيفة بأقل من 30% ووفقا لبيانات التحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية، فقد حققت الجزائر قفزات معتبرة لكنها تبقى بطيئة، فمن نسبة 0.8 خط عام 1975 الى نسبة 2.5 خط عام 1985 الى نسبة قدرها 3.2 خط لكل 100 ساكن عام 1990 وحوالي 4.2 خط لكل مائة ساكن عام 1995 و 6.4 خط لكل مائة ساكن عام 2001، و في حدود 8 خط لكل مائة ساكن عام 2005، علما أن المتوسط العالمي لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية كان حوالي 18 خط لكل مائة السكان في عام 2002، وعلى الرغم من التطور الحاصل في هذا الميدان بعد سياسة الخوصصة و الشراكة المتبعة في القطاع الا أن [1]

ب- **الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة:**

يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين مقياس لقدرته على الحاق بالاقتصاد العالمي، وتعزيز انتاجيته، وكثافة الحواسيب الشخصية مهما يكن معدلها، هي شرط مسبق لتوصيل الأنترنت وهذه هي حالة الجزائر، حيث مازالت الأجهزة المحولة باليد غير متيسرة على نطاق واسع، والبيانات عن مستعملي الحواسيب الشخصية ليست موثوقة تماما.

ج-**مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة:**

[1]- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق الذكر، ص 202

يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات، وتشير البيانات الواردة عن هذا المؤشر الى أن الجزائر لا تتوفر الا على نسبة 2.4 من السكان المتحلين بشبكة الانترنت في وقت لا يتجاوز عدد الذين يستعملون هذه التقنية 800 ألف ساكن، وذلك بمعدل 500 ألف مستعمل بصفة منتظمة في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الانترنت التي يصل عددها الى حدود 50000 نادي منتشرة عبر الوطن الأمر الذي يؤكد أن نسبة الربط في المنازل ما زلت ضعيفة جدا مقارنة على الأقل بالجارين (المغرب وتونس)، ويرجع هذا التأخر الى نقص أو غياب شبه تام لثقافة نشر التكنولوجيا وكذا النقص الواضح في الخطوط الهاتفية[1].

[1] سامية مدوي كنزة قريشي و حميد عبد القادر موقاري باشوش. فيفري 2020). الطاقة المتجددة كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر . مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10 (خاص)، ص 201.

المبحث الثاني: أهم الفواعل الرسمية في حماية البيئة في الجزائر

موضوع حماية البيئة يعتبر من بين أهم المواضيع الراهنة والتي تشغل الرأي العام وذلك راجع لأهمية البيئة في الحياة الانسان، ولذا كان لابد من الحفاظ عليها وبشتى الطرق والوسائل، لنجاح سياسة إدارية عقلانية للبيئة يتوقف أولا على القدرات المؤسساتية، ذلك ان النصوص القانونية وحدها غير كافية على تنظيم أي مجال من مجالات الحياة العامة، ما لم يتم تعزيزها بأجهزة ذات فعالية تتحكم في قضايا البيئة عن طريق ما يمنحها لها المشرع من أساليب في هذا الإطار.

وفيما يخص الهيئات المكلفة بحماية البيئة في الجزائر يحب التنويه ان هناك العديد منها سوآءا على المستوى المركزي او تلك المتواجدة على المستوى المحلي، ولهذا فان التطرق الى أهم المؤسسات والهيئات التي تهتم بحماية البيئة، والتنظيم الإداري للهياكل المشرفة على قطاع البيئة من جميع النواحي والجوانب.

ولهذا أو من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى أهم المؤسسات الرسمية التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في حماية البيئة.

المطلب الأول: الهيئات المركزية

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة اخذت تارة هيكلا ملحقا بدوائر وزارية وتارة أخرى هيكلا تقنيا وعلميا لذلك يمكن القول ان هذا القطاع لم يعرف الاستقرار القطاعي وذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1974 الى أن تم احداث اول هيكل وزاري عام 1996 ويتمثل في كتابة الدولة المكلفة بالبيئة.

ومع توالي الحكومات والتعديلات الحكومية وتغيير تسميات الوزارة وادماجها تارة مع وزارة الفلاحة ومرة أخرى مع وزارة المياه الى ان وصلت الى وزارة مستقلة بذاتها تحت مسمى "وزارة البيئة والطاقات المتجددة "

مع كل من هذا لم تكن حماية البيئة حكرا على الوزارة وحدها بل كانت توجد تنظيمات أخرى تختلف تسمياتها وادوارها وصلاحياتها كل حسب طبيعة عملها واختصاصها وامكانيتها.

تتطلب حماية البيئة في الجزائر تفعيل جملة من الفواعل الرسمية التي تعمل على رسم السياسات، تنفيذها، ومراقبة مدى احترامها. وتتوزع هذه الفواعل بين المستوى المركزي، حيث تتولى

السلطات الوطنية وضع التشريعات والاستراتيجيات العامة (المطلب الأول)، والمستوى المحلي الذي يضطلع بدور أساسي في تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع والتعامل مع المشاكل البيئية المباشرة (المطلب الثاني). وإلى جانب ذلك، تعتمد الدولة على مجموعة من الوسائل الإدارية التي تهدف إلى ضمان فعالية العمل البيئي وتحقيق أهداف الحماية (المطلب الثالث).

أولا: الهيئات المركزية

عرف الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر تذبذبا ولا استقرار في هياكله مما جعله تابعا لعدة قطاعات قبل ظهور وزارة تتكفل به وقد مرت هذه الوزارة بعدة مراحل قبل الوصول الى هذه المرحلة نستعرضها فيما يلي:

- الجنة الوطنية للبيئة: والتي تم انشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 156/74 المؤرخ في 1974/12/07 والذي يتضمن احداث لجنة وطنية للبيئة والتي تهدف أساسا الى:

–تقوم بالخطوط العام للسياسة البيئية في إطار التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية.

–تقوم بالاتصالات بين مختلف الوزارات المعنية بالأمر، وتسهر على نشر الأخبار وتطوير حركة التنشيط داخل هذا الميدان.

–يؤخذ رأيها في أي مشروع قانوني أو تنظيمي يتعلق بتحسين البيئة.

–تدلي برأيها في كل الدراسات التي تمس البيئة.

–تتكلف بتحضير القانون الوطني لحماية البيئة.

وقد تم جل هذه اللجنة بموجب المرسوم 119/77 المؤرخ في 1977/08/15 المتضمن حل اللجنة الوطنية للبيئة وتحويله إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.[1]

- تحويل المصالح بالبيئة الى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي:

وذلك بحلول عام 1988 وبموجب المرسوم رقم 49/81 الصادر بتاريخ 1981/03/23 والتضمن تحويل المصالح المتعلقة بالبيئة إلى كتابة الدولة للغابات وفي هذا الإطار أنشاء الدى الكتابة مديرية مركزية تحت اسم مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها، وكان دورها الأساسي يكمن في المحافظة على التراث الطبيعي كالحدائق والمحميات الطبيعية والحيوانات والموارد البيولوجية الطبيعية.

- ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات

[1]- سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2013، ص 515

حيث اعيد تحويل المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي الى وزارة الري والبيئة والغابات وذلك موجب المرسوم 12/84 المؤرخ في 1984/04/26.

وفي هذا الخصوص أسندت المهام المتعلقة بحماية البيئة الى نائب وزير مكلف بالبيئة والغابات

- تحويل مصالح البيئة من وزارة الري الى وزارة الداخلية والبيئة

وذلك عام 1988 بحيث أصبحت اختصاصات التي كانت تابعة لمصالح البيئة قبل هذا التحويل وهي المتعلقة بحماية البيئة.

- تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية الى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي

وذلك عام 1992 وقد حدثت لدى كتابة الدولة للبحث العلمي مديرية للبيئة ضمن كل المصالح السابقة

- الحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة

مرة أخرى حيث تم انشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 274/94 المؤرخ في 1994/08/10 المتضمن انشاء المديرية العامة للبيئة.

- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة[1]

اعتبرت هذه الخطوة اول بادرة الى افراد قطاع حماية البيئة بجهاز اداري محض مهمته فقط حماية البيئة، فتجسد ذلك من خلال احداث كتابة الدولة للبيئة سنة 1996، والتي عرفت نوعا من الاستقرار، مما انعكس على فعاليتها، اذ لأول مرة يتم اعتماد مخطط وطني للبيئة وتلاه استحداث متفشيات للبيئة على المستوى المحلي ودخلت الإصلاحات والتعديلات التشريعية والمؤسساتية مرحلتها النشطة خلال هذه الفترة لتدارك التأخر الحاصل في مجال حماية البيئة.

- سنة 2001 انتقلت مهمة حماية البيئة الى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

من خلال العرض السابق لتطور مؤسسات وهياكل حماية البيئة ابتداءا من 1974 الى غاية 2001 انشاء اول وزارة تتول مهمة حماية البيئة يتضح ان قطاع البيئة لم يعرف الاستقرار مليلة هذه الفترة الطويلة من الزمن حيث شهد هذا القطاع فيما يتعلق بالإطار المؤسساتي تشكيلات متنوعة خلال ربع قرن من الزمن، مما جعله تابعا لعدة قطاعات (الري، الغابات، الفلاحة، البحث العلمي، التربية والداخلية)

[1]- مرجع سابق الذكر، ص 52

وقد أدى عدم الاستقرار الهيكل هذا الى إضفاء حالة عدم تواصل النشاط البيئي مليلة مدة تجاوزت عشريتين من الزمن، مما انعكس سلبا على تطبيق سياسة بيئة واضحة المعالم واضفى نوعا ما من عدم وضوح الرؤى لانطلاق سياسة حقيقية في مجال البيئة من جهة وعدم بلوغ الأهداف البيئية التي كانت مسطرة من جهة أخرى [1]

- وزارة الموارد المائية والبيئة

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 2015/05/14 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 2016/03/01، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، تم تغيير تسميتها وادماجها مع وزارة الموارد المائية لتحمل تسمية وزارة الموارد المائية والبيئة وتنطوي مهامها فيما يلي[2] :

- رصد كافة الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية أو مياه الأمطار
- اجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتقييم خزانات المياه الجوفية

- بناء على التعديل الوزاري لسنة 2017، نلاحظ استقلالية قطاع البيئة وان كان من حيث التسمية فقط، اذا افردت اول مرة على مدى العقود المنصرمة وزارة خاصة بحماية البيئة تحت مسمى "وزارة البيئة والطاقات المتجددة" وان اضيف لها قطاع اخر لكنه ذا صلة مباشرة بالبيئة الا وهو قطاع الطاقات المتجددة التي تندرج ضمن الطاقات النظيفة و الصديقة للبيئة في أن واحد، حيث يتوافق التغيير مع احد المبادئ الأساسية الراسخة في قانون حماية البيئة و المتمثل في مبدأ التنمية المستدامة الذي يسعى الى مكافحة شتى اشكال التلوث والوقاية منه [3]

ثانيا/ الهيئات الإدارية المستقلة

لقد تحدث المشرع الجزائري بموجب التعديلات الجديدة هيئات إدارية مستقلة تسهم على تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينة والتي خففت بذلك الضغط على السلطة الوطنية والهيئات المحلية ومن اهم الهيئات نذكر ما يلي:

1- **الوكالة الوطنية للنفايات:**

مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي وتخضعللقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير وتوضع

[1]- ربيعة بوسكار، مرجع سابق الذكر، ص 210
[2]- لمين هماش، مرجع سابق الذكر، ص 141
[3]- بوزيدي بوعلام، الاليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2018، ص 32-33

تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وتكلف الوكالة بتطوير نشاطها وفرز النفايات وجمعها، ومعالجتها وتثمينها وازالتها وتكلف في إطار مهامها على الخصوص ما يلي[1] :

- معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات الوطنية
- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسير النفايات
- فيما يخص فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها تكلف الوكالة بمبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية وانجازها أو المشاركة في إنجازها، وتعمل على نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعهما، كما تبادر بكل ما هو برنامج تحسيسي واعلام ومشاركة في تنفيذها.

2- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

والذي يعتبر بدوره مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي يتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية مستقلة، ويكلف بالمهام التالية:

- جمع المعلومة البيئية على الصعيد العالمي والتقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها
- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها

ويترأس المرصد مجلس إدارة ويسيره مدير عام ويساعده مجلس علمي، الذي يبدى اراءه وتصوراته فيما يخص محاور وبرامج الدراسات والبحث وبرامج التبادل والتعاون العلمي، طرق وتقنيات اكتتاب المعطيات البيئية وتسييرها ومعالجتها[2]

[1]- المرسوم التنفيذي 02-175، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، المادة 2 الى المادة 6الجريدة الرسمية، العدد 37، 2002

[2]- المرسوم التنفيذي 115/02 المؤرخ في 2002/04/03، والمتضمن انشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

3- المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة

انشاء المرصد الوطني بموجب المادة 17 من القانون رقم 4-9 المؤرخ في 14 اوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[1] ، وهو هيئة وطنية تتول ترقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة، وتعرف هذه الأخيرة في مفهوم هذا القانون على أنها:

– أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقامن تحويل الإشعاعاتالشمسية وقوة الرياحوالحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقةالمائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية.

–مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبرفي الطاقة، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخالحيوي في عملية البناء.

ويجب ان نشير ان هذا القانون يهدف الى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة كما يهدف على وجه الخصوص الى[2] :

–حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة.

–المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.

–المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.

–المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها .

4- المعهد الوطني للتكوينات البيئة

يعد المعهد الوطني للتكوينات البيئة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المال، وتدعى في صلب النص "معهد"

يخضع المعهد الى القواعد المطبقة على الادارة في علاقته مع الدولة، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، يوضع المركز تحت وصاية وزير البيئة، يوجد مقره في الجزائر العاصمة، كما يمكن نقله الى أي مكان في التراب الوطني، بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالبيئة وتتمثل مهام المعهد في ضمان التكوين وترقية التربية البيئية والتحسين، ويكلف المعهد الوطني في إطار المهام

[1]- القانون رقم 4-9 المؤرخ في 14 اوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية العدد52، 2004

[2]- القانون رقم 4-9 المؤرخ في 14 اوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، المادة 2، جريدة رسمية العدد52، 2004

المنصوص عليها في المادة 04 من المرسوم 02-263 على الخصوص في مجال التكوين، ومجال البيئية والتحسين[1]

5- **الحظائر الوطنية:**

تعد الحظيرة الوطنية هيئة ادارية ذات طابع اداري، وتتوفر على تنظيم داخلي صدر وفق للمرسوم التنفيذي رقم 83-458 المؤرخ في 1983/07/23 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية[2]

تتولى الحظائر المحافظة على الحيوانات وبصفة عامة أي وسط له أهمية خاصة ينبغي الحفاظ عليه كما تحافظ على الوسط وتحميه من كل التدخلات الاصطناعية ومن اثار الاندثار الطبيعي التي من شانها ان تصيب مظهرة وتركيبه وتطوره.

6- المحافظة الوطنية للساحل:

أنشئت هذه الهيئة بموجب القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، وتعتبر هذه المحافظة هيئة عمومية تكلف بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم، والمنطقة الشاطئية على الخصوص، كما تضطلع هذه الهيئة بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية او الفضاءات الطبيعية في النقاط التالية:

-إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المناطق الساحلية في لبلديات المجاورة للبحر من اجل حماية الفضاءات الشاطئية، الذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ [3]

-تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات مجملة ويمكن إصدار قرار يمنع الدخول اليها

-إجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام وإعلام المستعملين بنتائج هذه التحاليل

-تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها التربة والخط والشاطئ، هشين او معرض للانجراف كمناطق مهددة.

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 02-263، يتضمن انشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، جريدة رسمية، العدد 56، 2002

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 83-458، يحدد القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنيةجريدة رسمية، العدد 31، 1983

[3]- الغواصي عباس، إدارة البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج ماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2008، ص39

ثالثا/المؤسسات الوطنية في حماية البيئة بشكل غير مباشر

1/ قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

يتولى هذا القطاع مهام تقليدية مرتبطة يسير إدارة الأملاك الغابية والثروة الحيوانية، وحماية السهوب ومكافحة الانجراف والتصحر، بالإضافة الى أعمال إعادة التشجير المكثف، صيانة وتوسيع الأزمة الخضراء حول مرتفعات الأطلس الصحراوي ومحاربة التصحر وكذلك إقامة الهياكل الفلاحية والمتعاملين الفلاحين مع المتغيرات المناخية مع وضع رزنامة تقليدية لها، وتطوير ممارسات فلاحية عملية جديدة.

2/قطاع الموارد المائية:

يعض على عاتق وزارة الموارد المائية دور كبير في مجال حماية البيئة وخاصة عنصر الماء، ويتجسد هذا الاهتمام من خلال حماية المسطحات المائية والمياه الجوفية من التلوث.

ومن اهداف القطاع ضبط واحكام توزيع مياه الري والشرب وإقامة وتشغيل وصيانة الخزنات وشبكات الري والعرف وتحسين وتطوير طرق الري لغرض الاستخدام الأمثل للموارد المائية[1] ، والحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من التلوث وتمارس الوزارة لتحقيق أهدافها المذكورة جملة من الاختصاصات من ضمنها التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية والمنظمات غير الحكومية المختصة في الموارد المائية والبيئة.

3/قطاع الصناعة

نظرا للأثار السلبية التي تشكلها حركة التصنيع على البيئة فقد حددت التنظيمات والتشريعات القانونية المنظمة لمهام وزارة الصناعة، على أنه تتولى في مجال البيئة سن القواعد العامة للأمن الصناعي وتطبيق التنظيم الخاص به وحماية البيئة وتدعيمها لهذه المهام فقد أحدث مكتب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي، ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية[2]

[1]- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2016 ص 120

[2]- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2016 ص 120

كما تقوم الوزارة من خلال هيئة التصنيع بدراسة العمليات الصناعية وكيفية تطوير العمليات الإنتاجية بغرض الحد من الفاقد الصناعي وإعادة استخدام المياه بداخل الوحدات الإنتاجية المختلفة، كذلك دراسة الموارد الصناعية الكيميائية الوطنية ذات التلوث الأدنى للبيئة واستبدال المواد الخام التي ينتج عن تصنيعها مواد سامة او سرطانية في البيئة المستقبلة لهذه النفايات الصناعية.

4/قطاع الصحة العمومية:

ان هذه الوزارة تختص في كل ما له علاقة بصحة المواطنين، خاصة في مجال مكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه، وكذلك حماية الأماكن السكنية في انتشار الأوبئة عن طريق استعمال مواد غذائية او طبية، كما على مصالح هذه الوزارة التي تشهد على حماية المرضى وعمال المستشفيات من الاصابة بالإشعاعات الصادرة عن الأجهزة المستعملة في العلاج سواء تعلق بالمستشفيات او مراكز الصحية المتوفرة عليها[1] .

وفي هذا الخصوص، نجد أن هذه الحماية مكرسة بموجب المرسوم 5-117 المؤرخ 14 أفريل 2005، الذي يحدد قواعد الحماية للعاملين والمستعلة وكذا مراقبة الأجهزة التي تستعمل تلك المواد الاشعاعية، كل ذلك يدل على انه لوزارة الصحة والسكن صلاحيات تتعلق بحماية السكان من جميع الأمراض الوبائية المتنقلة بواسطة المياه او الأغذية او استعمال مواد خطرة او استخدام أجهزة مفرزة الاشعاعات الايونية وهي كلها نشاطات ترمي الى حماية البيئة بطريقة جزئية.

5/قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

لا شك ان هذه الوزارة تشرف على العديد من المؤسسات والمراكز والمعاهد التي تضم مؤهلات علمية هامة، من بينها الباحثين المتخصصين في الكثير من المجالات ذات الصلة بالبيئة، وفي هذا الإطار يسجل أن تلك المؤسسات أنجزت ولا تزال تنجز وفقا للبرامج التي أقرها القانون التوجيهي للبحث العلمي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي بحوثا ودراسات متخصصة في مسائل البيئة، منها[2] :

-بحوث المتعلقة بالمناطق السهبية.

-حماية الوسط البحري من التلوث.

[1]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر ص 70.
[2]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر ص 71.

-حماية المناطق الساحلية.

-حماية الموارد المحصلة من صيد الأسماك.

-استعمال المواد المشعة او المفرزة للإشعاعات الايونية

-بحوث حول الطاقة المتجددة.

الى غير ذلك من البحوث والدراسات التي تعتني بالحماية القانونية للبيئة من التلوث كموضوع بحثنا هذا.

6/قطاع الطاقة والمناجم[1] :

يتولى قطاع الطاقة والمناجم بالإضافة الى مهامها الخاصة المشاركة في الدراسات المتعلقة بالهيئة العمرانية وحماية البيئة، ورغم الطابع الحيوي، الذي تكتسبه الطاقة في مجال الاقتصادي فإنها تؤدي الى احداث انعكاسات سلبية مباشرة على البيئة الطبيعية في الجزائر خاصة وان الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول المنتجة للبترول، من اجل ذلك تم انشاء اول وكالة وطنية لتطوير الطاقة وترشيدها.

7/قطاع السكن والعمران[2] :

تساهم قطاع السكن والعمران بدور كبير في التقليل من خطر التلوث عن طريق الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط العمراني، ويدخل ضمن مسؤولية القطاع اصدار القرارات والتشريعات التي تنظم سلامة البيئة السكانية من مساكن وحدائق ومرافق لذلك فهي مسؤولة عن دراسة ومتابعة الاشتراطات الخاصة بمختلف أنواع الأبنية سواء كانت سكنية او صناعية او تجارية محدد لكل نوع منهاالاشتراطات الواجب توفرها فيها سواء كانت امنية او انارة او تهوية او ضمانات صحية واجب مراعاتها في تصميم البناء حفاظا على الصحة.

8/قطاع السياحة:

ان لقطاع السياحة دورا هاما يدعيه في مجال البيئة باعتباره مصدر من مصادر التلوث من جهة وكقطاع يقع على عاتقة مهمة إيجاد الإطار الملائم لسياحة مزدهرة ستساهم في توفير الراحة للمواطن[1]

[1]- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2016 ص 221

[2]- مرجع نفسه، ص 221

ويعد قطاع السياحة أحد مصادر تلوث المحيط ذلك لأنه قطاع يستقبل عدد كبير من المواطنين في المواقع السياحية في نفس الوقت، مما يؤدي الى تدهور الوسط الطبيعي الذي تتواجد به هذه التجمعات، خصوصا في المجتمعات التي لا تملك ثقافة سياحية تقوم على المحافظة على البيئة.

فكلما تجمع عدد من السواح على موقع من المواقع السياحية إلا ويتركون تدهورا في ذلك الموقع وإتلاف المكونات، ومن هنا جاءت الحاجة الى الحفاظ على الوسط الطبيعي وفي نفس الوقت الحفاظ على المواقع السياحية في كل اشكال الاعتداء عبر الوطن سواء في الجبال او في الساحل او حتى داخل المدن وهي مسؤولية تقع على قطاع السياحة في البلاد.

9/قطاع الخارجية[2] :

قد يتساءل البعض عن الدور الذي يلعبه قطاع الخارجية في مجال البيئة والواقع ان هذا القطاع له دور هام في حماية البيئة، بل ويعتبر دوره رائد في هذا المجال بالنسبة لدولة كالجزائر، ذلك لان البيئة والحفاظ عليها ليس ابتكارا جزائريا ولا هو انجاز داخلي صرف، بل ان مضوع البيئة بوجه عام وهو موضوع دولي قبل ان يكون موضوعا وطنيا فالدول النامية ومنها الجزائر لم تتفطن الى الموضوع إلا بعد ان تفطنت له الدول الغربية (الولايات المتحدة الامريكية، واروبا) حيث تفطنت هذه الدول الى ان تدهور البيئة كان نتيجة تطور صناعي مكثف لا يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الحفاظ على البيئة، ولما افاق الغرب من غلطته حاول التخلص من هذه الظاهرة بكل الطرق، ومن بينها ابرام اتفاقيات الدولية و اجراء الاتصالات وإقامة الأيام الدراسية والندوات قصد تحسيس العام بقضيته و محاولة تصدير البعض من مشكلاته الخاصة بتلوث البيئة الى العالم الثالث.

ومهما يكن من امر الدول العالم، وتحاول إيجاد الحلول للمشكلات البيئة المختلفة وذلك من خلال ابرام الاتفاقيات واجراء التشاورات وتنظيم الندوات والمؤتمرات لحماية الطرة الأرضية من الخطر الداهم، خطر التلوث البيئي وتدهور الحياة على سطح الكرة الأرضية ومن هذه المؤتمرات، مؤتمر التغيرات المناخية الذي انعقد في ديسمبر 2020 كانكوك المكسيكية.

[1]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر ص 72
[2]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر ص 74

المطلب الثاني: الهيئات المحلية

باعتبار موضوع حماية البيئة من بين اهم الموضع المعاصرة وتسعى الدول ثبت الطرق والأساليب من اجل الحفاظ على البيئة، لهذا اختلفت وتداخلت المؤسسات المخولة لها ذلك.

الهيئات المحلية وكغيرها من المؤسسات الأخرى تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد البيئة ولهذا فان للولاية والبلدية دورا هاما في حماية البيئة لما لها من اختصاصات فعالة في مجال حماية البيئة، وخلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى اهم الأدوار التي تلعبها كل من الولاية والبلدية في مجال حماية البيئة واهم الأساليب التي يمكن استعمالها في هذا المجال.

أولا: تعريف الجماعات المحلية

تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية التي تسند اليها الوظيفة الإدارية المتعلقة بإشباع الحاجات المحلية، وهي مستقلة عن السلطة المركزية، والتي تتطلب ان يتولى تسيرها ممثلو أصحاب المصلحة من سكان الإقليم لأنهم أدري من غيرهم بالحاجات المحلية المتجددة بحكم معايشتهم للقضايا اليومية[1]

ان التنظيم الاداري لبلد ما يتضمن عموما عدة مستويات فتنفيذ الاعمال ذات النفع العام تكون موزعة فيها بين الدولة ممثلة في الجماعات الوطنية، والجماعات المحلية، المتمتعة بالشخصية المعنوية والتي تقوم بتسيير المصالح المحلية، وكما يلاحظ هناك حلين لمسالة التنظيم الاداري يطلق عليهما تقليديا المركزية واللامركزية.

يعتبر نظام اداري مركزيا عندما تكون جميع الاعمال الادارية للبلد متمركز بين ايدي تنظيم مركزي واحد، وعلى النقيض هناك نظام اداري يمكن اعتباره لا مركزيا يوكل للجماعات المحلية المحلية جزء من السلطة التي تمكنها من تلبية حاجياتها، ويجب قبل كل شيء ملاحظة ان مركزية تختلف عن عدم التركيز الاداري لأسباب سياسية وتقنية لان جميع السلطات تبقى بين ايدي الادارة المركزية وموظفيها، وعلى هذا لا يبقى لها قيمة للديمقراطية اذن فالمركزية الادارية لا تعترف

[1]- شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1986، ص17

للجماعات المحلية بأية حياة قانونية وحدها تتحمل بميزانيتها عن طريق موظفيها تلبية جميع الطلبات ذات النفع العام

اذن فاللامركزية الادارية في مفهومها هو ذلك النظام الذي يقوم ويستند على أساس تفتيح وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) من جهة وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية، وعلى أساس موضوعي، مصلحي من ناحية اخرى[1]

- **خصائص الجماعات المحلية**

-**الاستقلالية الإدارية:** وينبغي ان تنشا أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة والهيئات المحلية وذلك وفقا لنظام رقابي معتمد من طرف السلطات المركزية للدولة من مزايا هذه الاستقلالية:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجيات المواطنين عن الإدارة المركزية
- تحقيق مبدا الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العامة.

-**الاستقلالية المالية:** ما دامت تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية يوجب الاعتراف بخاصة الاستقلال الملي او الذمة الملية المستقلة وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية تمكنها من أداء المهام المنوطة اليها.

يمكن ارجاع الاعتبار على نظام الإدارة المحلية الى:

-تزايد مهام الدولة

-التفاوت ما بين أجزاء إقليم الدولة

-تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

[1]- عبيد لخضر " المجموعات المحلية في الجزائر المجلس الشعبي الولائي -المجلس الشعبي البلدي " ديوان المطبوعات الجامعية-1989 ص 7

ثانيا: دور البلدية في حماية البيئة

تلعب البلدية دورا هاما في مجال حكاية البيئة وبما ان البلدية هي الهيكل المحلي الأساسي للتنظيم اللامركزي فانه يقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال حماية البيئة، ولعل من بين اهم الاختصاصات المنولة للبلدية في مجال حماية البيئة نذكر منها:

- معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية
- القيام بعمليات التطهير
- توسيع وصيانة المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة
- مكافحة التلوث وحماية البيئة.

1- اختصاصات رئيس مجلس الشعبي البلدي في إطار حماية البيئة

يتمتع المجلس الشعبي البلدي باختصاصات واسعة فيما يتعلق بحماية مجالات متعددة من البيئة اذ نصت المادة 75 من قانون 08/90 انه يتولى المجلس الشعبي البلدي ما يلي[1] :

- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط والبيئة
- تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الامراض المتنقلة او المعدية والوقاية منها
- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولا سيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية
- السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير

وتعتبر من اهم صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي رقابة نوعية مياه الاستحمام بصفة دورية للتحاليل المخبرية واعلام الجمهور ومستعملي هذه المياه بكافة النتائج المستخلصة، وكذلك من صلاحياته حماية الشواطئ وحماية المحيط الساحلي والبحري من التلوث، واتخاذ كل التدابير الت يمن شأنها حماية في شتى المجالات.

[1]- المادة 28 من القانون 02/02 المتعلق بالساحل

2- اختصاصات البلدية في مجال حماية البيئة

تتمثل اختصاصات البلدية فيما يلي:

- **اختصاصات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير:**

تلعب البلدية دور كبير في ميدان التهيئة والتعمير، وبالتالي فاذا كان إقليم البلدية يغطيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي فان مسؤولية اتخاذ القرار في منح او رفض تسليم رخصة البناء ترجع الى رئيس البلدية بحيث يتم دراسة الملف من قبل مصلحة التعمير على مستوى البلدية.

- **اختصاصات البلدية في مجال حماية الطبيعة والاثار:**

باعتبار ان الطبيعة تراثا وطنيا استراتيجيا، نص المشرع الجزائري على دور البلدية في مجال الغابات على ما يلي[1] :

- انجاز وتطوير المساحات الخضراء داخل المراكز الحضرية
- انجاز برامج مكافحة الانجراف والتصحر
- العمل على تهيئة غابات الترفيه قصد تحين البيئة التي يعيش فيها المواطن
- القيام باي عمل يرمي الى حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي وكذلك النباتات.

وتعتبر حماية الطبيعة بكل ما تزخر به من غابات ومحميات نباتية ومناظر طبيعية من وديان وجبال ومواقع اثرية من بين المهام التي تضطلع بها البلدية ضد أي تلوث او مساس بمكوناتها او حالتها الطبيعية التي خلقها الله.

- **اختصاصات البلدية في ميدان النظافة العمومية:**

تتولى البلدية في إطار اختصاصاتها التقليدية، والتي تتمثل في حفظ الصحة العمومية والنقاوة السهر على تنظيم المزابل واحراق القمامة ومعالجتها واتخاذ كل الإجراءات الرامية الى حفظ الصحة العمومية وتتلخص في:

- القيام بعمليات التطهير
- جمع القمامة بصفة منتظمة
- مكافحة الامراض الوبائية والمعدية

[1]- المادة 93، 94 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية

ونظرا لأهمية وخطورة النفايات الحضرية على البيئة والسكان نص المشرع في المادة 29 من قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات على انه ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها يغطي كافة إقليم البلدية، كما نص المشرع صراحة على ان تسيير النفايات لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء[1] ، وتتضمن هذه الخدمة العمومية ما يلي:

- وضع نظام لفرز النفايات المنزلية بغرض تثمينها
- وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية
- اتخاذ إجراءات تحضيرية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية

- **اختصاصات البلدية في مجال حماية المياه من التلوث:**

لا تختلف حماية المياه من حيث مصادره حيث تحظ مختلف مصادر المياه للحماية المخصصة لها سواء تتعلق الأهم بالمياه الجوفية او السطحية او المياه الانابيب والمياه المعدنية او مياه البحر او المجاري او البحيرات، وتتنوع مهمة حماية المياه من التلوث بين كل الهيئات المحلية والمؤسسات الصناعية لاسيما تلك التي ينتج عن نشاطها عناصر ملوثة للمياه

فالنسبة للبلدية تقوم بإجراء وتنفيذ جميع الاشغال ذات المنفعة العمومية، وخاصة تلك التي تتعلق بتقديم الاضرار التي يمكن ان تلحق بالصحة العمومية نتيجة صب لمواد ملوثة للمحيط الى جانب ممارستها لسلطة الضبط في مجال منع تصريف او صب اية مادة ملوثة للمياه مهما كان شكل وطبيعة المواد السائلة او غازية او صلبة ومن المواد السائلة التي عادة ما تشكل خطرا على المياه الجوفية منها والسطحية الاخطار الناتجة عن شرب الزيوت والمواد البترولية المختلفة التي تفرزها بعض النشاطات الملحقة بها، وفي مجال المياه الصالحة للشرب هناك عدة صلاحيات مخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي بحيث يتكفل بمهمة المحافظة على نظافة المياه الصالحة للاستهلاك البشري، مكتب حفظ الصحة البلدي الذي تحت ماهلة رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]

ولعل اهم ما يمكنه استخلاصه مما سبق على ان قانون البلدية اعطى صلاحيات واسعة للبلدية في مجال حماية البيئة بجميع عناصرها غير ان أكثر المواد تحيلنا على القوانين والنصوص الخاصة وهذا بالإضافة الى ضعف البلدية من الناحية البشرية والمادية وهذا يعتبر عائق حقيقي في مجال التنمية بصورة عامة ومجال حماية البيئة بصورة خاصة.

[1]- بن احمد عبد المنعم، وسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2009، ص27

[2]- سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص87-88

ثالثا: الولاية

الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وكذلك تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون[1]

وتتكون الولاية من هيئتين:

أ- الوالي وهو يمثل الولاية في جميع اعمال الحياة المدنية والإدارية حسب اشكال والشروط المنصوص في القوانين والتنظيمات المعمول بها كما ينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف القطاعات التابعة للولاية فهو يمارس خاصة مهام الضبطية الإدارية فهو مسؤول عن المحافظة على النظام والامن والسلامة والسكنية العمومية، ولهذا يعلم فورا في المقام الأول بكل مسالة تمس الامن والنظام العام[2]

ب- المجلس الشعبي الولائي: ويترأسه رئيس المجلس الشعبي الولائي وهو يتألف من أعضاء تحدد مهامهم وكيفية انتخابهم النصوص التنظيمية والقانونية المنظمة لهذا الشأن.

- **دور الوالي في مجال حماية البيئة**

يتولى الوالي مهامه من صلاحيات العديد من الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة منها تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة، والذي يمكن له كذلك توقيف سير المنشأة التي ينجم عنها اخطار او اضرار تمس بالبيئة والغير الواردة في قائمة المنشآت المصنفة وذلك في حالة استجابة مستغلها للاعتذار الموجهة من طرف الوالي لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الاخطار او الاضرار.

كما يمكن للوالي استعمال كافة الوسائل القانونية ومن أهمها أسلوب الترخيص كإجراء وقائي لحماية البيئة كالترخيص بإقامة المنشأة المصنفة، الترخيص بإقامة منشآت معالجة النفايات المنزلية

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 12-07 المؤرخ في 2012/02/21 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 29 12 فيفري 2012، ص19

[2]- منال سخري، سياسة البيئة في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 173

وغيرها وتطبيق قاعدة توازي الاشكال يمكنه سحب هذه الرخص عند المخالفة من طرف أصحابها لتدابير حماية البيئة[1]

ويقوم الوالي بعدة أدوار من اجل المساهمة في حماية البيئة وفي شتى المجالات والميادين وبإمكانه التدخل في اية حالة كانت سببا في الضرر المباشر او غير المباشر بالبيئة ونذكر منها ما يلي:

- دور الوالي في حماية البيئة من التلوث الضار
- الوالي في مجال حماية السواحل والشواطئ من التلوث
- دور الوالي في حماية المياه من التلوث
- دور الوالي في حماية الغابات والمحميات الطبيعية
- دور الوالي في حماية الجو من التلوث[2]

- **دور المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة**

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة في الولاية فإلى جانب اختصاصاته العامة في مجال التنمية الاقتصادية ة والاجتماعية والثقافية نص قانون الولاية على بعض اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها:

- المبادرة بحماية البيئة وكل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.
- تشجيع اعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويتخذ كل الإجراءات الرامية لإنجاز اشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود الإقليم.
- يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة واصلاحها.
- المشاركة في اعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه.
- حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية ومراقبة الصيد البحري وحماية الأراضي واستصلاحها وكذلك حماية الطبيعة[3] .

---

[1]- معيفي كمال، اليات الضبط الاداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، رسالة الماجيستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2011، ص 175

[2]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر، ص93-97

[3]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر، ص89-90

- العمل على تهيئة الحظائر الطبيعية والحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الانجراف والتصحر.

- **دور المديرية الولائية للبيئة:**

تعتبر مصلحة خارجية تابعة للوزارة المكلفة بحماية البيئة وهي جهاز رئيسي تابع للدولة في مجال مراقبة وتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة او التي تتصل بها وتقوم بالمهام التالية:

- تنفذ برنامج حماية البيئة في كامل تراب الولاية بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية.
- تسلم الرخص والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.
- تقترح كل التدابير الرامية الى تحسين الترتيبات التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة كما تتخذ الإجراءات التي ترمي الى الوقاية من كل اشكال تدهور البيئة ومكافحة هذا التدهور بالتنسيق مع باقي أجهزة الدولة لاسيما فيما يخص قضايا التلوث والاضرار التصحر، انجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء[1]
- ترقية اعمال الاعلام والتربية والتوعية في مجال الحياة وجودتها
- كما تتخذ كل التدابير الرامية الى تحسين إطار الحياة وجودتها.

المطلب الثالث: الوسائل الإدارية الكفيلة بحماية البيئة

باعتبار ان حماية البيئة أصبح امر ضروري، وفي إطار تحقيق نظام بيئي متوازن وعدم الحاق الضرر بالبيئة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن طريق مختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية، كان لابد ولزاما على الهيئات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة، السعي بكل الطرق والأساليب ووضع القوانين من اجل ذلك.

وتعتمد الأنظمة الكفيلة بحماية البيئة على وسائل ذات صبغة فعالة بحيث تقوم الإدارة باتباع هذه الإجراءات لحماية البيئة وذلك من اجل تفادي كل أنواع المشاكل البيئية.

[1]- معيفي كمال، مرجع سابق، ص 175

أولا: نظام الحضر والالزام ونظام التقارير

تعتبر القواعد القانونية الصادرة في مجال لبيئة قواعد الزامية وامرة لأنها تتعلق في الغلب بحماية الصحة العامة والنظام العام نذكر منها ما يلي:

1- نظام الحظر: هو وسيلة تلجأ لها الدارة لمنع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها كحالة حظر المرور في اتجاه معين او منع وقوف السيارات في أماكن معينة، ومن اهم مميزات الحظر انه نمائي ومطلق يأتي في تكليف حظر مطلق وحظر نسيب.

- **الحظر المطلق:** يتمثل الحظر المطلق في منع الاتيانبأفعال معينة لما لها من اثار ضارة بالبيئة، منعا باتا تاما، لاستثناء فيه ولا ترخيص بشأنه، ولا شك ان الحظر المطلق هو نصيب محتجز للمشرع لا يمكن للإدارة الخيار فيه ولا يمكنها فتح المجال لسلطاتها التقديرية فيه لأنها قواعد امرة ى يمكن للإدارة مخالفتها، وهناك امثلة كثيرة للحظر المطلق في قوانين حماية البيئة نذكر منها:

–تفريغ المياه القدرة مهما تكن طبيعتها او صبها في الابار والحفر واروقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية والوديان الجافة والقنوات.

–وضع او طمر المواد غير الصحية التي من شأنها ان تلوث المياه الجوفية من خلال الشربات الطبيعية او من خلال إعادة التموين الاصطناعي[1]

–ادخال كل أنواع المواد غير الصحية في الهياكل والمنشآت المائية المخصصة لتزويد المياه، رمي جثث الحيوانات او طمرها في الوديان والبحيرات القريبة من الابار والحفر واروقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية.

- **الحظر النسبي:**

يتجسد الحظر النسبي في منع القيام بأعمال ونشاطات معينة يمكن ان تلحق اثار ضارة بالبيئة في أي عنصر من عناصرها، ولا يتم هذا المنع الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ووفقا للشروط التي تحددها قوانين حماية البيئة.

فهذا الحظر النسبي مرهون بضرورة استيفاء إجراءات الترخيص الإداري ففي هذه الحالة يربط المشرع إتيان التعرف بشرط الحصول على ترخيص اداري من شأنه ومن هنا يظهران هناك علاقة وثيقة بين الحظر النسبي والترخيص الاداري، تكمن هذه العلاقة في كونهما اسلوبين متكاملين

[1]- بن احمد عبد المنعم، الوسائل الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 89

ذلك في الحظر النسبي يكون التعرف محظور مبدئيا لكن بمجرد وجود الترخيص يزول الحظر ويمكن مزاولة النشاط[1]

2- نظام الالزام

الالزام هو ضرورة القيام بتصرف معين، وتلجأ اليه الإدارة من اجل اجبار الأفراد على القيام ببعض التصرفات لتكريس حماية البيئة والمحافظة عليها، وهو اجراء إيجابي عكس الحظر الذي فيه إتيان النشاط، وامثلة نظام إلزام في التشريعات البيئية كثيرة نذكر منها:

فيما يخص النفايات المنزلية أصبح لزاما على كل حائز للنفايات ان يتخذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي انتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، وذلك باعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة واقل انتاجا للنفايات، وكذلك أصبح لزاما على كل حائز للنفايات وما شابهها استعمال نظام الفرز الجمع والنقل الموضوع من البلدية، التي الزمها القانون بوضع مخطط لتسيير النفايات وجرد وتحديد مواقع والمنشآت المعالجة في إقليم البلدية[2]

ولقد نص المشرع أيضا على نظام الالزام في قانون 02/03 المحدد للقواعد العامة للاستغلال والاستعمال الشاطئي، بحيث يقع على عاتق صاحب الامتياز الشاطئي حماية الحالة الطبيعية وإعادة الأماكن الى حالتها الأول بعد انتهاء موسم الاصطياف، كما يقع عليه أيضا عبئ القيام بنزع النفايات ومختلف الأشياء الخطرة.

3- نظام التقارير:

يعتبر نظام التقارير أسلوب حديث وضعه المشرع متماشيا مع التطور الدولي في جمال محاية البيئة وذلك بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، ولقد جاء هذا النظام ليكرس رقابة الحقة ومستمرة على النشاطات والمنشآت، وذلك ما يعرف بالرقابة البعدية والمستمرة على منح الترخيص فهو أسلوب مكمل لأسلوب الترخيص، وهو أسلوب يسهل على الإدارة عملية متابعة أصحاب الرخص من الناحية المالية والبشرية، ويكون ذلك عن طريق تقديم أصحاب الرخص تقارير دورية عن نشاطاته.

[1]- سايح تركية، حماية البيئة، مرجع سابق، ص131
[2]- المادة 06 من القانون 19/01 المتعلق بالنفايات

ولقد وردت امثلة كثيرة على نمط التقارير في القوانين البيئية، ففي القانون المتعلق بالنفايات 19/01 تنص المادة 21 على "يلتزم منتجو وحائز والنفايات الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بكمية وطبيعة النشاطات"

ومثال أخر على ذلك ما جاء به قانون المناجم 10/01 الذي يلزم الرخص او السندات المنجمية ان يقرر وتقارير دورية او سنوية متعلقة بنشاطهم الى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية[1]

ومن خلال هذا نلاحظ ان قواعد اسلوب التقارير جاءت على شكل قواعد امرة يترتب عن عدم الالتزام بها عقوبات سالبة للحريات، والأكيد ان هذا الاسلوب يساهم في دعم باقي الاساليب والأجدر بالمشرع ان يعمل على تعميمه على باقي المنشآت سيما المنشآت المصنفة.

ثانيا/نظام الترخيص

في إطار تحقيق نظام عام بيئي، يشترط المشرع لأجل اعمال مبدأ حماية البيئة ضرورة استصدار اذن او ترخيص، اذ تقوم الادارة بمنح الترخيص إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه والهدف من الترخيص هو حماية الانسان وبيئته وعادة ما يكون الترخيص بمقابل، يتمثل في رسوم يدفعها طالب الترخيص ضمن الشروط اللازمة توافرها لإصداره ويهدف نظام الترخيص الى حماية مصالح متعددة متمثلة فيما يلي:

- حماية الأرواح كافي حالة ترخيص بحمل السلاح
- حماية اي عنصر من عناصر البيئة كما هو الشأن في التراخيص الصيد، وتراخيص البناء في الأراضي الزراعية، وترخيص اقامة المشروعات ذات المخلفات الضارة وتراخيص التخلص من مياه الصرف الصحي.

كما نجد في التشريع الجزائري امثلة كثيرة عن نظام الترخيص في مجال حماية البيئة وعليه نقتصر على اهم تطبيقات هذا الاسلوب:

1- رخصة البناء وحماية البيئة:

وباستقراء القوانين المنظمة للعمران نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا لرخصة البناء، وترك ذلك للفقه، فتعرف رخصة البناء على أنها القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة

[1]- سايح تركية، حماية البيئة، مرجع سابق، ص 134-135

قانونا تمنح بمقتضاه الحق للشخص (طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديدا وتغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد قانون العمران[1]

لقد تناول القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير والقوانين الخاصة بالعمران والشروط الواجب توفرها لمنح رخص البناء، وتعتبر هذه الرخصة كوسيلة لرقابة الادارة على كل اشكال البناء بغية القضاء على البناءات الفوضوية او غير القانونية والعمل على التنظيم وتطوير مجال التهيئة والتعمير، والسهر على حماية البيئة من الاستغلال اللاعقلاني للأراضي عبر كامل التراب الوطني، خاصة في المناطق السياحية والأثرية.

فلقد نص القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي على ان تغيير يراد ادخاله على عقار مصنف ضمن التراث الثقافي لرخصة مسبقة تسلم من طرف الوزير المكلف بالبيئة.

ولعل من بين أهم ما جاء به المرسوم 176/91 الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقييم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم

- دراسة مدى التأثير على البيئة وهذا حسب ما جاء في القانون 78/90 المتعلق بدراسة التأثير في البيئة، بحيث تخضع للدراسة على الاشغال وأعمال المنشآت الكبرى بسبب اهميتها وأبعادها وأثارها ان تلحق ضرر مباشر او غير مباشر بالبيئة ولاسيما الصحة العامة والفلاحة والمساحات الطبيعية.

2- رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

عرفت المادة الأولى من المرسوم 34/76 المتعلق بالعمارات الخطيرة واللاصحية او المنزعجة على "تخضع المعامل اليدوية او الصانع والمخازن والورشات وجميع المؤسسات الصناعية او التجارية التي تتعرف لأسباب الأخطار الأضرار سواء بالنسبة للأمن وسلامة الجوار والصحة العمومية او البيئة ايضا لمراقبة السلطة الادارية ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم[2] "

وتنص المادة 18 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على «تخضع لأحكام هذا القانون المصانع والورشات والمشاغل ومقالع الحجارة والمناجم وبصفة عامة

[1]- حبة عفاف "دور رخصة البناء في حماية البيئة والعمران" مجلة المفكر، عدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر 2010، ص310

[2]- مرسوم 34/76 المؤرخ في 1976/02/20 المتعلق بالعمارات الخطيرة واللاصحية او المنزعجة

المنشآت التي يشغلها او يملكها كل شخص طبيعي او معنوي عمومي او خاص، والتي قد تتسبب في اخطار على الصحة.

ومن هنا يمكن تعريف المنشأة المصنفة بأنها صناعية او تجارية تتسبب في مخاطر او مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام والصحة والنظافة العمومية والبيئة مما يستدعي على خضوع للرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها او مضايقات والتي اهمها خطر الانفجار والدخان والروائح.

ولقد انتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تقييم المنشآت المصنفة الى فئتين، منشآت خاضعة للترخيص ومنشآت خاضعة للتصريح، حيث تمثل المنشآت الخاضعة للترخيص الصنف الأكثر خطورة على المصالح من تلك الخاضعة للتصريح.

أ- **المنشآت الخاضعة للترخيص:** لقد صنف المشرع المنشآت الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار او المساوئ التي تنجم عن استغلالها الى ثلاثة اصناف بحيث تخضع المنشآت من الصنف الأول الى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة ويخضع الصنف الثاني الى ترخيص الوالي المختص اقليميا في حين تخضع الصنف الثالث الى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

ب- **المنشآت الخاضعة للتصريح:** هي تلك المنشآت التي لا تتسبب أي خطر أو مساوئ ولا يكون لها تأثير مباشر على البيئة وبالتالي فهي لا تستلزم القيام بدراسة التأثير.

- **الاجراءات الخاصة بإقامة المنشآت المصنفة**

لقد وضع المشرع الجزائري شروط قانونية للحصول على ترخيص اقامة المنشأة المصنفة وهي:

- مذكرة يقدمها صاحب المنشأة تحتوي على معلومات خاصة به سواء كان طبيعيا او معنويا ومعلومات خاصة بالمنشأة
- تقديم موجز دراسة مدى التأثير على البيئة معتمد من طرف خبراء ومستشارين معتمدين من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة.
- توقيع تحقيق عمومي يتعلق بدراسة انعكاسات هذا المشروع على البيئة وحجم الأخطار التي يمكن ان تنجز من وراءه[2]

[1]- المادة 55 من المرسوم 339/98 المؤرخ في 1998/11/03 الذي ينطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها.
[2]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر، ص125

3- رخصة استغلال الغابات:

لقد صنف المشرع الجزائري الغابات ضمن الأملاك الوطنية العمومية، إلا انه ونظرا لكون ان الأملاك الغابية ونظرا تتميز ببعض الخصوصيات ونظرا لمنافعها الكثيرة فإنها موضوع الاستعمال التي له خصوصيات فريدة من نوعها في القانون الجزائري، يكاد يخالف قواعد الاستعمال المتعارف عليه في الأملاك العمومية التقليدية، فالاستعمال في الغابات الجزائرية يكون على شكل استعمال اقتصادي وهو الاستغلال الغابي[1] .

أ- **الاستعمال الغابي:**

يقتصر الاستعمال الغابي على انتفاع سكان الغابات من الثروة الغابية بحيث نصت المواد 34 و35 و36 من قانون 12/84 المتضمن قانون العقوبات على استعمال داخل الأملاك الغابية بحيث لم يعرف المشرع معنى الاستعمال، بل حصره في بعض الحاجات المنزلية وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية، أما عن نطاق الاستعمال فلقد حصرته المادة 35 من قانون 12/84 المتعلق بالغابات في:

-المنشأت الأساسية للأملاك الغابة الوطنية

-منتجات الغابة

-الرعي

-بعض النشاطات الأخرى المرتبطة بالغابة ومحيطها المباشر

-الأنشطة الغير ملوثة[2]

ب- **الاستغلال الغابي:**

يقصد بالمفهوم البسيط قطع الأشجار، فالجانب الاستعمال الغابي هناك الذي يعتبر استعمال اقتصادي للأملاك الغابية لكن هذا يعني ان هذه الاستعمال الاقتصادي يكون مضر بالغابة بل يجب ان تتتبع في هذا الاستعمال طرق عقلانية وأساليب تقنية عديدة مما يضمن استدامة الغابة، ولقد احال المشرع في قانون 12/84 المتعلق بالغابات قواعد القلع ورخص استغلال ونقل المنتجات الى التنظيم [3]

ولقد تم تصنيف الغابات وفقا لقانون 12/84 الى:

---

[1]- نبيلة اوقجيل، حق الفرد فحماية البيئة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المفكر، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010، ص 341

[2]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر، ص 126

[3]- المادة 45 من قانون 12/84 المتعلق بالغابات.

- غابات الحماية والتي تلعب دورا اساسيا في حماية الأراضي والمنشآت الأساسية والانجازات العمومية من الاجراف.
- غابات الاستغلال او غابات ذات المردود الوافر والتي لها ميزة اساسية في انتاج الخشب والمنتجات الغابية الأخرى
- الغابات والتكوينات الغابية الأخرى مثل غابات الراحة والتسلية والغابات المتخصصة للبحث العلمي.

ثالثا/نظام دراسة التأثير

تعتبر دراسة مدى التأثير في البيئة من أكثر الوسائل القانونية فعالية في حماية البيئة من اخطار التوسع العمراني فهي اسلوب علمي وقائي يستخدم كأداة لتقييم مشاريع التنمية وأعمال البناء والتهيئة التي قد تؤثر بصفة مباشرة او غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب بشأن هذه المشاريع ونتناول من خلال هذه النقطة اهم النقاط المتعلقة بنظام دراسة التأثير.

1- المقصود بنظام دراسة مدى التأثير على البيئة:

يعرفها الدكتور طيار بأنها "وسيلة لهدف منها التعرف في الوقت الملائم على تأثيرات عمليات الاستثمار في البيئة بمفهومها الواسع، والتأثيرات المقصودة في هذا الصدد هي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه الاستثمارات على الانسان والبيئة والمحيط الذي نعيش فيه[1]

اما المشرع الجزائري فقد اخذ بنظام دراسة التأثير بمقتضى قانون حماية البيئة 03/83 والذي عرفه بأنه وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة يهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان.

ولقد صدر في ظل هذا القانون مرسوم تنفيذي رقم 78/90 [2]المتعلق بدراسة التأثير على البيئة بحيث عرفت المادة 02 منه دراسة التأثير بأنه اجراء قبلي يخضع اليه جميع اشغال وأعمال التهيئة او المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب اهميتها وأبعادها وأثارها ان تلحق ضررا مباشر او غير مباشر بالبيئة لاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار.

---

[1]- طه طيار، دراسة التأثير على البيئة، نظرة في القانون الجزائري، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، العدد الأول، 1991، ص 03

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 78/90المؤرخ في 1990/02/27 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة

اما القانون الجديد 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فلقد عرف دراسة التأثير" تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة ومشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة لاسيما الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وذلك الإطار ونوعية المعيشة"[1]

من خلال هذه التعريفات التشريعية والفقهية التي ذكرناها يمكن ان نصل الى وضع تعريف لدراسة التأثير "على أنها دراسة تقييمية للمشاريع والمنشآت الخطرة والتي لها تأثير مباشر او غير مباشر على البيئة البحرية او الجوية او البرية، مما تسببه من اثار صحية، نفسية او فيزيولوجية بهدف الحد منها او تقليلها.

2- المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير:

لقد حدد المشرع الجزائري في قانون 10/03 المشاريع التي تتطلب دراسة التأثير وهي البناء والتهيئة، وهو نفسه الذي نجده في قانون 83/03 والمرسوم التنفيذي 78/90 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة لهذا فيمكن ان نستنتج معيارين لتصنيف المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير:

- المعيار الأول: مفاده ربط الدراسة بحجم وأهمية الأشغال وأعمال التهيئة والمنشآت الكبرى.
- المعيار الثاني: وهو النظر الى العمليات التي لها تأثير على البيئة، هذه الآثار ما ان تمس البيئة الطبيعية والحيوانات والنباتات اما ان تمس البيئة البشرية خصوصا الصحة العمومية وكذا الأماكن والآثار وحسن الجوار.

وبجانب قانون حماية البيئة نجد قوانين اخرى تحدد لبعض المشاريع الواجب خضوعها لدراسة التأثير منها:

- الاستثمارات والمنشأت المتعلقة بتهيئة الاقليم التي اخضعها القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة الى دراسة التأثير[2].
- كما اخضع القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات شروط اختيار مواقع اقامة منشأت معالجة النفايات وتهيئتها وانجازها وتعديل عملها وتوسيعها الى التنظيم المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

[1]- المادة 15 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
[2]- المادة 42 من قانون 20/01 المتعلق بتهيئة الاقليم في إطار التنمية المستدامة

وبغرض حماية الساحل وتثمينه لاخص استخراج مواد البلاط او ملحقاته تخضع هي اخرى لدراسة التأثير[1]

3- محتوى دراسة التأثير

بالتطرق لقانون البيئة 10/03 أحل تنظيم نظام تقيم الآثار البيئية للمشاريع التنمية فيما يتعلق بدراسات التأثير، ويهدف هذا المرسوم وفق المادة الثانية منه الى تحديد مدى ملائمة ادخال المشروع في بيئته مع تحديد الآثار المباشرة او غير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني[2]

ويجب ان يتضمن محتوى دراسة التأثير المعدل على اساس حجم المشروع والآثار المتوقعة على البيئة لاسيما مما يأتي:

- تقديم صاحب المشروع، لقبه أو مقر شركته وكذلك، عند الاقتضاء، شركته وخبرته المحتملة في مجال المشروع المزمع إنجازه وفي المجالات الأخرى
- تقديم مكتب الدراسات.
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع، وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي.
- تحديد منطقة الدراسة.
- الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع، لا سيما مرحلة البناء والاستغلال وما بعد الاستغلال
- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء والماء والتربة والوسط البيولوجي والصحة)
- الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع
- وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل المشروع.[3]
- مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع

[1]- المادة 20 من قانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل
[2]- بن احمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الادارية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص94.
[3]- بن احمد عبد المنعم، مرجع سابق الذكر، ص95

4- خصائص دراسة مدى التأثير على البيئة:

بالرجوع إلى القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والمرسوم 145/07 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى كيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، يتضح بأن لدراسة مدى التأثير على البيئة خاصيتين هما:

أ- لطابع الإعلامي لدراسة مدى التأثير على البيئة:

تكمن أهمية دراسة مدى التأثير على البيئة في كونها تمثل وسيلة لإعلام الجمهور بنوع المشروع وأثاره السلبية المرتقبة على البيئة والطرق والكيفيات التي تتم بها التدخل لمجابهة أي خطر يحدثه هذا المشروع.

ويتضح هذا جليا من خلال المادة 16 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة ويهدف هذا الإشهار إلى ضمان مساهمة جدية للجمهور في إعداد القرارات التي يمكن أن يكون لها أثر مهم على حياة المواطنين وبالتالي يشكل هذا الإجراء صورة الديمقراطية الإيكولوجية[1]

ب- الطابع التشاوري لدراسة مدى التأثير على البيئة:

بالإضافة إلى الطابع الإعلامي الذي تتسم به مدى التأثير على البيئة نجد الطابع التشاوري بحيث نجد حق الاستشارة لكل شخص طبيعي ومعنوي، وهو الأمر الذي يسمح للجمهور بالتعرف على المشروع بكامله وتقديم ملاحظاته واقتراحاته، حسب الإجراءات المحددة من (المادة 09) حتى (المادة 15) من المرسوم التنفيذي 147/07 المحددلمجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

وقد أكد المشرع الجزائري على هذا الطابع ويهدف حماية البيئة في قوانين أخرى أهمها القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

[1]- سايح تركية، حماية البيئة، مرجع سابق الذكر، ص144-145

المبحث الثالث: أهم الفواعل غير رسمية في حماية البيئة في الجزائر

حماية البيئة أصبح من بين المواضيع المعاصرة والذي تعطي له اهمية بالغة واهتمام وعناية المجتمعات الانسانية المعاصرة، لذا نلاحظ الدور الكبير الذي اصبحت تلعبه المنظمات غير رسمية في هذا الإطار، وقوة الدور الميداني الذي بلغه قطاع المجتمع المدني على صعيد السياسات والتدابير المتعلقة بمواضيع حماية البيئة.

اذ يجمع اغلب الباحثين على دور الكبير الذي اصبحت تمارسه هذه التنظيمات في اثارة قضايا المحيط البيئي ودفعها لساحات النقاش الانساني المتعددة الجوانب وإسهامها في لفت نظر مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع وعلى المسويين السمي والجماهيري اتجاه حدة خطورة الأوضاع البيئية المعاصرة، ورفع مستوى وعيهم العام بمدى اهمية وحيوية النظم والعناصر الطبيعية.

والجزائر كغيرها من دول العالم تؤثر وتتأثر بما هو حاصل ويجري في الغالبية بلدان العالم من تطور على مستوى الهيئات والمؤسسات الفاعلة في حماية البيئة حتى أصبح للفواعل غير رسمية اهمية بالغة في تحديد ملامح السياسات البيئة او على الأقل التنويه بالأخطار الناجمة عن الانتهاكات البيئية والمساهمة في تقليلها.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول أبرز اهم الفواعل غير رسمية في الجزائر المساهمة في عملية حماية البيئة واهم الأساليب والطرق المعتمدة في ذلك والعراقيل التي تواجهها.

المطلب الأول: المجتمع المدني

تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية وأخرى دولية، فالمجهودات الوطنية هي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية لحماية البيئة، وللمجتمع المدني اهمية بارزة في هذا المجال اذ يمكن من خلاله القيام بعملية الرقابة على جميع الأنشطة التي يمكن ان تمس او تؤثر على البيئة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة وذلك بهدف تحقيق درجة كبيرة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة لمشاريع التنمية بما يؤمن مسيرة هذه المشاريع ويحول دون انحرافها على الخط البيئي، وتحسين عملية اتخاذ القرارات وضمان ان البدائل المتاحة للمشروع الجاري دراسته سلمية وقابلة للاستمرار بيئيا، وكذلك الارتقاء بالتوعية البيئية العلمية بأهمية الحفاظ على البيئة.

ومن خلال هذا المطلب سوف نسلط الضوء على اهم الأدوار المنوطة للمجتمع المدني والتي يمكن من خلالها المساهمة في حماية البيئة وهم الأليات المتاحة لذلك.

اولا/ المجتمع المدني

1- تعريف المجتمع المدني: كلمة مركبة من مصطلح civil–société بالغة اللاتينية وتعني مجتمع اما كلمة civil فهي مشتقة من كلمة لاتينية civis والتي تعني المواطن وترجمة كلمة civis للغة العربية يعني مدني من المدنية او المدن، المدينة تعني الماكن الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يختصر مفهوم الشأن العام، ويقصد بلفضها مدني يرتب المجتمع المدني بأوامر مدنية فقط.

هذا من جانب اللغة اما اصطلاحا نذكر التعريف الذي قدمته الموسوعة العربية للمجتمع المدني اذ عرفته بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملؤ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى الى تحقيق منافع او مصالح للمجتمع ككل او بعض فئاته المهمشة، لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي وادارة السلمية للاختلافات والتسامح، وقبول الأخر "[1]

او يمكن القول انه مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهدف عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى.

[1]- قنديل اماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر، الهيئة المحرية العامة للكتاب، 2008، ص64

إذا فالمجتمع المدني يمثل تنظيما اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، فهو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخضع مباشرة لهيمنة السلطة ونتج فيه الفرد ذاته وتضامنه ومقدساته وابداعاته[1]

2- مكونات المجتمع المدني وخصائصه:

بالرغم من اختلاف التعاريف وتنوعها كل حسب طبيعته والزاوية المنظور منها للمجتمع المدني الا انه لابد من توافر عناصر معينة في هذه التنظيمات نذكر منها:

- **الطوعية:** المشاركة الطوعية وهي بالأشكال الفعل الارادي الحر او الطوعي وبهذه الطرقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن بقي التكوينات الاجتماعية المفروضة او المتوارثة تحت اي اعتبار، لكنالمجتمع المدني لا يلغي دور الدولة كإطار تنظيمي عام شامل كما ان الدولة لا تلغي المجتمع المدني بالرغم من انه يسعى للتحرك خارج دائرتها ومستقل عن حمايتها[2]
- **المؤسسية:** المجتمع المدني هو تلك الأجزاء المنظمة من المجتمع العام إذا يشكل المواطنون في مؤسسات او تنظيمات جماعية مختلفة في شتى المجالات التي قدتهم المواطن او المجتمع ويمكن لن ينضم الفرد الى عدد غير محدود من هذه المنظمات.
- **الاستقلالية:** ان هذه التكوينات ينبغي ان تتم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة
- **المنظومة الأخلاقية:** ضرورة ارتباط المجتمع المدني بمنظومة قيمية اخلاقية تنطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وقيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي.
- **الغاية والدور:** ان تنظيمات المجتمع المدني تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية او مادية خدمة المصالح الفرد او الجماعة او المجتمع ككل، غير انها لا تسعى للربح المادي وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

اما خصائص المجتمع المدني فيمكن تحديدها فيما يلي:

- **القدرة على التكيف:** ويقصد قدرة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها اذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ويختلف التكيف سواء كان تكيفيا

[1]- منظمة هاريكيار غير حكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك العراق،2007، ص12-13

[2]- منال شخري، السياسة البيئة في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص183

زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة زمنية طويلة او تكيفيا جيليا، قدرة المؤسسة على الاستقرار بتعاقب الأجيال، او التكيف الوظيفي بما يبعدها على انها مجرد اداة لتحقيق اغراض معينة.

- **الاستقلالية:** بمعنى ان لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات او الجماعات او الأفراد او تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطاتها الذي يتفق مع رؤية المسيطر [1]

وفي هذا المجال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية

النشأة: فلا تتدخل اي جهة في نشأتها، التمتع بالاستقلالية التامة

الاستقلال المالي: والذي يعتبر أساس الاستقلال الاقتصادي لأي منظمة لكونها يحميها من ضغط الجماعات الممولة.

استقلال اداري تنظيمي: ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في ادارة شؤونها طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية

- **التعقد:** ويقصد به تمدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة او تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على اوسع نطاق ممكن داخل المجتمع المدني الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى.
- **التجانس:** ويقصد به عدم وجود اختلافات داخل المؤسسة مما يؤثر في ممارسة نشاطها، ولعل من بين أخطر الانقسامات والصراعات تلك المنبثقة عن الصراعات العقائدية التي تتعلق بنشاط المؤسسة، وكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كلما عكس ذلك على مدى تطور المؤسسة وتحقيق الأهداف المسطرة[2]

3- دور المجتمع المدني في الجزائر في حماية البيئة.

تقع على عاتق المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في مجال حماية البيئة مسؤولية كبيرة تظهر من خلال:

- تبني برامج بيئية للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئية، كيفية المحافظة عليها، فضلا عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة.

---

[1]- ناصل كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص100

[2]- ابراهيم الملاوي، اهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ال عدد02، 2008، ص262

- تثقيف افراد المجتمع المدني خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل، تحتل هذه الأساليب حيزا مهما في انشطة التنظيمات المدنية سعيا منها لتحقيق اهدافها وايصال رسائلها والتعبير عن مواقفها اتجاه القضايا والمسائل التي تدخل ضمن اهتمامها ومجال نشاطها.

وتتنوع صور وأشكال هاته التجمعات التحسيسية بحسب الفئات المستهدفة بها والأهداف المرجوة منها، والتي نذكر من بينها المحاضرات والندوات العامة التي تسعى لتكوين وتعبئة الرأي العام، بخصوص القضايا البيئية ذات التأثير العام على أفراد المجتمع، كالتلوث وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه، حيث تقوم بعض التنظيمات البيئية وفي إطار خطط عملها الميدانية، بإعداد برامج مستمرة من الندوات والمحاضرات التحسيسية العامة[1]

- يمكن لتنظيمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في ايجاد حلول للقضايا البيئية والاستفادة من هذه الاقتراحات لصياغة القوانين، كما يمكن ايضا ان تستفيد من التغذية الرجعية الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ قرارات الحكومة.

- التربية البيئية: لعل من بين أبرز واهم الادوار التي يقوم بها المجتمع المدني في مجال حماية البيئة هي التربية البيئية التي تعتبر عنصر مهم في هذا المجال باعتبارها تبدأ من أصغر خلية في المجتمع الى أكبر خلية فيه، فالمجتمع المدني بتنظيماته المختلفة له دورهم في نشر الوعي البيئي وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية اتجاه قضايا البيئة المختلفة، ولتحقيق ذلك لابد من تكاثف جهود المؤسسات المعنية بالبيئة عن طريق تكامل الأدوار وذلك من خلال:

- **دور الأسرة:** تلعب الأسرة دور مهم في تنشئة اجيال تعي جيدا اهمية البيئة وذلك من خلال القدرة الموجودة للأب والأم في الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل الموارد الطبيعية والهدف هو اضافة عضو نافع للمجتمع.

- **دور المؤسسات التعليمية:** دورها مكمل لدور الاسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد ادارات للبيئة في المدارس تسهم برفع الوعي البيئي، ويجب ان تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة، يتضمن التركيز على دراسة القضايا المحلية ذات العلاقة بالمشكلات البيئية والعمل على تغيير السلوكيات السلبية اتجاهها

- **دور المؤسسات الدينية:** يقع عليها دور هام في العمل التوعوي وذلك من خلال الخطب الاسبوعية والندوات لتوضيح الآثار السلبية للاستخدام السلبي للبيئة، وزيادة الوعي لدى الفرد

[1]- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزوز،2014، ص167

للحفاظ على الأراضي التي تتخلف فيها من خلال الانتشاء بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وسيرة السلف الصالح لأخذ العبرة منهم فيما يخص حماية البيئة[1]

- **دور العمال والنقابات:** وذلك من خلال الاستفادة من المناسبات الوطنية والأيام العالمية كاليوم العالمي للبيئة وعيد العمال، بتعويض العمال بأضرار الاستخدام البيئي لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي تسبب لهم الأمراض او الوفاة.

تلعب جميع المؤسسات على المستوى المحلي دور هام في نشر الوعي البيئي كل في مجاله او اختصاصه وكل على المستوى الذي يستطيع التأثير عليه وايصال الفكرة العامة والرئيسية والمتمثلة في المساهمة في حماية البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية اتجاه البيئة بمختلف قضاياها

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الصديقة للبيئة والتي تكفل تنمية اجتماعية اقتصادية وسياسة دائمة ومستمرة والتي تتحقق إلا بسياسات تحمي وتحافظ على البيئة.

يعتبر المجتمع المدني القطاع الثالث في تحقيق الحوكمة البيئية التي تسعى الأنظمة السياسية المختلفة الى بلوغها لكونها تترجم كفاءة صياغة السياسة البيئية الوطنية الأمر الذي يزف على المجتمع المدني ان يضطلع بالأدوار التالية:

أ- الدور الرقابي للمجتمع المدني: تمارس منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة من خلال عضويتها في بعض الهيئات، حيث تساهم جمعيات حماية البيئة في صنع القرار البيئة بإيداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفقا لنا هو محدد قانونا[2] ، مراقبة ومتابعة اعمال الحكومة في شقها لبيئي (السياسات البيئية) ومدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ البرامج والسياسات البيئية كما هو محدد سابقا وبما يخدم الجانب البيئي.

ب- التعاون على مستوى الدولي والأخذ من التجارب الدولية والاستفادة من خبراتهم في مجال حماية البيئة والأخذ بأهم الأدوات والوسائل التي تساعد على ذلك، كون الموضوعات البيئية موضوعات دولية تؤثر على الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي، ومثل هذه المواضيع تؤثر مباشرة على قضية حقوق الانسان والبيئة في مختلف الدول.

[1]- حواس صباح، مرجع سابق الذكر، ص85
[2]- المادة 35 من قانون 10/03المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ج- المشاركة في اصدار التشريعات الحازمة التي تضمن ان المؤسسات المختلفة لا تشكل مصدر اضرار و تهديد لصحة الانسان و الطبيعة وفي اطار حماية البيئة لقانون 10/03 فانه يمكن للجمعيات ان تمارس نشاطا في مجال حماية البيئة بايداء الرأي و المشاركة، بالإضافة الى حق المشاركة والمشاورة والاستشارة مع الدارة في تحقيق اهدافها، حق اللجوء الى القضاء باعتباره احد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية ولحملالادارة على احترام القواعد البيئية خاصة عندما لا تتمكن من تحقيق اهدافها بالطريقة الوقائية نتيجة لضعف او عدم فعالية هذا الاسلوب.

4- الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني واهم الآليات اللازمة لتفعيل دور في حماية البيئة.

تقف جملة من الأسباب وراء ركود وتضائل العمل لبيئي بمختلف مستوياه لدى تنظيمات المجتمع المدني المختلفة توجزها فيما يلي:

- تفاوت العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني حيث تعتبر الأخيرة تابعا ومكملا لها ما أفقد المجتمع المدني مفهومه الحقيقي
- نقص الاعانات المالية والتحضيرات المشجعة لتأسيس الجمعيات البيئية حتى تتمكن من ممارسة نشاطها بحيوية وفعالية، وعدم وجود قانون خاص بالجمعيات البيئية يوسع مجال عملها يوضح الوسائل والتقنيات التي تعتمد عليها لتحقيق اهدافها.
- غياب ديمقراطية سياسية ومجتمعية مما ادى الى تقليص المشاركة الأهلية في صنع القرار والمركزية وسيادة منطق الاستبداد والذي يؤدي الى مصادرة العمل المدني وتقليصه[1].
- تتميز البنى المدنية بضعف الثقافة الديمقراطية داخلها فهذه التنظيمات تعمل تحت قيادة افراد بعينهم لمدة سنوات وعقود لا يتم فيها التداول على السلطة الا في حالة شاذة ترتبط بعوامل خارجة عن السيطرة
- تتميز بنية تنظيمات المجتمع المدني عموما بضعف الاستقلال و الاعتماد على الدولة بشكل أو بأخر وهذا راجع بالدرجة الأولى الى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود على كل عمل تطويعي خارج نطاق الحزب الواحد الأمر الذي كرس الخضوع و التبعية والخوف من السلطة، تسلط النظام الى جانب تأقلم المواطن بالمجتمع الجزائري مع هضم حقوقه كانسان و كمواطن وهي حالة افرزتها من جهة الشخصية او الوضعية الاشكالية التي تتميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل

[1]- منال سخري، مرجع سابق، ص188-189

دولة ريعية تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في حياة المواطنيها و من جهة اخرى الشعور العميق بالخوف و الانهزام امام الدولة السلطية التي لا يقيدها القانون[1]

- صعوبات الاتصال والتواصل من الامور وثيقة الصلة والتعبير هي قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم المعلومات وتلقيها والالتقاء وتبادل الأفكار معي نظرائها في المجتمع المدني داخل وخارج بلدانها، وكذلك وجود صعوبات امام التجمع اذ يمكن استخدام القانون لمنع وعرقلة حرية التجمع وللعقبات القانونية امام حق التجمع اشكال مختلفة كشرط الاخطار المسبق الذي يمكن ان يتحول الى طلب الحصول على الاذن وهو ما قد يؤدي الى الحرمان التعسفي او المنع لسبب غير موضوعي.
- الصعوبات السياسية: رغم اهمية المجتمع المدني في حماية البيئة وتنميتها المستدامة الا أن المتابع لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر يلاحظ بأن هذه الأخيرة تعاني من صعوبات سياسية عديدة، تتعلق بالنظام والحكومة ابتداءاك من المنهجية والسياسة التي تتبعها الدولة في التعامل مع المنظمات الناشطة في هذه المجال، اذ يلاحظ بأن هذه السياسة تتم بالارتجالية والمناسباتية فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على تذليل العقبات وتعزيز اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام[2]
- الياتتفعيلدورالمجتمعالمدنيفيمجالحمايةالبيئة

ان مؤسسات المجتمع المدني تخضع لقواعد وأليات خاصة بها بمعنى اخر هناك مجموعية من الوسائل والعوامل التي يجب توفرها لكي يتمكن المجتمع المدني من اداء وظيفته لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء مهامه في مجال حماية البيئة بنجاعة وفعالية سعي تضافر مجموعة من العوامل واتخاذ مجموعة من التدابير سوآءا من جانب الحكومة او جانب منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها نذكر منها ما يلي:

- ضمان ان يتم تأسيس الجمعيات بواسطة اشعار بسيط بلا بلاغ السلطات بتأسيسها دون ان يكون الأساس للجمعية
- التنشئة السياسية التي تجعل من الفرد مواطنا فعالا في مجتمعه ومنظماته وواعيا بحقوقه وواجباته ملما بالأفكار والقضايا المتعلقة بالمنتظم السياسي، وبهذا أخلق تنشئة سياسية قائمة على الوعي البيئي تدعو الى اهمية الحفاظ على البيئة والمحيط.

[1]-عبد الرحمن برقوق، مورفولجية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ال عدد02، 2002، ص57-58

[2]- حواس صباح، مرجع سابق الذكر، ص95

- خلق مشاركة فعالة ناشئة عن التشبع بقيم الثقافة الخضراء، وبأنه عنصر فعال ومؤثر في بناء مجتمعه الحضري انطلاقا من أصغر بقعة وهي الحي والمدينة.
- ايقاف الممارسات التي تمنع منظمات المجتمع المدني الناشطة في ميدان حماية البيئة من التجمع من اجل نشر الوعي البيئي او اقامة نشاطات لها علاقة بالموضوع وتشجيعها على التعبير على آرائها[1]
- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين ناشطين يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والمجتمعات.
- تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وإشراك ممثلي المجتمعات المحلية عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية وتساهم في بلورة القرارات والسياسات الخضراء.
- أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بإقامة علاقة عضوية منظمة بينهما وتعزيز التعاون بين الشبكات الوطنية والعربية والدولية الناشطة في مجال حماية البيئة، وذلك بتنسيق استراتيجياتها وتحريك الياتها لتحقيق اهدافها في دعم التنمية دون الاخلال او الحاق الضرر بالبيئة.
- استمرار تنظيمات المجتمع المدني في تقديم المبادرات التي تتعلق بمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما البيئية والتي تتماشى مع طبيعة المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية الاقليمية والوطنية.
- تطوير الية العمل داخل منظمات المجتمع المدني لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة في إطار هدف واضح ومحدد يراعي التخصصية في المجالات، وذلك من خلال رؤية استراتيجية موضوعية للقضايا ومنها قضية حماية البيئة التي تهم في تطوير المجتمع من جهة، وفي التفاعل مع الاهتمامات الدولية والاقليمية من جهة اخرى.
- اشتراك المرأة في منظمات مختلفة فهي نصف المجتمع ومربية الأجيال، فالتنشئة الاجتماعية الجيدة والتي تنطلق من أصغر قلية في المجتمع (الاسرة) فالمدرسة فوسائل الاعلام والتي تشكل مع بعضها البعض محورا ودورا متكاملا في تشجيع وغرس ثقافة العمل الجماعي والطوعي من مرحلة الطفولة ادى الأجيال[2]

[1]- حواس صباح، مرجع سابق الذكر، ص99
[2]- حواس صباح، مرجع سابق الذكر، ص102

المطلب الثاني: دور الجمعيات في مجال حماية البيئة:

من المتعارف عليه او مسؤولية تسيير شؤون الدولة والعمل على تحقيق رفاهية المجتمع وتنميته هي من واجبات الدولة، ونظرا للتطورات الحاصلة جراء التطورات والتحولات التي شهدتها كافة الجوانب الحياتية ادى الى بروز فواعل جديدة لا تقل اهميتها عن اهمية الدولة.

والملاحظ تسجيل قضايا حماية البيئة والدفاع عن مقومات حمايتها اشد اهتمام باعتبارها الإطار الأساسي والمشترك لحياة الأجيال المتعاقبة بروزها المتصاعد خلال العقود الأخيرة كأحد أكثر المواضيع التي اثارت قلق وانشغال المجتمعات الانسانية المعاصرة، ومنه اصبحت ضرورة وكيفية التدخل لحماية البيئة لا يمكن ان يتحدد بدور معين او وسيلة محددة بالذات ان الاعتداءات على البيئة مختلفة الأنماط والأشكال ومهما يكن فان اسلوب وشكل التدخل يتحدد حسب طبيعة الاعتداء ذاته من كونه وشيك الوقوع

وقد اختاره محبي الطبيعة والمدافعين عنها صورة الجمعية للتنسيق بين الجهود وتضافرها في سبيل الهدف الذين يسعون الى تحقيقه، بحيث صارت جمعيات الدفاع عن البيئة وجمعيات الدفاع عن المستهلكين واجهة معبرة في الأنظمة الديمقراطية التي نشطت فيها هذه الجمعيات، ولعبت كل منها في مجالها دورا هاما في حماية المواطن والبيئة التي يعيش فيها

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى مفهوم الجمعيات والى اهم الادوار التي تلعبها من اجل حماية البيئة واهم الأساليب المتخذة لذلك.

اولا/تعريف الجمعيات

عرفها الدكتور محمد حسين، باعتبارها جماعة مؤلفة من الأشخاص الطبيعية او المعنوية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة ولغرض غير الحصول على ربح مادي.

عرفها المشرع الجزائري في المادة 2 من قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات «تمثل الجمعية اتفاقية يجتمع في اطارها اشخاص طبيعيون او معنويون على اساس التعاقدي ولغرض غير مربح يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والعلمي والاجتماعي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص[1] "

[1]- قانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية رقم 53

اما الرقم 12-06 مؤرخ في 2012/01/12 المعدل المتعلق بالجمعيات فقد عرف الجمعية بأنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددةويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني[1] .

تتأسس الجمعية بحضور 15 عضوا على الأقل في جمعية عامة تأسيسية يتم من خلالها المصادقة على قانونها الأساسي وبمجرد تأسيسها تكتب الجمعية الشخصية المعنوية والاهلية المدنية ويمكنها ان تمارس:

- حق التقاضي وان تتأسس طرف مدنيا امام المحاكم المختصة بسبب الوقائع التي لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضررا بمصالح اعضائها الفردية أو الجماعية.
- ابرام العقود أو الاتفاقيات التي لها علاقة مع هدفها.
- اقتناء الأملاك العقارية او المنقولة مجانا أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليه قانونها الأساسي.

اما فيما يخص الجمعيات الناشطة في المجال البيئي فهي كغيرها من الجمعيات تتسم بنفس الطابع القانوني غير ان الجمعيات البيئية ذات الطابع الوطني فيجب عليها الحصول على الاعتماد من طرف الوزير المكلف بالبيئة.

ثانيا/دور الجمعية في حماية البيئة

الاعتداءات على البيئة مختلفة الأنماط والأشكال ومهما يكن فان اسلوب وشكل التدخل يتحدد حسب طبيعة الاعتداء ذاته من كونه وشيك الوقوع حيث يفرض اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوعه وما يعرف بالدور الوقائي الذي يرتكز اساسا على التربية والاعلام البيئي(اولا) وكونه اعتداء واقع ألحق ضررا بالبيئة او أحد عناصرها فتكون وسيلة علاجية باتخاذ اساليب الضغط المختلفة قضائية وغير قضائية(ثانيا).

1/ الدور الوقائي:

[1]- قانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المعدل والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 02، 2012

جاء في لسان السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة في كلمة افتتاحية بالملتقى الجهوي الأول حول تحيين الشباب بقضايا البيئة في تيزي وزو يومي 11و12 فيفري 1998 " اي سياسة في مجال حماية البيئة لن تنجح إذا لم تكن مدعمة ببرنامج حول التحيين والتربية البيئية اذن لابد من التفكير في ارساء ثقافة يمكنها ان تشكل اي عاما ينادي بالحفاظ على البيئة ويعمل على تدعيم الهيئات الرسمية اتجاه اي خطر [1]

وهذا ما يدعم المبدأ القائل "الوقاية خير من العلاج" فوقاية البيئة من الأخطار لا يتحقق إلا من خلال وعي بيئي كامل لدى الأفراد والجماعات وذلك لن يتاتى إلا من خلال اعتماد الجمعيات لطرق تربوية واعلامية فعالة تتداخل فيما بينها احيانا ويكمل بضعها البعض الأخر في الغالب.

- الدور التحيين للجمعيات البيئية: لا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الصلاحيات والمكانيات التي اتيحت لمواجهة مخاطر ومشاكل البيئة وحقهم للعيش في بيئة نظيفة وضمن سياق التحيين فانه يمكن للجمعيات البيئية ان تؤدي دورا رياديا في هذا المجال من خلال حث المواطن على استخدام الطرق المثلى التي تساهم في الحفاظ على البيئة.
- الدور التربوي: لقد بدأ الاهتمام بالتربية البيئية كركيزة اساسية في العملية التعليمية في السنوات العشر الأخيرة، اذ لا يمكن حصر التربية البيئية من خلال الوظيفة التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية (مدارس، جمعات، معاهد ....الخ) والتي تقتصر على شريحة المتمدرسين فقط، وانما ينبغي توسيع مجال نشر التربية البيئية لتشمل هذه العملية توعية افراد المجتمع ككل، كذلك ترتكز منهجية التربية البيئية على تبني او تنشئة السلوك المبني على الوقاية من الضرر البيئي المتوقع وعلى اساس الاحتياط عوضا من التركيز على التدخل او الاصلاح بعد حدوث التدهور او التحطيم البيئي [2]

وتهدف التربية البيئية الى ما يلي:

- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية والسياسية والايكولوجية في المناطق الحضرية والريفية.
- اتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية البيئة وتحسينها.

---

[1]- ساسي سقاش، الجمعيات البيئة في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة،2000، ص98

[2]- لمين هماش، مرجع سابق الذكر، ص151

- خلق انماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات.

- الدور الاعلامي والتحسيسي: في مجال حماية البيئة يعتبر الاعلام شرط اساسيا لنفاذ الحق في البيئة لأنه يمنح المواطنين اجراءات وقائية، تسمح لهم الاطلاع على محتوى المشاريع والأوضاع المتعلقة بالبيئة.

والهدف من الاعلام في مجال البيئة يمكن استغلال طلاقة الاعلام ووسائل الاتصال وقدرتها الجبارة وسطوتها البالغة على عقول البشر ووجدانهم في اقناع الجميع بأن تحقيق حماية بيئتهم حفاظا على مستقبل البشرية وحضارتها الحديثة من التدمير والانهيار او على الأقل من التدهور والتآكل لن يتم الاب الاقناع والتوجيه عبر تلك التكنولوجيا تأثير كبيرا، لتبقى هي القادرة على الوصول بسرعة فائقة الى العقول والضمائر والمشاعر، تغزو وتحرك وتؤثر، تؤس الإطار الواسع لتلك الثقافة المطلوبة او المرغوبة[1]

من خلال كل هذا يمكن ان تلعب الجمعيات البيئية أربع وظائف نذكر منها:

- وظيفة الايقاظ والتنوير: وهي من الاهتمامات التقليدية التي من المفروض ان تقوم بها الجمعيات على اعتبار ان دورها الأساسي يتمثل في تحيين الجمهور.
- وظيفة الانذار والتنبيه: وهي وظيفة دائمة تؤديها الجمعيات من خلال الرقابة اليقظة بغرض الكشف على الاعتداءات الماسة بالبيئة والابلاغ عن الاخطار اللاحقة بها التي تجعلها تدق ناقوس الخطر بحكم تواجدها بمصادر الخبر
- وظيفة المشاركة: وفي هذه الوظيفة يمكن للجمعيات البيئية ان تشارك في وضع السياسات البيئية بل والمشاركة في تنفيذها وذلك من خلال تموقعها في غالب مؤسسات الدولة.
- وظيفة التسيير: يمكن للجمعيات البيئية ان تقوم بتسيير جزء من عناصر البيئية على مسؤوليتها خاصة في مجال بعض المساحات الخضراء او صيانة بعض مشاريع التهيئة.

2/الدور العلاجي:

اذا كان الدور الوقائي يشكل دورا رسميا للجمعية البيئية من اجل حماية البيئة وعناصرها اذ انها تعمل للحيلولة دون وقوع الاعتداءات عليها بشتى الوسائل الوقائية التي عرفناها سابقا، وعند وقوع الاعتداء عليها فيحتم على الجمعيات الانتقال من الوسيلة الوقائية الى وسيلة علاجية تناسب مع ذلك فان كان الاعتداء وشيك او قد وقع جزء منه فأمام الجمعية البيئية ان تسرع الى استعمال وسائل ضغط

[1]- سايح تركية، مرجع سابق الذكر، ص 106

وتنديد منذرة السلطات العمومية بهذا الاعتداء لتتخذ هذه الأخيرة الاجراءات المناسبة لوقف وقوعه او اتمامه خاصة اذا كان المعتدي لا يستند الى حق، بل كان اعتداء غير مشروع اما اذا كان الاعتداء يستند الى ترخيص او قرار اداري فان التنبيه و الانذار الموجه للسلطات من اجل منحها فرصة مراجعة قرارها وان لم تجد وسائل الضغط بصورها المختلفة وحصل اعتداء فعلي فانه لم يبقى امام الجمعيات البيئية سوى اللجوء الى اساليب اخرى نذكر منها[1]:

أ- **الدور القضائي للجمعيات البيئة:**

ان الاعتداء على البيئة او أحد عناصرها أصبح امرا مألوفا لدى الجميع بالرغم من جهود الجمعيات البيئة في ميدان التوعية والتحسيس البيئي فهل يمكن لهذه الجمعيات ان تواجه الأضرار الفعلية الواقعة على البيئة أيا كان مرتكبها مسالكة في ذلك طريق القضاء؟ وهل منحها المشرع الجزائري حق الثقافي وهي التي اوكلت لها مهمة؟ يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا رفع دعوى امام الجهات المختصة عن كل مساس بالبيئة[2]

خص قانون حماية البيئة 10/03 الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الضمانات الاساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية كحل الدارة على احترام القواعد البيئة، اذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية الطبيعة والبيئة رفع دعوى امام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة.

حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنبتين لها بانتظام، وممارسة حق الادعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني، بخصوص الأفعال التي تلحق ضررا مباشرا او غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تدافع عنها او بتفويض كتابي من شخص على الأقل.

ان تمثل امام القضاء وتمارس خصوصا امام المحكمة المختصة حقوق الطرف المدني وقائع لها علاقة بهدف الجمعية وتلاحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية والجماعية تمثيل لدى السلطات العمومية[3]

ب- **الاستشارة:** تعتبر الاستشارةأكثر الآليات العملية التي يبرز من خلالها التكريس الميداني لصلاحية الأفراد وتنظيمات المجتمع المدني في المشاركة ضمن مسار بلورة القرارات ذات

[1]- احمد لكحل، مرجع سابق الذكر، ص11-112
[2]- المادة 37 من قانون 10/03
[3]- لمين هماش، مرجع سابق الذكر، ص152

الصلة أو الارتباط المباشر بمجال البيئة، إذ تقوم عملية الاستشارة على مبادرة الهيئة المعنية باتخاذ القرار، لمعرفة أراء مختلف الأطراف الفاعلة في المجال البيئي بخصوص التدابير والقرارات المراد اعتمادها أو تلك التي هي محل تنفيذ، سعيا منها لضمان توافق أكبر لقراراتها الميدانية مع تطلعاتومتطلبات الأفراد والجماعات المعنية مباشرة بتأثيرات ونتائج هاته القرارات والتدابير المتخذة[1]

وتأخذ عملية الاستشارة من الناحية العملية تطبيقات متنوعة ومتعددة، تبرز من ضمنها بعض الصور الأساسية والعامة، سواء من حيث إقرارها القانوني على مستوى الاطر والقواعد المتعلقة بمجال البيئة او من حيث اتساع تطبيقاتها، العملية داخليا ودوريا، والتي نذكر منها وعلى وجه الخصوص الية دراسة التأثير البيئي والتحقيق العمومي، كأبرز النماذج التطبيقية لإشراك التنظيمات المدنية في مسار التسيير البيئي.

ثالثا/تقييم أداء الجمعيات

- **تقييم أداء الجمعيات:** لإجراء عملية تقييم لأي نشاط كان، لابد من معرفة العوامل التي تساعد على النجاح والعوامل التي تساهم في الفشل

أ- **عوامل النجاح:** تقوم عملية نجاح الحركة الجمعوية على مجموعة من العوامل منها عوامل خاصة بالأعضاء وطبيعة المحيط، وعوامل موضوعية نذكر منها ما يلي:

- مدى وجود رغبة واردة تطوعية حقيقية لدى أعضاء الجمعية.
- توفر قاعدة عملية خاصة بالموضوع الذي تنشط فيه الجمعية
- منهجية عمل سليمة ومدى تواجدها في الميدان
- معرفة الإطار القانوني للمطالبة بالهدف المنشود

كما تتحدد مجهودات وإرادة الأعضاء بالعوامل المتعلقة بالمحيط التي تنشط فيه وبعلاقتها بالمجتمع، وكذا علاقتها بالجمعيات الأخرى، كما تتحدد فعالية العمل الجمعوي بمجموعة من العوامل الموضوعية والتي تتعلق بطبيعة الموضوع او مجال نشاطها، ضف الى ذلك قدراتها المالية والتأهيل العلمي والفني لأعضائها خاصة في مجال الذي تنشط فيه، تخص هذه العوامل كل أنواع الجمعيات عموما ومن بينها الجمعيات البيئية[2]

ب- **عوامل الفشل:** من بين اهم النقائص والمعوقات التي تعاني منها الجمعيات نذكر ما يلي:

[1]- بركات كريم، مرجع سابق الذكر، ص181
[2]- غنية ابرير، مرجع سابق الذكر، ص109

- ضعف الرغبة التطوعية: إثر غياب إطار قانوني يكفل حرية انشاء الجمعيات طيلة عشريات على انحصار عدد الجمعيات، وتراجع واضمحلال الرغبة الجماهرية في التطوع والنضال المدني وضعف نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر.

ونقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي الى حماية البيئة، واكد المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة ان دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر لا يزال هامشيا.

- نقائص متعلقة بالنظام القانوني الذي يحكم الجمعيات يعاني عدد هام من الجمعيات من ضعف قدراتها الإدارية والبشرية ويرجع ضعف القدرة الإدارية والبشرية للجمعيات الى مجموعة من العوامل:

  - عدم معرفة الوسائل القانونية المتاحة لتحقيق الأهداف المتعلقة بحماية البيئية
  - عدم توفر التكوين الإداري لدى قيادتها
  - الممارسة البيروقراطية مما جعلها تقترب من تلك الممارسة التي تعرفها الإدارة التقليدية
  - ضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والثقافة والمشاركة الحقيقية لكل الأعضاء وكذا نقص التداول على القيادة.

- مستويات أداء أعضاء الجمعيات: يمثل العامل الداخلي ويبرز من خلال قوة التنظيم والانضباط والتخطيط المحكم للأهداف المنشودة فالتخصص الفني الدقيق ضروري للجمعيات وذلك لتقديم اسهامات دقيقة ومتخصصة، نجد في الواقع الكثير من الجمعيات البيئية ليست على قدر من الكفاءة والتنظيم فوجودها سواء من عدمها ولا ينحصر دورها الا في الاحتفال بالأعياد الرسمية الوطنية والعالمية[1]

- ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى، يؤدي الطابع المتنوع والمتشعب لموضوعات حماية البيئة الى إيجاد تقاطعات كبيرة بين نشاطات الجمعيات البيئية، الا ان هذه التقاطعات تتعامل معها الكثير من الجمعيات بطرقة خاطئة، اذ تسود نظرة مجزئة لعناصر البيئة بينما يقتضي التدخل لحماية مختلف العناصر البيئية تنسيق بين مختلف هذه الجمعيات، مثلا عندما تختص جمعية ما في حماية الغابات، فإنها نتيجة خبرتها في هذا المجال. تتقاطع مع اختصاصات جمعية بيئية أخرى عديدة، كالجمعيات التي تتناول موضوع حماية النباتات او التي تتناول موضوع حماية الحيوانات او الصيد ومكافحة التصحر والانجراف.

[1]- غنية ابرير، مرجع سابق الذكر، ص112

- غياب التخطيط المستقبلي: نتيجة لضعف القدرات الإدارية والتسييرية لدى الجمعيات فان عملها يكون مجرد ردة فعل لا يقوم على تصور مستقبلي لنشاطاتها، ونادرا ما تعمل على التنبؤ والتخطيط والتصور المستقبلي لرسم خطوات عملها، وفي غياب هذا الأخير لا تستطيع غالبية الجمعيات تحقيق هدفها.

المطلب الثالث: الاعلام

لقد تزايد اهتمام وسائل الاعلام بموضوع البيئة خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال الدور الذي يمكن ان تلعبه الإدارة في تفعيل حماية البيئة عن طريق اعلام الجمهور بكل المسائل البيئية وهذا من اجل خلق ثقافة بيئية سليمة ومن الوجبات المنوطة للإعلام هو حق الافراد في الاعلام البيئي والحصول على كل معلومة لها صلة مباشرة او غير مباشرة بموضوع البيئة، غير ان عامة جدا تغشاها ضبابية انشائية واما محدودة في إطار ضيق.

الاعلام يعد من بين اهم المحاور التي ترتكز عليها التنمية المستدامة باعتباره وسيلة تنموية فاذا كان من غير الممكن الفصل بين البيئة والتنمية المستدامة فمن غير الممكن أيضا فصل الاعلام البيئي عن الاعلام التنموي.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى اهم المفاهيم المتعلقة بالإعلام والاعلام البيئي واهم الأدوار التي يمارسها من اجل حماية البيئة والأدوات والأساليب المتاحة لذلك والنظر في اهم العراقيل الت تواجه الاعلام في ممارسة دوره وسبل تفعيل نشاطه.

أولا/ مفهوم الاعلام

1- تعريف الاعلام: يعرفه سمير حسن "هو كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الاخبار والحقائق والمعلومات السلمية عند القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية" [1]

او يمكن القول بانه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة او الحقائق الواضحة وبقدر صحة وسلامة المعلومات او الحقائق بقدر ما يكون الاعلام في ذاته سليما وقويا

الاعلام وسيلة من وسائل الديمقراطية تستخدم في توعية الناس وتبصيرهم وفي جميع المجالات سواء السياسية الاقتصادية او البيئية.

[1]- رحمة الطيب عيساني، مدخل الى الاعلام والاتصال، الأردن، جدار الكتاب العالمي، 2008، ص13

ويمكن القول ان الاعلام هو "العمليات التي تعتمد على مجموعة الوسائل الحركية التي تساعد الجماهير على معرفة الوقائع والاحداث من خلال مجموعة من الاخبار والمعلومات الدقيقة والصحيحة، وذلك ابداء الرأي فيها"

وعلى العموم فان تعريفات الاعلام تشير في مجملها الى ان الاعلام:[1]

- عنصر خاص بالمعرفة
- يحدد حاجة اجتماعية هي ضرورة الاتصال بين الجماعة او بين مختلف أجزاء المجتمع
- مجموعة الوسائل والأدوات التي تضمن في مجتمع ما الاتصال بين الناس

وينحصر الاعلام في مجموعة من العناصر هي كالتالي:

- المرسل: وهو صاحب الرسالة الإعلامية او الجهة المصدرة للمعلومة
- المستقبل: وهو المقصود من الرسالة الموجهة
- الأداة او الوسيلة: وهي الالية التي يمكن من خلالها إيصال الرسالة (تلفاز، مجلة، إذاعة...الخ)

2- وضائف الاعلام: تتمثل فيما يلي:

- الوظيفة الإعلامية والإخبارية او توصيل المعلومة للأخرين من خلال جمع وتخزين ومعالجة ونشر الانباء والرسائل والبيانات والصور والحقائق والآراء والتعليمات المطلوبة من اجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية والتصرف اتجاهها عن علم ومعرفة والوصول الى وضع يمكن من اتخاذ القرارات السائبة.
- التأثير في آرائهم وتشكيلها.
- التنشئة الاجتماعية: تنحصر في توفير رصيد من المعرفة يمكن الافراد ان يعملوا كأعضاء ذوي فعالية في المجتمع الذي يعيشون فيه، ودعم التآزر والوعي الاجتماعي.
- التسلية والترفيه وتمضية وقت الفراغ: تتمثل في إذاعة تمثيليات روائية عن طريق الصوت والصورة بهدف الترفيه والامتاع على الصعيد الشخصي والجماعي لتنسيه الناس المعاناة التي يوجهونها[2]

[1]- رفيق شكري، الاعلام والاعلام العربي دراسة في الواقع والمتغيرات، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب،2011، ص18

[2]- منال سخري، مرجع سابق الذكر، ص196

ومع التطورات التي يشهدها العلم في الحقبة الأخيرة ظهر نوع جديد من الاعلام يعتمد على أجهزة الكمبيوتر والهاتف النقال والوسائل الذكية الحديثة في انتاج المعلومات وتخزينها وتوزيعها وهي خاصية مشتركة بين الاعلام القديم والاعلام الجديد غير ان هذا الأخير يمتاز بما يسمى التفاعل ويقصد به قدرة وسيلة الاتصال الجديدة على الاستجابة لحدية المستخدم تماما كما يحدث في المحادثة بين الشخصين، هذه الخاصية اضافت بعدا جديدا او مهما في أنماط وسائل الاعلام الجماهيري الحالية التي تكون في العادة من منتجات ذات اتجاه واحد يتم إصدارها من مصدر مركزي مثل الصحيفة او التلفزيون او الإذاعة الى المستهلك.

مع إمكانية اختيار مصادر المعلومات والتسلية متى ارادها وبالشكل الذي يريده فهو اعلام متعدد الوسائط، الا ان في الوقت الحالي ومع التطور التكنولوجي الهائل أصبحت المعلومة غير متحكم في مصدرها وذلك بتنوع ناقيلها وتعدد شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية فأصبحت المعلومة تنتقل كالنار على الهشيم ومن مصادر مختلفة.

ثانيا/الاعلام البيئي

تشير معظم الدراسات ان الاهتمام بالإعلام البيئي قد بدأ منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بتوكهولم عام 1972 حيث أصدر المؤتمر اعلانا دوليا لحقوق الانسان والبيئة " لكل انسان دون تمييز الحق في معرفة الأنباء والمعلومات البيئية بصورة صادقة وواقعية تأكيد على حق انسان في الإعلان البيئي الذي جاء ضمن الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

ونص المبدأ 19 من ذات الندوة على " تطوير التعليم البيئي للأجيال الشابة والكبار وتنوير الرأي العام وتحسيس الأفراد والجماعات بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحماية وترقية البيئية"

وجاء في المبدأ 10 من إعلان قمة الأرض "بريو ديجانيرو " لسنة 1992 ما يلي: " أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هي ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين وعلى المستوى المناسب وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة و المتعلقة بالبيئة ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد و النشاطات الخطيرة .كما ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في المسارات المتعلقة باتخاذ القرارات البيئية ، كما ينبغي على الدول تشجيع و تحسيس و مشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه"

وجاء في المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة في 09 ماي 1992 والمصادق عليها من طرف الجزائر «يقوم الأطراف بوضع

وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وآثاره وإتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغيير المناخ وآثاره[1]

ومن خلال كل ما سبق يمكن تعريف العلام البيئي "عملية اعداد الانسان للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية بما تشمله من مواد مختلفة وتتطلب هذه العملية العمل على تنمية جوانب معينة لدى المتعلم منها توضيح المفاهيم وتعميق المبادئ اللازمة لفهم العلاقات المتبادلة بين الانسان وثقافته من جهة وبينه وبين المحيط الفيزيائي من حوله من جهة أخرى.

ويهدف الاعلام البيئي من كل هذا من اجل ما يلي:

- تشكيل الوعي البيئي بصورة إيجابية
- متابعة مظاهر الاضرار بالبيئة
- مراعاة البعد البيئي في تغطية كافة وسائل الاتصال الجماهيري
- تصحيح بعض المقولات والتصورات الغالبة في معالجة القضايا البيئية
- تبني أساليب جديدة إعلامية لتغطية القضايا البيئية[2].

الحق في الاعلام البيئي في الجزائر:

كرس القانون المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة 03-10 الحق في الاعلام والاعلام البيئي بحيث أكد على أهميته من خلال اعتماده كمبدأ من مبادئ البيئية، الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في ان يكون على علم بحالة البيئية، وهذا ما جاء حسب المادة 06 من القانون ينشأ نظام شامل للأعلام البيئي ويتضمن ما يأتي:

-شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص،

-كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية،

-قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة،

-كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي،

-إجراءات التكفل بطلب الحصول على المعلومات.

[1]- احمد عبد المنعم، مرجع سابق الذكر، ص67
[2]- منال سخري مرجع سابق، ص 198

وقسم المشرع الحق في الإعلام البيئي إلى حق عام وحق خاص، نظم الحق العام في الإعلام البيئي بموجب المادة 07 من قانون حماية البيئة ولكل شخص طبيعي أو معنوي أن يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، وله الحق في الحصول عليها.أما الحق الخاص في الإعلام البيئي فنصت عليه المادة 08 من نفس القانون إذ يتعين على شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية و/أو السلطات المكلفة بالبيئة[1].

- **دور الاعلام في تنمية الوعي لبيئي:**

يتحدد دور الاعلام البيئي خلال مراحل السياسة البيئية كما يلي:

- مرحلة الاتفاق على السياسات البيئية: حيث يساعد العالم على فهم أفضل لدوافع السياسات البيئية

وخلفياتها، ويسهل إقرارها رسميا وقبولها شعبيا، وهو هنا يتوجه إلى صانعي القرار والرأي العام معا.

- مرحلة تنفيذ السياسات البيئية: حيث يساعد العالم في تطوير مواقف شخصية ومجتمعية ملائمة للتعامل مع التدابير البيئية، ويعمل على استمرار التزام الناس بهذه المواقف الجديدة، كما يشرح العالم مضامين التشريعات والقوانين المرتبطة بالبيئة، وأثرها على المواطنين[2]

ويعتبر الاعلاموسيلة مؤثرة باختلاف وسائل ويمكن ابراز هذا التأثير في:

- تدعيمالاتجاهات الإيجابية للحفاظ على البيئة وحماية مواردها
- تهيئة افراد المجتمع المدني إعلاميا من خلال مختلف الوسائل الإعلامية (المرئية، المسموعة، المقروءة) لتقبل الأنظمة والتشريعات الكفيلة بالحفاظ على الأفراد والبيئة على السواء من اخطار التلوث البيئي.
- القيام بحملات واسعة واخراجها بطرق وأساليب جذابة بغرض توعية المواطنين وتحفيزهم للعب دور حيوي في الحفاظ على البيئة.

[1]- احمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص68
[2]- لمين هماش، مرجع سابق، ص153

– اكساب الافراد الاتجاهات الإيجابية نحو قضايا اخطار التلوث البيئي وكيفية التخلص من أسبابه بطرق علمية صحيحة او تغيير اتجاهاتهم غير المرغوب فيها عندهم من خلال البرامج المختلفة التي ترفع مستوى الوعي البيئي لدى افراد المجتمع [1]

ثالثا/الاعلام البيئي في الجزائر:

الاعلام البيئي في الجزائر كغيره من الاعلام العام توجد عدة وسائل او طرق إعلامية التي يمكن من خلالها إيصال المعلومة او فكرة المراد نشرها والتي تخص الجانب البيئي وتختلف وسيلة الاعلام على اختلاف طبيعة الفكرة المراد نشرها او طبيعة الأشخاص المستهدفون من هذه الفكرة لهذا اختلفت وتعددت الوسائل سنحاول ذكر أهمها:

أ- في المجال الصحفي: والمقصود هنا الصحافة المكتوبة، لقد تم التطرق للبيئة في الصحافة الجزائرية على مستوى الصحف المحلية والتحقيقات ويأتي على رأس هذه القضايا البيئية موضوع تلوث البحر والشواطئ ثم تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية وموضوع الساعة حرائق الغابات الموسمية المقصودة او غير المقصودة.

فجريدة الخبر مثلا والتي تعتبر الأكثر انتشار بتغطيتها المتواصلة للمواضيع البيئية من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر مختص، حيث قام المحرر البيئي كريم كالي بإجراء تحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، سرقة مرجان القالة استنزاف الثروة الغابية.

اما جريدة الشروق فخصصت على مدار ثلاث سنوات ثم توقفت صفحة أسبوعية للبيئة تطرقت من خلالها الى مواضيع مهمة كالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء كما توصلت الى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة.

ب- على مستوى السمعي والبصري:

ظم منذ 1999 برنامجان اذاعيان بالجزائر مختصان بالبيئة، الأول بعنوان البيئة والمحيط من تقديم احمد ملحة للقناة الوطنية الأولى مدة عرضه خمسون دقيقة، حيث عرض ملفات ساخنة منها التلوث (الشواطئ، المياه) التصحر، بعدها توقف البرنامج وأصبح المقدم يقدم فقرة يومية بالتلفزيون الجزائري بعنوان "إرشادات فلاحية" [2]

اما البرنامج الإذاعي الثاني من تقديم فتيحة الشرع بعنوان العالم الأخضر على شكل حصة مسموعة مدتها خمس وخمسون دقيقة تحتوي على فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات

[1]- ليندة شنافي، تنمية الوعي البيئي عند افراد المجتمع، مرجع سابق، ص165
[2]- منال سخري، مرجع سابق الذكر، ص203-204

والرسائل بعدها تحولت الى برنامج اسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني تذيعه القناة الأولى تحت عنوان " رهانات بيئية "

منذ 2004 بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج اسبوعي ناجح بعنوان البيئة والحياة مساء كل أحد، البرنامج من تقديم بدرالدين دراسة يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي وفيه اخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية.

اختلفت وتعددت البرامج التي لها صلة بموضوع حماية البيئة سواء على مستوى الإذاعة الوطنية والاذاعات المحلية، وكذلك على مستوى التلفزيون العمومي او القنوات الخاصة بعد فتح مجال السمعي البصري كل حصة تناول موضوع البيئة من زاوية معينة.

ج – سبر الآراء: يلعب دور كبير في التعبير عن اراء المواطنين ومدى رضاهم من السياسات والبرامج الحكومية في كل المجالات بصفة عامة، كما تعتبر ركيزة أساسية للاتصال النوعي بين الحكام والمحكومين من منطلق انما تعمل على عادة التوازن تدفق المعلومات والوسائل في الاتصال السياسي[1]، وفي استطلاع للرأي قام به وزراء العرب للشؤون الاجتماعية، كل موضوع الاستطلاع حول قضايا البيئية كانت الجزائر من بين الدول التي مسها الاستطلاع، أظهرت نتائج الاستطلاع التدقيق في صياغة جدول الاعمال البيئية بالجزائر، إذ يتضح أن الرأي العام أكثر تحسسا بالمشاكل التي لها عالقة مباشرة بالإطار المعيشي الصحي، وضرورة إدراك الأولويات بين سكان المدن والأرياف وبين البيئة الحضرية والصناعية، وقد لوحظ أن التقييم السلبي لوضع البيئة يزداد مع ارتفاع الدخل والتحصيل العلمي، كما يطرح هذا الاستطلاع مصداقية مصادر المعلومات حول الأوضاع البيئية[2]

د–شبكات التواصل الاجتماعي:

أصبحت تعتبر بمثابة اعلام جديد ينافس الاعلام القديم في سرعة نشر المعلومة، أصبحت وسائل النشاط الاجتماعي الية انشر الوعي والثقافة البيئية ونسبة عالية موقع الفايسبوك الذي يساهم في نشر الوعي البيئي وذلك بنسبة جد عالية قدرت ب 74.12 % حسب دراسة ميدانية على عينة قدرت ب 300 فرد أجرتها الباحثة الجزائرية كحيل فتيحة، حيث يؤدي هذا الأخير أدوار متعددة لا تقتصر فقط على الدور الاجتماعي والترفيهي وانما يتجاوزه لأدوار أخرى أكثر فعالية، على الغرار

[1] -Mohamed RedaMezoui, esquisse d'une réflexion sur le sondage politique en Algérie, l'opinion publique de l'onanisme au pluralisme, Idara, volume/2, numéro24, 2002, p84

[2]- لمين هماش، مرجع سابق، ص 154

الدور الإعلامي حيث بات وسيلة الاطلاع على المعلومات والاخبار، الى جانب دوره التوعوي في شتى المجالات وكذا الجمعيات الناشطة في المجال البيئي، اذ يمكن الاستفادة من الفضاء الإعلاني الذي يوفره هذا الموقع لبث المعلومات والصور وكل ما من شأنه ترسيخ الوعي البيئي وتعديل السلوكيات الخاطئة حيال المنظومة البيئية و إحلال أسس سليمة لوعي والثقافة البيئية عن طريق الصفحات والمجموعات الفيسبوكية الخاصة بالشأن البيئي[1]

عوائق الاعلام البيئي في الجزائر:

الميدان الإعلامي وفي جميع المجالات يتميز بعدم القيام بالأدوار المنوطة به كما هو مؤسس له وكما موجود في القوانين التي تسير وتنظم مجال الاعلام، والاعلام البيئي جزء لا يتجزأ من الاعلام فهو أيضا يتأثر بعدة عوامل تساهم في عرقلة المهمة الإعلامية التي يمكن من خلالها القيام بالدور التحسيسي لحماية البيئة ولو عن طريق لفت نظر المسؤولين والمؤسسات المخول لها قانونا حماية البيئة من خلال كل هذا سنحاول التعرف على اهم العراقيل التي تحد من قيام الاعلام البيئي لدوره كما هو:

- **السر الإداري:** ذريعة لامتناع الادارة عن تقديم المعلومات.

من اهم العقبات التي تواجه تطور الاعلام هوتذرع الإدارة بالسر الإداري في مراجعة طلبات الاطلاع التي يتقدم بها الأشخاص والمؤسسات والجمعيات في معظم الأحيان، وقد تكرست هذه الذهنية لدى الهيئات الإدارية الجزائرية وكغيرها من الدول التي تستمد قانونها من القانون الإداري الفرنسي من امتناع الإدارة عن تقديم أي تبريرات للمخاطبين بالقرارات التي تصدرها، وتنظر الإدارة ان اشراك المواطنين والجمعيات للمعلومة هو اقتسام السلطة لذا تعتبر الإدارة ان الحق في الاعلام يخرق مبدأ السرية الإدارية ويسمح للمحكوم للتدخل في تسيير المصالح العامة، ومعرفة هوية صاحب القرار وهو بذلك يؤثر في روح العمل الإداري الذي يعتبر عملا حياديا وغير شخصي وبناءا على كل ما تقدم تلجأ الإدارة الى رفض منح حق الاطلاع كمبدأ عام، وتستثني منها الحالات التي ينص عليها القانون صراحة، وفي غياب نصوص واضحة تبين مفهوم البيانات والمعلومات السرية في غير المجال المني، تحتفظ الإدارة بهامش واسع من السلطة التقديرية في تحديد البيانات السرية، وقد تعرف المشرع الجزائري من خلال قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة الى تحديد بعض الضوابط المتعلقة بمفهوم السر التجاري[2]

- السر الصناعي او التجاري: عقبة أخرى للحق في الاعلام البيئي.

[1]- منال سخري، مرجع سابق، ص 204
[2]- احمد عبد المنعم، مرجع سابق الذكر، ص168

اعتمد المرسوم المنظم للمنشآت طريقة غامضة في تحديد مفهوم السر الصناعي باستناده الى معيار شخصي من خلال تحويل صاحب مشروع المنشأة المصنفة سلطة تحديد المعلومات المتعلقة بأساليب الصنع والمواد التي يستخدمها والمنتوجات التي يصنعها، والتي يعتقد ان نشرها قد يؤدي الى افشاء سر الصنع[1].

يمكن ان يمتد هذا المعيار الشخصي في تحديد البيانات القابلة للاطلاع عن طريق التعليق الاشهاري الى عناصر جوهرية، اذ يمكن للوالي او رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالة وبناء على تصريح صاحب مشروع المنشأ، ان يقوم بحذف المعلومات التي يعتقد ان نشرها يؤدي الى افشاء اسرار الصنع المذكورة في كل وثائق ملف طلب الترخيص والمتكونة اضافة الى الخرائط البيانية، من مدى التأثير على البيئة، والدراسة التي تبين الاخطار التي يمكن ان تتسبب فيها المنشأة، والاجراءات الكفيلة للتقليل منها[2]

ويمكن ان تكون اهم العوائق والمشاكل التي تحول دون اهتمام الاعلام الجزائري بالقضايا البيئية مرتبطة بالمنظومة الاعلامية والمحيط التشريعي والتنظيمي ككل نبرز منها ما يلي:

- اتساع نطاق التجريم بصورة هائلة بحيث يحضر تداول وتشارك الاراء والمعلومات التي يمكن ان تمس بالدولة ومكانتها المالية والاقتصادية او دعايات ترمي الى اضعاف القومية، كذلك وجود تشريعات بمثابة حصانة لرموز الدولة ورؤساء الدول الصديقة.النظام الدستوري الذي يميل الى الاصلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب الحريات والسلطة الرابعة (الاعلام) بالرغم من ان الدول العربية والجزائر خاصة تصادق على المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان(حرية الرأي والتعبير).
- اخضاع وسائط البث السمعي والبصري لهيمنة واحتكار الدولة
- تدخلات الادارة في المؤسسات الاعلامية بخصوص السياسة التحررية وعلى محتوى ما يبث وينشر
- اتساع دائرة القيود المفروضة على حق الاعلاميين في الحصول على المعلومات والتي عادة ما تقع في تبرير "السر المهني"[3]

رابعا/اليات تفعيل الاعلام البيئي في الجزائر

[1]- المادة 04/06 من المرسوم التنفيذي 98-339 المتعلق بالمنشآت المصنفة الملغى
[2]- المادة 08من المرسوم التنفيذي 06-198 المتعلق بالمنشآت المصنفة ، والمادة 09 من المرسوم التنفيذي 98-339 المتعلق بالمنشآت المصنفة الملغى
[3]- منال سخري، مرجع سابق الذكر، ص205-206

يمكن النهوض بقطاع الاعلام عامة والاعلام البيئي خاصة لابد من الحصول على المعلومة البيئة ومنه تجسيد مبدأ الاعلام البيئي على ارض الواقع من اجل ذلك تستلزم توفير هذه المعلومات من مصادرها، وبالتالي يقع على عاتق الجهات التي تحتفظ بهذه المعلومات اتاحتها للمعنيين اذا طلبو بها، او توفيرها للاطلاع الجمهور عليها وفق اليات معينة واتخاذ تدابير قانونية تساعد على نشر المعلومة البيئية وذلك من خلال:

- حصول المعلومة من مصادرها الرئيسية التي يقوم عليها اقرار الحق في البيئة، ومعرفة وإطلاع الافراد على الاخطار والمشاكل التي تهدد البيئة يضمن اداء الافراد لدورهم في حمايتها وتنمية مواردها ومواجهة الاخطار و المشاكل التي تهددها، ولهذا فالمشرع الجزائري قد نص في قانون حماية البيئة على انشاء نظام شامل للإعلام البيئي يتضمن شبكة جمع المعلومات البيئية، حيث تتبع هذه الشبكة سواء اشخاص القانون العام كالمديرية الفرعية للاتصال و التوعية التابعة للإدارة المركزية المكلفة بحماية البيئة، والتي اوكلت لها مهمة جمع ونشر البيانات البيئية، كماقد تتبع اشخاص القانون الخاص[1]

- انشاء وتكوين شبكات اعلامية تهدف الى تكوين اعلاميين متطورين لتطوير الوعي البيئي على المستويين المحلي والوطني وحتى الدولة عن طريق تبادل المعلومات حول الادارة البيئية الجيدة وتشجيع وتبادل الخبرات والتجارب بين اعضاء الشبكة وتدريب الاعلاميين على استخدام الوسائل التقنية الحديثة وخلق اطارات اعلامية متميزة لها القدرة على المشاركة في النشاطات التنموية[2].

- التدريب المستمر على كيفية تبسيط المعلومات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتوصيلها للجمهور بمختلف مستوياته، وإيجاد قنوات مفتوحة بين كل العلماء، الخبراء، المسؤولين ووسائل الاعلام المختلفة.

- مد جسور التعاون بين المحطات والإذاعات المحلية من خلال عمليات اعلامية واسعة لتغطية اهم النشاطات التي يقوم بها الفاعلون في مجال حماية البيئية والتشجيع عليها او تسليط الضوء على انتهاكات البيئية وما يلحقه من ضرر على الطبيعة والانسان.

- القيام بعملية الاشهار يعتبر الاشهار اجراء ضروري ووسيلة للاعلام ببعض التصرفات الادارية المتصلة بالبيئة والاشهار يتم تفادي الاختيارات غير السليمة للمشروع المرخص به، مما يصغي عله الصفة القانونية.تكريس مبدأ الشففية الادارية ومكافحته، حيث تضمن في المادة 11

[1]- المادة 06 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
[2]- نوري منيرن اجهزة الاعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة الحوث والدراسات العلمية، العدد02، 2008، ص15

منه على جملة من الاجراءات التي تلزم الادارة بتوظيف مبدأ الشفافية ومنه نتيجة لمبدأ الشفافية الادارية يتمتع المواطنون بحق الاطلاع على الوثائق الادارية مما يحد من تعسف الادارة في استعمال سلطتها، ويعتبر مبدأ الشفافية ضرورة حتمية لتكريس حق المواطن في الاعلام البيئي، فمساهمة الجمعيات الى جانب الادارة في نجاح الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة تتحدد بدرجة الشفافية الادارية[1]

- تقوية امكانيات وقدرات اجهزة الاعلام من خلال دورات التدريبية للإعلاميين المختصين في مجال البيئة للتعرف على القضايا والمصطلحات البيئية المختلفة مع التدريب على التحليل المعمق لتلك القضايا.
- ضرورة وجود لجنة وطنية للاعلام البيئي(تنبثق من لجنة محلية، اقليمية، جهوية) لرسم سياسات وخطط وبرامج وتنظيم حملات اعلامية بيئية لقضايا البيئة محل الاهتمام[2]

[1]- وناس يحي، مرجع سابق الذكر، ص155
[2]- منال سخري، مرجع سابق، ص207

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية حول دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن البيئي – دراسة على أعضاء جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلة

تُعدّ الجمعيات من بين أبرز الفواعل غير الرسمية في مجال حماية البيئة والدفاع عن حقوق المستهلك، إذ تُسهم بفعالية في نشر الوعي وتعزيز قيم المسؤولية الجماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة. وتندرج جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة ضمن هذا الإطار، حيث تأسست سنة 2014 بهدف خدمة المستهلك والدفاع عن مصالحه، إلى جانب المساهمة في حماية البيئة المحلية عبر مجموعة من الأنشطة التوعوية والميدانية.

وانطلاقاً من كون هذه الجمعية هي المؤسسة المستقبلة التي تم إجراء الدراسة الميدانية على نشاطها، فإن من الضروري تقديم عرض شامل حولها، يتناول التعريف بها وبأهدافها (المطلب الأول)، ثم إبراز هيكلها التنظيمي وأجهزتها المختلفة (المطلب الثاني)، وصولاً إلى الوقوف عند علاقاتها مع محيطها المؤسسي والاجتماعي والإعلامي (المطلب الثالث)

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وأهدافها

أولاً: النشأة والمقر

تُعتبر **جمعية حماية المستهلك وبيئته** من الجمعيات التي أُنشئت بولاية تيبازة سنة **2014**، وذلك بمبادرة من مجموعة من المواطنين، من بينهم أساتذة وناشطون في المجتمع المدني، اجتمعوا حول فكرة إنشاء إطار رسمي يتكفل بمشكلتين أساسيتين مترابطتين: الأولى تتعلق بحقوق المستهلك وحمايته من مختلف أشكال الغش التجاري وضعف الرقابة على المنتجات، والثانية تخص البيئة وما تتعرض له من مخاطر التلوث والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.[1]

لقد جاء ميلاد هذه الجمعية في ظلّ سياق اجتماعي واقتصادي وبيئي صعب نسبياً؛ حيث شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين بروز عدة مشاكل بيئية مثل تلوث المحيط، ضعف الوعي البيئي، وانتشار النفايات بطريقة عشوائية. كما تزايدت شكاوى المواطنين من رداءة بعض المنتجات الاستهلاكية أو عدم مطابقتها لمعايير السلامة. كل هذا دفع النشطاء المحليين إلى التفكير في إنشاء جمعية تسعى إلى حماية المستهلك والبيئة معاً، انسجاماً مع التوجهات الوطنية والعالمية التي تربط بين الاستهلاك المسؤول والتنمية المستدامة.[2]

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

[2] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

يقع المقر الاجتماعي للجمعية في **ولاية تيبازة – حي النهضة – شارع الاستقلال**، وهو مبنى متواضع يتكون من طابقين: الطابق الأول مخصص للإدارة واستقبال المواطنين، بينما خصص الطابق الثاني لعقد الاجتماعات وتنظيم الأنشطة التكوينية. وقد كان اختيار هذا الموقع مقصوداً لقربه من الإدارات المحلية، الأمر الذي يُسهّل على الجمعية التنسيق مع السلطات الرسمية في معالجة قضايا الاستهلاك والبيئة..[1]

وإضافة إلى المقر الرئيسي، قامت الجمعية بفتح **خمسة مكاتب محلية** في كل من: حجوط، مناصر، القليعة، شرشال، وبواسماعيل، وذلك من أجل ضمان قرب أكبر من المواطنين عبر مختلف بلديات الولاية، وتمكينهم من التواصل المباشر مع أعضاء الجمعية وعرض انشغالاتهم اليومية.

ثانياً: القانون الأساسي للجمعية

تعمل **جمعية حماية المستهلك وبيئته** وفق **قانونها الأساسي** الذي تمت المصادقة عليه في إطار الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة سنة 2014، وذلك تماشياً مع أحكام القانون رقم **06-12المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات** .ويُعتبر هذا القانون المرجع التنظيمي الذي يحدد هوية الجمعية، طبيعتها القانونية، أهدافها، وكيفية تسييرها.[2]

1-التسمية والمقر

- تسمى الجمعية :**جمعية حماية المستهلك وبيئته.**
- المقر الاجتماعي :**ولاية تيبازة – حي النهضة – شارع الاستقلال.**
- يمكن فتح مكاتب محلية أو فروع جديدة بقرارات من المكتب التنفيذي بعد موافقة الجمعية العامة.

2-الطبيعة القانونية

- الجمعية ذات طابع **اجتماعي، ثقافي، بيئي.**
- غير ربحية، ولا تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية، بل تعمل على خدمة الصالح العام.
- تلتزم الجمعية بالحياد السياسي وتبتعد عن كل أشكال النشاط الحزبي أو النقابي.

3-العضوية

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

[2] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

- العضوية مفتوحة لكل مواطن جزائري تتوفر فيه شروط النزاهة والاستعداد لخدمة أهداف الجمعية.
- تصنف العضوية إلى:
  - **أعضاء مؤسسون** :شاركوا في إنشاء الجمعية.
  - **أعضاء عاملون** :يساهمون بصفة منتظمة في نشاطاتها.
  - **أعضاء شرفيون** :يُمنح لهم هذا اللقب تقديراً لدعمهم المادي أو المعنوي للجمعية.[1]

4-الهيئات المسيرة

- **الجمعية العامة** :أعلى هيئة تقريرية تتكون من مجموع الأعضاء، وتعقد اجتماعاتها بصفة دورية.
- **المكتب التنفيذي** :يتكون من الرئيس، نائب الرئيس، الكاتب العام، أمين المال، وأعضاء مساعدين، ويُكلف بتسيير النشاط اليومي.
- **اللجان المتخصصة** :تُنشأ بقرار من المكتب التنفيذي مثل: لجنة حماية المستهلك، لجنة التوعية البيئية، لجنة الشؤون المالية.

5-الموارد المالية

- اشتراكات الأعضاء.
- الإعانات التي تقدمها الدولة أو الجماعات المحلية.
- التبرعات والهبات المسموح بها قانوناً.
- مداخيل الأنشطة الثقافية أو البيئية التي تنظمها الجمعية.

6-الأحكام العامة

- مدة الجمعية غير محددة.
- يمكن تعديل القانون الأساسي بقرار من الجمعية العامة.
- تُحل الجمعية إما بقرار من الجمعية العامة أو بقرار قضائي في حالة مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها.[2]

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

[2] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

ثالثاً: أهداف الجمعية

تسعى**جمعية حماية المستهلك وبيئته** منذ تأسيسها إلى تجسيد مجموعة من الأهداف التي تمثل جوهر رسالتها ودورها في المجتمع. وقد حدد القانون الأساسي هذه الأهداف بدقة، ويمكن تقسيمها إلى **أهداف عامة** و**أهداف خاصة:**

1-الأهداف العامة

- **حماية المستهلك والدفاع عن حقوقه** :من خلال التوعية بمخاطر الغش التجاري والتصدي لظاهرة تسويق منتجات غير مطابقة للمواصفات، إضافة إلى نشر ثقافة استهلاكية واعية بين المواطنين.
- **المساهمة في حماية البيئة** :عبر المبادرة بتنظيم أنشطة بيئية متنوعة، كحملات النظافة، إعادة التشجير، والبرامج التوعوية الموجهة لمختلف شرائح المجتمع..[1]
- **التربية والتكوين** :ترسيخ قيم السلوك البيئي والاستهلاك الرشيد لدى الأجيال الناشئة من خلال الأنشطة التربوية والدورات التكوينية.[2]
- **التنسيق والتشبيك** :العمل مع السلطات العمومية، المؤسسات الاقتصادية، والجمعيات الأخرى من أجل خلق شبكات تعاون تسهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

2-الأهداف الخاصة

- استقبال شكاوى المستهلكين وإيصالها للجهات المختصة.
- المشاركة في مراقبة جودة المنتجات الاستهلاكية بالتنسيق مع المصالح التقنية والرقابية.
- نشر الدراسات والمطبوعات التي تهتم بموضوع حماية المستهلك والبيئة.
- تنظيم ندوات وملتقيات علمية للتعريف بالمشاكل البيئية وسبل معالجتها.
- تشجيع مبادرات إعادة التدوير والاقتصاد في استهلاك الطاقة والمياه.
- خلق فضاءات حوار مع المواطنين قصد الاستماع لانشغالاتهم وتوعيتهم بحقوقهم.[3]

3-الأهداف بعيدة المدى

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.
[2] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.
[3] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى ولاية تيبازة من خلال ترسيخ مبادئ الاستهلاك المسؤول وحماية البيئة.
- بناء ثقافة مواطنة بيئية جديدة، يكون فيها المواطن شريكاً أساسياً في حماية محيطه وليس مجرد متلقي للقرارات الرسمية.
- العمل على جعل الجمعية فاعلاً محورياً في اقتراح السياسات المحلية المتعلقة بالبيئة والاستهلاك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجمعية

أولاً: الأجهزة المركزية

يتطلب تسيير جمعية بحجم **جمعية حماية المستهلك وبيئته** وجود أجهزة مركزية فعّالة قادرة على ضمان الانسجام بين مختلف الهياكل وضبط الاستراتيجية العامة للجمعية. هذه الأجهزة المركزية هي بمثابة "المحرك الأساسي" الذي يوجّه العمل ويضع الخطط ويراقب التنفيذ.

1-الجمعية العامة

الجمعية العامة ليست مجرد إطار اجتماعي يضم الأعضاء، بل هي السلطة العليا التي تضمن الطابع الديمقراطي والشفاف لتسيير الجمعية.

- **تشكيلها** :تتكون من جميع الأعضاء العاملين الذين يملكون حق التصويت، إضافة إلى حضور الأعضاء المؤسسين **والشرفيين بصفة استشارية.**
- **دورها:**
- تحديد الخطوط العريضة للنشاط السنوي.1
- مراقبة عمل المكتب التنفيذي من خلال مناقشة التقرير الأدبي الذي يبرز أهم الأنشطة والتقرير المالي الذي يعكس حجم المداخيل والمصاريف.
- مساءلة المكتب التنفيذي، وهو ما يعزز الرقابة الداخلية.
- منح الثقة أو سحبها من المكتب التنفيذي عبر آلية الانتخاب الدوري.
- انعقادها :تُعقد مرة في السنة بصفة عادية، وقد تُعقد بصفة استثنائية عند وجود قضايا طارئة مثل تعديل القانون الأساسي أو اتخاذ قرار بشأن اندماج الجمعية أو حلّها.

2-المكتب التنفيذي

[1]وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

المكتب التنفيذي هو العمود الفقري للجمعية، فهو الذي يترجم قرارات الجمعية العامة إلى خطط عملية وينسق بين مختلف الفروع والمكاتب.

- **تكوينه:**

  - **الرئيس** :يمثل الجمعية أمام السلطات العمومية، يوقع الاتفاقيات والعقود، وهو المخول رسمياً للتحدث باسم الجمعية.
  - **نائب الرئيس** :يقوم مقام الرئيس عند غيابه، كما يتكفل عادةً بملف محدد مثل التنسيق مع المكاتب المحلية.

- **الكاتب العام** :يحفظ كل الوثائق الإدارية، يسجل محاضر الاجتماعات، ويشرف على الأرشيف.
- **أمين المال** :يتولى ضبط الحسابات المالية، إعداد الميزانية، وتقديم تقرير مالي دوري.
- **مكلف بالإعلام والاتصال** :يسهر على نشر أخبار الجمعية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.
- **مكلف بالأنشطة البيئية** :يضع خطط الحملات الميدانية الخاصة بالبيئة.
- **مكلف بحماية المستهلك** :يتابع ملفات الشكاوى والتنسيق مع مديرية التجارة.
- **طريقة انتخابه** :يتم انتخاب المكتب التنفيذي بطريقة ديمقراطية خلال الجمعية العامة عبر الاقتراع السري، وتكون عهدته عادة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

3-آليات عمل الأجهزة المركزية

- **الاجتماعات الدورية** :يجتمع المكتب التنفيذي مرة كل شهر على الأقل لتقييم الأنشطة وضبط المستجدات[1].
- **آلية التنسيق** :يُرسل المكتب التنفيذي محاضر الاجتماعات إلى رؤساء المكاتب المحلية لتطبيق القرارات.
- **الشفافية** :تُعلق محاضر الجمعية العامة في مقر الجمعية وتُنشر بعض مضامينها في صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بها لضمان اطلاع الأعضاء والمتابعين.
- **العلاقة مع السلطات** :المكتب التنفيذي هو المخول رسمياً للتعامل مع السلطات المحلية مثل البلدية والدائرة والولاية، وكذلك مع الوزارات المعنية كوزارة البيئة ووزارة التجارة.

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

ثانياً: المكاتب المحلية واللجان المتخصصة

إلى جانب الأجهزة المركزية، تعتمد **جمعية حماية المستهلك وبيئته** على هياكل فرعية محلية ولجان متخصصة تمكّنها من الانتشار عبر عدة بلديات في ولاية تيبازة، ومن العمل بشكل أكثر قرباً من المواطن.

1-المكاتب المحلية

-**الانتشار الجغرافي** :للجمعية خمسة مكاتب محلية على مستوى بلديات حجوط، مناصر، القليعة، شرشال، وبواسماعيل.

-**التنظيم:**

يتكون كل مكتب محلي من رئيس، نائب رئيس، كاتب عام، وأمين مال، إضافة إلى بعض الأعضاء المتطوعين.

يتم اختيارهم من بين سكان البلدية لضمان تواصل مباشر مع المحيط المحلي.

-**المهام:**

استقبال شكاوى المواطنين المتعلقة بالاستهلاك، مثل ارتفاع الأسعار أو الغش التجاري..[1]

تنظيم حملات تحسيسية داخل المدارس والمساجد والجمعيات الثقافية.

التنسيق مع السلطات البلدية في قضايا البيئة، مثل حملات النظافة وإعادة التشجير.

رفع تقارير دورية إلى المكتب التنفيذي الولائي حول نشاطاتهم وانشغالات السكان.

-**أهمية المكاتب المحلية:**

-تُعتبر صلة الوصل بين المواطن البسيط والمكتب التنفيذي الولائي.

-تسمح بانتشار الجمعية على نطاق واسع رغم محدودية الموارد.

-تضمن مشاركة السكان في صياغة الحلول لمشاكلهم البيئية والاستهلاكية.

2-اللجان المتخصصة

إضافة إلى المكاتب المحلية، أنشأت الجمعية عدة لجان وظيفية تهتم بمواضيع محددة وتعمل كأذرع تنفيذية متخصصة. من أبرزها:

- **لجنة حماية المستهلك:**
  - تتكفل بدراسة ملفات الشكاوى.

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

- تنظيم حملات ضد الغش والتقليد.
- إصدار نشرات دورية لتوعية المستهلك بحقوقه.[1].

- **لجنة البيئة:**
  - تخطط للأنشطة الميدانية مثل تنظيف الشواطئ والمساحات العمومية.
  - تتابع قضايا التلوث الصناعي في المنطقة.
  - تساهم في إعداد مشاريع بيئية صغيرة مثل فرز النفايات.
- **لجنة التكوين والإعلام:**
  - تنظم دورات تكوينية لفائدة الأعضاء والمتطوعين.
  - تسهر على التغطية الإعلامية للأنشطة عبر الصحافة المحلية وشبكات التواصل.
- **لجنة الشراكة والتعاون:**
  - تبحث عن شركاء من جمعيات أخرى أو من القطاع الاقتصادي.
  - تساهم في إعداد مشاريع مشتركة مع منظمات وطنية أو دولية.

3-العلاقة بين المكاتب المحلية واللجان

- المكاتب المحلية تتكفل بالجانب الميداني المباشر، في حين أن اللجان تركز على التخصص والدراسات.
- يتم التنسيق بين الطرفين عبر المكتب التنفيذي الذي يوزع المهام ويضبط الأولويات.[2]

ثالثاً: آليات التنسيق والرقابة الداخلية

حتى تضمن **جمعية حماية المستهلك وبيئته** الانسجام بين هياكلها المركزية والمحلية واللجان المتخصصة، كان من الضروري وضع آليات واضحة للتنسيق والرقابة. هذه الآليات تضمن الشفافية في التسيير، وتُسهل تبادل المعلومات بين مختلف المستويات.

1-آليات التنسيق

1-الاجتماعات الدورية:

- يجتمع المكتب التنفيذي الولائي مع رؤساء المكاتب المحلية مرة كل ثلاثة أشهر.

[1] وثيقة القانون الأساسي للجمعية.

[2] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

– يتم خلالها عرض تقارير الأنشطة المحلية، مناقشة الصعوبات، وتحديد أولويات المرحلة المقبلة.

- **المراسلات الرسمية:**

  - يُلزم كل مكتب محلي بإرسال تقرير كتابي شهري يتضمن عدد الشكاوى المسجلة، الأنشطة المنجزة، والاحتياجات اللوجستية.
  - تُحفظ هذه التقارير في الأرشيف الخاص بالكاتب العام.

- **المنصة الرقمية:**

  - أنشأت الجمعية مجموعة مغلقة عبر تطبيقات التواصل (مثل واتساب) لتسهيل التواصل الفوري بين المكاتب المحلية والمكتب التنفيذي.
  - تُستخدم المنصة أيضاً لتبادل الصور والتقارير الفورية من الأنشطة.

- **التنسيق مع السلطات المحلية:**

  - يقوم كل مكتب محلي بالتنسيق المباشر مع البلدية في إطار نشاطاته، بينما يحتفظ المكتب التنفيذي الولائي بالتنسيق مع الولاية والمديريات المختلفة.

2– آليات الرقابة الداخلية

- **لجنة المراقبة المالية:**

  - هيئة داخلية منتخبة من طرف الجمعية العامة.
  - دورها مراقبة حسابات الجمعية، التأكد من مطابقة المصاريف مع الميزانية، وإعداد تقرير سنوي يرفع للجمعية العامة.

- **التقارير الأدبية والمالية:**

  - يلتزم المكتب التنفيذي بإعداد تقريرين سنويين (أدبي ومالي) يعرضان على الجمعية العامة للمصادقة.
  - يتيح ذلك للأعضاء الاطلاع على كل تفاصيل النشاطات والمداخيل والمصاريف.[1]

- **آلية الاستجواب والمساءلة:**

  - يحق لأي عضو من أعضاء الجمعية أن يوجه استفساراً كتابياً حول أي نشاط أو قرار، وعلى المكتب التنفيذي الرد عليه في الآجال المحددة.

[1] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11–10–2024 على الساعة 9.30 صباحا.

- **المتابعة الميدانية:**

- يوفد المكتب التنفيذي أعضاء من لجان متخصصة لمتابعة سير بعض الأنشطة الكبرى التي تنظمها المكاتب المحلية (مثل حملة تنظيف واسعة أو قافلة توعوية.(

3-أهمية التنسيق والرقابة

- تضمن هذه الآليات **الشفافية** في تسيير الموارد المالية والبشرية.
- تُجنب الجمعية الوقوع في الفوضى أو تضارب القرارات.
- تعزز ثقة المواطنين والسلطات في عمل الجمعية.
- تسمح بتقييم دوري للأنشطة قصد تحسين الأداء وتطوير الاستراتيجيات.

المطلب الثالث: علاقات الجمعية وشراكاتها مع المحيط الخارجي

أولاً: العلاقات مع السلطات العمومية

تدرك **جمعية حماية المستهلك وبيئته** أن نجاح نشاطاتها لا يتحقق إلا من خلال تعاون وثيق مع السلطات العمومية على المستويين المحلي والولائي. ولهذا تعمل على بناء شراكات مع عدة هيئات رسمية:[1]

1-البلديات:

- تنسق معها لتنظيم حملات نظافة دورية وإعادة تهيئة المساحات الخضراء.
- تتعاون في تنظيم القوافل التحسيسية حول فرز النفايات ومخاطر التلوث.
- تحصل أحياناً على دعم لوجستي (شاحنات، عمال نظافة) لتسهيل تنفيذ المشاريع.[2]

2-مديرية البيئة لولاية تيبازة:

- تعتبر الشريك الرئيسي للجمعية في البرامج المتعلقة بحماية البيئة.
- توفر لها الدعم التقني والاستشارات البيئية.
- تشركها في الأيام الدراسية والملتقيات الولائية حول البيئة والتنمية المستدامة.

3-مديرية التجارة:

- تتعاون مع الجمعية في معالجة الشكاوى المتعلقة بالأسعار أو الغش التجاري.
- تنظم معها حملات توعية للمستهلكين حول حقوقهم القانونية.

[1] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

[2] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

4-المديرية الولائية للتربية:

- تفتح المجال للجمعية للدخول إلى المدارس قصد تنظيم أنشطة توعوية للأطفال.
- يتم عبرها إدماج برامج تحسيسية بيئية ضمن الأنشطة الموازية للتلاميذ.

5-المؤسسات الأمنية

- التنسيق معها ضروري عند تنظيم وقفات تحسيسية في الأماكن العامة.
- المساهمة في مكافحة بعض الممارسات المضرة مثل الرمي العشوائي للنفايات أو تسويق مواد غير صالحة للاستهلاك.[1]

6-أهمية هذه العلاقات

- تمنح الجمعية **مصداقية أكبر** في محيطها.
- تسهل تنفيذ أنشطتها بفضل الدعم اللوجستي والتقني.
- تجعلها طرفاً معترفاً به في النقاشات العمومية المتعلقة بالبيئة والاستهلاك.

ثانياً: العلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات الأخرى

تولي جمعية حماية المستهلك وبيئته أهمية كبيرة للتعاون مع مختلف مكونات المجتمع المدني، باعتبارها شريكاً أساسياً في تعزيز ثقافة حماية البيئة والدفاع عن حقوق المستهلك. ومن هذا المنطلق، تسعى الجمعية إلى إقامة روابط مع الجمعيات المحلية ذات الطابع الثقافي والرياضي، حيث يتم إشراكها في تنظيم أنشطة تستهدف فئة الشباب، مثل الحملات التحسيسية البيئية التي تنظم في الملاعب أو المراكز الثقافية. كما تعمل الجمعية على التنسيق مع الجمعيات البيئية الناشطة محلياً من أجل إحياء الأيام الوطنية والعالمية ذات الصلة بالبيئة، على غرار اليوم العالمي للبيئة واليوم الوطني للشجرة. وفي السياق نفسه، تتعاون مع الجمعيات النسوية، خاصة في مجال التوعية بالاستهلاك الصحي والغذاء السليم، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المرأة داخل الأسرة.

وعلى المستوى الوطني، ترتبط الجمعية بعلاقات تعاون مع منظمات وطنية كبرى على غرار الاتحاد الوطني لحماية المستهلك، الذي يسمح لها بالمساهمة في إعداد تقارير وطنية تخص وضعية الأسواق والممارسات التجارية، فضلاً عن الرابطة الجزائرية لحماية البيئة التي تتيح لها الاستفادة من خبراتها وتجاربها في إنجاز مشاريع واسعة النطاق. كما تسعى الجمعية إلى الانفتاح على الوسط الجامعي من

[1] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

خلال التعاون مع المنظمات الطلابية، وهو ما يتيح لها الوصول إلى فئة الطلبة وتنظيم ورشات بيئية داخل الحرم الجامعي.[1]

أما على الصعيد الدولي، فرغم محدودية إمكانياتها المادية، فإن الجمعية تحاول بناء جسور تواصل مع بعض المنظمات الدولية. فقد شاركت بشكل رمزي في فعاليات ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)عبر شركائه في الجزائر، كما تربطها علاقات مع بعض الجمعيات الأجنبية المهتمة بحماية البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة تلك الناشطة في فرنسا وإسبانيا، حيث تمت دعوة أعضاء الجمعية في عدة مناسبات لحضور ملتقيات دولية.

إن هذه العلاقات بمختلف مستوياتها تمنح الجمعية فرصاً واسعة للاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة، وتساعدها على توسيع شبكتها والوصول إلى جمهور أوسع، كما تفتح أمامها آفاقاً للبحث عن الدعم المالي والفني الذي من شأنه تعزيز قدراتها وتطوير أدائها الميداني.

ثالثاً: العلاقات مع وسائل الإعلام والرأي العام

تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في إبراز نشاطات جمعية حماية المستهلك وبيئته، حيث تسعى الجمعية إلى نسج علاقات تعاون متينة مع مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وحتى الإلكترونية. فهي تدرك أن الإعلام شريك أساسي في نشر ثقافة بيئية سليمة وتعزيز وعي المستهلك بحقوقه، لذلك تعمل على إشراك الصحفيين بشكل منتظم في تغطية أنشطتها الميدانية، مثل حملات النظافة والتحسيس، أو الندوات العلمية والملتقيات المحلية. وغالباً ما يتم نشر تقارير أو مقالات صحفية حول هذه الأنشطة، مما يمنحها صدىً واسعاً ويساهم في التعريف بأهدافها وبرامجها.

ولا يقتصر تعامل الجمعية مع وسائل الإعلام التقليدية، بل يمتد إلى الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة صفحتها الرسمية على موقع "فيسبوك"، التي أصبحت فضاءً فعالاً للتواصل مع جمهور واسع من مختلف الفئات. ومن خلال هذه الصفحة، تقوم الجمعية بنشر إعلانات عن أنشطتها، ومقالات قصيرة للتوعية، بالإضافة إلى التفاعل المباشر مع المواطنين عبر الرد على استفساراتهم أو تلقي شكاويهم المتعلقة بالممارسات التجارية أو القضايا البيئية. وقد مكّن هذا التفاعل الإلكتروني الجمعية من تعزيز حضورها في الوسط المحلي وربط صلة مباشرة مع الرأي العام.[2]

[1] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

[2] مقابلة مع رئيس الجمعية بمقر الجمعية يوم 11-10-2024 على الساعة 9.30 صباحا.

كما تحرص الجمعية على الانفتاح على الرأي العام المحلي من خلال تنظيم لقاءات مفتوحة في الساحات العمومية أو داخل المؤسسات التربوية، وهو ما يسمح لها بالاقتراب أكثر من المواطنين والتعرف على انشغالاتهم اليومية. وتقوم، في هذا الإطار، بإشراك فئات متنوعة مثل الأطفال، الشباب، النساء وربات البيوت، وحتى التجار الصغار، في أنشطة توعوية مباشرة، ما يساهم في خلق ديناميكية تفاعلية تجعل من المستهلك شريكاً فاعلاً في حماية البيئة والدفاع عن حقوقه.

إن هذا التوجه نحو الإعلام والرأي العام لم يكن خياراً ثانوياً بالنسبة للجمعية، بل يعد جزءاً أساسياً من استراتيجيتها الاتصالية، لأنه يعزز من **شفافيتها** ويمنحها **مصداقية أكبر**، فضلاً عن مساهمته في بناء صورة إيجابية لها كمؤسسة مجتمع مدني مسؤولة وفاعلة. كما أن استغلال وسائل الإعلام بمختلف أنواعها يساعد على توسيع نطاق تأثير الجمعية، ويجعلها قادرة على ممارسة ضغط إيجابي على السلطات والمؤسسات الاقتصادية من أجل احترام القوانين البيئية وحماية حقوق المستهلك.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة

✓ **منهجية الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مناهج علمية متكاملة، هي المنهج التاريخي لتتبع تطور مفاهيم الأمن البيئي والتنمية المستدامة، والمنهج الوصفي لتحليل واقع البيئة وجهود مختلف الفواعل في الجزائر، والمنهج المقارن للمقارنة بين أدوار الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من حيث الآليات ودرجة التأثير في حماية البيئة. وقد ساهم توظيف هذه المناهج في تقديم دراسة شاملة تحقق أهداف البحث وتجيب عن إشكاليته.

✓ **أداة الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على **الاستبيان** باعتباره الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد صُممت فقراته بما يخدم متغيرات الدراسة، ثم وُزعت على أفراد عينة البحث من أعضاء **جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة**، بهدف جمع البيانات اللازمة للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

✓ **مجتمع الدراسة**

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء **جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة**، باعتبارها من الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة والدفاع عن حقوق المستهلك. وقد اختير هذا المجتمع لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة، ولما يمتلكه أفراده من خبرة ومعرفة بالأنشطة البيئية ومجالات التنمية المستدامة.

✓ **عينة الدراسة**

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من أعضاء الجمعية، حيث تم توزيع **45استبيانًا**، واسترجاع **40 استبيانًا صالحًا للتحليل الإحصائي**، في حين استُبعدت **5استبيانات** لعدم اكتمال بياناتها. واعتمدت الاستبيانات المسترجعة في إجراء مختلف التحليلات الإحصائية واستخلاص نتائج الدراسة.

✓ **الأساليب الإحصائية المستخدمة**

تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج **SPSS الإصدار 2025**، حيث استُخدمت الإحصائيات الوصفية المتمثلة في **التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري** لوصف خصائص العينة. كما تم الاعتماد على الرسومات البيانية لعرض النتائج، إضافة

إلى استخدام **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، بما يسمح باختبار فرضيات البحث والوصول إلى نتائج دقيقة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الاستبيان

من أجل الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام عدة أساليب إحصائية متقدمة. تتضمن هذه الأساليب الخطوات التالية:

المطلب الأول: الإحصائيات الوصفية والرسومات البيانية:

- **الإحصائيات الوصفية:**تم استخدام الإحصائيات الوصفية لتقديم ملخص شامل عن البيانات المتاحة، مثل حساب المتوسطاتوالنسب المئوية. تساعد هذه الخطوة في فهم الخصائص الأساسية للبيانات وتوزيعها.
- **الرسومات البيانية:**تم إعداد رسومات بيانية متعددة مثل المخططات الشريطية، وذلك لتقديم عرض مرئي للبيانات وتوضيح الأنماط والاتجاهات الأساسية.

2. **التحليل الفضائي الاستكشافي:**

- تم استخدام التحليل الفضائي الاستكشافي لفحص الأنماط المكانية للمتغيرات المدروسة. يتضمن هذا التحليل استخدام أدوات ونماذج تحليل لاستكشاف العلاقات المكانية بين المتغيرات وتحديد أي تكتلات أو تباينات مكانية.

3. **قياس الارتباط بين المتغيرات:**

- تم قياس العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة باستخدام معامل الارتباط (مثل معامل بيرسون) وذلك لتحديد مدى وقوة العلاقة بين المتغيرات المختلفة. يمكن أن يساعد هذا التحليل في التعرف على المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على النتائج.

جمع البيانات:

- **توزيع الاستبيانات:**من أجل جمع البيانات حول المتغيرات المختلفة، تم إعداد وتوزيع 45 استبيانًا على المشاركين في الدراسة.
- **استرجاع الاستبيانات:**من بين 45 استبيانًا موزعًا، تم استرجاع 40 استبيانًا مكتملًا، في حين بقيت 5 استبيانات دون إجابة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية

فيما يلي سنتطرق إلى التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية الخاصة بافراد عينة الدراسة مع إرفاق كل تحليل بالشكل البياني الخاص به.

أ. التحليل الوصفي لمتغيرة الجنس:

الجدول 1: تحليل متغيرة الجنس

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	15	37.5	37.5	37.5
	أنثى	25	62.5	62.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الشكل 1: تحليل متغيرة الجنس

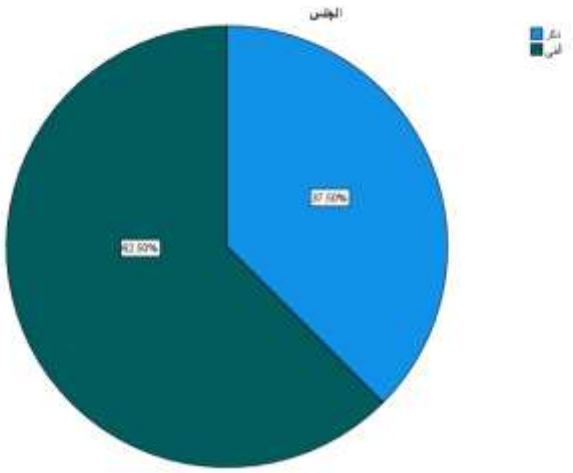

تشير معطيات الجدول (1) إلى أن ما يقارب ثلثي أفراد العينة (62.5%) من جنس الإناث، مقابل (37.5%) من الذكور، وهو ما يعكس حضوراً نسوياً قوياً داخل المديرية موضوع الدراسة. هذه النسبة المرتفعة توضح أن المرأة لم تعد مجرد عنصر ثانوي أو مساعد في الهياكل الإدارية، بل أصبحت فاعلاً محورياً في التسيير والتخطيط وتطوير الأنشطة، خاصة في المجالات ذات الطابع الاجتماعي والبيئي.

إحصائياً، يمكن القول إن العينة تعكس ميلاً نحو هيمنة الإناث على مستوى الموارد البشرية، وهو ما يقلل من درجة التباين (variance) بين الجنسين ويجعل الوسط الحسابي أقرب إلى الفئة النسوية. كما أن الفارق البالغ (25%) بين الجنسين يبين وجود اختلال نسبي في التوازن، لكنه اختلال إيجابي بالنظر إلى طبيعة الأنشطة التي تتطلب دقة، صبر، وقدرة على التنظيم، وهي صفات عادة ما تُنسب للمرأة في الأدبيات الاجتماعية.

أما من الناحية السوسيولوجية، فإن هذه النتيجة تترجم التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري بخصوص مكانة المرأة، حيث أضحت الإناث يفرضن أنفسهن في ميدان العمل الإداري والبيئي، بما يعكس وعياً متزايداً بدورهن في التنمية المستدامة وحماية المحيط. كما أن ارتفاع نسبة مشاركة النساء قد يشير إلى وجود سياسات تشجيعية داخل المؤسسة لفتح المجال أمامهن وتوفير فرص أكبر لهن في التوظيف والترقية.

من جهة أخرى، تبقى نسبة الذكور (37.5%) غير ضئيلة، ما يعني أن التسيير لا يتم بشكل أحادي من طرف النساء، بل في إطار تكاملي بين الجنسين، الأمر الذي يعزز من فعالية العمل ويثريه بتنوع وجهات النظر والخبرات.

ويؤكد الشكل (1) هذه الملاحظة من خلال التمثيل البياني الذي يُظهر بوضوح تفوق الإناث عددياً، مما يسمح باستنتاج أن المؤسسة تتبنى نموذجاً تشاركياً في التسيير، لكنه يميل نحو تعزيز الحضور النسوي بشكل أكبر.

ب. التحليل الوصفي لمتغيرة السن:

الجدول 2: تحليل متغيرة السن

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25	7	17.5	17.5	17.5
	40-25	16	40.0	40.0	57.5
	54-41	11	27.5	27.5	85.0
	54 فما فوق	6	15.0	15.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الشكل 2: تحليل متغيرة السن

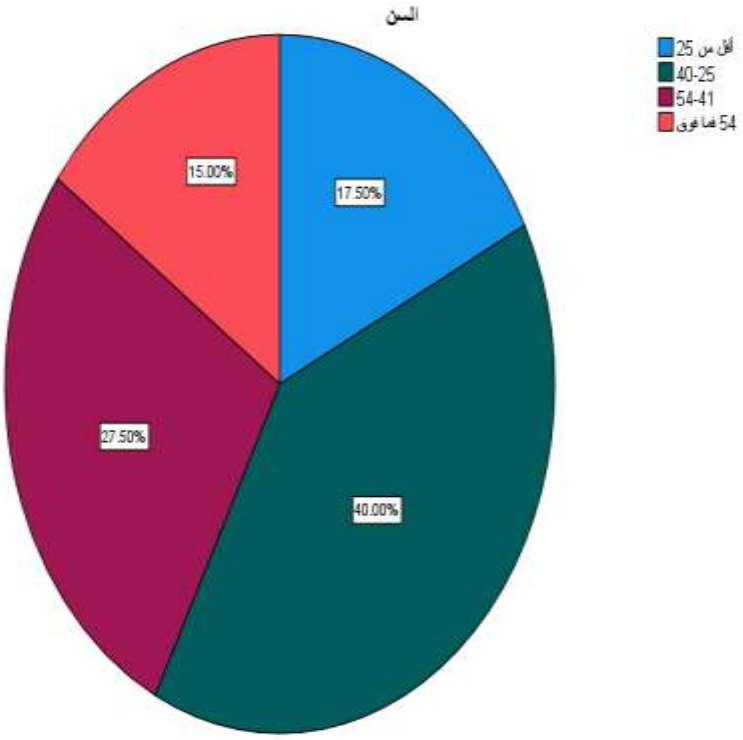

من خلال معطيات الجدول (2)، يمكن ملاحظة أن الفئة العمرية الممتدة من (25 إلى 40 سنة) تمثل النسبة الأكبر داخل عينة الدراسة، حيث بلغت حوالي (40%)، أي ما يزيد عن ثلث إجمالي الأفراد. ويُفسر ذلك بكون هذه الفئة تمثل الشريحة الأكثر نشاطاً وحيوية في المجتمع، كما أنها في الغالب الفئة المنخرطة بقوة في سوق العمل، ولديها مستوى من الوعي والقدرة على التفاعل مع

قضايا البيئة والاستهلاك مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وبالتالي فإن تمثيلها الكبير داخل العينة يعزز من مصداقية النتائج، لأن هذه الفئة عادة ما تكون الأكثر مواجهة للتحديات البيئية والاستهلاكية اليومية.

أما باقي الأفراد، فقد تبيّن أنهم يتوزعون بشكل متكافئ نسبياً على الفئات العمرية الأخرى، سواء الفئة الأصغر سناً (أقل من 25 سنة) أو الفئة المتقدمة في العمر (40 سنة فما فوق). هذا التوزيع المتوازن يعكس نوعاً من التنوع في العينة، حيث يمنح الدراسة إمكانات أكبر لفهم الاختلاف في المواقف والتصورات بين مختلف الفئات العمرية. فالفئة الأصغر قد تتميز بدرجة من الحماس والانفتاح على الخطابات البيئية الحديثة، بينما الفئة الأكبر سناً قد تستند في آرائها إلى خبرات وتجارب عملية أطول، خاصة فيما يتعلق بتغير أنماط الاستهلاك وأثرها على البيئة.

وبالنظر إلى الشكل (2)، يتضح أن هيمنة الفئة العمرية (25–40) تعطي انطباعاً بأن الاهتمام بالقضايا البيئية والاستهلاكية يرتبط أكثر بالشرائح العمرية الوسطى، وهي الفئة التي تشكّل عادة العمود الفقري لأي مجتمع من حيث النشاط الاقتصادي والاجتماعي. في حين أن التوزيع المتوازن لباقي الفئات يضمن عدم انحياز الدراسة نحو منظور عمري واحد، بل يُكسبها طابعاً أكثر شمولية في رصد التصورات والاتجاهات.

وعليه، يمكن القول إن البنية العمرية للعينة المدروسة متوازنة بشكل عام، مع بروز واضح للفئة الوسطى (25–40 سنة)، وهو ما يُعدّ مؤشراً إيجابياً على أن نتائج الدراسة تعكس بشكل كبير مواقف فئة مجتمعية فاعلة، دون إغفال مساهمة الفئات الأخرى التي تضيف تنوعاً في الرؤى والتجارب.

ج. التحليل الوصفي لمتغيرة مجالات التكوين:

الجدول 3: تحليل متغيرة مجالات التكوين

مجالات التكوين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بيئية	4	10.0	10.0	10.0
	الفلاحة او الري	4	10.0	10.0	20.0
	الاقتصاد	18	45.0	45.0	65.0
	الصحة	6	15.0	15.0	80.0
	التكنولوجيا	8	20.0	20.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الشكل 3: تحليل متغيرة مجالات التكوين

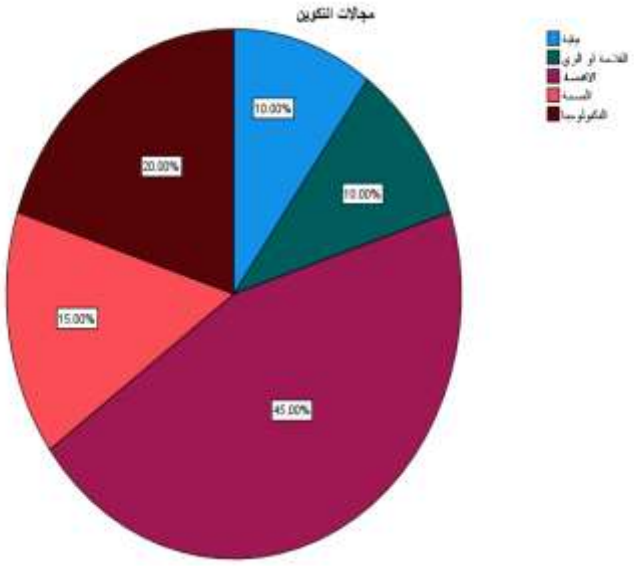

من خلال معطيات الجدول (3)، يتضح أن ما يقارب نصف أفراد العينة المدروسة (45%) يمتلكون تكويناً في مجالات الاقتصاد، وهو ما يعكس أهمية هذا التخصص في دراسة موضوع البيئة وحماية المستهلك. فالتكوين الاقتصادي يتيح للمبحوثين فهماً أعمق للعلاقات بين النشاط الاقتصادي من جهة، والبيئة والاستهلاك من جهة أخرى، خصوصاً ما يتعلق بآليات السوق، العرض والطلب، وترشيد الموارد. وبالتالي، يمكن القول إن هذه النسبة المرتفعة تمثل قيمة مضافة للدراسة، لأنها توفر مداخل علمية تُمكّن من تحليل الظواهر البيئية والاستهلاكية في سياقها الاقتصادي الواسع.

أما بالنسبة لباقي التخصصات، فقد أظهرت النتائج أنها تتوزع بنسب متقاربة بين مجالات الفلاحة، الري، الصحة، مع بروز تخصص التكنولوجيا بنسبة أعلى نسبياً مقارنة بالبقية. ويُفسَّر ذلك بأن الفلاحة والري يمثلان ميادين مرتبطة مباشرة باستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، ما يمنح المبحوثين تكويناً عملياً يسمح بفهم المشكلات البيئية المرتبطة بالتربة، المياه، والتغيرات المناخية. في حين يُسهم تخصص الصحة في إبراز العلاقة الوثيقة بين البيئة السليمة وصحة الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالآثار السلبية للتلوث أو الممارسات الاستهلاكية غير السليمة على سلامة الأفراد والمجتمع.

أما تخصص التكنولوجيا، الذي سُجّل بنسبة أكبر من بقية التخصصات غير الاقتصادية، فيُعتبر رافداً مهماً للدراسة، نظراً للدور المتزايد للتقنيات الحديثة في مراقبة التلوث، تحسين طرق الإنتاج، والبحث عن حلول بيئية مبتكرة. ومن ثم فإن حضور هذه الفئة يعكس وعياً متنامياً بأهمية إدماج التكنولوجيا في مشاريع التنمية المستدامة وحماية المستهلك.

وبالنظر إلى الشكل (3)، يتضح أن هذا التوزيع المتوازن نسبياً بين التخصصات يمنح الدراسة طابعاً متعدد الأبعاد(Multidisciplinary) ، حيث يجمع بين مقاربات اقتصادية، تقنية، صحية، وزراعية، وهو ما يثري نتائج البحث ويجعلها أكثر شمولية. فتنوع الخلفيات الأكاديمية للمبحوثين يُسهم في تكوين رؤية متكاملة حول الموضوع المدروس، بدل الاكتفاء بمنظور أحادي قد يغفل بعض الجوانب المهمة.

وعليه، يمكن القول إن النسبة المرتفعة لحملة التكوين الاقتصادي، إلى جانب الحضور الملحوظ للتخصصات الأخرى، تعكس انسجاماً بين طبيعة الموضوع وبين الخلفيات العلمية للعينة، بما يضمن قدراً أكبر من المصداقية والموضوعية في النتائج المستخلصة.

د. التحليل الوصفي لمتغيرة الشهادة المتحصل عليها:

الجدول 4: تحليل متغيرة الشهادة المتحصل عليها

الشهادة المتحصل عليها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	3	7.5	7.5	7.5
	تقني سامي	10	25.0	25.0	32.5
	ليسانس	19	47.5	47.5	80.0
	ماستر	4	10.0	10.0	90.0
	مهندس دولة	4	10.0	10.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الشكل 4: تحليل متغيرة الشهادة المتحصل عليها

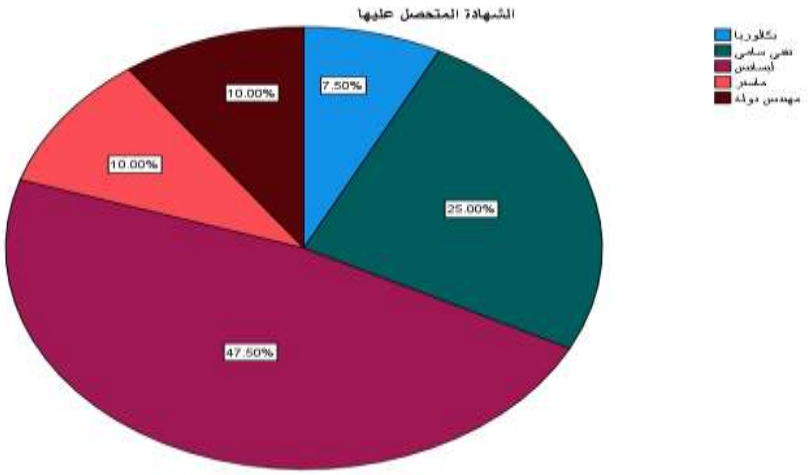

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن أغلبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ نسبياً، حيث يمثل حاملو شهادة الليسانس نسبة (47.5%). هذه النسبة تقارب نصف العينة وتُظهر أن الوعي البيئي والاستهلاكي يرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى الجامعي، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد الإدراك بأهمية حماية البيئة وتنظيم أنماط الاستهلاك. أما فئة حاملي شهادة تقني سامي (25%) فتُعد مؤشراً على حضور التكوين التطبيقي، ما يفسر إمكانية مساهمتهم في طرح حلول عملية للمشاكل البيئية. ويلاحظ أن المستويات الأخرى، رغم نسبها الضئيلة، تمنح تنوعاً محدوداً للعينة. إحصائياً، يُظهر هذا التوزيع تركّز النتائج حول مستويين أساسيين (ليسانس وتقني سامي) بنسبة تفوق (72%)، ما يتيح تجميع البيانات وتحليلها بشكل أكثر دقة. كما أن الفارق البالغ (22.5%) بين حملة الليسانس وحملة شهادة تقني سامي يكشف عن فجوة في المسار التعليمي لأفراد العينة، قد تنعكس على تباين وعيهم البيئي. وبالمحصلة، يمكن اعتبار العينة ذات توجه أكاديمي تقني، وهو ما يمنح نتائج الدراسة مصداقية علمية معقولة.

و. التحليل الوصفي لمتغيرة الشهادة المنصب المشغول:

الجدول 5: تحليل متغيرة المنصب المشغول

المنصب الذي تشغله

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موظف	34	85.0	85.0	85.0
	رئيس مكتب	4	10.0	10.0	95.0
	رئيس مصلحه	2	5.0	5.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الشكل 5: تحليل متغيرة المنصب المشغول

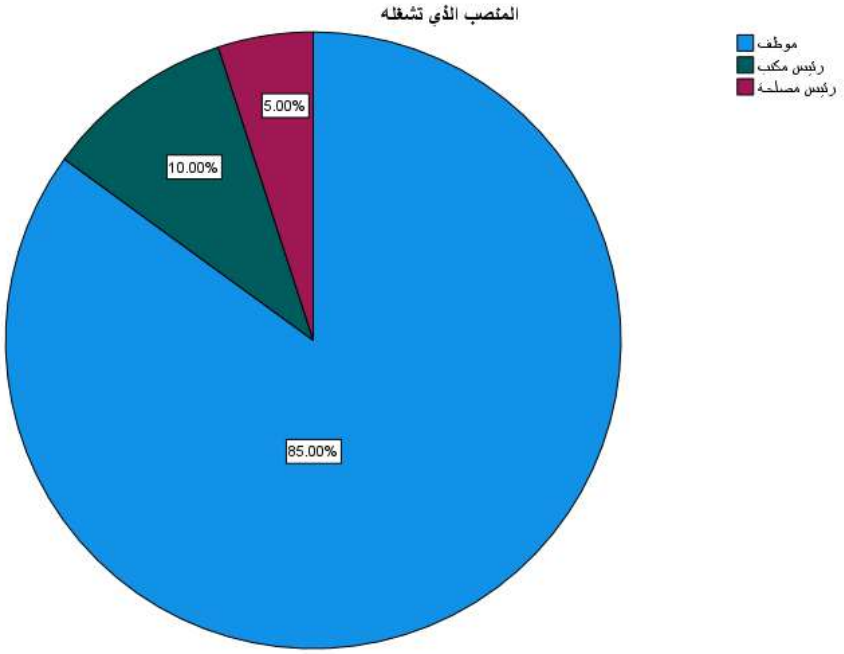

تشير معطيات الجدول (5) إلى أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة ينتمون إلى فئة الموظفين العاديين بنسبة (85%)، في حين تمثل الفئات الأخرى (إطارات، عمال مؤقتون أو فئات مهنية خاصة) نسبة ضئيلة جداً. هذه النتيجة تبدو منطقية بالنظر إلى أن أي مؤسسة أو جمعية تعتمد أساساً على القاعدة العريضة من الموظفين العاديين الذين يشكلون القوة البشرية الأساسية لتنفيذ مختلف المهام اليومية.

إحصائياً، يبرز هذا التوزيع هيمنة واضحة لفئة واحدة تجعل البيانات متجانسة إلى حد كبير، حيث إن نسبة (85%) تعكس تركّزاً شديداً (concentration) في صفة مهنية محددة، مما يقلل من تشتت العينة ويجعل الانحراف المعياري بين الفئات ضعيفاً. هذا التركّز يعزز من موثوقية النتائج المتعلقة بتصورات الموظفين العاديين، لكنه في المقابل يحدّ من إمكانية المقارنة مع الفئات المهنية الأخرى نظراً لتمثيلها الضعيف جداً.

ويمكن تفسير هذه الهيمنة بأن الجمعيات والمؤسسات المماثلة غالباً ما تعتمد على اليد العاملة القاعدية أكثر من اعتمادها على الإطارات، إذ تمثل هذه الأخيرة عادة نسبة صغيرة تُعنى بالمهام الإشرافيةوالتسييرية. وبالمحصلة، يوضح الشكل (5) أن تركيبة العينة من حيث الوضعية المهنية تعكس صورة أقرب إلى الواقع التنظيمي للمؤسسات، حيث يبقى الموظف العادي هو المحرك الأساسي للأنشطة اليومية.

المطلب الثالث: التحليل الثنائي لمتغيرات البيانات الشخصية:

الجدول 6: التحليل الثنائي جنس–سن

الجنس * السن Crosstabulation

			السن				
			أقل من 25	40-25	54-41	54 فما فوق	Total
الجنس	ذكر	Count	4	5	5	1	15
		% within الجنس	26.7%	33.3%	33.3%	6.7%	100.0%
	أنثى	Count	3	11	6	5	25
		% within الجنس	12.0%	44.0%	24.0%	20.0%	100.0%
Total		Count	7	16	11	6	40
		% within الجنس	17.5%	40.0%	27.5%	15.0%	100.0%

الشكل 6: التحليل الثنائي جنس–سن

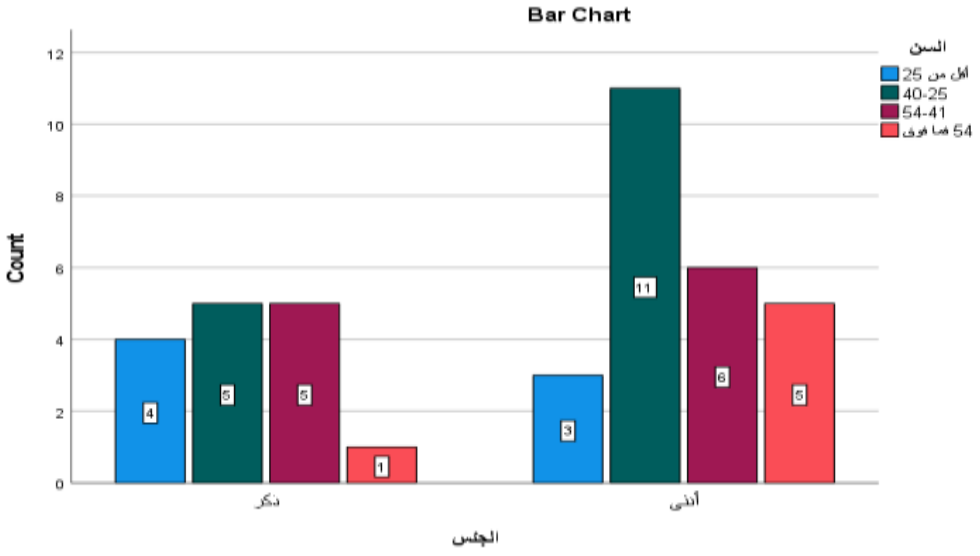

تشير معطيات الجدول (6) إلى وجود تباينات واضحة بين الذكور والإناث من حيث التوزيع العمري داخل عينة الدراسة، وهو ما يعكس اختلافات في البنية الديموغرافية لكل جنس وتأثيرها المحتمل على أنماط التفكير والسلوك تجاه القضايا البيئية والاستهلاكية.

بالنسبة للذكور، يتضح أن الفئة العمرية (25–40 سنة) والفئة (41–54 سنة) تستحوذان على نسب متساوية تقريباً، أي بمعدل (33.3%) لكل فئة. هذه الملاحظة تعكس هيمنة شريحة عمرية ناضجة ومتوسطة العمر، إذ تجمع بين الديناميكية النسبية والقدرة على اتخاذ القرارات، ما يجعلها مؤهلة أكثر للانخراط في العمل الجمعوي. كما أن نسبة الذكور الأصغر من (25 سنة) تبلغ حوالي ربع العينة (25%)، وهو ما يعكس حضوراً معتبراً للشباب، لكنه يظل أقل من المتوقع إذا ما قارناه بطبيعة الجمعيات التي عادة ما تجذب الفئات الشابة. أما الفئة الأكبر من (54 سنة) فلا تمثل سوى (6.7%)، ما يشير إلى محدودية مشاركة كبار السن من الذكور في النشاط الجمعوي، ربما نتيجة لانشغالاتهم الأسرية أو تقاعدهم.

أما بالنسبة للإناث، فنلاحظ هيمنة نسبية للفئة العمرية (25–40 سنة) بنسبة (44%)، وهي أعلى من نسب الذكور في نفس الفئة. وهذا يعكس توجهاً متزايداً للنساء في مرحلة الشباب والنضج المبكر نحو الانخراط في النشاطات البيئية والاستهلاكية. كما أن الفئة (41–54 سنة) تمثل حوالي (24%) من الإناث، وهي نسبة أقل من الذكور في نفس الفئة، ما قد يشير إلى أن النساء في هذه المرحلة العمرية قد يواجهن التزامات أسرية تحد من مشاركتهن المكثفة في العمل الجمعوي. أما الفئة الأكبر من (54 سنة) فتبلغ نسبتها (20%)، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الذكور (6.7%)، ما يعكس أن النساء حتى في مرحلة متقدمة من العمر يبقين أكثر حضوراً في النشاطات التطوعية، ربما بدافع من الوقت المتاح بعد التقاعد أو استقرار الأسرة.

إحصائياً، يُظهر هذا التوزيع أن متوسط الأعمار لدى الذكور يتركز أكثر في الفئات الوسطى (25–54 سنة)، بينما لدى الإناث يتوزع بين الفئة الشابة (25–40) وكبار السن (+54). وهذا يعكس تمايزاً قد يؤثر على طبيعة التوجهات: فالشباب يميلون عادة إلى الانفتاح على المبادرات الحديثة والابتكار، بينما كبار السن قد يركزون على الحفاظ على القيم التقليدية ونقل الخبرة.

أما من حيث التفسير السوسيولوجي، فإن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في الفئات العمرية الأكبر قد يكون مؤشراً على بروز وعي نسوي متزايد بأهمية البيئة والاستهلاك الرشيد، خاصة في ظل الأدوار التقليدية للمرأة المرتبطة بتدبير شؤون المنزل والعائلة. في حين أن التركيز الكبير للذكور في

الفئات العمرية الوسطى قد يعكس اندماجهم في سوق العمل والبحث عن الاستقرار، مما يجعل مشاركتهم مرتبطة أكثر بالقدرة على التوفيق بين العمل والحياة الاجتماعية.

ويؤكد الشكل (6) هذا التوزيع، حيث يظهر بوضوح التوازي في الفئات العمرية الوسطى عند الذكور، مقابل بروز استمرارية ملحوظة لدى الإناث حتى في الفئة العمرية المتقدمة. وهذا ما يمنح العينة توازناً ديموغرافياً نسبياً، وإن كان يعكس ميلاً نحو الفئات العمرية المنتجة اجتماعياً (25–54 سنة)

الجدول 7: التحليل الثنائي جنس–مجالات التكوين

الجنس * مجالات التكوين Crosstabulation

			مجالات التكوين					
			بيئية	الفلاحة او الري	الاقتصاد	الصحة	التكنولوجيا	Total
الجنس	ذكر	Count	2	2	7	1	3	15
		% within الجنس	13.3%	13.3%	46.7%	6.7%	20.0%	100.0%
	أنثى	Count	2	2	11	5	5	25
		% within الجنس	8.0%	8.0%	44.0%	20.0%	20.0%	100.0%
Total		Count	4	4	18	6	8	40
		% within الجنس	10.0%	10.0%	45.0%	15.0%	20.0%	100.0%

الشكل 7: التحليل الثنائي جنس–مجالات التكوين

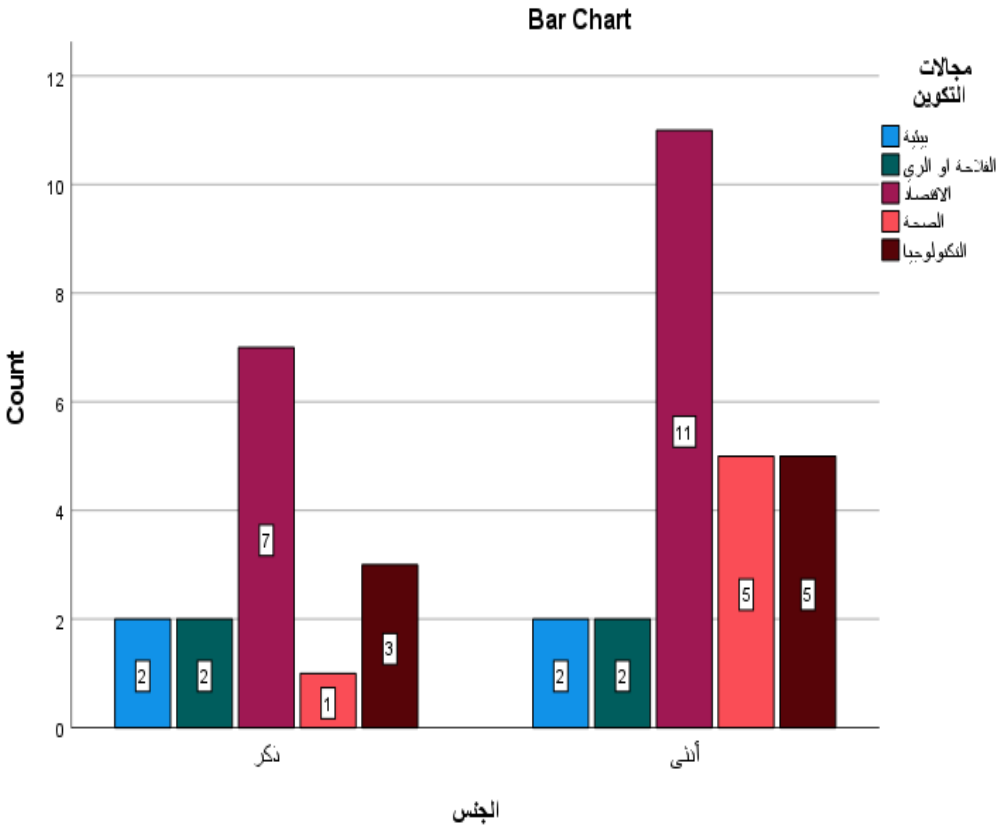

من خلال قراءة معطيات الجدول (7) يتضح أن مجال **الاقتصاد** يمثل التخصص الأكثر شيوعاً لدى كل من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبته (46.7%) لدى الذكور و(44%) لدى الإناث. هذه النتيجة تبرز بوضوح أن التكوين الاقتصادي يشكل القاعدة الأساسية لعدد معتبر من أفراد العينة، الأمر الذي قد يكون انعكاساً لطبيعة التوجهات الجامعية والمهنية في الجزائر، أين يشهد تخصص الاقتصاد إقبالاً واسعاً نظراً لارتباطه بسوق العمل، وخصوصاً بالمؤسسات ذات الصلة بالاستهلاك والتسيير البيئي.

أما مجال **التكنولوجيا**، فقد احتل المرتبة الثانية لدى الذكور بنسبة (20%)، وهو ما يكشف عن حضور معتبر للتكوين العلمي والتقني، خصوصاً لدى الفئة الذكورية التي تميل عادة إلى التخصصات التقنية. أما لدى الإناث فقد برز هذا المجال أيضاً بنسبة (20%)، ما يعكس توجهاً متزايداً للنساء نحو التخصصات التكنولوجية، وهو تطور مهم بالنظر إلى أن هذه التخصصات كانت تاريخياً ذات طابع ذكوري.

بالنسبة لمجال **الصحة**، فإن أهميته تظهر بوضوح في صفوف الإناث بنسبة (20%)، مقابل نسبة ضئيلة لدى الذكور. هذا التفاوت يمكن تفسيره من زاويتين: الأولى أن المرأة، بحكم أدوارها التقليدية والاجتماعية، أكثر ارتباطاً بالمجالات التي تمس الصحة والعناية، والثانية أن قطاع الصحة في الجزائر عموماً يستقطب أعداداً معتبرة من الإناث سواء في التكوين أو في الممارسة المهنية.

أما بقية المجالات (الفلاحة، الري...) فقد سجلت نسباً ضئيلة لدى كل من الذكور والإناث، ما يعكس ضعف الإقبال على هذه التخصصات، ربما بسبب محدودية آفاقها المهنية أو غياب التحفيز الكافي للطلبة لاختيارها، على الرغم من أهميتها الحيوية في التنمية المستدامة وحماية البيئة.

إحصائياً، يمكن القول إن التركيز على تخصص الاقتصاد لدى الجنسين يشكل ميزة إيجابية من حيث تزويد المؤسسة بموارد بشرية ذات خلفية في التسيير والتحليل المالي والاقتصادي، وهي عناصر أساسية في وضع استراتيجيات ناجعة لحماية البيئة وترشيد الاستهلاك. لكن في المقابل، يبرز غياب التوازن في التكوين العلمي، حيث إن ضعف التخصصات الفلاحية والبيئية والصحية قد يحد من تنوع الخبرات داخل المؤسسة.

أما من منظور سوسيولوجي، فإن تقارب نسب الذكور والإناث في المجالات المهيمنة (الاقتصاد والتكنولوجيا) يعكس تقارباً في اختياراتهم التعليمية والمهنية، ما قد يساهم في تقليص الفوارق الجندرية في الممارسة العملية داخل المؤسسة. ومع ذلك، يظل التفوق النسبي للإناث في مجال الصحة مؤشراً على استمرار بعض التمايزات التقليدية المرتبطة بالجنس.

ويعزز الشكل (7) هذه النتائج من خلال التمثيل البياني الذي يُظهر بوضوح الحضور الكمي المهيمن للاقتصاد، إلى جانب التوازن النسبي في مجال التكنولوجيا، مع بروز طفيف لتخصص الصحة عند الإناث، وهو ما يمنح صورة عامة عن هيكل التكوين الذي يقوم عليه أفراد العينة.

الجدول 8: التحليل الثنائي جنس–شهادة التكوين

الجنس * الشهادة المتحصل عليها Crosstabulation

			الشهادة المتحصل عليها					
			بكالوريا	تقني سامي	ليسانس	ماستر	مهندس دولة	Total
الجنس	ذكر	Count	1	3	7	3	1	15
		% within الجنس	6.7%	20.0%	46.7%	20.0%	6.7%	100.0%
	أنثى	Count	2	7	12	1	3	25
		% within الجنس	8.0%	28.0%	48.0%	4.0%	12.0%	100.0%
Total		Count	3	10	19	4	4	40
		% within الجنس	7.5%	25.0%	47.5%	10.0%	10.0%	100.0%

الشكل 8: التحليل الثنائي جنس–شهادة التكوين

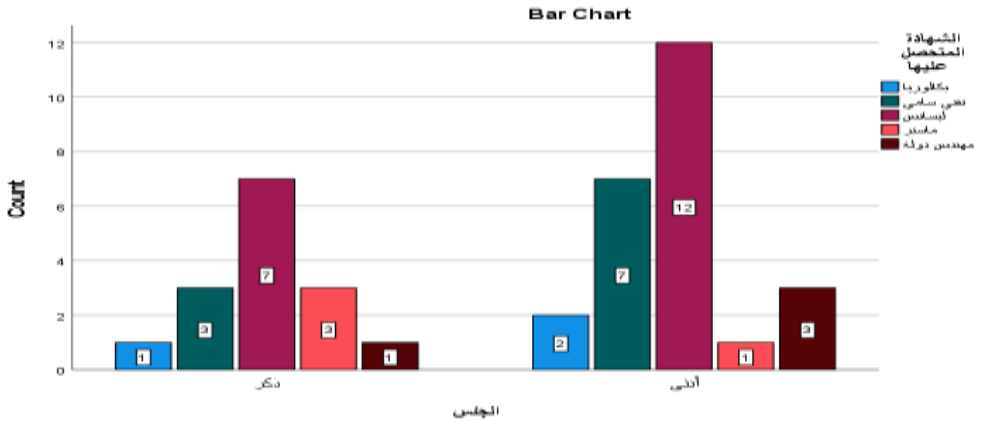

من خلال بيانات الجدول (8) يتبين أن **شهادة الليسانس** تُعد الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة من الجنسين، حيث بلغت نسبتها (46.7%) عند الذكور و(48%) عند الإناث، أي ما يقارب نصف العينة ككل. هذا المعطى يؤكد أن الطابع الأكاديمي الجامعي المتوسط (ليسانس) يمثل العمود الفقري للتكوين داخل المؤسسة، وهو ما يعكس توجه النظام الجامعي الجزائري القائم على شهادة الليسانس كأحد أكثر المسارات شيوعاً وارتباطاً بسوق العمل.

بالنسبة للذكور، تأتي **شهادة تقني سامي** و**شهادة الماستر** في المرتبة الثانية بنسبة (20%) لكل منهما. هذا التوزيع يشير إلى أن هناك فئة من الذكور اختارت المسار التطبيقي (تقني سامي)

المرتبط بالمهارات التقنية، وفئة أخرى واصلت مسارها الأكاديمي العالي (ماستر) لتعميق معارفها العلمية. هذا التوازن يعكس تنوعاً نسبياً في المستويات التعليمية لدى الذكور، مما يتيح دمجاً بين الجوانب النظرية والتطبيقية في ممارستهم المهنية.

أما بالنسبة للإناث، فقد جاءت **شهادة تقني سامي** في المرتبة الثانية بنسبة (28%)، متفوقة على شهادة الماستر التي تمثل نسبة ضئيلة. يمكن تفسير ذلك بأن الكثير من الإناث يفضلن التكوين التطبيقي قصير المدى الذي يتيح فرص عمل أسرع، خاصة في المجالات التقنية والإدارية المرتبطة بالمؤسسات. كما أن الإقبال النسوي الأكبر على شهادة الليسانس مقارنة بالشهادات العليا قد يعكس أيضاً بعض العوامل الاجتماعية (مثل ضغوط الأسرة أو الرغبة في الاندماج المبكر في سوق العمل.(

أما الشهادات الأخرى (مثل الدكتوراه أو الشهادات المهنية المختلفة) فقد سجلت نسباً ضئيلة للغاية لدى كلا الجنسين، وهو ما يشير إلى أن المستوى التعليمي المتقدم ما يزال محدوداً داخل المؤسسة، الأمر الذي قد يطرح تحديات متعلقة بغياب الكفاءات البحثية العليا القادرة على تقديم حلول علمية معمقة للمشاكل البيئية والاستهلاكية.

إحصائياً، يظهر أن التوزيع التعليمي بين الجنسين متقارب جداً، ما يقلل من الفوارق بينهما ويؤشر إلى وجود تجانس نسبي في المستوى الأكاديمي داخل المؤسسة. هذا التجانس قد يسهم إيجاباً في تسهيل التنسيق والعمل الجماعي، لكنه من جانب آخر قد يؤدي إلى محدودية في تنوع مستويات التكوين إذا لم يتم تدعيم المؤسسة بكفاءات عليا.

أما من الناحية التطبيقية، فإن غلبة شهادة الليسانس تجعل المؤسسة تعتمد في أغلب أنشطتها على كفاءات ذات تكوين عام متوسط، وهو ما قد يكون مناسباً للمهام الإدارية والتنظيمية، لكنه يتطلب دعماً من أصحاب الشهادات التقنية والبحثية من أجل مواجهة التحديات البيئية المتزايدة.

ويؤكد الشكل (8) هذه النتائج، حيث يبرز بوضوح التفوق الكمي لشهادة الليسانس، إلى جانب التواجد الملحوظ لشهادة تقني سامي والماستر، مع غياب شبه كلي لبقية المستويات، مما يمنح صورة شاملة عن الخلفية الأكاديمية لأفراد العينة.

الجدول 9: التحليل الثنائي جنس–المنصب المشغول

الجنس * المنصب الذي تشغله Crosstabulation

			المنصب الذي تشغله			
			موظف	رئيس مكتب	رئيس مصلحة	Total
الجنس	ذكر	Count	13	1	1	15
		% within الجنس	86.7%	6.7%	6.7%	100.0%
	أنثى	Count	21	3	1	25
		% within الجنس	84.0%	12.0%	4.0%	100.0%
Total		Count	34	4	2	40
		% within الجنس	85.0%	10.0%	5.0%	100.0%

الشكل 9: التحليل الثنائي جنس–المنصب المشغول

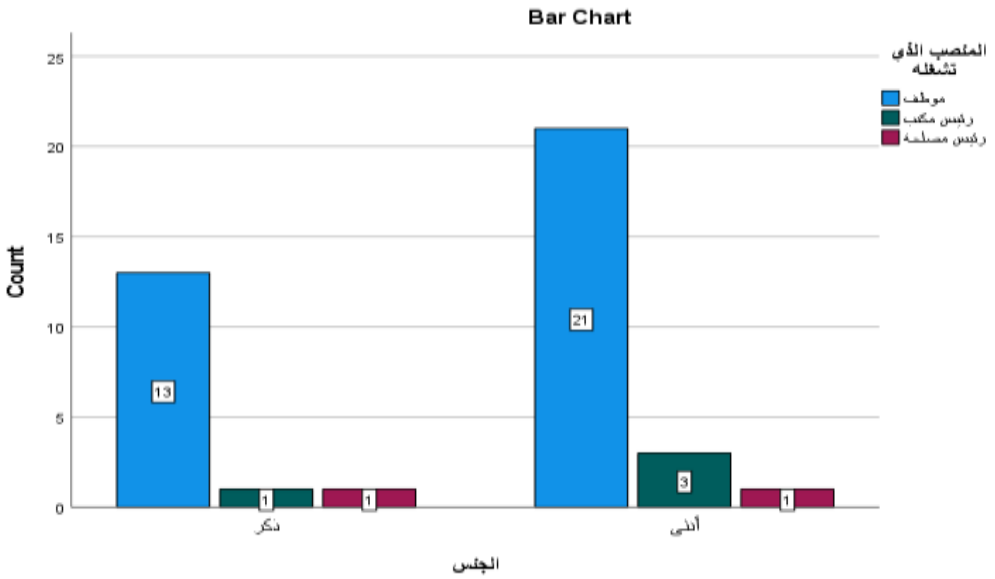

تشير معطيات الجدول (9) إلى أن المنصب الأكثر شغلاً لدى الجنسين هو **منصب الموظف**، وذلك بنسبة (86.7%) عند الذكور و(84%) عند الإناث، أي ما يعادل الغالبية الساحقة من أفراد العينة. هذه النتيجة تبدو منطقية جداً بالنظر إلى أن أي مؤسسة أو جمعية تعتمد في الأساس على فئة الموظفين العاديين الذين يمثلون القوة البشرية الرئيسية المكلفة بتنفيذ مختلف المهام اليومية.

من الناحية الإحصائية، نلاحظ أن الفارق بين الجنسين في نسبة شغل منصب الموظف ضئيل جداً (حوالي 2.7%)، وهو ما يعكس تجانساً ملحوظاً في تركيبة العينة من حيث الوضعية المهنية وعدم وجود تمايز واضح بين الذكور والإناث. هذا التوازن يمكن تفسيره بأن طبيعة العمل داخل المؤسسة المدروسة لا ترتبط بالجنس بقدر ما ترتبط بمهام وظيفية عامة يشترك فيها الجميع.

أما بالنسبة لبقية المناصب (مثل الإطارات أو المناصب الإدارية العليا أو المناصب التقنية المتخصصة)، فهي تكاد لا تظهر إلا بنسب ضئيلة جداً عند كلا الجنسين. هذه النتيجة تعكس محدودية تمثيل المناصب العليا أو المتخصصة داخل العينة، وربما داخل المؤسسة ككل. وهو ما قد يكون مرتبطاً بطبيعة الجمعيات أو المؤسسات المماثلة التي تتميز بهيكل هرمي بسيط تكون فيه الأغلبية موظفين عاديين، مقابل قلة من المسيرين أو التقنيين.

من الناحية التنظيمية، يشير هذا الوضع إلى أن المؤسسة المدروسة تعتمد بشكل أساسي على عمل الموظفين العاديين في تسيير أنشطتها، بينما يبقى الدور القيادي أو التخصصي محدوداً. ورغم أن هذا الأمر يعد "طبيعياً" في معظم المؤسسات، إلا أنه قد يحمل بعض التحديات على المدى البعيد، خصوصاً فيما يتعلق بالقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية أو مواجهة مشاكل معقدة تتطلب خبرات إدارية أو تقنية عليا.

كما أن غلبة الموظفين بنسبة تتجاوز (84%) لدى الجنسين قد تعكس بدورها طبيعة أنشطة الجمعية أو المؤسسة، والتي غالباً ما ترتكز على العمل الميداني والتنفيذي أكثر من تركيزها على الجانب التخطيطي أو البحثي.

إحصائياً، يمكن القول إن التركيبة المهنية للعينة تتسم بقدر كبير من **التركيز** (concentration)في فئة واحدة، وهو ما يقلل من التشتت بين الفئات المهنية. لكن في المقابل، فإن هذا التركيز يضعف تمثيل الفئات الأخرى ويجعل نتائج التحليل الإحصائي أكثر انحيازاً نحو تصورات الموظفين العاديين.

أما الشكل (9)، فيجسد هذه النتيجة بوضوح من خلال إبراز التفوق الكاسح لمنصب الموظف، مقابل الحضور الضعيف جداً لبقية المناصب، مما يؤكد الصورة العامة للتركيبة المهنية للعينة.

المطلب الرابع: احصائيات وصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة :

فيما يلي سنتطرق للإحصائيات الوصفية الخاصة بالمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

أولا: الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة:

أ- احصائيات المحور الأول:

من خلال المتوسط الحسابي لمتغيرات المحور الأول (الجدول 10)، نلاحظ أن غالبية المتوسطات قريبة من القيمة 4 و التي تدل على الموافقة على أسئلة هذا المحور باستثناء الثلاث أسئلة الأخيرة (عند مواجهة مؤسستكم صعوبات في ممارسة نشاط في مجال حماية البيئة تستعين بمؤسسات أخرى و تتعاون معهم، نقص الهياكل والمعدات يحث مؤسستكم على العمل التشاركي و التعاون مع مؤسسات أخرى لمعالجة قضايا في مجال حماية البيئة، تطبق مديريتكم مبدأ الشراكة ليس فقط في الحالات المستعصية بل أيضا في الحالات الأخرى) التي تعد متوسطاتها قريبة للحيادية (أي قريبة من القيمة 3). يؤكد هذا التحليل نتائج المنوال والوسيط بحيث أن قيمة المنوال لغالبية الأسئلة يقدر ب 4 (القية الأكثر تكرارا هي الموافقة) وقيمة الوسيط تقدر ب 4 أيضا أو قريب من 4 بالنسبة لغالبية الأسئلة.

الجدول 10: إحصائيات المحور الأول للمتغيرات المستقلة

Statistics

		هل مؤسستكم شارك مع مؤسسات أخرى في مجال حماية البيئة؟	هل مؤسستكم تعتمد عند الضرورة على وسائل و آليات مؤسسات أخرى في مجال حماية البيئة؟	هل مؤسستكم تشارك في اتفاقيات أو بروتوكولات خاصة بدراسة قضايا في مجال حماية البيئة؟	هل تستعمل مؤسستكم وسائل اتصالات كشبكة الإنترنت للتشاور و التفاهم و التعاون مع مؤسسات أخرى لمعالجة قضايا في مجال حماية البيئة؟	رئيس المديرية يولي أهمية كبرى للشراكة والتفاهم والتعاون بين جميع المؤسسات الناشطة في حماية البيئة	عند مواجهة مؤسستكم صعوبات في ممارسة نشاط في مجال حماية البيئة تستعين بمؤسسات أخرى و تتعاون معهم	نقص الهياكل والمعدات يحث مؤسستكم على العمل التشاركي و التعاون مع مؤسسات أخرى لمعالجة قضايا في مجال حماية البيئة	تطبق مديريتكم مبدأ الشراكة ليس فقط في الحالات المستعصية بل أيضا في الحالات الأخرى
N	Valid	40	40	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.85	3.70	4.33	3.13	3.48	3.05	3.33	3.10
Median		4.00	4.00	4.00	3.00	3.50	3.00	3.00	3.00
Mode		4	4	4	4	4	3	4	4

ب- احصائيات المحور الثاني:

من خلال المتوسط الحسابي لمتغيرات المحور الثاني (الجدول 11)، نلاحظ أن غالبية المتوسطات تتراوح بين القيمة 3 والقيمة 4 والتي تدل على أن الإجابات عن هذا المحور تتأرجح بين الموافقة والحيادية. من أجل تحليل أفضل وأوضح، فان نتائج المنوال والوسيط ترجحان الموافقة على أسئلة هذا المحور (القية الأكثر تكرارا تساوي 4 والقيمة الوسيطية الغالبة تساوي 4).

الجدول 11: إحصائيات المحور الثاني للمتغيرات المستقلة

Statistics

		يحتمل القصوص القانونيه تحتمي لمخالفين خاصة وعامة	يحتمل القصوص القانونيه مواكبة للتطورات الحاصلة	رئيس المديرية هو المسؤول عن اقتراح النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مديركم	تواجه أحيانا صعوبة عند ممارسة نشاطك البيئي لعدم تطبيقك أو جهلك للنصوص القانونية	لا تطبق مديركم الأطر القانونية في النشاطات المتخصصة فقط بل في كل النشاطات	تؤثر كثرة القوانين في ممارسة نشاطك البيئي بشكل جيد	تعقد الورشات الدورية لتحاليل البيئة من ضمن أعمالك في المؤسسة	نائب الرئيس هو المسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم	النصوص القانونية تعين على أداء المهام الموكلة لتحاليل البيئة	تعاني مؤسستك من ضعف التنسيق مع الإدارة عبر الرسمية ما يؤثر سلبا على سير نشاطكم البيئي
N	Valid	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.13	4.30	3.80	3.43	3.95	3.20	3.40	3.13	3.73	3.60
Median		4.00	4.00	4.00	3.00	4.00	3.00	4.00	3.00	4.00	4.00
Mode		4	4	4	3	4	4	4	3	4	4

ت- احصائيات المحور الثالث:

من خلال المتوسط الحسابي لمتغيرات المحور الثالث (الجدول 12)، نلاحظ أن غالبية المتوسطات قريبة من القيمة 3 والتي تدل على الحيادية في الإجابة على أسئلة هذا المحور باستثناء السؤالين الأول والسابع (تكوين العنصر البشري المنخرط في المديرية في مجال حماية البيئة تمكنه من تنفيذ أهدافها، التبليغ والفورية في التعامل مع الموقف يساهم في الأمن البيئي) التي تعد متوسطاتها قريبة للموافقة (أي قريبة من القيمة 4). يؤكد هذا التحليل نتائج المنوال والوسيط بحيث أن قيمة المنوال للأسئلة تتراوح بين 3 و4 وغالبية القيم الوسيطية تتأرجح بين الحيادية الى عدم الموافقة أحيانا (حالة السؤال: الندوات تعتبر أنجح النشاطات لحماية البيئة).

الجدول 12: إحصائيات المحور الثالث للمتغيرات المستقلة

Statistics

		تكوين العنصر البشري المنخرط في المديرية في مجال حمايته البيئة تمكنه من تحقيق أهدافها	عدم الانصات لانشغالات المواطنين خصوصا الأمن البيئي عن طريق النشاطات المتخصصة لموظفي المديرية	الندوات تعتبر أنجح النشاطات لحماية البيئة	تحتاج المديرية لأفراد آخرين متخصصين لتحقيق أهدافها	عدم الانصات لانشغالات المواطنين عن طريق موقع الكتروني خاص	تعتمد المديرية لمبدأ التواصل مع المواطنين بالانشغالات	التبليغ والفورية في التعامل مع المواقف يساهم في الأمن البيئي	تعطلك مديركم الانشغالاته في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأمن البيئي	التدريبات المتخصصة توفر بالإمكانيات في حمايته البيئة	إيصال الصور والأدلة التي لها علاقة بالأمر أو البيئة حتى يتسنى لك الحفاظ عليها	العمل الجماعي من أفضل الأساليب المستخدمة في الأمن البيئي
N	Valid	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

ثانيا: الاحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة:

من خلال المتوسط الحسابي للمتغيرات التابعة (الجدول 13)، نلاحظ أن الكثير ن المتوسطات تتراوح بين القيمة 3 والقيمة 2 والتي تدل على أن الإجابات عن هذا المحور تتأرجح بين الحيادية وعدم الموافقة. الا أن الأسئلة 3، 8، 9، 10، 11 و13 أجاب عنها الأفراد بالموافقة (السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد من أهم الأسباب المساهمة في تدهور البيئة، دخان المصانع من الأسباب المؤدية إلى زيادة مشاكل البيئة، التلوث المائي من أكثر المشاكل التي تواجهها من خلال نشاطك المهني، المبيدات والأدوية السامة المستعملة في الجانب الفلاحي من الأسباب المساهمة في تلوث التربة، تعتبر تصرفات الانسان غير اللائقة من أهم الأشياء المساهمة في التلوث، الغازات الناجمة عن عمليات الاحتراق المختلفة يعتبر سببا في تلوث البيئة). تؤكد نتائج المنوال أن الغالبية من الأفراد يوافقون على أسئلة المتغيرات التابعة (القية الأكثر تكرارا هي الموافقة وتساوي 4).

في ختام هذا الجزء، يمكننا استنتاج أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة قد عبروا عن موافقتهم عن الأسئلة الخاصة بالمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

الجدول 13:إحصائيات للمتغيرات التابعة

Statistics

N	Valid	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.05	3.53	4.05	3.35	2.95	2.60	3.60	4.10	3.83	4.58	3.80	3.43	3.83	2.85
Median		3.00	4.00	4.00	3.00	2.00	2.50	4.00	4.00	4.00	5.00	4.00	4.00	4.00	2.50
Mode		2[a]	4	4	3	1	1	4	4	4	5	4	4	5	2

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

المطلب الخامس: التحليل الاستكشافي للبيانات:

فيما يلي سنتطرق للتحليل الاستكشافي لمتغيرات الدراسة الخاصة بمختلف المحاورة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. الهدف من هذا التحليل هو استخلاص المتغيرات التي لها أكبر أهمية وأكثر تمثيلية للظاهرة المدروسة وذلك تمهيدا لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة والإجابة عن فرضيات الدراسة.

أولا: التحليل الاستكشافي للمتغيرات المستقلة:

سنتطرق خلال هذا التحليل إلى تحليل التغير العام لكل محور بالإضافة إلى التمثيل الفضائي للمتغيرات.

أ. المحور الاول:

يمثل الجدول 14 التغير العام للمحور الأول للمتغيرات المستقلة.

الجدول 14: التغير العام للمحور الأول للمتغيرات المستقلة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.102	26.269	26.269	2.061	25.761	25.761
2	1.550	19.375	45.645	1.591	19.883	45.645
3	1.194	14.924	60.568			
4	.934	11.678	72.246			
5	.706	8.830	81.076			
6	.677	8.458	89.534			
7	.487	6.082	95.616			
8	.351	4.384	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

تشير النتائج المستخلصة من التحليل إلى أن **المركبتين الأوليين** تفسران ما نسبته**45.645%**من التغير الكلي في الظاهرة المدروسة، وهي نسبة معتبرة إحصائياً، وإن كانت لا تمثل الأغلبية المطلقة للتباين. هذا يعني أن ما يقارب نصف المعلومات المتعلقة بالمتغيرات قيد الدراسة يمكن اختزالهما في بعدين أساسيين فقط، الأمر الذي يتيح إمكانية تمثيلها في **فضاء ثنائي الأبعاد** (2D space)كما هو موضح في الشكل (10.).

إحصائياً، يترجم ذلك قدرة التحليل إلى تبسيط البنية المعقدة للبيانات عن طريق استخراج أهم العوامل الكامنة وراء التباين بين المتغيرات، حيث يتم تجميع المعلومات الأكثر جوهرية في المركبتين الأوليين، بينما توزع بقية التباين على مركبات أخرى ثانوية.

من الناحية المنهجية، يمثل هذا الوضع **ميزة قوية** للتحليل، إذ يسمح برسم صورة بيانية واضحة عن العلاقات والتشابهات بين المتغيرات في مستويين فقط، مما يسهل عملية التفسير والفهم. فعوض الاكتفاء بجداول رقمية معقدة، يتيح الإسقاط في فضاء ثنائي إمكانية ملاحظة "التجمعات" أو "الاتجاهات" التي قد تظهر بين المتغيرات المدروسة.

أما من الناحية التفسيرية، فإن تمثيل الظاهرة في فضاء ثنائي يعني أن البعدين المستخرجين يختزلان الخصائص الأساسية للمتغيرات، حيث يمكن اعتبار كل مركبة بمثابة "محور" يفسر جانباً

معيناً من الظاهرة. فالمركبة الأولى غالباً ما تمثل البعد الأكثر تفسيراً (الأكثر وزناً)، بينما تأتي المركبة الثانية لتكملها بجانب إضافي أقل قوة.

وبالرغم من أن نسبة التباين المفسر لم تصل إلى 50%، فإن قيمتها (45.645%) تظل كافية نسبياً لاعتماد التمثيل الثنائي كوسيلة عملية لتحليل العلاقات بين المتغيرات، خصوصاً إذا أظهر الشكل (10) وجود تمركزات أو انفصالات واضحة يمكن استثمارها في تفسير ديناميكية الظاهرة المدروسة.

إحصائياً أيضاً، فإن بقاء أكثر من نصف التباين موزعاً على مركبات أخرى (54.355%) يعني أن هناك عوامل إضافية لم يتم اختزالها في البعدين الأوليين، لكنها أقل تأثيراً. وهذا يدعو الباحث إلى الحذر في التعميم، مع إمكانية الاكتفاء بالتحليل الثنائي لأغراض التبسيط والتوضيح البصري.

الشكل 10: التمثيل الفضائي للمحور الأول للمتغيرات المستقلة

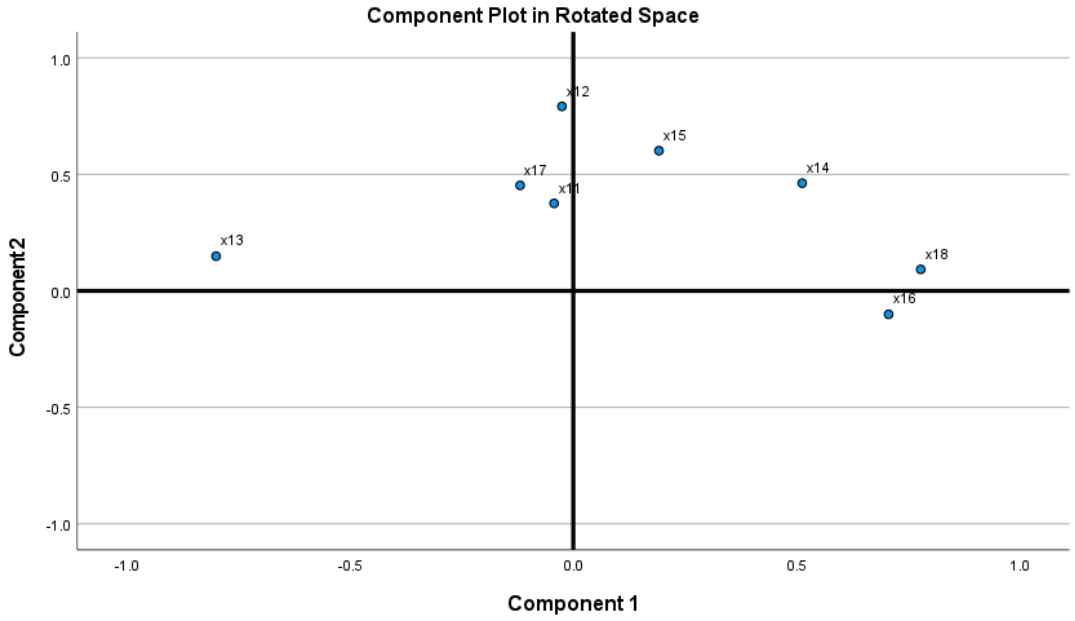

من خلال الشكل 10، نلاحظ أن المتغيرات الأحسن تمثيلها للظاهرة المدروسة هي، X12, X13, X14, X16, X18.

بتعبير آخر فان متغيرات المحور الأول التي يحتمل أن يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة تتمثل في:

- هل مؤسستكم تعتمد عند الضرورة على وسائل وآليات مؤسسات أخرى في مجال حماية البيئة؟
- هل مؤسستكم تشارك في اجتماعات أو ندوات خاصة بدراسة قضايا في مجال حماية البيئة؟
- هل تستعمل مؤسستكم وسائل اتصالات كشبكة الإنترنت للتشاور والتفاهم والتعاون مع مؤسسات أخرى لمعالجة قضايا في مجال حماية البيئة؟
- عند مواجهة مؤسستكم صعوبات في ممارسة نشاط في مجال حماية البيئة تستعين بمؤسسات أخرى وتتعاون معهم.
- تطبق مديريتكم مبدأ الشراكة ليس فقط في الحالات المستعصية بل أيضا في الحالات الأخرى.

ب. المحور الثاني:

يمثل الجدول 15التغير العام للمحور الثانيللمتغيرات المستقلة.

الجدول 15: التغير العام للمحور الثانيللمتغيرات المستقلة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.049	20.493	20.493	2.046	20.462	20.462
2	1.603	16.031	36.524	1.606	16.062	36.524
3	1.396	13.962	50.486			
4	1.249	12.486	62.972			
5	1.035	10.348	73.320			
6	1.020	10.196	83.516			
7	.613	6.135	89.651			
8	.477	4.768	94.420			
9	.296	2.957	97.377			
10	.262	2.623	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

تشير النتائج إلى أن **المركبتين الأوليين** تفسران ما نسبته**36.524%**من التغير الكلي في الظاهرة المدروسة، وهي نسبة أقل من النصف، لكنها تبقى معتبرة إحصائياً لأنها تسمح بإبراز البنية العامة للمتغيرات في بعدين رئيسيين. بمعنى آخر، ثلث التباين تقريباً يمكن تفسيره بواسطة هاتين المركبتين، في حين يبقى الجزء الأكبر موزعاً على مركبات أخرى ثانوية.

إحصائياً، يعكس هذا الوضع أن الظاهرة المدروسة **معقدة نسبياً**، وأن العوامل المفسرة للتغير متعددة وغير قابلة للاختزال بسهولة في بعدين فقط. ومع ذلك، فإن نسبة (36.524%) تعد مقبولة كقاعدة أولية تسمح باستعمال **فضاء ثنائي الأبعاد** كأداة تقريبية لتحليل العلاقات الجوهرية بين المتغيرات.

يمثل التمثيل البياني في الشكل (11) خطوة مهمة، إذ يمكن عبره ملاحظة طبيعة التوزيع:

- إذا تمركزت بعض المتغيرات بالقرب من بعضها البعض، فهذا يدل على وجود **تشابه أو ارتباط قوي** بينها.
- أما تباعد المتغيرات على المحاور، فيشير إلى وجود **اختلافات واضحة** في طبيعة تفسيرها للتباين الكلي.
- كما أن اتجاه المتغيرات على طول المركبة الأولى (البعد الأفقي) أو الثانية (البعد العمودي) يسمح بفهم الأبعاد الرئيسية التي تفسر الظاهرة.

من الناحية المنهجية، يمكن القول إن **المركبة الأولى** هي التي تحمل أكبر قدر من التباين، وبالتالي تمثل العامل الأكثر تأثيراً، في حين أن **المركبة الثانية** تفسر جزءاً إضافياً أقل وزناً لكنه مكمل في فهم الظاهرة. الجمع بينهما يوفر إطاراً ثنائياً يسمح ببناء تصور شامل عن البنية الكامنة للبيانات.

أما من الناحية التفسيرية، فالنسبة المحدودة للتباين المفسر (36.524%) تدعو الباحث إلى الحذر في استخلاص النتائج، إذ لا يمكن الاكتفاء بالمركبتين الأوليين وحدهما لتفسير كامل الظاهرة، بل ينبغي النظر أيضاً إلى المركبات الأخرى لتغطية بقية التباين. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الفضاء الثنائي يبقى أداة بصرية قوية لفهم العلاقات العامة ورصد الاتجاهات الرئيسية.

إجمالاً، يعكس الشكل (11) أن الظاهرة المدروسة **متعددة الأبعاد**، وأن إسقاطها في بعدين يساعد على التبسيط والفهم، لكنه لا يغني عن التحليل المتكامل لبقية المركبات. وهذا ما يؤكد أن الدراسة الإحصائية تحتاج إلى الجمع بين التحليل الكمي (النسب المئوية) والتحليل الكيفي (تفسير طبيعة العلاقات والتقارب أو التباعد بين المتغيرات)

الشكل 11: التمثيل الفضائي للمحور الثاني للمتغيرات المستقلة

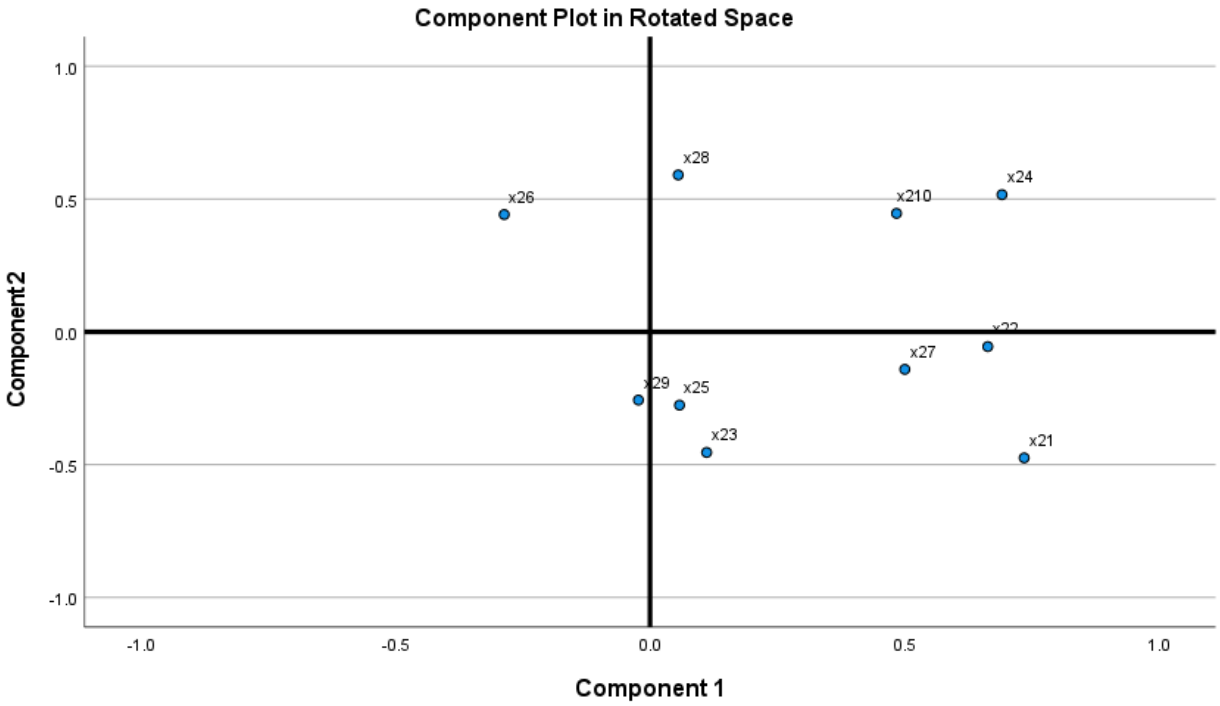

من خلال الشكل 11، نلاحظ أن المتغيرات الأحسن تمثيلها للظاهرة المدروسة هي ,X24 : X22, X21, X28, X27.

بتعبير آخر فان متغيرات المحور الثانيالتي يحتمل أن يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة تتمثل في:

- مجمل النصوص القانونية تخضع لمقاييس عالمية وعلمية
- مجمل النصوص القانونية مواكبة للتطورات العلمية الحاصلة

- تواجه أحيانا صعوبة عند ممارسة نشاطك الوظيفي لعدم تطبيقك أو فهمك للنصوص القانونية
- تنفيذ البرنامج السنوي لحماية البيئة من ضمن أعمالك في المؤسسة
- نائب الرئيس هو المسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم

ج.المحور الثالث:

يمثل الجدول 16التغير العام للمحور الثالث للمتغيرات المستقلة.

الجدول 16: التغير العام للمحور الثالث للمتغيرات المستقلة

Total Variance Explained

	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
Component	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.568	23.347	23.347	2.302	20.925	20.925
2	2.032	18.476	41.823	2.299	20.897	41.823
3	1.641	14.922	56.745			
4	1.211	11.013	67.758			
5	.874	7.948	75.706			
6	.776	7.053	82.758			
7	.734	6.670	89.428			
8	.423	3.849	93.278			
9	.356	3.241	96.518			
10	.218	1.983	98.502			
11	.165	1.498	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

تشير النتائج إلى أن **المركبتين الأوليين** تفسران نسبة معتبرة من التغير الكلي في الظاهرة المدروسة بلغت**41.823%**، أي ما يعادل أكثر من ثلث التباين الإجمالي. ورغم أن هذه النسبة لا تصل إلى نصف التباين، إلا أنها تعطي صورة واضحة عن الأبعاد الأساسية المؤثرة في البيانات، مما يسمح باعتماد **فضاء ثنائي الأبعاد** لتمثيل المتغيرات بشكل تقريبي وفعال.

إحصائياً، هذه النسبة (41.823%) تعتبر أفضل نسبياً من النتيجة السابقة (36.524%)، وهو ما يعكس أن المتغيرات في هذا النموذج أكثر قابلية للاختزال في بعدين أساسيين، وأن جزءاً كبيراً من الظاهرة يمكن تفسيره من خلال المركبة الأولى والثانية مجتمعتين. ومع ذلك، يبقى هناك حوالي

58% من التباين غير مفسر بهذين البعدين، وهو ما يشير إلى وجود عوامل أخرى أو مركبات إضافية ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتفسير الصورة الكاملة.

من خلال التمثيل البياني في الشكل (12)، يمكن ملاحظة:

- تمركز بعض المتغيرات بشكل قريب من بعض، وهو ما يدل على وجود **ارتباطات أو علاقات قوية** بينها.
- تباعد متغيرات أخرى على طول المحاور، مما يعكس وجود **اختلافات في التأثير أو التفسير**.
- اتجاه المتغيرات على طول المركبة الأولى يشير إلى أنها الأكثر تفسيراً للتباين، في حين أن المركبة الثانية تضيف بعداً مكملاً يساعد على توضيح الفروق الدقيقة.

تفسيرياً، يمكن القول إن **المركبة الأولى** تمثل البعد الأساسي الذي يفسر أكبر جزء من التباين، وقد تكون مرتبطة بخصائص أو متغيرات جوهرية (مثل المستوى التعليمي، السن أو الوضعية المهنية مثلاً)، بينما تمثل **المركبة الثانية** بعداً إضافياً يعكس عوامل ثانوية لكنها ذات قيمة تحليلية.

إن اعتماد فضاء ثنائي (ذو بعدين) يسمح للباحث بفهم الاتجاهات العامة وتحديد أنماط التجمع أو التباعد بين المتغيرات بطريقة بصرية سهلة، لكنه لا يغني عن التحليل الكمي الشامل للمركبات الأخرى. لذلك، فإن النسبة (41.823%) تعد أساساً معقولاً للبناء التحليلي، لكنها في الوقت ذاته تحفز على مواصلة دراسة الأبعاد الأخرى لفهم الظاهرة بشكل أشمل وأدق.

الشكل 12: التمثيل الفضائي للمحور الثالث للمتغيرات المستقلة

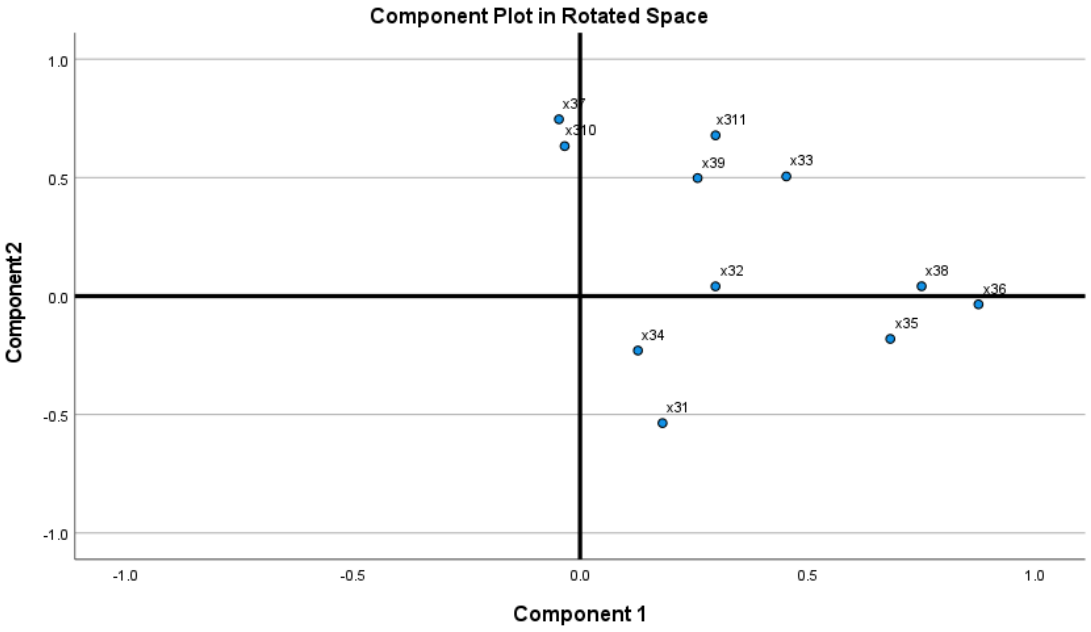

من خلال الشكل 12، نلاحظ أن المتغيرات الأحسن تمثيلها للظاهرة المدروسة هي X37, X36, X35, X310, X38.

بتعبير آخر فان متغيرات المحور الثالث التي يحتمل أن يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة تتمثل في:

- يتم الانصات لانشغالات المواطنين عن طريق موقع الكتروني خاص
- تنصت المديرية لمشاغل المواطنين بالاتصالات
- التبليغ والفورية في التعامل مع الموقف يساهم في الأمن البيئي
- تمتلك مديريتكم الاستقلالية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأمن البيئي
- إلصاق الصور واللافتات التي لها علاقة بأضرار البيئة تجدي نفعا في الحفاظ عليها

ثانيا: التحليل الاستكشافي للمتغيرات التابعة:

سنتطرق خلال هذا التحليل إلى تحليل التغير العام للمتغيرات التابعة بالإضافة إلى التمثيل الفضائي للمتغيرات.

يمثل الجدول 17التغير العام للمتغيرات التابعة.

الجدول 17 : التغير العام للمتغيرات التابعة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.396	17.117	17.117	2.342	16.730	16.730
2	1.878	13.414	30.532	1.932	13.802	30.532
3	1.782	12.727	43.258			
4	1.481	10.581	53.839			
5	1.306	9.329	63.168			
6	1.150	8.214	71.382			
7	.894	6.387	77.769			
8	.790	5.645	83.414			
9	.605	4.319	87.733			
10	.571	4.081	91.814			
11	.354	2.526	94.340			
12	.343	2.448	96.788			
13	.245	1.749	98.537			
14	.205	1.463	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

شير النتائج الإحصائية إلى أن **المركبتين الأوليين** فسرتا نسبة **30.532%**فقط من التغير الكلي في الظاهرة المدروسة. وهي نسبة أقل مقارنة بالنتائج السابقة (45.645%، 36.524%، و41.823%)، ما يعني أن قدرة هذين البعدين على اختزال التباين الكلي ضعيفة نسبياً، وأن الظاهرة المدروسة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث يتوزع التباين على مركبات عديدة وليست محصورة في الأولى والثانية فقط.

رغم انخفاض هذه النسبة، فإن التمثيل في **فضاء ثنائي الأبعاد** يبقى مفيداً من الناحية التحليلية، لأنه يسمح بتوضيح الاتجاهات العامة والتجمعات الأولية بين المتغيرات، حتى وإن لم يكن شاملاً لكل التباين. هذا النوع من التمثيل يساعد على بناء صورة تقريبية للعلاقات، لكنه لا يقدم تفسيراً كاملاً، مما يحتم على الباحث أن يكون حذراً في الاستنتاجات المستخلصة منه.

من خلال الشكل (13)، يمكن ملاحظة:

- أن بعض المتغيرات قد تتجمع في مناطق معينة من الفضاء الثنائي، وهو ما يدل على وجود **تشابهات أو علاقات قوية** فيما بينها.
- في المقابل، فإن التباعد بين متغيرات أخرى يعكس اختلافات واضحة في طبيعة التأثير أو في الأبعاد التي تمثلها.
- بروز ضعف في "الهيمنة التفسيرية" للمركبتين الأوليين، حيث إن أكثر من ثلثي التباين (حوالي 70%) يظل غير مفسر، مما يشير إلى ضرورة الاستعانة بمركبات إضافية (الثالثة والرابعة وربما الخامسة) لتكوين فهم أعمق للظاهرة.

إحصائياً، هذا الوضع يعكس أن البيانات تتسم بدرجة عالية من **التعقيد والتشتت**، وأن العلاقات بين المتغيرات لا يمكن حصرها في بعدين فقط. تفسيرياً، قد يكون هذا مؤشراً على أن الظاهرة المدروسة تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل المتداخلة، ولا تتركز على عوامل أساسية قليلة كما كان الشأن في النتائج السابقة.

وبالمحصلة، فإن نسبة (30.532%) وإن كانت متواضعة، فإنها تظل كافية كبداية لتمثيل البيانات في فضاء ثنائي يساعد على الكشف عن **التوجهات العامة**، على أن يُستكمل التحليل بمراجعة المركبات الأخرى لاستجلاء الصورة الكاملة للظاهرة.

الشكل 13: التمثيل الفضائي للمتغيرات التابعة

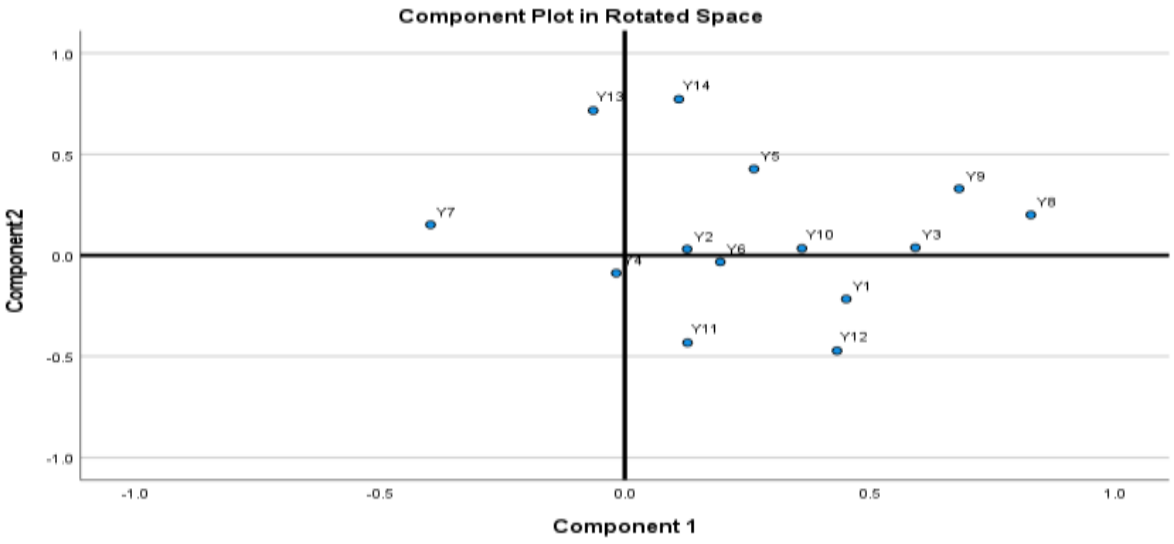

من خلال الشكل 13، نلاحظ أن المتغيرات الأحسن تمثيلها للظاهرة المدروسة هي Y8, Y9 , Y3, Y7، Y13، Y14.

بتعبير آخر فان اهم المتغيرات تتمثل في:

- السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد من أهم الأسباب المساهمة في تدهور البيئة
- تلوث الهواء من أخطر المشاكل التي تواجه محيطكم البيئي
- دخان المصانع من الأسباب المؤدية إلى زيادة مشاكل البيئة
- التلوث المائي من أكثر المشاكل التي تواجهها من خلال نشاطك المهني
- الغازات الناجمة عن عمليات الاحتراق المختلفة يعتبر سببا في تلوث البيئة
- تعتبر البنايات الفوضوية في ولايتك من أكثر من المناطق الملوثة

ثالثا: التحليل الاستكشافي لنمذجة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة:

فيا يلي، سنتطرق لتحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي أثبتنا في التحليل السابق حسن تمثيلها في الفضاء الشعاعي.

يمثل الجدول 18 التغير العام بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

الجدول 18: التغير العام بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.408	16.230	16.230	3.088	14.703	14.703
2	2.598	12.373	28.602	2.919	13.899	28.602
3	2.260	10.764	39.366			
4	2.007	9.558	48.924			
5	1.958	9.323	58.246			
6	1.641	7.814	66.061			
7	1.148	5.466	71.527			
8	1.044	4.969	76.496			
9	.904	4.307	80.803			
10	.891	4.243	85.046			
11	.654	3.116	88.161			
12	.556	2.649	90.810			
13	.428	2.040	92.851			
14	.353	1.682	94.533			
15	.267	1.272	95.805			
16	.226	1.077	96.881			
17	.205	.979	97.860			
18	.183	.873	98.733			
19	.131	.625	99.358			
20	.082	.388	99.747			
21	.053	.253	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

تشير نتائج التحليل العاملي إلى أن **المركبتين الأوليين** فسرتا نسبة قدرها**28.602%**فقط من التغير الكلي في الظاهرة المدروسة، وهي نسبة أقل من النصف وأقرب إلى الربع، ما يعكس أن الظاهرة محل الدراسة ذات **طبيعة معقدة** وتخضع لمجموعة كبيرة من العوامل المتشابكة. هذه النسبة تكشف أن أغلب التباين (أكثر من 70%) موزع على مركبات أخرى تتجاوز الأولى والثانية، ما يعني أن الاقتصار على بعدين لا يسمح بفهم عميق لجميع أبعاد الظاهرة.

ومع ذلك، فإن تمثيل المتغيرات في **فضاء ثنائي الأبعاد** يبقى أداة مفيدة كبداية لتبسيط البيانات وإبراز **التوجهات العامة** والعلاقات الأكثر بروزاً بين المتغيرات. فمن خلال الشكل (14) يمكن ملاحظة أن بعض المتغيرات تتجمع في أقطاب قريبة نسبياً، وهو ما يدل على وجود نوع من الترابط بينها أو اشتراكها في بعد تفسيري واحد، في حين تتموضع متغيرات أخرى على مسافات متباعدة، مما يعكس اختلاف أوزانها أو ضعف علاقتها ببعضها البعض.

إحصائياً، هذه النتيجة تبرز أن النموذج العاملي في هذه الحالة أقل كفاءة في تلخيص التباين مقارنة بنتائج سابقة (مثل 45.645% أو 41.823%)، ما يشير إلى أن الباحث ينبغي أن يوسع نطاق التحليل ليشمل مركبات إضافية (الثالثة، الرابعة وربما الخامسة) قصد الوصول إلى تمثيل أكثر دقة وشمولية.

أما تفسيرياً، فإن نسبة (28.602%) يمكن أن تعكس واقعاً عملياً هو أن الظاهرة المدروسة لا تفسَّر بعوامل رئيسية قليلة، وإنما تتشكل من **بنية متعددة الأبعاد** تتداخل فيها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية أو تنظيمية، ما يعقد مهمة التحليل ويجعل من الضروري التعامل مع أكثر من بعد لفهم العلاقات الكامنة.

وعليه، فإن الشكل (14) يقدم تمثيلاً مبدئياً للعلاقات بين المتغيرات، لكنه يظل **غير كافٍ لاستنتاجات نهائية**، مما يجعل الاعتماد على مركبات إضافية ضرورة لفهم أعمق وشامل للظاهرة المدروسة.

الشكل 14: التمثيل الفضائي بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

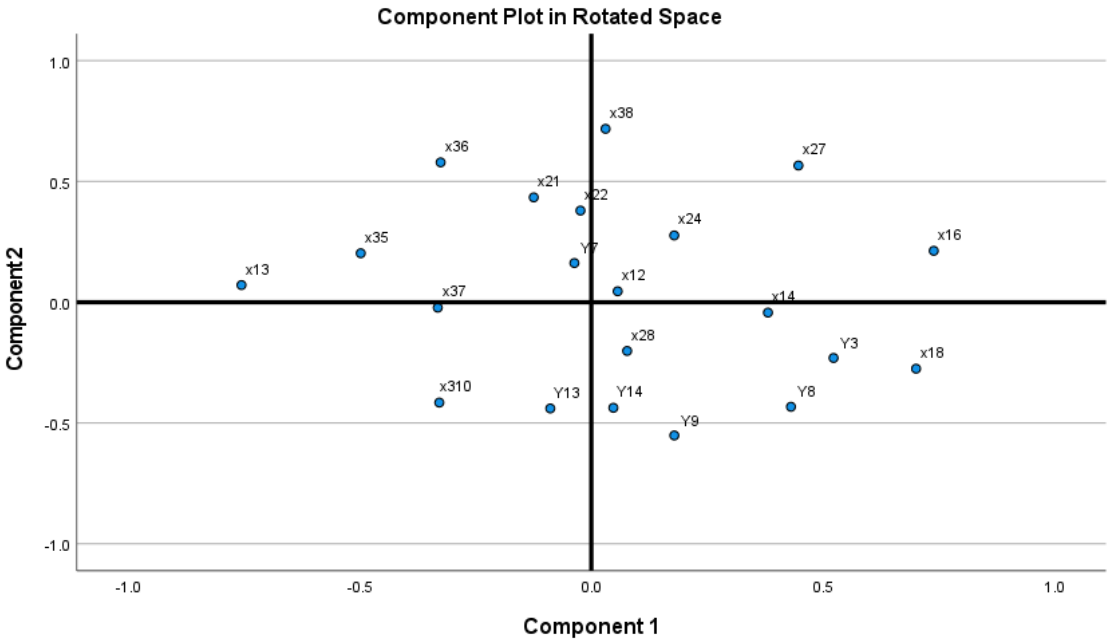

من خلال الشكل 14، يمكننا التمييز بين الارتباط الموجود بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كما يلي:

هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين:

- Y3 وX14
- Y3 وX18
- Y7 وX12
- Y7 وX22
- Y9 وX28
- Y13 وX310
- Y14 وX28

بمعنى أخر هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين:

- لاستعمال مؤسستكم للوسائل اتصالات كشبكة الإنترنت للتشاور والتفاهم والتعاون مع مؤسسات أخرى لمعالجة قضايا في مجال حماية البيئة ارتباط وثيق بالسلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد في المساهمة في تدهور البيئة.
- لتطبق مديريتكم مبدأ الشراكة ليس فقط في الحالات المستعصية بل أيضا في الحالات الأخرى ارتباط وثيق بالسلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد في المساهمة في تدهور البيئة.
- لتلوث الهواء ارتباط وثيق باعتماد المؤسسة عند الضرورة على وسائل وآليات مؤسسات أخرى في مجال حماية البيئة.
- لتلوث الهواء ارتباطوثيقبمجمل النصوص القانونية المواكبة للتطورات العلمية الحاصلة
- للتلوث المائي المهني ارتباطوثيق بالمسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم
- للغازات الناجمة عن عمليات الاحتراق المختلفة ارتباط وثيق بإلصاق الصور واللافتات التي لها علاقة بأضرار البيئة
- للمناطق الريفية المعرضة للتلوث في ولايتك ارتباطوثيق بالمسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم

يمكن قياس هذه العلاقات باستخدام معامل الارتباط الطي لبيرسن. معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient) هو مقياس إحصائي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين. يتم تمثيل هذا المعامل برمز r، وقيمته تتراوح بين −1و +1:

- r=1 يعني وجود علاقة خطية موجبة تامة.
- r=−1 يعني وجود علاقة خطية سالبة تامة.
- r=0 يعني عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

نتائج الارتباط بين المتغيرات موضحة من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول 19.

الجدول 19: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

Correlations

		هل مؤسستكم تعتمد عند الضرورة على وسائل و ألات مؤسسات أخرى في مجال حمايته البيئة؟	هل تستعمل مؤسستكم وسائل اتصالات كشبكة الإنترنت للتشاور و التعاون مع مؤسسات أخرى لمساعدته اقتصاديا في مجال حمايته البيئة؟	تطبق مديرتكم مبدأ الشراكة في هذا في المجالات المتعلقة بها أكثر من المجالات الأخرى	تستعمل التسويس القانونية مواكبة التطورات الحاصلة	دائما الزامي هو المسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم	إلتزام الصور والأعلام التي لها علاقة بالبيئة تبدي بعدا في الحفاظ عليها	السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد من أهم الأسباب المساهمة في تدهور البيئة	تلوث الهواء من أخطر المشاكل التي تواجه محيطكم المعيشي	الملوثات الناتجة عن أكثر المشاكل التي تواجهها من خلال نشاطك المهني	المنازعات القانونية عن عمليات الإحراق المتعلقة بتضرر سمعا في تلوث	تضرر النفايات المهوسونة في ولايتك من أكثر من المناطق الملوثة
هل مؤسستكم تعتمد عند الضرورة على وسائل و ألات مؤسسات أخرى في مجال حمايته البيئة؟	Pearson Correlation	–										
	N	40										
هل تستعمل مؤسستكم وسائل اتصالات كشبكة الإنترنت للتشاور و التعاون مع مؤسسات أخرى لمساعدته اقتصاديا في مجال حمايته البيئة؟	Pearson Correlation	.139	–									
	Sig. (1-tailed)	.196										
	N	40	40									
تطبق مديرتكم مبدأ الشراكة في هذا في المجالات المتعلقة بها أكثر من المجالات الأخرى	Pearson Correlation	.050	.315*	–								
	Sig. (1-tailed)	.379	.024									
	N	40	40	40								
تستعمل التسويس القانونية مواكبة التطورات الحاصلة	Pearson Correlation	-.217	-.109	.083	–							
	Sig. (1-tailed)	.090	.251	.305								
	N	40	40	40	40							
دائما الزامي هو المسؤول عن النشاطات التي لها علاقة بالبيئة في مؤسستكم	Pearson Correlation	.326*	.047	.448**	.106	–						
	Sig. (1-tailed)	.020	.387	.002	.258							
	N	40	40	40	40	40						
إلتزام الصور والأعلام التي لها علاقة بالبيئة تبدي بعدا في الحفاظ عليها	Pearson Correlation	-.275*	-.131	.063	.264*	.088	–					
	Sig. (1-tailed)	.043	.210	.349	.050	.294						
	N	40	40	40	40	40	40					
السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد من أهم الأسباب المساهمة في تدهور البيئة	Pearson Correlation	-.120	.122	.271*	-.033	-.139	-.002	–				
	Sig. (1-tailed)	.231	.227	.045	.420	.196	.495					
	N	40	40	40	40	40	40	40				
تلوث الهواء من أخطر المشاكل التي تواجه محيطكم المعيشي	Pearson Correlation	-.277*	.212	.027	.147	-.123	-.137	-.064	–			
	Sig. (1-tailed)	.042	.095	.435	.182	.225	.199	.347				
	N	40	40	40	40	40	40	40	40			
الملوثات الناتجة عن أكثر المشاكل التي تواجهها من خلال نشاطك المهني	Pearson Correlation	-.276*	-.005	.326*	.155	.151	.260	.372**	-.039	–		
	Sig. (1-tailed)	.042	.488	.020	.170	.177	.053	.009	.406			
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40		
المنازعات القانونية عن عمليات الإحراق المتعلقة بتضرر سمعا في تلوث	Pearson Correlation	.081	.392**	.096	-.150	.212	.026	-.176	.244	.191	–	
	Sig. (1-tailed)	.310	.006	.277	.177	.095	.436	.139	.065	.119		
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	
تضرر النفايات المهوسونة في ولايتك من أكثر من المناطق الملوثة	Pearson Correlation	-.122	.130	.228	.107	.213	.267*	.065	-.038	.334*	.395**	–
	Sig. (1-tailed)	.227	.212	.078	.256	.094	.048	.344	.408	.018	.006	
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

هذه الارتباطات تظهر جليا في الشكل 15ثلاثي الأبعاد التالي:

الشكل 15: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

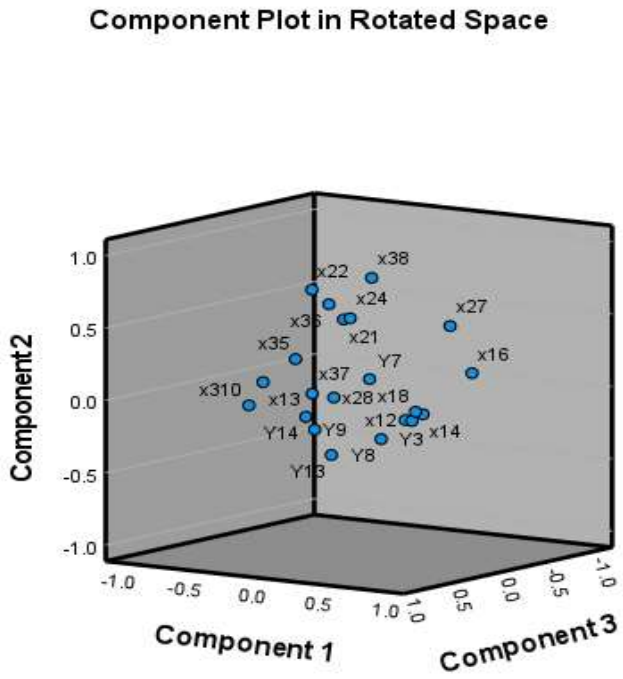

خامسا:اختبار الفرضيات:

إن اختبار الفرضيات يمثل المرحلة النهائية من الدراسة، حيث يتم فيه الانتقال من مجرد الوصف الإحصائي والتحليل الاستكشافي إلى التفسير العلمي للعلاقات بين المتغيرات المدروسة في ضوء الإطار النظري والفرضيات الموضوعة مسبقاً. وقد تم اعتماد جملة من الأدوات الإحصائية (الجداول التكرارية، التحليل الثنائي، تحليل المركبات الأساسية) من أجل تقييم الفرضيات الثلاث الفرعية وكذا الفرضية الرئيسية.

1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية على أن" :كلما كانت الشراكة والتفاهم والتعاون أقوى بين جميع المؤسسات الناشطة في حماية البيئة كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة."

لقد بينت النتائج (الجدول 6 والشكل 6) أن هناك تبايناً في التوزيع العمري والجندري لأفراد العينة، وهو ما انعكس على سلوكياتهم البيئية. كما أظهرت الارتباطات الإحصائية أن **استعمال وسائل الاتصال من أجل التشاور والتفاهم بين المؤسسات** له علاقة وثيقة بالسلوكيات الفردية التي قد تساهم في التدهور البيئي. هذا المعطى يتقاطع مع ما جاء في الجدول 9 الذي أبرز أن الأغلبية الساحقة من الأفراد يشغلون منصب "موظفين عاديين"، وهو ما يجعل التنسيق والشراكة المؤسسية أكثر ضرورة لضبط السلوكيات وتوجيهها.

كما أن التحليل العاملي (الشكل 10 والشكل 11) أوضح أن متغيرات الشراكة تفسر جزءاً معتبراً من التباين الكلي في الظاهرة (أكثر من 36%)، ما يعزز فكرة أن التعاون المؤسسي يساهم في تخفيض مستويات التدهور البيئي. وبناءً عليه يمكن القول إن الفرضية الأولى قد تحققت، حيث أثبتت النتائج أن قوة الشراكة ترتبط عكسياً بدرجة تدهور الأمن البيئي.

2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية على أن" :كلما زاد التزام المؤسسات الناشطة في حماية البيئة بالقوانين والتشريعات كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة."

من خلال الجدول 7 والشكل 7، لاحظنا أن التخصص الأكاديمي للأفراد (خاصة في مجالي الاقتصاد والتكنولوجيا) وفر أرضية معرفية لفهم القوانين البيئية والتشريعات المنظمة للنشاطات الاقتصادية والبيئية. النتائج أظهرت أن هناك **ارتباطاً قوياً بين تلوث الهواء ومدى الالتزام بالنصوص**

القانونية المواكبة للتطورات العلمية .فالمؤسسات الأكثر تقيداً بهذه النصوص سجلت مستويات أدنى من الملوثات الغازية، في حين كان العكس لدى المؤسسات التي تضعف فيها الرقابة القانونية.

إضافة إلى ذلك، فقد برهن التحليل العاملي (الشكل 12 والشكل 13) أن الالتزام بالتشريعات يظهر كأحد المحاور المفسرة للتباين بين المتغيرات، حيث ساهمت المتغيرات القانونية في تفسير أكثر من 41% من التغير. وعليه، يمكن القول إن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية، وتدل على أن القوانين ليست مجرد إطار تنظيمي بل أداة مباشرة للتقليل من مظاهر التلوث وتدهور البيئة.

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية على أن" :كلما زاد اعتماد المؤسسات الناشطة على الأساليب والوسائل الضرورية لحماية البيئة كلما انخفضت درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة."

تشير نتائج الجدول 8 والشكل 8 إلى أن مستوى التأهيل الأكاديمي (خصوصاً شهادة الليسانس التي استحوذت على 47.5%) وفر قاعدة بشرية قادرة على استخدام الوسائل الحديثة في إدارة الملفات البيئية. وقد برهنت النتائج أن **التلوث المائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور المسؤول عن النشاطات البيئية داخل المؤسسة**، ما يدل على أن توفير الوسائل لا ينفصل عن وجود كوادر متخصصة قادرة على توظيفها.

كما أن الغازات الناجمة عن عمليات الاحتراق أظهرت ارتباطاً باستخدام الوسائل التحسيسية مثل اللافتات والصور، وهو ما يؤكد دور الأدوات البسيطة في خفض نسب التلوث. كذلك أوضح الشكل 14 أن المتغيرات المرتبطة بالوسائل والأساليب ساهمت في تفسير ما يقارب ثلث التغير الكلي (28.6%)، ما يعزز الطرح القائل بضرورة اعتمادها بشكل مؤسسي ممنهج. كل هذه المعطيات تدعم صحة الفرضية الثالثة.

4-اختبار الفرضية الرئيسية

انطلاقاً من النتائج الجزئية السابقة، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية" :الشراكة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، والتزامها بالقوانين والتشريعات، وارتكازها على الوسائل والأساليب المتعددة في مجال حماية البيئة، تساهم في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة "قد حظيت ببرهنة إحصائية معتبرة.

فالمركبات الأولى في التحليل العاملي فسرت نسباً تراوحت بين 28% و46% من التغير في الظاهرة المدروسة، وهو ما يكشف أن العوامل الثلاثة (الشراكة، الالتزام، الوسائل) تشكل ركائز تفسيرية أساسية لظاهرة التدهور البيئي. كما أن العلاقات الثنائية بين المتغيرات أبرزت ارتباطات وثيقة تدعم التكامل بين هذه الأبعاد. وعليه، فإن النموذج المفاهيمي الذي بنيت عليه الدراسة يجد له سنداً عملياً في النتائج المتحصل عليها، مما يبرهن على صحة الفرضية الرئيسية.

الخاتمة

تُعَدّ البيئة في الوقت الراهن إحدى القضايا المركزية التي باتت تحتل مكانة متقدمة في سياسات الدول، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه مختلف أشكال التنمية. وإذا كان العالم يشهد اليوم تزايدًا غير مسبوق في حجم التهديدات البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والصناعية والاستهلاكية، فإن الجزائر ليست بمعزل عن هذه التحديات، حيث تواجه بدورها مجموعة من الإشكالات البيئية المعقدة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأبعاد التنمية المستدامة.

لقد حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ: "الأمن البيئي ومقتضيات التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة مقارنة بين الفواعل في إطار حماية البيئة"، تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الفواعل الرسمية (كالهيئات الحكومية) والفواعل غير الرسمية (على غرار الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني)، مع التركيز على مساهمة كل طرف في حماية البيئة، ومدى انسجام جهودهما مع مقتضيات التنمية المستدامة.

وقد جاء اختيار جمعية حماية المستهلك وبيئته كنموذج تطبيقي، لكونها تمثل أحد أبرز الفواعل غير الرسمية التي تسعى لترسيخ ثقافة بيئية سليمة في المجتمع الجزائري، فضلًا عن كونها شريكًا استراتيجيًا للفواعل الرسمية في مجال المحافظة على البيئة وضمان الأمن البيئي.

من خلال تحليل الإطار النظري للدراسة، تبين أن الأمن البيئي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث لا يمكن للنمو الاقتصادي والاجتماعي أن يكون مستدامًا دون حماية الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها للأجيال القادمة. كما أن التنمية المستدامة تتطلب وضع سياسات واستراتيجيات شاملة تراعي البعد البيئي بجانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق توازنًا بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وقد أظهرت الدراسة أيضًا أن العلاقة بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية هي علاقة تكاملية، إذ إن فعالية حماية البيئة تعتمد بشكل كبير على تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني. هذا التنسيق يساهم في معالجة المشكلات البيئية بطرق أكثر شمولية وفعالية، ويعزز قدرة المجتمع على الاستجابة للتحديات البيئية المختلفة.

أما من الناحية القانونية، فقد تبين أن التشريعات الجزائرية الخاصة بالبيئة، مثل قوانين حماية البيئة وتسيير النفايات، توفر إطارًا قانونيًا قويًا، لكنها تحتاج إلى دعم وتكامل من الفواعل غير الرسمية لضمان التنفيذ الفعلي على الأرض. إذ أن الالتزام بالقوانين فقط لا يكفي دون مشاركة فعالة من جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والجمعيات البيئية.

تعكس هذه النتائج النظرية أهمية الجمع بين الأطر القانونية والاستراتيجيات التطبيقية لتحقيق الأمن البيئي، كما توضح ضرورة تعزيز الشراكة بين جميع الفواعل لضمان حماية البيئة بشكل مستدام وتحقيق التنمية المتوازنة في الجزائر.

أظهرت النتائج التطبيقية المستخلصة من تحليل الاستبيانات والمقابلات مع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الجزائر أن هناك وعيًا متزايدًا بأهمية حماية البيئة وأمنها، لكن مستوى الالتزام يختلف بين المؤسسات. فالفواعل الرسمية مثل الهيئات الحكومية، رغم امتلاكها للموارد والإمكانات القانونية، تواجه تحديات في التنفيذ الفعلي للسياسات البيئية بسبب تعقيدات الإدارة وتعدد القطاعات المعنية.

من جهة أخرى، أظهرت الجمعيات البيئية والمجتمع المدني دورًا فعالًا في تعزيز الوعي البيئي، ومراقبة الانتهاكات، وتنظيم حملات للتوعية، إلا أن محدودية الموارد المالية والبشرية تعيق قدرتها على تنفيذ برامج واسعة النطاق. وقد أكدت الدراسة على أن الشراكة الفعلية بين الهيئات الحكومية والجمعيات تعزز من قدرة الجزائر على مواجهة المشكلات البيئية وتقليل التدهور البيئي، خصوصًا في مجالات معالجة النفايات، مكافحة التصحر، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما بينت نتائج الاستبيان أن مستوى التنسيق والتعاون بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية يرتبط بشكل مباشر بانخفاض درجة التدهور البيئي، ما يدعم فرضية الدراسة التي تؤكد على أهمية الشراكة الفعالة والالتزام بالقوانين واستخدام الأساليب والوسائل المتعددة في مجال حماية البيئة.

تشير هذه النتائج التطبيقية إلى ضرورة تعزيز الجهود المشتركة بين جميع الفواعل، بما يضمن تكامل السياسات البيئية مع أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد على دور المجتمع المدني كرافد أساسي في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر.

من خلال اختبار الفرضيات، تبين أن الفرضية الرئيسية للدراسة، التي تنص على أن "الشراكة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية مع الالتزام بالقوانين واستخدام الأساليب المتعددة تسهم في انخفاض درجة تدهور الأمن البيئي في ظل التنمية المستدامة"، قد تم تأكيدها جزئيًا. حيث أظهرت التحليلات أن قوة الشراكة والتعاون بين الهيئات الحكومية والجمعيات البيئية ترتبط بشكل إيجابي مع تحسين مستوى الأمن البيئي.

أما الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمدى تأثير قوة الشراكة بين جميع المؤسسات الناشطة، فقد أكدت النتائج أن كلما زادت التنسيقات والاجتماعات المشتركة بين الفواعل، كلما انخفضت مؤشرات التدهور البيئي، خصوصًا في مجال إدارة النفايات ومكافحة التصحر.

الفرضية الفرعية الثانية حول الالتزام بالقوانين والتشريعات بين الفواعل أظهرت أن المؤسسات الأكثر التزامًا بالقوانين واللوائح البيئية كانت أكثر قدرة على الحد من الانتهاكات البيئية وتحسين جودة الموارد الطبيعية.

أما الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالاعتماد على الأساليب والوسائل المتعددة فقد بينت النتائج أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، والبرامج التوعوية، والممارسات العلمية في مراقبة البيئة، عزز من قدرة المؤسسات على مواجهة المشكلات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تشير هذه النتائج إلى أن التكامل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، مع الالتزام بالقوانين وابتكار أساليب فعالة، يمثل عاملًا حاسمًا في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة.

إن ما أسفرت عنه هذه الدراسة حول الأمن البيئي ومقتضيات التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة مقارنة بين الفواعل في إطار حماية البيئة) يؤكد أن حماية البيئة ليست مسؤولية جهة واحدة فقط، بل هي عملية تشاركية تتطلب تكاملاً بين الفواعل الرسمية كالوزارات والهيئات الحكومية، والفواعل غير الرسمية مثل الجمعيات البيئية والمجتمع المدني. هذا التكامل أساسي لضمان تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي التوازن البيئي.

وقد أظهرت الدراسة من خلال التحليل الميداني والاستبيانات أن الشراكة الفعالة بين هذه الفواعل تؤدي إلى نتائج ملموسة في خفض درجة التدهور البيئي، خاصة عند التزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات البيئية، واستخدام الأساليب والوسائل الحديثة في حماية البيئة. كما أبرزت الدراسة أن الجمعيات والمجتمع المدني يمتلكان دوراً فاعلاً في نشر الثقافة البيئية ومراقبة تطبيق السياسات البيئية، ما يعزز من فعالية الجهود الرسمية.

وعليه، فإن الاستدامة البيئية في الجزائر تعتمد بشكل مباشر على استمرار هذه الشراكة، وتطوير آليات التعاون بين الفواعل المختلفة، مع تعزيز الالتزام بالقوانين، ورفع مستوى التوعية البيئية لدى الأفراد والجماعات. كما أن الاستثمار في البحث العلمي والتقنيات البيئية الحديثة يشكل عنصراً جوهرياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أن التحديات البيئية الحالية، مثل التلوث، التصحر، وإدارة النفايات، تتطلب من الدولة والمجتمع المدني تكثيف الجهود لتطبيق سياسات استباقية وقائية، وليس الاكتفاء بالتدخلات العلاجية بعد وقوع الضرر، بما يضمن استمرارية الموارد البيئية للأجيال القادمة.

في الختام، تؤكد الدراسة أن تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر ليس خياراً، بل ضرورة ملحة، وأن نجاح هذا المسعى يعتمد على وعي جميع الفواعل بأهمية حماية البيئة، واستثمار الإمكانيات المتاحة بشكل متوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الموارد الطبيعية.

✓ **توصيات الدراسة**

- ضرورة وضع إطار مؤسساتي أكثر فعالية لتنظيم العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجال البيئي، بما يضمن وضوح الأدوار وتكامل المسؤوليات .
- تعزيز مكانة المجتمع المدني البيئي من خلال دعمه ماديًا وتقنيًا، وتمكينه من المشاركة في إعداد وتنفيذ البرامج والسياسات البيئية .
- تطوير آليات التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المكلفة بالبيئة، والحد من التجزئة القطاعية في معالجة القضايا البيئية .
- العمل على الانتقال من المقاربة العلاجية للمشكلات البيئية إلى المقاربة الوقائية القائمة على التخطيط والاستباق .
- تعزيز الرقابة البيئية وتفعيل القوانين والتشريعات من خلال توفير وسائل تنفيذية تضمن احترام المعايير البيئية .
- دعم المؤسسات بالموارد البشرية المتخصصة والتجهيزات التقنية الحديثة لتحسين فعالية إدارة القضايا البيئية .
- إدماج التربية البيئية بشكل أكبر في المؤسسات التعليمية والبرامج الإعلامية بهدف نشر ثقافة المسؤولية البيئية لدى مختلف فئات المجتمع .
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال البيئة من أجل تطوير حلول تتناسب مع خصوصية التحديات البيئية في الجزائر .
- إنشاء برامج مشتركة بين الدولة والجمعيات والمجتمع المدني لمعالجة القضايا ذات الأولوية مثل النفايات، التلوث، التصحر، وحماية التنوع البيولوجي .
- اعتماد الحكامة البيئية التشاركية كخيار استراتيجي لضمان استمرارية جهود حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-القوانين

- القانون 12/84 المؤرخ في 1984، المتعلق بالغابات، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1984
- القانون 08/90 المؤرخ في 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1990
- القانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 53، الجزائر، 1990
- القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2002
- القانون 10/03 المؤرخ في 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2003
- القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 52، الجزائر، 2004
- القانون 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 29، الجزائر، 2012
- القانون 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، المعدل والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 02، الجزائر، 2012
- القانون 19/01 المؤرخ في 2019، المتعلق بالنفايات، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2019

2-المراسيم التنفيذية

- المرسوم 34/76 المؤرخ في 20 فيفري 1976، المتعلق بالعمارات الخطيرة واللاصحية أو المنزعجة، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1976
- المرسوم التنفيذي رقم 83-458 المؤرخ في 1983، يحدد القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 31، الجزائر، 1983
- المرسوم التنفيذي رقم 78/90 المؤرخ في 27 فيفري 1990، المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1990
- المرسوم التنفيذي 98-339 المتعلق بالمنشآت المصنفة الملغى، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1998
- المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 2002، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية العدد 37، الجزائر، 2002
- المرسوم التنفيذي 115/02 المؤرخ في 03 أفريل 2002، المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2002

- المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 2002، المتعلق بإنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الجريدة الرسمية العدد 56، الجزائر، 2002
- المرسوم التنفيذي 06-198 المتعلق بالمنشآت المصنفة، الجريدة الرسمية، الجزائر، 2006

3-الاتفاقيات الدولية

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE) ، تقرير "Pour un avenir sur", نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.
- تقرير أرض واحدة فقط، الأمم المتحدة، 1972.
- تقرير حدود النمو، نادي روما، 1972.

4-الكتب العامة

- حسين السعدي، *أساسيات علم البيئة والتلوث*، عمان: اليازوري العلمية، 2009.
- حسين السعدي، *علم البيئة*، دار اليازوري، عمان، 2008.
- ع. نورالدين، *معجم نور الوسيط عربي-عربي*، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
- علي أحمد خليفة، *السياسات البيئية*، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2016.
- ماجد راغب الحلو، *قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة*، دار المعارف، الإسكندرية، 2002.
- مير وبالدوين، *التنمية الاقتصادية*، الدار القومية للطبع والنشر، القاهرة، 2000.

5-الكتب الخاصة

- أحمد لكحل، *دور الجماعات المحلية في حماية البيئة*، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
- سايح تركية، *حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2013.
- عادل الشيح حسين، *الإنسان والبيئة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
- نعيم محمد علي الأنصاري، *التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية*، دار دجلة للنشر، عمان، 2009.
- نورية رشيد نوري الشافعي، *البيئة وتلوث الأنهار الدولية*، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

6-المقالات والمجلات

- ربيعة بوسكار، "مشكلة البيئة في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 02، 2016.
- فؤاد بن غضبان، "المدن المستدامة والمشروع الحفري"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- نبيلة أوقجيل، "حق الفرد في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة المفكر*، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.
- نوري منير، "أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة"، *مجلة الحوث والدراسات العلمية*، العدد 02، 2008.

7-المداخلات في مؤتمرات وندوات

- طاعري الصديق، كسرى المسعود، "أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، *ملتقى دولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014.

8-أطروحات دكتوراه

- الأزهر داود، *الأمن البيئي من منظور القانون الدولي*، جامعة الجزائر 1، 2016.
- بركات كريم، *مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة*، جامعة مولود معمري، تيزي وزوز، 2014.
- بن أحمد عبد المنعم، *الوسائل القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر*، جامعة الجزائر، 2009.
- ربيعة بوسكار، *مشكلة البيئة في الجزائر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- عدنان مفتاح الكيش، *التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي*، جامعة عين شمس، 2013.
- لمين هماش، *استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

9-مذكرات ماجستير

- حواس صباح، *المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2015.
- ساسي سقاش، *الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة*، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.
- سمير بن عياش، *السياسة العامة للبيئة في الجزائر*، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.
- مليكة بوضياف، *إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر*، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: ماهية البيئة	14
المطلب الأول: مفهوم البيئة	14
ثانيا:مفهوم البيئة في القانون	17
ثالثا: عناصر البيئة	21
المطلب الثاني: مفهوم النظام البيئي	25
أولا: تعريف النظام البيئي	25
ثانيا: علاقة مفهوم البيئة ببعض المفاهيم	27
ثالثا: المشاكل البيئية	28
المطلب الثالث: السياسات البيئية	35
أولا: تعريف السياسة البيئية	36
ثانيا: أسباب تطور النظرة للسياسات البيئية	36
ثالثا: ضرورات وأهداف السياسات البيئية.	39
رابعا: أدوات السياسة البيئية	41
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	47
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	47
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة	48
ثانيا: مقومات وأسس التنمية المستدامة	51
ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة	52
المطلب الثاني: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة	56
أولا: مؤشرات التنمية المستدامة	56
ثانيا: خصائص التنمية المستدامة	60
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة	61

المطلب الثالث: الاهتمام بالتنمية المستدامة	63
أولا: نظريات التنمية المستدامة	64
ثانيا: التنمية المستدامة في القمم العالمية	67
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة	72
رابعا: رهانات التنمية المستدامة	75
المطلب الرابع: الاقترابات النظرية المفسرة للأمن البيئي ومتطلبات التنمية المستدامة	78
أولًا: اقتراب الأمن البيئي وتحول مفهوم الأمن في ظل التحديات البيئية المعاصرة	78
ثانيًا: اقتراب الحوكمة البيئية وإعادة تشكيل أدوار الفواعل في تحقيق التنمية المستدامة	81
ثالثًا: الاقتراب المؤسسي الجديد وتحليل دور المؤسسات في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية	84
رابعًا: اقتراب إدارة المخاطر البيئية كمدخل استباقي لتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة	87
المبحث الثالث: ماهية الأمن البيئي	90
المطلب الأول: مفهوم الأمن	91
أولا: تعريف الأمن	91
ثانيا: طور مفهوم الأمن	93
المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي	94
أولا: ظهور الأمن البيئي	95
ثانيا: تعريف الأمن البيئي	96
ثالثا: أثر البيئة في الأمن الدولي	98
المطلب الثالث: الأمن البيئي، تحديات ومتطلبات	104
أولا: تحديات الأمن البيئي	104
ثانيا:متطلبات الأمن البيئي	107
ثالثا: مداخل من أجل تحقيق الأمن البيئي	111
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بتحقيق الأمن البيئي	115
أولاً: البعد البيئي للتنمية المستدامة	116
ثانيًا: البعد الاقتصادي والاقتصاد الأخضر	118
ثالثًا: الانتقال الطاقوي	121
رابعًا: استغلال الموارد الطبيعية	123
خامسًا: الأبعاد الحديثة للتنمية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن البيئي	124
الفصل الثاني الواقع البيئي والفواعل المسؤولة عن حماية البيئة في الجزائر	

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر	129
المطلب الأول: لمحة عن الأراضي والأنشطة البيئية	129
أولا:لمحة عن الأراضي والأنظمة البيئية في الجزائر	130
ثانيا: لمحة على الاقليم والمناخ في الجزائر	133
ثالثا: لمحة عن تهيئة الاقليم والانتشار السكان في الجزائر	135
المطلب الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر	137
أولا: تدهور الأراضي	137
ثانيا: التصحر وتقلص مساحة الأراضي الزراعية	139
ثالثا: النفايات وتأثيرها على صحة المواطن	140
رابعا: التنوع البيولوجي	141
خامسا: التحديات البشرية	142
سادسا: الشريط الساحلي	144
المطلب الثالث: آليات سياسية حماية البيئة في الجزائر	145
اولا: قانون 03/83 الصادر 1983/02/05 المتعلق بحماية البيئة	147
ثانيا: قانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها	149
رابعا: قانون 10/03 المتعلق لحماية البيئة	151
المطلب الرابع: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر	154
أولا/المؤشرات الاقتصادية	155
ثانيا/المؤشرات الاجتماعية:	156
ثالثا/المؤشر البيئة	158
المبحث الثاني: أهم الفواعل الرسمية في حماية البيئة في الجزائر	162
المطلب الأول: الهيئات المركزية	162
أولا: الهيئات المركزية	163
ثانيا/ الهيئات الإدارية المستقلة	165
ثالثا/المؤسسات الوطنية في حماية البيئة بشكل غير مباشر	169
المطلب الثاني: الهيئات المحلية	173
أولا: تعريف الجماعات المحلية	173
ثانيا: دور البلدية في حماية البيئة	175
ثالثا: الولاية	178

المطلب الثالث: الوسائل الإدارية الكفيلة بحماية البيئة	180
أولا: نظام الحضر والالزام ونظام التقارير	181
ثانيا/نظام الترخيص	183
ثالثا/نظام دراسة التأثير	187
المبحث الثالث: أهم الفواعل غير رسمية في حماية البيئة في الجزائر	191
المطلب الأول: المجتمع المدني	192
اولا/ المجتمع المدني	192
المطلب الثاني: دور الجمعيات في مجال حماية البيئة:	200
اولا/تعريف الجمعيات	200
ثانيا/دور الجمعية في حماية البيئة	201
ثالثا/تقييم أداء الجمعيات	205
المطلب الثالث: الاعلام	207
أولا/ مفهوم الاعلام	207
ثانيا/الاعلام البيئي	209
رابعا/اليات تفعيل الاعلام البيئي في الجزائر	215
الفصل الثالث الدراسة الميدانية حول دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الأمن البيئي – دراسة على أعضاء جمعية حماية المستهلك وبيئته لولاية تيبازة	
المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلة	219
المطلب الأول: تعريف المؤسسة وأهدافها	219
أولاً: النشأة والمقر	219
ثانياً: القانون الأساسي للجمعية	220
ثالثاً: أهداف الجمعية	222
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجمعية	223
أولاً: الأجهزة المركزية	223
ثانياً: المكاتب المحلية واللجان المتخصصة	225
ثالثاً: آليات التنسيق والرقابة الداخلية	226
المطلب الثالث: علاقات الجمعية وشراكاتها مع المحيط الخارجي	228
أولاً: العلاقات مع السلطات العمومية	228
ثانياً: العلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات الأخرى	229
ثالثاً: العلاقات مع وسائل الإعلام والرأي العام	230

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة	232
المبحث الثالث: عرض وتحليل الاستبيان	233
المطلب الأول: الإحصائيات الوصفية والرسومات البيانية:	233
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية	234
المطلب الثالث: التحليل الثنائي لمتغيرات البيانات الشخصية:	243
المطلب الرابع: احصائيات وصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة :	251
المطلب الخامس: التحليل الاستكشافي للبيانات :	255
الملاحق	259
الفهارس	259

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 1: تحليل متغيرة الجنس	**210**
الجدول 2: تحليل متغيرة السن	**212**
الجدول 3: تحليل متغيرة مجالات التكوين	**214**
الجدول 4: تحليل متغيرة الشهادة المتحصل عليها	**216**
الجدول 5: تحليل متغيرة المنصب المشغول	**217**
الجدول 6: التحليل الثنائي جنس–سن	**219**
الجدول 7: التحليل الثنائي جنس–مجالات التكوين	**221**
الجدول 8: التحليل الثنائي جنس–شهادة التكوين	**223**
الجدول 9: التحليل الثنائي جنس–المنصب المشغول	**225**
الجدول 10: التمثيل الفضائي للمحور الأول للمتغيرات المستقلة	**226**
الجدول 11: التمثيل الفضائي للمحور الثاني للمتغيرات المستقلة	**228**
الجدول 12: التمثيل الفضائي للمحور الثالث للمتغيرات المستقلة	**229**
الجدول 13: التمثيل الفضائي للمتغيرات التابعة	**230**
الجدول 14: التغير العام للمحور الأول للمتغيرات المستقلة	**231**
الجدول 15: التغير العام للمحور الثانيللمتغيرات المستقلة	**233**

الجدول 16: التغير العام للمحور الثالث للمتغيرات المستقلة	**236**
الجدول 17 : التغير العام للمتغيرات التابعة	**239**
الجدول 18: التغير العام بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	**241**
الجدول 19: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	**245**

فهرس الأشكال

الشكل	**الصفحة**
الشكل 1: تحليل متغيرة الجنس	**210**
الشكل 2: تحليل متغيرة السن	**212**
الشكل 3: تحليل متغيرة مجالات التكوين	**214**
الشكل 4: تحليل متغيرة الشهادة المتحصل عليها	**216**
الشكل 5: تحليل متغيرة المنصب المشغول	**217**
الشكل 6: التحليل الثنائي جنس–سن	**219**
الشكل 7: التحليل الثنائي جنس–مجالات التكوين	**221**
الشكل 8: التحليل الثنائي جنس–شهادة التكوين	**223**
الشكل 9: التحليل الثنائي جنس–المنصب المشغول	**225**
الشكل 10: إحصائيات المحور الأول للمتغيرات المستقلة	**232**
الشكل 11: إحصائيات المحور الثاني للمتغيرات المستقلة	**235**
الشكل 12: إحصائيات المحور الثالث للمتغيرات المستقلة	**237**
الشكل 13:إحصائيات للمتغيرات التابعة	**240**
الشكل 14: التمثيل الفضائي بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	**242**
الشكل 15: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	**246**

ملخص الأطروحة

تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن البيئي ومقتضيات التنمية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في حماية البيئة. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة، ورصد أهم المشكلات البيئية في الجزائر، وتحليل مساهمة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الحد من تدهور البيئة. وقد أظهرت النتائج أن الشراكة بين هذه الفواعل، مع الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية واعتماد الأساليب والوسائل المتنوعة، تسهم بشكل فعّال في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. كما أكدت الدراسة على أهمية التوعية البيئية، وتوظيف الموارد والإمكانات بشكل متوازن، لضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي – التنمية المستدامة – الفواعل الرسمية – المجتمع المدني – حماية البيئة

Thesis Summary

This study addressed the topic of **Environmental Security and the Requirements of Sustainable Development in Algeria**, focusing on the role of both formal and informal actors in environmental protection. The research aimed to define the concept of environmental security and its relationship with sustainable development, identify key environmental issues in Algeria, and analyze the contribution of government institutions and civil society organizations in mitigating environmental degradation. The findings showed that partnership between these actors, combined with adherence to environmental laws and regulations and the use of diverse methods and tools, effectively contributes to environmental protection and promotes sustainable development. The study also highlighted the importance of environmental awareness and the balanced utilization of resources to ensure the sustainability of the environment for future generations.

Keywords: Environmental Security – Sustainable Development – Formal Actors – Civil Society – Environmental Protection